

الخيال العلمي والاعتقاد

أحمد

الدراسات الإسلامية

الدراسات الإسلامية

الدراسات الإسلامية
الدراسات الإسلامية
الدراسات الإسلامية

الدراسات الإسلامية
الدراسات الإسلامية
الدراسات الإسلامية

الدراسات الإسلامية

الدراسات الإسلامية
الدراسات الإسلامية
الدراسات الإسلامية

رايت بيسلز
الخيال العلمى الاجتماعى

△



mohamed

mohamed

mohamed khatab

رايت ميلز انخيال العلمى الاجتماعى

ترجمة - د. طارق محمد عبد الله

(D. TARIQ MUHAMMAD)

الأستاذ الدكتور عبد الباقى المعطى
الدكتور عادل مختار الهوارى

1986

تقديم

الأستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد

١٩٨٦

الناشر
دار المعرفة الجامعية

هذه ترجمة كاملة لكتاب : -

C. WRIGHT MILLS :

The Sociological Imagination

Penguin Books. 1955.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محتويات الكتاب

١	• • • • • • • • • •	تقديم
٩	• • • • • • • • • •	الفصل الاول : الوعد
٤٥	• • • • • • • • • •	الفصل الثاني : النظرية المتضخمة
٨٩	• • • • • • • • • •	الفصل الثالث : الخبرة المجترة
١٣٣	• • • • • • • • • •	الفصل الرابع : أساليب الممارسة العملية
١٧٧	• • • • • • • • • •	الفصل الخامس : الطابع المعياري للبurocratic
٢٠٩	• • • • • • • • • •	الفصل السادس : فلسفات العلم
٢٣١	• • • • • • • • • •	الفصل السابع : التنوع الانساني
٢٥١	• • • • • • • • • •	الفصل الثامن : توظيف التاريخ
٢٨٩	• • • • • • • • • •	الفصل التاسع : في العقل والحرية
٣٠٩	• • • • • • • • • •	الفصل العاشر : في السياسات
٣٤١	• • • • • • • • • •	ملحق : محترف الفكر
٣٩٧	• • • • • • • • • •	شكر وتقدير

تقديم

ان تشكيل الوعي الانساني الاجتماعي كان ، ولا يزال ، الهدف الرئيسي لعلم الاجتماع ، ذلك ان موقف الانسان من هذا الواقع قبولاً ، أو رفضاً ، ترسيخاً ، أو تغييراً ، يعتمد على طبيعة هذا الوعي . ولهذا تبلور في ذلك العلم منذ نشأته تياران رئيسيان أحدهما يهدف الى تريف هذا الوعي وتجهيل هذا الواقع ، أي جعله موضوعاً غير قابل للفهم والاستيعاب وبالتالي يصبح عاجزاً عن تغيير مساره ، والآخر يهدف الى تحقيق فهم موضوعي لهذا الواقع وقض المجهلة عنه ، أي جعله قابلاً للفهم وبالتالي جعل الانسان قادراً على تناوله بالتغيير وفقاً لارادته .

واتخذ الاتجاه الأول لتحقيق هدفه أساليب متنوعة منها محاولة الغاء الذات المفكرة لدى الباحث الاجتماعي أو حتى لدى المواطن العادي ، وقصر دوره على اعمال الذات المدركة التي تكفي بتسجيل ما هو قائم بوصفه حقائق واقعة دون اعمال العقل فيها ، أي قبولها بشكل ايجابي دون أي محاولة لنقيها أو نقدها . « وهذا هو جوهر الاتجاه الوضعي في علم الاجتماع الذي أسسه أوجيست كونت ونحا نحوه كثير من علماء الاجتماع الوضعيين والتجريبيين » (١) .

(١) انظر : هريبرت ماركيز ، العقل والثورة ، ترجمة فؤاد زكريا ،

المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .

وانظر ايضاً ، عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم

الاجتماع ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، رقم ٤٤ ، أغسطس ،

١٩٨١ .

ومن هذه الأساليب أيضا التغافل عن الواقع الاجتماعي بحقائقه
العيانية الملموسة وبكل ما يشتمل عليه من صراعات وتناقضات ومعاناة
والاستغراق في حالة من التأمل الفكري النظري المكتبي ، أى التجريد
العقلى من خلال التعامل مع مفهومات مجردة بالغة التعقيد لا صلة لها
بالواقع المعاش للإنسان في المجتمع . وهناك تقاليع متعددة ظهرت في
مجال علم الاجتماع تمثل ذلك الاتجاه مثل الظاهراتية والتفاعلية
الرمزية والبنائية الوظيفية والصورية . . . الخ . ومن أهم سمات
ذلك الأسلوب استخدامه تركيبات لغوية تستعصى على الفهم وتظهر
المتحدث بمظهر العالم الفذ المتمكن وتخفى حقيقة تعالته .

ومن هذه الأساليب أيضا ما يمكن أن نطلق عليه تسمية «الحرافية»
أى أن تصبح المهمة الرئيسية للعالم أو المفكر أو الباحث الاجتماعي هي
استنباط أدوات محددة لاستخدامها في البحث الاجتماعي وتطويرها
وتتبعها وانفاس الوقت والجهد في إعدادها وتطبيقها ، مما يجعله
يشتغل كلية بها فينسى أو فيغفل الواقع الاجتماعي الذى يستخدمها من
أجل فهمه واستجلاء حقيقته .

وفي مقابل ذلك ، يعمل الاتجاه الآخر جاهدا على جعل الإنسان
قادرا على كشف وفهم واستيعاب حقائق الواقع المعاش بكل ما يتضمّنه
من صراعات وتناقضات ومعاناة ، وعلى تزويد الإنسان بالمعرفة التى
تمكنه من مواجهة الفعالة لمشكلات ذلك الواقع وتسخير إمكاناته من
أجل ايجاد الحلول المناسبة لها . وفى سبيل تحقيق ذلك يستخدم أساليب
مغليظة لتلك التى يستخدمها التيار الأول ، فهو يؤكد على ضرورة عدم
الفصل بين الذات المفكرة والذات المدركة أى يدعو الى دراسة الواقع ورصده
وتحليله مع نقده وفقا لمعايير تعلق على هذا الواقع ، أى يتصور دائما واقعا
بديلا أكثر تحقيقا لانسانية الإنسان مما هو قائم ، ثم يقبس على أساسه

الواقع المعاش ويدعو الى تغييره لكي يتلاءم مع حيورة مأمولة تم
تجديدها بناء على ما هو ممكن على ضوء التجارب التاريخية الانسانية .
ومن هذه الأساليب أيضا محاولته الدؤوبة لأن يكون واضحا مفهوما
لا للمشتغلين بعلم الاجتماع فحسب ولكن لعامة الناس ، أى أنه
لا « يتعالم » .

على هذا الأساس فنظر ونصنف آلاف المؤلفات في علم الاجتماع
منذ أن اكتسب ذلك العلم شرعيته انقى أضافها عليه أوجيبت كونت
بأعماله في القرن الثامن عشر . وأعتقد أن قرار ترجمة هذا الكتاب
الذى اتخذه الزميلان الدكتور عبد الباسط عبد المعطى والدكتور عادل
مختار الهوارى ، كان بفعل تلك القدرة الفائقة التى يتمتعان بها على ادراك
هذا التمييز الجوهرى بين مؤلفات علم الاجتماع واستيعاب الهدف
انصريح والضمنى وراءها ، أى أنهما قد تمتعا بالفعل بما أسماه مؤلف
هذا الكتاب « بالخيال العلمى الاجتماعى » ، والذى سيتضح معناه
للقارىء من خلال قراءته فصول ذلك الكتاب * .

ان « رايت ميلز » مؤلف ذلك العمل الذى يترجم لأول مرة الى
اللغة العربية بعد مرور ما يقرب من الثلاثين عاما على صدوره ، وبعد
أن ترجم الى العديد من اللغات العالمية ، والذى لم يتصد لتقدمه أى
من المترجمين أو المؤلفين المترجمين له في العالم العربى ، ينتمى الى ذلك
التيار الآخر من علم الاجتماع الذى يهدف الى تجلية الواقع الاجتماعى
وجعله مفهوما للانسان العادى وليس للمتخصص فحسب .

* قام الاستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطى بترجمة الفصول الثلاثة
الاولى ، وقام الدكتور عادل مختار الهوارى بترجمة بقية فصول
الكتاب .

ان «رايت ميلز» انسان أمريكى تمتع بموهبة فذة جعلته قادرا على مواجهة ذاته ومواجهة الواقع الذى يعيش فيه بجرأة وشجاعة وريانة وعقلانية وموضوعية ، كما مكنته تلك الموهبة من أن يخاطب أخيه الانسان فى كل مكان بلغة سهلة ، مفهومة ، وسلسة ، جعلت مؤلفه يتجاوز حدود الزمان والمكان ، فقد قرأ هذا الكتاب منذ صدوره وحتى الآن ملايين البشر فى قارات العالم الخمس .

ويمكننا أن نلخص كل هذا الكتاب فى عبارة موجزة واحدة ، ذكرها المؤلف ذاته ، حيث يقول ما معناه : ان مشكلتك الشخصية التى تعانى منها لا يمكن حلها أو استيعابها الا اذا نظرت اليها فى سياقها الكلى ، أى أنك لن تفهمها قط الا اذا كانت لديك القدرة على ادراكها بوصفها مسألة اجتماعية وليست مجرد مشكلة فردية . فأنت فى نهاية المطاف ضئيلة تاريخ اجتماعى عام ومشكلاتك لا يمكن حلها ، أو حتى فهمها ، دون ادراكك لمشكلات الآخرين ليس فى محيطك المباشر ولا فى مجتمعك المحلى فحسب ولكن فى الاطار العالمى . ويكاد «رايت ميلز» أن يقول أن مشكلة الفلاح المصرى زارع القطن حين يعجز عن زواج ابنته أو ابنه لا ترجع الى قصور فى امكانياته الذاتية ، ولكنها لابد أن تنهم على أساس السوق العالمية لتجارة القطن التى تتأثر بما بين الدول من علاقات ، وبما بين القوى الاجتماعية من صراعات .

ويدعو «رايت ميلز» كل انسان الى أن يتفهم واقعه على ضوء خبراته الشخصية المباشرة وعلى أساس السياق الاجتماعى الكلى الذى يعيش فيه ، والسياق التاريخى الذى حدد كلا من أوضاعه الشخصية وأوضاع مجتمعه فى فترة تاريخية محددة . كما يؤكد أيضا ، أن القدرة على الانتقال بين ما هو شخصى وما هو عام وبين ما هو آنى وما هو

ماض وما هو آت ، هي تلك السمة الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الإنسان المثقف والذي يطلق عليها «الخيال العلمي الاجتماعي» .^(٢)

وقد وضع رايت ميلز عددا من الأسس الهامة التي يتعين على من يرمى إلى تحقيق فهم واقعي لمجتمعه أن يضعها نصب عينيه ويسترشد بها خلال تطيله لهذا الواقع ومحاولته التعامل معه ، فقد حدد عدد من الأسئلة مثل : « ما هو البناء الاجتماعي للمجتمع المحدد في كليته ؟ ما هي مكوناته الجوهرية وكيف يرتبط كل مكون منها بالآخر ؟ وكيف يختلف هذا البناء الاجتماعي عن غيره من النظم الاجتماعية المتباينة ؟ وما هي دلالة وما هو مغزى كل ملمح نوعي بالنسبة لاستمرارية هذا البناء وتغيره ؟ أين يقف هذا المجتمع من التاريخ الإنساني ؟ ما هي ميكانيزمات واليات تغييره ؟ ما هو مكانه ودلالته بالنسبة لتطور الإنسانية ككل ؟ كيف يؤثر ويتأثر كل ملمح نوعي نفحصه بالمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع ؟ ما هي الملامح الجوهرية لهذه المرحلة ؟ وكيف تختلف ملامحها عن ملامح المراحل الأخرى ؟ وما هي أساليبها المتميزة في صناعة التاريخ ؟ ما هي نوعيات الرجال والنساء الذين لهم السيادة في هذا المجتمع في هذه المرحلة التاريخية ؟ وما هي النوعيات التي ستسود أو المرشحة للسيادة ؟ بأي الأساليب يتم انتقاؤهم وتشكيلهم ؟ وتحريرهم أو إخضاعهم ، وجعلهم أكثر فعالية أو أكثر سلبية ؟ ما هي الطبيعة الإنسانية التي نلاحظها في هذا المجتمع ، وفي هذه المرحلة التاريخية من خلال دراستنا للسلوك والشخصية ؟ وما هي دلالة ومغزى كل ملمح من ملامح المجتمع الذي تدرسه بالنسبة للطبيعة الإنسانية ؟ »^(٢)

(٢) انظر : رايت ميلز : الخيال العلمي الاجتماعي ، ص ٦٥٥-٦٥٦

وقد طبق ميلز أسسه المنهجية هذه في دراساته عن الواقع الاجتماعي وعن علم الاجتماع في العالم العربي ، تلك الدراسات التي حظيت باحترام وتقدير الأوساط العلمية الاجتماعية والثقافية في العالم أجمع والتي شكلت أساساً متيناً للتيارات الراديكالية التقدمية الجادة لا على صعيد علم الاجتماع فحسب ولكن على صعيد الممارسات السياسية والحركات الثقافية .

وقد تميزت هذه الدراسات جميعاً باتخاذ موقف نقدي تحليلي لكل من التراث النظري في علم الاجتماع والواقع الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي العربي وبخاصة المجتمع الأمريكي ، حيث كشف ميلز زيف العلم الاجتماعي التقليدي الذي يمثله تالكوت بارسونز وذلك في مؤلفه الخيال العلمي الاجتماعي (١٩٥٩) (الذي نقدم لترجمته) والشخصية والبناء الاجتماعي (١٩٥٣) وعلم الاجتماع والبراجماتية (١٩٦٤) كما كشف زيف ادعاء مجتمع الرفاهية والعدالة الذي يمثله المجتمع الأمريكي وذلك في مؤلفاته : الياقات البيضاء (١٩٥٣) وصفوة القوة (١٩٥٦) وأسباب الحرب العالمية الثالثة (١٩٥٨) واستمع أيها الأمريكي : الثورة في كوبا (١٩٦٠) والسلطة والسياسة والشعب (١٩٦٣) .

ان البدء في ترجمة أعمال رايت ميلز ، العالم الانساني ، الى اللغة العربية يشكل في رأينا نقطة انطلاق نحو نشر الفكر العالمي المتقزم والجاد ، ولهذا فليس من المستغرب أن يكون المقدمان عليه من شباب علم الاجتماع العربي الذي تتوفر لديه أهم صفتين لا بد من توفرهما في مفكرينا في تلك المرحلة العنصرية التي يمر بها مجتمعنا العربي : الالتزام والجدية .

واننى لوأثق من أن ترجمة هذا الكتاب وما سيليه من ترجمات
لأعمال أخرى لرايت ميلز ولغيره من المفكرين التقدميين فى العالم سوف
تسهم فى تشكيل الفكر الاجتماعى فى عالمنا العربى على أسس علمية
سليمة ترشد جماهير أمتنا فى كفاحها من أجل تجاوز التخلف والتبعية
والاستغلال وتحقيق انسانية وكرامة الانسان العربى .

سمير نعيم أحمد

القاهرة ١٩٨٦/٩/٦

میں نے اپنے دل سے اس کی یادیں مٹانے کی کوشش کی ہے۔
میں نے اپنے دل سے اس کی یادیں مٹانے کی کوشش کی ہے۔
میں نے اپنے دل سے اس کی یادیں مٹانے کی کوشش کی ہے۔
میں نے اپنے دل سے اس کی یادیں مٹانے کی کوشش کی ہے۔
میں نے اپنے دل سے اس کی یادیں مٹانے کی کوشش کی ہے۔

میں نے اپنے دل سے اس کی یادیں مٹانے کی کوشش کی ہے۔

میں نے اپنے دل سے اس کی یادیں مٹانے کی کوشش کی ہے۔

الفصل الأول
الوعود

الفصل الأول

الوعي

في أيامنا هذه ، غالبا ما يشعر الناس بأن حياتهم الخاصة عبارة عن سلسلة من المتاعب . ويشعرون أيضا بأنهم في خضم حياتهم اليومية ، لا يستطيعون التغلب على متاعبهم ، وهم في شعورهم هذا ، غالبا ما يكونوا على حق : فما يدركونه ادراكا مباشرا وما يحاولون عمله مرتبط بالعوالم المباشرة التي يعيشونها والتي ترتبط بمشاهد الحياة اليومية التي تتم في العمل ، والأسرة ، والجوار ، وغيرها من الأوساط التي يتحركون من خلالها بحذر ويظلوا مجرد مشاهدين لها . وكلما ازداد ادراكهم — مهما يكن غموض هذا الادراك — بالطموحات وبالتهديدات التي تتجاوز مجتمعاتهم المحلية المباشرة ، زادت المتاعب التي يبدو أنهم يشعرون بها .

ويبدو أن الذي يحدد احساسهم بالمتاعب هو التغييرات غير الشخصية التي تحدث في بنى مجتمعات المعمورة . أن وقائع التاريخ المعاصر ، هي أيضا وقائع حول نجاح أو فشل الأفراد من الرجال والنساء . فعندما يتم تصنيع المجتمع ، يتحول الفلاح الى عامل ، ويختفى السيد الاقطاعي أو يصبح رجل أعمال . وعندما تصعد الطبقات أو تسقط ، يصبح الانسان عاملا أو عاطلا ، وعندما يرتفع معدل الاستثمار أو ينخفض ، يشعر الانسان بالنشوة أو بالأسى . وعندما تقع الحروب ، يصبح بائع بوالص التأمين جندي أمام بطارية صاروخ ، ويصبح أمين المخزن أمام المرادار ، وتضحى الزوجة وحيدة ، وينمو

الطفل ويكبر بدون وجود الأب . لذلك ، لا يمكن فهم حياة الفرد أو تاريخ المجتمع الا بفهم كليهما .

و مع ذلك ، فان الناس لا يحددون غالبا المتاعب التي يعانون منها في ضوء التغير التاريخي والتناقض المؤسس . كما أنهم لا يربطون متعة حياتهم في الغالب بما يحدث في مجتمعاتهم من تقدم أو انكسار . ولأن الناس لا يعرفون بين أنماط حياتهم وبين مسار تاريخ العالم ، فانهم عادة لا يعرفون ماذا تعنى هذه الصلة بالنسبة للتنوع من البشر التي هم عليها ولا بالنسبة لأنماط التاريخ التي قد يشاركون فيها . انهم لا يمتلكون النوعية من العقل الضرورية لاستيعاب حالة التفاعل بين الانسان والمجتمع ، وبين السير الذاتية والتاريخ ، وبين الذات والعالم . كما أنهم لا يستطيعون السيطرة على متاعبهم الشخصية من خلال ضبط التحولات البنائية الكامنة خلف هذه المتاعب .

ومن المؤكد أن الناس لا يعرفون في أى فترة من الفترات حدث لهم ذلك التغير الذي يشبه في سرعته الزئزال !! ان الأمريكيين لا يعرفون بمثل تلك التغيرات التي تشبه الكوارث كما عرفها الناس رجالا ونساء في مجتمعات أخرى . وربما يعزى هذا الى الحقائق التاريخية التي أصبحت الآن « مجرد تاريخ » . ان التاريخ الذي يؤثر الآن في كل انسان هو تاريخ العالم . وفي نطاق المشهد والمرحلة الرهينتين في جيل واحد ، تحول حوالى سدس البشرية من النظم الاقطاعية والتخلف الى تحديث وتقدم مخيفين . لقد تحررت المستعمرات السياسية من الصيغ القديمة للاستعمار ولكن ظهرت أشكالها امبريالية جديدة غير منظورة .

لقد حدثت ثورات ، وارتبطت الناس بالأنماط الجديدة من السلطة وظهرت المجتمعات الشمولية ، التي وقعت في تجاوزات ، وحققت نجاحات لافتة . وبعد قرنين بدت الرأسمالية كما لو كانت الطريق الوحيد الى التصنيع . وبعد قرنين من التطلع والأمل انحصرت حتى الديموقراطية الصورية في قسم محدود من الانسانية . لقد تحطمت الأساليب والطرائق القديمة للحياة في كل مكان في العالم النامي ، وحلت محلها توقعات غامضة أضحت أكثر الحاجا . وفي العالم الأكثر نمواً أضحت وسائل السلطة والعنف أكثر شمولية وانتشارا في مجالها ، وأكثر بيروقراطية في صيغتها . إن الانسانية نفسها تحتضر أمامنا في الوقت الذي تعذل فيه كلا القوتين العظيمتين أقصى الجهود استعدادا للحرب العالمية الثالثة .

١٤ ان عملية صياغة التاريخ وتشكيله في الوقت الحاضر تتجاوز قدرة الناس على توجيه أنفسهم بما يتسق والقيم التي يعتقدونها . ولكن أى قيم تلك ؟ ان الناس وحتى عندما لا يكثرثون ، يحسون غالبا بأن الطرائق القديمة في التفكير قد انهارت ، وأن الجديدة البازغة على درجة من الغموض يجعلها فاقدة المعنى الأخلاقي . وهل من دهشة بعد ذلك لأن الناس لا يتدرون على استيعاب العوالم الأرحب التي تواجههم فجأة ؟ وأنهم لا يفهمون مغزى الحقبة التاريخية التي يعيشونها ؟ وأنهم — كدفاع عن النفس — يصبحون غير مكترثين ويلوذون الى البقاء سوية في حدود عوالمهم المحددة الخاصة ؟ وهل من غرابة والأحوال هكذا ، أن يمتلكهم احسان الكمد ؟

ان الناس لا يحتاجون فقط الى المعلومات - في عصر الحقيقة هذا الذى تسيطر فيه المعلومات على انتباه الناس وتركيزهم وتشل قدرتهم على تمثيل هذه المعلومات واستيعابها ، كما أنهم لا يحتاجون فقط الى القدرة على التفكير والاستنباط - بالرغم من جهادهم لتحصيلها ، والذى يستنفذ غالبا طاقاتهم المعنوية المحدودة .

ان ما يحتاجه الناس ، ويشعرون بالفعل أنهم في حاجة ماسة اليه ، نوعية من العقل والتفكير تساعدهم على استخدام المعلومات وتطوير التفكير والاستنباط كى يتمكنوا من فهم واستيعاب مجمل ما يدور في العالم الخارجى ، وما يحدث لهم . ان هذه النوعية من التفكير والمنطق ، التى ارتضيتها ، والتى ينتظرها الصحفيون والدارسون والفنانون والعمامة والعلماء والحررون ، هى ما أطلق عليه الخيال العلمى الاجتماعى .

هذا الخيال العلمى الاجتماعى هو الذى يمكن صاحبه من فهم الاطار التاريخى الأوسع ، فى ضوء معانيه ودلالاته سواء بالنسبة للحياة الذاتية الشخصية أو بالنسبة للمسار الخارجى لأنماط كثيرة من الأفراد . وهذا الخيال هو الذى يمكن صاحبه من ادراك الكيفية التى يصبح بها وعى الناس المعرفى فى تجاربهم وحياتهم اليومية ، وعيا زائفا بأوضاعهم الاجتماعية . ان رؤية اطار المجتمع الحديث تتم من خلال الانغماس والغرق فى خضم هذه الحياة اليومية ، وفى داخله ومن خلاله ، أيضا تصاغ الخصائص النفسية للجموع المتغايرة من الرجال والنساء . على أنه بوسائل بعينها يقدمها الخيال العلمى الاجتماعى يمكن بلورة المشكلات الفردية كمقاعب واضحة ، كما يمكن تحويل عدم اكتراث العامة الى اهتمام بالقضايا العامة والمشاركة فيها .

ان الغاية الأولى من هذا الخيال العلمى الاجتماعى — والدرس الأول الذى على العلم الاجتماعى تجسيده — تجسيد الفكرة التى تذهب الى أن الفرد يمكن له فهم تجربته وأوضاعه وتقدير قدره ومصيره اذا ما وضع نفسه فى سياق مرحلته التاريخية . وأنه يستطيع معرفة وتحديد فرصه فى الحياة اذا ما أدرك فرص الأفراد الآخرين الذين يشاركونه ظروفه وأوضاعه . ان هذا الدرس الذى على العلم الاجتماعى تجسيده درس قاس من عدة وجوه ، كما أنه درس رائع مبهر من عدة وجوه أخرى .

اننا لا نعرف حدود قدرات الانسان على السمو أو على التردى ، على تحمل الألم أو الابتهاج ، على التلذذ بالوحشة أو دعة الفكنر والعقل . على أننا فى زمننا هذا نعرف أن حدود الطبيعة الانسانية لا نهائية وغير محدودة . كما أننا نعرف أن كل فرد من جيل الى جيل يعيش فى مجتمع ، وأن له سيرة حياة ، وتتسلسل تاريخى . ولأن حياته فى المجتمع حقيقة واضحة فهو يسهم — حتى وان كان اسهاما محدودا — فى تشكيل مجتمعه وفى مسار تاريخه ، هذا المجتمع الذى صنعه ، باندفاعاته وانكساراته التاريخية .

ان الخيال العلمى الاجتماعى هو الذى يمكننا من استيعاب التاريخ وسير الحياة الذاتية ، وأيضا ادراك العلاقة بينهما فى سياق المجتمع . ومن ثم كان هو المهمة وكان هو الوعد . ان تحقيق هذه المهمة والوفاء بذلك الوعد كانا غاية بارزة فى جهود المحللين الاجتماعيين الكلاسيكيين فى العلم الاجتماعى . لقد كان ملمحا جوهريا فى أعمال هيربرت سبنسر ، وسبب تضخم وشمول وتعدد اهتمامات ادوارس روس ، وتشهد عليه رشاقة أسلوب وشهرة أوجيست كونت وإيميل دور كايم . وكانت هذه

المهمة وذلك الوعد أيضا جازرين في كتابات كارل مانهايم المعقدة
والحاذقة في وقت واحد . وكانا هما سر الكيف الكامن من وراء الابداع
الفكري لدى ماركس ، ومحرك البصيرة الساخرة واللماحة لدى ثورشتين
فييلن ، ويعود اليهما تلك الرؤية المتعددة الأبعاد لدى جوزيف شومبيتر ،
والشمول السيكلوجي لدى ليسكى الذي لا يعد أقل وضوحا وعمقا من
ماكس فيبر . وكان السعى نحو هذا الوعد هو العلامة التي ميزت أفضل
الدراسات المعاصرة حول الانسان والمجتمع .

وبوسع المدقق في الدراسات الاجتماعية التوصل الى أنه لا توجد
دراسة واحدة عادت الى الشكاليته التاريخ والسير الذاتية وقلنا الخطهما
داخل المجتمع ، استطاعت أن تكمل مهمتها الفكرية سواء كانت المشكلات
محدودة أو رحيبة في واقعها الاجتماعي الذي عنى المحللون الكلاسيكيون
بتحريه وتفصيله . ومع ذلك ، فالذين كانوا أكثر وعيا بهذا الوعد في
أعمالهم ، هم الذين اهتموا بطرح متسق لثلاث مجموعات من الأسئلة ،
كانت على النحو التالي :

المجموعة الأولى : وكانت تركز على أسئلة : ما هو البناء الاجتماعي
للمجتمع المحدد في كليته ؟ ما هي مكوناته الجوهرية وكيف
يرتبط كل مكون منها بالآخر ؟ وكيف يختلف هذا البناء
الاجتماعي عن غيره من النظم الاجتماعية المتباينة ؟ وما هي
دلالة وما هو مغزى كل منمخ نوعي بالنسبة لاستمرارية هذا
البناء وتغييره ؟ .

المجموعة الثانية : وتشمل أسئلة مثل : أين يقف هذا المجتمع من التاريخ
الانساني ؟ ما هي ميكانيزمات وآليات تغييره ؟ وما هو

مكانه ، ودلالته ، بالنسبة لتطور الانسانية ككل ؟ كيف يؤثر ، ويتأثر كل ملامح نوعى نفضه بالمرحلة التاريخية التى يمر بها المجتمع ؟ ما هى الملامح الجوهرية لهذه المرحلة ؟ وكيف تختلف ملامحها عن ملامح المراحل الأخرى ؟ وما هى أساليبها المتميزة فى صناعة التاريخ ؟

المجموعة الثالثة : وترتكز على أسئلة : ما هى نوعيات الرجال والنساء الذين لهم السيادة فى هذا المجتمع ، فى هذه المرحلة التاريخية ؟ وما هى النوعيات التى ستسود أو المرشحة للسيادة ؟ بأى الأساليب يتم انتقاؤهم وتشكيلهم ؟ وتحريرهم أو إخضاعهم ، وجعلهم أكثر فعالية أو أكثر سلبية ؟ ما هى الطبيعة الانسانية التى نلاحظها فى هذا المجتمع ، وفى هذه المرحلة التاريخية ، من خلال دراستنا للسلوك والشخصية ؟ وما هى دلالة ومعزى كل ملامح من ملامح المجتمع الذى ندرسه بالنسبة للطبيعة الانسانية ؟

وسواء كان موضع اهتمام الباحث هو قوة كبرى أو كتابة أدبية ، أو أسرة ، أو سجن ، أو مهن — فهذه هى أنواع الأسئلة التى تناولها أفضل الباحثين الاجتماعيين ، لأنها تشكل المحاور الفكرية التى قامت عليها الدراسات الكلاسيكية للإنسان فى المجتمع — كما أنها هى الأسئلة التى يثيرها حتماً أى عقل يمتلك الخيال العلمى الاجتماعى . ذلك لأن الخيال العلمى الاجتماعى هو القدرة على الانتقال من منظور لآخر — من المنظور السياسى الى المنظور السيكولوجى — من عملية بحث أسرة واحدة الى الدراسة المقارنة لميزانيات بلدان العالم ، من المدرسة اللاهوتية الى المؤسسة العسكرية ، ومن الاهتمام بأحدى الصناعات

البيترولية الى دراسات بالشعر المعاصر^{١٧} ان الخيال العلمى الاجتماعى يعنى القدرة على الانتقال من التحولات اللاشخصية والتحويلات النائية الى أكثر السمات قربا والتصاقا بالذات البشرية - والقدرة على رؤية العلاقات بين هذه التحولات وتلك السمات والخصائص . ويكمن وراء استخدام هذا الخيال العلمى الاجتماعى الرغبة والتطلع الى معرفة المغزى الاجتماعى والتاريخى للفرد فى المجتمع وفى المرحلة التاريخية التى تحدد وجوده وطابعه النوعى .

لكل هذا ، باختصار ، يتطلع الناس الى استخدام الخيال العلمى الاجتماعى لاستيعاب ما يجرى فى العالم ، وفهم ما يحدث داخلهم بوصفهم نقاطا هامة فى تقاطع السير الذاتية مع تاريخ المجتمع . ان الوعى الذاتى للانسان المعاصر ، الذى يصور الانسان كما لو كان شخصا خارج المجتمع وربما غريبا عليه ، يعتمد على الادراك المتعمق للنسبية الاجتماعية وللقوة المحركة للتاريخ . ان الخيال العلمى الاجتماعى أكثر افادة واثراء للوعى الذاتى . فباستخدام هذا الخيال ، سيشعر الناس الذين ظلت عقولهم محصورة فى مجموعة محددة من الدوائر وكأنهم اسيقظوا فجأة على حقيقة مغايرة لتلك التى كانوا يظنون أنفسهم على معرفة بها . وسواء كان هذا الأمر صحيح أو غير صحيح ، فانهم يشعرون غالبا بأنه أصبح فى حوزتهم محصلة معرفية ملائمة وتخمينات متماسكة وتوجهات شاملة . وتبدو لهم القرارات القديمة التى كانت معقولة ، أنها قرارات ، تبدو لهم الآن ، لم تأت فى عقول تجيد الحساب . وتعدو قدرتهم على الدهشة أكثر حيوية ، وبالإضافة الى هذا يحوزون أسلوبا جديدا فى التفكير ، وفى ممارسة نقد القيم ، أنهم بايجاز ، يدركون ويتذوقون الدلالة الثقافية للعلوم الاجتماعية .

(٢)

على أن أنواع التمييز ثراءا والتي يساعدنا عليها الخيال العلمي الاجتماعي هو التمييز بين المتاعب الشخصية الناتجة عن الخبرة المباشرة للانسان وبين القضايا العامة الناتجة عن البناء الاجتماعي . ان هذا التمييز يعد أداة هامة من أدوات الخيال العلمي الاجتماعي ومعلم من معالم الأعمال الكلاسيكية في العلم الاجتماعي .

تحدث « المتاعب » في نطاق بيئة شخصية الفرد وفي نطاق علاقاته المباشرة بالآخرين ، فهي ذات صلة بذاته وبتلك المجالات المحدودة من الحياة الاجتماعية التي يعيها بصورة مباشرة وشخصية . وبناء على ذلك ، فان ادراك نوعية المتاعب والأسلوب الأنسب لمواجهتها يكمن لدى الفرد بوصفه كيانا له ظروفه التاريخية الخاصة المتميزة ، وفي نطاق الوسط الاجتماعي المباشر - المحيط الاجتماعي الذي يؤثر بشكل مباشر على نشاطه الارادي . فالمتاعب اذن مسألة خاصة : قيم يعتقها الفرد ويشعر أنها معرضة للخطر .

أما « القضايا » فانها تتعلق بالأمور التي تتجاوز هذه الاوساط الاجتماعية المحلية للفرد ومجال حياته الداخلية . حيث ترتبط بتنظيم كثير من تلك الاوساط الاجتماعية في شكل المؤسسات ذات الطابع التاريخي الاجتماعي الشمولي ، وبتلك السبل التي تتداخل بها الاوساط البيئية العديدة وتتلاحم لتشكّل البناء الاجتماعي الأشمل للحياة الاجتماعية والتاريخية . فالقضية هي مسألة عامة : أي أن عامة الناس يشعرون بأن قيمة ما من التي يعتقدونها قد أصبحت في خطر . وغالبا ما يدور الجدل حول ماهية هذه القيمة وعمّا يتهددها بالفعل ؟ وعادة لا يكون الجدل متمركزا حول بؤرة محددة نظرا للطبيعة الخاصة لتلك

القضية ، ان لم يكن لأسباب أخرى بعكس المتاعب ، أى أنه لا يمكن
تحديدها على أساس «الخبرة المباشرة» . فالقضية في الواقع ، تعنى أزمة
في النظم الاجتماعية ، كما أنها تعنى ما يسميه الماركسيون « تناقضات »
أو « عداات » .

— وفي هذا الاطار ، ننظر الى مشكلة البطالة : عندما يكون عدد
العاطلين في مدينة تضم (١٠٠ر٠٠٠٠ نسمة) هو رجل واحد فقط ، فهذا
يعتبر مشكلته هو الشخصية ، وللتخفيف منها فاننا ننظر الى شخصية
الرجل ، لمهاراته ، ولفرصه الفورية المباشرة . لكن عندما يتعلق الامر
بأمة بها ٥٠ مليون عامل منهم ١٥ مليون انسان عاطل ، فهذه تعتبر قضية
عامة ، وقد لا تأمل في ايجاد حل لها في حدود الفرص المتاحة لأى فرد
واحد ، ذلك لأن بناء الفرص ذاته قد انهار . ومن هنا فان كلا من
البيان الصحيح للمشكلة ، ومجال الطول الممكنة يتطلب منا دراسة
أنظمة المجتمع الاقتصادية والسياسية ، وليس فقط مجرد الموقف
الشخصى والصفات الشخصية لمجموعة متناثرة من الافراد .

— ولننظر الى الحرب : المشكلة الشخصية في الحرب ، عندما تقع ،
هى كيفية البقاء على قيد الحياة أو الموت فيها بشرف ، كيف تستغلها في
الحصول على الاموال منها ، أو كيف تتسلق الى أعلى درجات الامان
في الجهاز العسكرى ، أو كيف تسهم في انتهاء الحرب . باختصار ،
يتوقف الامر على قيم الانسان ، حيث يختار ما بين مجموعة من
الايوساط الاجتماعية اما أن يعيش فيها من موقعه الحرب أو أن يجعل
الموت فيها شئ له مغزاه . ومع ذلك ، فان القضايا البنائية للحرب لها
علاقة بأسبابها ، وبأى أنماط من الناس تضعهم في القيادة ، وبآثارها
على المؤسسات الاقتصادية والسياسية ، الاسرية والدينية ، وانعدام
مسئولية عالم من الدول الأممية .

— ولننظر الى الزواج : داخل الزواج ، قد يمارس الرجل والمرأة مشاكل شخصية ، ولكن عندما يكون معدل الطلاق خلال السنوات الاربع الاولى من الزواج هو ٢٥٠ من بين كل ١٠٠٠ محاولة طلاق ، فهذا يعد بمثابة مؤشر عن وجود قضية بنائية لها علاقة بنظامي الزواج والاسرة وغيرها من الانظمة الاجتماعية الاخرى التى تقوم عليهما .

— أو انظر الى حياة المدينة العاصمة — ذلك المسطح المخيف ، الجميل ، القبيح ، الرائع للمدينة الكبيرة . ان الحل الشخصى ، بالنسبة للكثيرين من أهل الطبقة العليا ، لـ « مشكلة المدينة » هو امتلاك شقة يقع أسفلها جراج خاص فى قلب المدينة ، ثم على بعد أربعين ميل يكون هناك منزل من تصميم « هنرى هيل » ملحق به حديقة من تقسيق « جاريت ايكبو » ويقع على مائة فدان من الاراضى الخاصة . فى هاتين البيئتين الحكومتين — وبكل منهما مجموعة صغيرة من العاملين وحلقة الوصل بينهما طائرة هيلوكوبتر خاصة — يمكن لمعظم الناس حول الكثير من المشاكل ذات الوسط الشخصى الفاجمة عن حقائق المدينة . ومع ذلك ، فان كل هذا ، مهما كانت روعته ، لا يحل القضايا العامة التى تفرضها الحقيقة البنائية للمدينة . اذن ، ما الذى يجب عمله مع كل هذه البئساء الواضحة فى المدينة ؟ هل يتم تفقيتها الى وحدات متناثرة مع توحيد مكان الاقامة والعمل ؟ هل يتم اعادة تجديدها وصلتها حيث هى قائمة ؟ أم هل يتم نسخها بعد ترحيل من فيها واقامة مدن جديدة بناء على خطط جديدة فى مواقع جديدة ؟ ثم ما هى ماهية تخطيط المدينة ومن هو الذى سيقدر وسيقوم بتنفيذ ما يقع عليه الاختيار ؟ أن هذه المسائل كلها بمثابة قضايا بنائية يتطلب مواجهتها وحلها منا تقدير القضايا السياسية والاقتصادية التى تؤثر على الاوساط الاجتماعية التى لا حصر لها .

والى ذلك الحد الذى يتم فيه ترتيب الاقتصاد ومع ذلك تحدث
نوبات الكساد ، فان مشكلة البطالة تصبح غير قابلة للحل الفردى •
والى الحد الذى تكون فيه الحرب متلازمة مع نسق الدولة - الامة ومع
عملية التصنيع غير المتكافىء فى العالم ، فان الفرد العادى فى وسطه
البيئى المحدود سيكون عاجز وبلا قوة - أو بدون دعم سيكولوجى -
عن حل المتاعب التى يفرضها عليه هذا النسق أو الخلل فى النسق •
وأىضا ، الى الحد الذى تقوم فيه الأسرة كـمؤسسة اجتماعية بتحويل
النساء الى جاريات صغيرات معولات والرجال الى عائلين ، فان مشكلة
الزواج المشجع تبقى غير قابلة للحل الفردى الخالص • وأخيرا ، فانه
الى الحد الذى تكون فيه العاصمة الكبيرة الأكثر نموا والسيليرة الفارهة
والتي تعد سمات لصيقة للمجتمع الأكثر تقدما ، فان قضايا الحياة
الحضرية لن تحلها البراعة الفردية واثروة الخاصة •

ان ما خبرناه من خلال الاوساط الاجتماعية المتعددة والمحدودة ،
وكما لاحظت ، فهي تنتج عن التغيرات البنائية ، وبناء على ذلك ، فانه
لكى يمكن فهم التغيرات التى تقع فى كثير من الاوساط الشخصية
المباشرة ، فان الامر يتطلب منا أن ننظر الى ما يكمن وراءها • كما ان
عدد وتنوع مثل هذه التغيرات البنائية يزيد عندما تصبح المؤسسات
الاجتماعية التى نعيش فيها أكثر احتضاننا وأكثر تشابكا فى صلتها أحدها
مع الآخر • وأن تلم بفكرة البناء الاجتماعى ولكى تستخدمها بحس
دقيق معناه أن تكون قادر على تعقب مثل هذه الصلات بين عدد بالغ
التنوع من الاوساط الاجتماعية المباشرة ، وأن تكون قادر على ذلك معناه
أن تمتلك الخيال العلمى الاجتماعى •

ما هي القضايا الرئيسية لعامة الناس ، وما هي المتاعب الأساسية
 للأفراد في عصرنا الحالي ؟ لكي يتم تحديد القضايا والمتاعب ، علينا
 أن نتساءل ما هي القيم التي يعنتقها الناس ومع ذلك مهددة بالخطر ،
 وما هي القيم التي يعنتقها الناس وثقى الدعم والمساندة ، بالتيارات
 التي يتميز بها عصرنا ؟ وفي كل من حالتى التهديد والدعم علينا أن
 نتساءل ما هي تناقضات البناء الاجتماعى الكامنة والمتضمنة في كل من
 المتاعب والقضايا ؟ .

وعندما يعنتق الناس قيم بعينها ولا يشعرون بأى قدر من التهديد
 ازاءها ، فانهم يشعرون بأن حياتهم رحة أو موالية . أما عندما يعنتقون
 قيما ولكنهم يشعرون « فعلا » أنها مهددة ، فانهم يشعرون بالازمة
 — التي يكون الاحساس بها اما متاعب شخصية أو كقضية عامة . أما إذا
 بدت جميع قيمهم خاضعة للتهديد ، تتأهبهم حالة من الهلع .

لكن ، لنفترض أن الناس لا هم مدركن لأى قيم يعنتقونها
 ولا يشعرون بأى تهديد لها ؟ عندئذ تكون حالة « اللامبالاة » التي ،
 وان اشتملت على جميع قيمهم يكون الجمود والبلادة . ولنفترض
 أخيرا ، أنهم لا يدركون أى قيم من تلك يعنتقونها ، ولكنهم لا يزالوا
 يدركون التهديد الواقع عليها ، فان تلك حالة من «القلق» المضمنى التي ،
 إذا كانت شاملة بدرجة كافية ، فانها تصبح عمئية مميتة للناس .

ان زماننا هو زمن القلق واللامبالاة — الذى لم تتحد صيغته بعد
 بطريقة تسمح باعمال العقل واستخدام الحس المرهف . وبدلا من وجود
 المتاعب — المحددة في اطار القيم والتهديدات — غالبا ما يكون هناك

بؤس القلق المبهم ، وبدلا من القضايا الواضحة ، غالبا ما يكون هناك مجرد الاحساس المنهك بأن كل شيء ليس ، الى حد ما ، على ما يرام .
اذن ، اذا لم تتضح لدينا القيم المهددة أو ما يتهدها ، أى باختصار ، لم تصل الامور بعد الى اتخاذ قرار بشأنها ، فعلى الاقل يجب أن تصاغ كمشاكل تدخل في اهتمامات علم الاجتماع .

في الثلاثينات ، لم يكن هناك سوى قدر ضئيل من الشك - باستثناء بعض دوائر الاعمال المعينة المخدوعة - حيث كانت هناك قضية اقتصادية وكان يعزى اليها المتاعب الشخصية . وفي حضم المناقشات حول « أزمة الرأسمالية » ربما كانت الصياغات التي وضعها ماركس والكثير من الافكار التي أعيد صياغتها ، التي أنكرها البعض عليه . كانت المفاتيح الرئيسية لهذه القضية ، والتي مكنت الناس من فهم متاعبهم الشخصية . ولقد كانت القيم المهددة واضحة لدى كل من يعتقها ، وكانت أيضا التناقضات البنائية التي تهدد هذه القيم على جانب كبير من الوضوح ، وكانت خبرة الناس ، سواء بالقيم أو بالتناقضات البنائية على جانب من الوضوح والفهم العميق ، فالتعصر كان عصر الوعي السياسى .

لكن القيم المهددة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي لم تكن معترف بها كقيم عامة ولم يكن هناك شعور عام بأنها مهددة . وكان كثير من القلق الخاص يظل دون تحديد ، كما أن كثير من العطل العامة والكثير من القرارات لم تكن لها دلالة بنائية بشكل يحولها الى قضايا عامة . فبالنسبة للذين يقبلون بالقيم الموروثة كقيم العقل والحرية ، فالقلق ذاته مصدر المتاعب ، في حين اعتبرت اللامبالاة قضية

عامة ، لقد أصبح القلق واللامبالاة ، والحال هكذا ، هو الذي يشكل
السمة البارزة لعصرنا .

كل هذا قد بات لافت للنظر لدرجة أن المراقبين غالبا ما يفسرونه
على أنه بمثابة تحول في ذات نوعية المشاكل التي تحتاج الآن لمزيد من
الضياغة والتحديد . فكثيرا ما قيل لنا أن مشاكل العقد الذي نعيش
فيه ، أو حتى الازمات السائدة في عصرنا ، قد تحولت من مجال
الاقتصاديات وأضحى ينظر اليها بمنظور نوعية الحياة الفردية — ومع
أنه في الواقع ، لا يوجد شيء يمكن لنا وصفه بأنه حياة فردية . لقد
أضحى الاهتمام بالكتب الهزلية أكثر من عمل الاطفال ، وأضحى الاهتمام
بشغل أوقات الفراغ أكثر من الاهتمام بالفقر . لقد وصف الكثير من
القضايا العامة وكذلك العديد من المتاعب الخاصة قد توصف في اطار
«الطب النفسي» — وهو ما يبدو غالبا بمثابة محاولة عاطفية لتجنب
القضايا والمشاكل الكبرى لمجتمعنا العصري . وهذا القول، غالبا يبدو أنه
يرتكز على ضيق أفق يقصر الاهتمام على المجتمعات الغربية، أو أن شئت
الدقة على الولايات المتحدة — متجاهلا بذلك ثلثي البشرية . كما أنه
غالبا ، يفصل فصلا تعسفيا ما بين الحياة الفردية والمؤسسات الاوسع
التي شرعت فيها هذه الحياة ، والتي يعول عليها في تفسير وفهم هذه
الحياة أكثر من الاعتماد على البيئة المباشرة للطفولة .

فالمتاعب الخاصة باللهو ووقت الفراغ ، على سبيل المثال ، لا يمكن
دراستها وتوضيحها دون وضع مشاكل العمل في الاعتبار ، ومتاعب
الاسرة التي يعبر عنها من خلال الكتب الهزلية لا يمكن صياغتها كمشاكل
دون أخذ لحالة الأسرة المعاصرة في الاعتبار خاصة علاقاتها الجديدة
بالمؤسسات الجديدة في البنية الاجتماعية . كذلك ، فانه لا اللهو والفراغ

ولا توظيفهما الواهى الموهن يمكن فهمهما كمشاكل دون معرفة المدى الذى وصلت اليه حالة الوهن واللامبالاة الآن فى تشكيل المناخ الشخصى والاجتماعى للمجتمع الأمريكى المعاصر . وفى هذا المناخ ، لا يمكن تحديد وحل أى نوع من المشاكل المتعلقة بـ «الحياة الخاصة» دون معرفة بأزمة التطلع التى تعد جزءاً من حياة الناس العملية ذاتها فى مجال العمل فى اقتصاد يعتمد على الشركات الكبيرة .

وقد يكون من الصحيح ، كما يوضح المطلون النفسيون بصفة مستمرة ، أن الناس غالباً ما يكون لديهم «الاحساس المتزايد بوجود قوى غامضة فى داخلهم تقوم بتحريكهم ، وهى قوى يعجزون عن تحديد كتها» . ولكن «ليس» من الصحيح ، كما يؤكد ارنست جوتز ، أن «الخطر والعدو الرئيسى للانسان هى طبيعته الخاصة المتمردة والقوى المظلمة المحبوسة فى داخله» بل على العكس ، «ان الخطر الرئيسى للانسان يكمن اليوم فى القوى المتمردة فى المجتمع المعاصر نفسه ، بما فيه من أساليب انتاجية معتربة عن الناس ، وبأساليبه فى الهيمنة السياسية التى تحيط بالانسان وبفوضويته الدولية — أى بما فيه من تحولات تتغلغل فى ذات «طبيعة» الانسان وشروط وأهداف حياته» .

هى اذن المهمة السياسية والفكرية الأولى لعالم الاجتماع — حيث يتوافق الاثنان هنا — أن يجلى عناصر القلق واللامبالاة المعاصرين ، هو اذن المطلب المركزى المفروض عليه من الآخرين المشتغلين بالثقافة ، ومن علماء الطبيعة ، ومن الفنانين ، أى من جانب المجتمع الفكرى عموماً .

أنه بسبب هذه المهمة وهذه المطالب ، كما أعتقد ، باتت العلوم الاجتماعية تشكل الملمح المشترك فى عصرنا الثقافى ، وبات الخيال العلمى الاجتماعى هو أشد احتياجاتنا المطلوبة للارتقاء بنوعية الفكر .

في كل من العصور الفكرية ، يكون هناك أسلوب واحد لتصويره
 الأساليب الفكرية ينحو لان يكون هو الملمح المشترك للحياه التمافيه .
 وفي ايامنا هذه ، نجد ان الكثير من البدع والفتايع الفكرية التي يؤخذ
 بها بشكل عام ، وقابله ان تزاح ، يحل محلها بدع اخرى جديده في
 عضون عام أو عامين . ومثل هذا الحماس ، رعم انه قد يضيف بعض
 القوابل للمسرح الثقافى ، الا انه لا يخلف وراءه اى آثار فكرية مفيدة .
 ويكن ذلك لا يصدق بالنسبة لأساليب من الفكر مثل اساليب فيزياء نيوتن
 وعلم الحياه الدارونى ، الذى تجاوزا كل منهما في تأثيره هذين المجالين
 المحددين من الفكر والخيال . ففى صوئهما ، او انطلاقا منهما ، بات
 الدارسين المجهولين وكذلك المعلقين المحدثين يركزون مرة اخرى محور
 ملاحظاتهم ويعيدون صياغة وتشكيل اهتماماتهم .

وخلال العصر الحديث ، كان علما الطبيعة والبيولوجيا هما القاسم
 المشترك الأعظم للفكر الجدى والميتافيزيقيات المألوفة فى المجتمعات
 الغربية . فقد صار الأسلوب العملى — التجريبيى — هو الأسلوب الأكثر
 قبولا للمنهج العلمى ومصدرا للأمان الفكرى . وهذا هو أحد معانى
 القاسم الفكرى المشترك : حيث يمكن للناس التعبير عن أقوى القناعات
 لديهم فى حدوده ، أما الحدود الأخرى والأساليب الأخرى للتأمل
 والتفكير فتبدو مجرد وسائل للهروب والغموض .

وكون أن قاسما فكريا مشتركا هو السائد ، لا يعنى أنه لا توجد
 أى أساليب أخرى للفكر أو أنماط أخرى من الادراك العقلى ، وانما
 يعنى أن الاهتمامات الفكرية الأكثر عمومية تنحو للسير فى هذا النطاق ،
 ولكى تصاغ بوضوح من خلال هذا المجال ، فانها بصياغتها بمثابة وسيلة
 مفيدة يؤخذ بها ، حتى وان لم تصل بنا الى الحل المنشود .

ونقد أصبح الخيال العلمى الاجتماعى ، كما أعتقد ، هو القاسم المشترك الأعظم لحياتنا الثقافية وسمتها المميزة . ورغم أن هذه الصفة الذهنية موجودة فى العلوم الاجتماعية والنفسية ، إلا أنها تتجاوز هذه العلوم بكثير كما نعرفها الآن . إن الملام الأفراد بالخيال العلمى الاجتماعى وأيضا إدراك المجتمع الثقافى له بعامة ادراكا بطيئا ، وغالبا ما يكون مترددا ، بل إن كثير من علماء الاجتماع أنفسهم لم يوعى وتم بهذا الخيال العلمى الاجتماعى . فيبدو عليهم أنهم يعرفون أن استخدام هذا الخيال العلمى الاجتماعى أصبح مطلباً مركزياً لأفضل الأعمال التى عليهم أن يحققونها ، وأنه بإخفائهم فى تطويره واستخدامه قد أخفقوا فى تحقيق وتلبية التوقعات الثقافية المطلوبة منهم ، وبدون هذا الخيال العلمى أيضا لن يستوعبوا التراث الكلاسيكى لعلومهم الاستيعاب المطلوب .

ومع ذلك ، ففى مجال اهتمامات الواقع والاهتمامات الأخلاقية ، وفى مجال العمل الأدبى والتحليل السياسى ، تكون الخصائص النوعية بهذا الخيال العلمى الاجتماعى أمراً مطلوباً بصفة منتظمة . ففى مجالات متنوعة من مجالات التعبير ، أصبحت هذه الخصائص سمات مركزية للمسعى الفكرى والإدراك الثقافى . لقد جسّد كبار النقاد ورجال الصحافة هذه الخصائص — حيث أن أعمال كل منهما غالباً ما يتم الحكم عليها فى الحقيقة فى ضوء المقولات الشائعة للنقد . فنجد مثلاً أن صنوف ودرجات النقد المألوفة — الراقية ، والمتوسطة ، والهابطة — يمكن اعتبارها الآن ، على الأقل ، سوسيولوجية بقدر ما هى جمالية . والروائيون — الذين تتجسد فى أعمالهم أكثر التعريفات انتشاراً للواقع البشرى ، كثيراً ما يمتلكون هذا الخيال العلمى الاجتماعى ، ويفعلون

الكثير لاستيفاء متطلباته . فعن طريق هذا الخيال العلمى الاجتماعى يكون مسعى التوجه للحاضر وكذلك للتاريخ . كما أنه كلما أصبحت صور «الطبيعة البشرية» أكثر اشكالية ، كلما ازداد الشعور بالحاجة الى اعطاء اهتمام أكبر وأكثر خيالاً للجوانب الاجتماعية الروتينية والمآسى التى تكشف (وتشكل) طبيعة الانسان فى هذا الزمن الذى يتميز بالاضطراب والقلق المدنى والصراع الأيديولوجى . ورغم أن الموضه غالباً ما تتكشف نتيجة المحاولات لاستخدامها ، الا أن الخيال العلمى الاجتماعى ليس بالموضه ، فهو بمثابة صفة للعقل الذى يعد بأكثر الصور التى تعد بفهم الحقائق الثابتة المتصقة بأنفسنا فى اطار صلتها بالحقائق الاجتماعية الأكبر . والمسألة ليست مجرد صفة نوعية للعقل والتفكير وسط ذلك المجال المعاصر للادراك الثقافى — لأن المقصود هو «الصفة» التى تقدم الوعد لكل جوانب الادراك الانسانى — بل وفى الحقيقة العقل البشرى ذاته — سوف يلعب دوراً أكبر فى الأمور الانسانية .

ولقد بات المغزى الثقافى لعلم الفيزياء — القاسم المشترك الرئيسى الأكثر قدماً — محاط بالشك . فعلم الفيزياء ، كأسلوب فكرى ، فى طريقة لأن يصبح لدى الكثيرين أسلوباً غير ملائم . ومع أن مسألة عدم ملاءمة الأساليب العلمية فى مجال الفكر والشعور والخيال والحنس ، كانت منذ بدايتها مسألة معرصة بطبيعة الحال للشك الدينى والجدل الكهنوتى ، الا أن أجدادنا وآباؤنا العلميين استطاعوا دحض مثل هذه الشكوك الدينية . أما مشاعر الشك الراهنة ، من النوع الدنيوى البشرى ، فهى حافلة بالعموض . ان التطورات الأخيرة فى مجال علم الفيزياء — مع ما بلغت هذه التطورات من تقدم تكنولوجى تجسد فى انتساج القنبلة الهيدروجينية وفى وسائل حملها عبر الأرض — لم نضايها بوصفها حلاً لأى من المشكلات الشائعة فى الأوساط الفكرية الأوسع وبين الجماهير

المثقفة ، لقد كانت النظرة الصائبة لهذه التطورات هي التي اعتبرتها نتيجة بحث واستقصاء تخصصيين ، كما اعتبرتها نتيجة احتسائى ملهى بالدهوة . ولقد أثارى هذه التطورات مزيدا من المشكلات — الفكرية والأخلاقية — بأكثر مما قدمت طولا لها . فهذه المشكلات التي أثارىها هذه التطورات تقع ، وبشكل كامل تقريبا ، فى مجال الأمور الاجتماعية وليس الفيزيائية . لقد اعتقد الناس فى المجتمعات الأكثر نموا أن كثيرا من المسائل الهامة كقهر الطبيعة والتغلب على مسألة الندرة ، مسائل قد أنجزت على نحو مرضى ، مع أنه يلاحظ الآن وفى المجتمعات نفسها أن العلم — باعتباره أداة الانجاز — قد أضفى مهترًا فى يقينه ، غير وأضح الأهداف ومن ثم هو فى حاجة الى إعادة تقويم .

ولفترة طويلة كانت القيمة العصرية المعطاة للعلم مجرد أمرا مفقردا ، أما الآن ، فالروح النقدية وذلك النوع من الخيال الهندسى المرتبطان بالعلم فهما أقرب لأن يكونا مبعث للربح والخموض عن كونهما مبعث للأمل والتقدم . وبطبيعة الحال ، فليس هذا هو كل شىء بالنسبة «للعلم» ، ولكن ما يثير الخوف أن يتوقف العلم عند هذا الحد . والشعور بالحاجة لإعادة تقويم علم الفيزياء ، هو شعور يعكس مدى الحاجة الى قاسم مشترك جديد . ان المعزى الانسانى والدور الاجتماعى للعلم ، وقضاياه العسكرية والتجارية ، ودلائله السياسية ، أمور لا تخضع لإعادة تقييم محدد . ورغم أن التطورات العلمية فى مجال التسليح قد تؤدى الى خلق «ضرورة» إعادة الترتيبات السياسية العالمية — الا أن مثل هذه «الضرورة» لا يوجد الشعور تجاهها التي يصعب حلها بالاعتماد على العلم الطبيعى نفسه .

والكثير مما أنجزه «العلم» ينظر اليه الآن بأنه مجرد فلسفة مبهمه

مشكوك فيها ، والكثير مما كان يؤمن به على أنه «علم حقيقى» غالبا ما ينظر اليه على أنه لا يعطى سوى بعض الحقائق المجزأة التى تثير الخلط بين الناس . ولم يعد باستطاعة رجال العلم تصوير الواقع تصويرا شاملا أو يعرضون اطارا حقيقيا للمصير البشرى . الأكثر من هذا ، أن «العلم» يبدو للكثيرين أنه أقل أبداعا وأسلوبيا للتوجه عن كونه مجرد مجموعة من الآليات العلمية التى يقوم بتشغيلها فنيون ويسيطر عليها رجال اقتصاد وعسكريون ، لا هم يجسدون ولا هم يفهمون العلم باعتباره ابداعا وتوجها . فى ذات الوقت ، فان الفلاسفة الذين يتحدثون باسم العلم غالبا ما يحولونه الى «مجرد تعالم» ، ويجعلون التجربة المستخرجة منه شىء مطابق للتجربة البشرية ، ويزعمون أن مشاكل الحياة يمكن حلها بمنهجه فقط . وبهذا كله ، بات الكثيرون من رجال الثقافة يشعرون بأن «العلم» هو المسيح الدجال أو المزيف ، أو على الأقل هو عنصر على درجة بالغة من الغموض فى الحضارة الحديثة .

ومع هذا ، فعند «س . ب . سنو» ، هناك «ثقافتان» : العلمية والانسانية . وسواء كانت الثقافة الانسانية هى تاريخ أو دراما ، بيوجرافيا ، أو تاريخ ، أو شعر ، أو قصة . فان جوهر وروح الثقافة الانسانية هى الأدب . ومع هذا فكثيرا ما يقال الآن أن الأدب قد أصبح من نواح كثيرة مجرد فن ثانوى . ولو كان الأمر هكذا ، فان سببه ليس فقط هو ما حدث من تطور لجماهير الناس ووسائل الاتصال الجماهيرى ، وما يعنيه كل هذا بالنسبة للانتاج الجاد من الأدب ، بل ان مرجعه أيضا هو ذات الصفة التى يتسم بها تاريخ زماننا ونوعية الحاجة التى يشعر بها أصحاب النص الدقيق للاحاطة بهذه الصفة النوعية .

وهنا يمكن التساؤل عن ماهية أدب الخيال العلمى ، وماهية

الصحافة ، وماهية المسعى الفنى التى تبارى الواقع التاريخى والحقائق السياسية لعصرنا ؟ وما هى تلك الرؤىة الدرامية للجحيم التى يمكن أن تبارى وتتافس الأحداث الناجمة عن حرب القرن العشرين ؟ وما هى تلك الفضائح التاريخية التى يمكن أن تقاس وتقف على قدم المساواة مع انعدام الحس الأخلاقى لدى البشر فى خضم التراكم الأولى ؟ انه ذلك الواقع الاجتماعى والتاريخى هو الذى يتطلع الناس لمعرفة ، وغالبا ما لا يجدون فى الأدب المعاصر الوسيلة الكافية والمناسبة لمعرفة . فالناس يصبون للحقائق ويبحثون عن معانيها ، انهم يريدون «صورة مكبرة» يمكن أن يؤمنوا بها ويتأتى لهم من خلالها فهم أنفسهم . فى الوقت نفسه ، فانهم يتطلعون أيضا قيما للتوجيه ، وسبل مناسبة للشعور وأساليب للعاطفة ، ومفردات لغوية للتعبير عن الدافع ، وكل هذا لا يجدونه فى تناولهم فى أدب اليوم . والأمر لا يهم سواء كانت هذه الصفات موجودة أو غير موجودة ، انما المهم هو أن الناس غالبا ما لا يجدونها هناك .

وقام رجال الأدب فى الماضى بدور النقاد والمؤرخين بالكتابة عن انجلترا وعن الرحلات فى أمريكا . ولقد حاول هؤلاء توصيف المجتمعات ككليات واظهار ما تعنيه أخلاقيا . ولو كان «توكفيل وتين» على قيد الحياة الآن ، ألم يكن من الممكن اعتبارهما من علماء الاجتماع ؟؟ وبهذا السؤال عن «تين» على صفحات «التايمز» يقول أحد الكتاب : « لقد كان تين دائما يرى الانسان أساسا على أنه حيوان اجتماعى وأن المجتمع بمثابة تجمع من الجماعات . لقد كان بإمكانه ملاحظة الدقائق الصغيرة ، والقيام بدور باحث ميدانى لا يكمل ويمتلك صفة . . . تظهر قيمتها بصفة خاصة عند ادراك العلاقات القائمة بين الظواهر الاجتماعية — هى صفة المرونة . ولقد كان شديد الاهتمام بالحاضر بما يجعله مؤرخا جيدا ،

ويتمتع بقدر كبير من صفات المنظر مما يجعله يجرب باعه كروائى ،
وتشديد التفكير فى الأدب باعتباره توثيق لثقافة عصر أو بلد مما يمكنه
من الوصول الى مكانة الناقد من الدرجة الأولى ... وعمله عن الأدب
الانجليزى لا يدور حول الأدب الانجليزى بقدر ما يمثل تعليقا على
أخلاق وسيكولوجية المجتمع الانجليزى ووسيلة لاطهار منهجه الوضعى .
ان تين هو منظر اجتماعى قبل أى شىء آخر « (1) » .

أما كونه قد ظل «رجل أدب» أكثر من كونه «عالم اجتماع» ،
ربما يرجع ذلك الى ما ساد من العلم الاجتماعى بالقرن التاسع عشر
من حماسة البحث عن «القوانين» التى تسمح بالمقارنة بتلك التى يسود
التصور بأن علماء الطبيعة يكتشفونها . وفى غياب علم اجتماع ملائم ،
بات النقاد والروائيين ، وكتاب المسرح والشعراء هم العناصر الرئيسية ،
وغالبا الوحيدة ، التى تقوم بصياغة المتاعب الخاصة وكذلك القضايا
العامة . ويعبر الفن عن مثل هذه المشاعر ويبرزها — كأفضل ما يكون
من الدقة الدرامية — ولكن لم يتم ذلك بالوضوح الفكرى المطلوب لفتحها
أو للإفصاح عنها . ان الفن لا يقوم بل ولا يستطيع صياغة هذه
المشاعر والمشاكل المتضمنة للمتاعب الخاصة والقضايا العامة التى ينبغى
على الناس مواجهتها الآن اذا كان عليهم أن يتعلموا على قلوبهم ولا مبالاتهم
والمأسى المعقدة المشابهة التى تؤدى الى هذه المتاعب والقضايا .
فالفنان فى الواقع ، لا يحاول غالبا القيام بهذا ، بل أكثر من ذلك ،
الفنان الملتزم نفسه واقع فى هذه المتاعب ، وفى امكانه القيام بهذا جيدا
بقدر من المعاونة الفكرية والثقافية يحصل عليها من خلال علم اجتماع
ينسجه الخيال العلمى الاجتماعى .

ان هدى الذى أسعى اليه فى هذا الكتاب ، هو تعريف مغزى العلوم الاجتماعية بالنسبة للمهام الثقافية لعصرنا . اننى أريد هنا تحديد خاصية الجهود الكامنة وراء تطور الفيزياء العلمى الاجتماعى والإشارة الى مدلولاته بالنسبة للحياة السياسية والثقافية ، وربما أيضا اقتراح شيء ما لما هو مطلوب حتى يمكن امتلاكه . وبهذا الشكل فاننى أريد توضيح طبيعة واستخدامات العلوم الاجتماعية اليوم ، وأعطاء بيان محدود عن ظرفها المعاصر فى الولايات المتحدة (٢) .

وبطبيعة الحال ، فى أى لحظة معينة فان العلم الاجتماعى يتألف بالطبع من ذلك الذى يدرك علماء الاجتماع أنهم يفعلوه — وان لم يكن جميعهم يفعلون نفس الشيء ، أو نوعيته ، والعلم الاجتماعى هو ما أنجزه العلماء الاجتماعيون فى الماضى — وان كان مختلف الدارسين يختارون ويتذكرون التقاليد المختلفة القائمة فى تخصصهم . وأنا عندما أتحدث عن «الوعد» الخاص بعلم الاجتماع ، أمل أن يكون واضحا كما تراءى لى .

وفى الوقت الراهن ، تسود بين علماء الاجتماع مشاعر من القلق والانزعاج الفكرى والأخلاقي ازاء الاتجاه الذى تسير فيه الدراسات التى اختاروها . وهذا القلق والانزعاج ، وكذلك النزاع السيئة التى تسهم فى اثارته ، هى كما أتصور ، بمثابة جزء من العلة العامة من علل الحياة الفكرية المعاصرة ، وان كان هذا القلق ، ربما يكون أكثر حدة عند علماء الاجتماع ، حتى لو كان ذلك فقط بسبب الوعد الأكبر الذى سار على هديه قدر كبير من الأعمال المبكرة فى مجالهم ، وبسبب الموضوعات التى يعالجونها ، وبسبب الحاجة الملحة الى إنجاز عمل اليوم يكون له شأنه .

وهذا الشعور بالقلق والانزعاج ، لا يشارك فيه كل فرد ، وإن كانت الحقيقة بأن الكثيرين لا يفعلون ذلك في ذاتها سبب لمزيد من القلق والانزعاج عند أولئك الذين يشعرون بالتأهب للوعد ويتوافر لديهم من الأمانة والاخلاص بما يكفى للاعتراف «بالتوفيقية المزعومة» لقدر كبير من الجهد الراهن . وبصراحة ، فإن أملى أن يزداد هذا الشعور بالقلق والانزعاج لتحديد بعض مصادره ، وللمساعدة في تحويله الى دافع محدد يحث على تحقيق «وعد» علم الاجتماع ، ولتمهيد الأرض لبدايات جديدة : أى باختصار ، أن تكون هناك رؤية واضحة للمهاتم القائمة الآن وللوسائل المتاحة لانجاز العمل الذى يجب انجازه الآن .

وأخيرا ، فإن المفهوم الذى أتصوره عن علم الاجتماع ليس هو المفهوم السائد . فهذا المفهوم يقف في مواجهة علم الاجتماع كمجموعة من الأساليب البيروقراطية التى تعوق البحث الاجتماعى بادعاءات «منهجية» ترحم هذا المسعى بمفاهيم تتسم بالعموض ، أو تقلل من شأنه بالاهتمام بمشاكل صغيرة تافهة ليس لها دلالة بقضايا الناس العامة . هذه الاعاقة ، والعموض ، والتفاهة قد أدت الى خلق أزمة في الدراسات الاجتماعية اليوم دون أن تطرح على الأقل وسيلة الخروج من هذه الأزمة .

فهناك بعض علماء الاجتماع يؤكدون على الحاجة الى تشكيل «مركز بحث من الفنيين» ، وآخرون يؤكدون على أولوية الدارس الفرد . وهناك البعض الذين ينفقون قدرا كبيرا من الجهد على تقيح مناهج وأساليب البحث ، وآخرون يعتقدون أن أساليب محترفي الفكر لرجال المهنة من المفكرين قد أهملت ويتبغى الآن إعادة الاهتمام بها من جديد . والبعض يدور حول عمله وفقا لمجموعة جامدة من الأساليب التى تتصف بالآلية ، والبعض الآخر يسعون للتطوير ، والدعوة ، والاستخدام

للخيال العلمي الاجتماعي . وهناك بعض علماء الاجتماع - وقد أصبح
مدمنا للاخذ بالشكلية البالغة «للتنظرية» - يقوم بالربط بين المفاهيم
وحطها فيما يبدو للآخرين أنها طريقة تتسم ببراعة البحث ، وهؤلاء
الآخرين لا يحثون على الالتزام بدقة التعبيرات الا فقط اذا اتضح
أنها تزيد من أفق القدرة على الفهم وتزيد من مدى التفكير العقلي .
والبعض الآخر يختصر الدراسة بشكل ضيق في وسط صغير الحجم
فقط ، على أمل «وضع» مفاهيم لبناءات أكبر ، وهناك البعض الذين
يتفحصون البناءات الاجتماعية التي يحاولون «تحديد موقع» الأوساط
المحلية الأقل منها داخلها . ثم هناك البعض الآخر ، الذين باهمالهم
للدراسات المقارنة جميعها ، يقومون فقط بدراسة مجتمع محلي صغير
في مجتمع واحد كبير في كل مدة . وهناك البعض الذين يعملون مباشرة
وبطريقة المقارنة الكاملة على دراسة البناءات الاجتماعية الوطنية
في العالم ككل ، والبعض الآخر يقصرون بحثهم الدقيق على الأمور
البشرية المتعاقبة على المدى القصير . كما يهتم البعض بالقضايا التي
تبدو واضحة فقط في المنظور التاريخي الطويل ، لكن البعض الآخر
يخصصون عملهم وفقا للتقسيمات الأكاديمية . والبعض يقيمون عملهم
على أساس كافة التخصصات ، بينما البعض الآخر يخصصون عملهم
وفقا للموضوع أو المشكلة بغض النظر عن موقع ذلك من الناحية
الأكاديمية . كما يهتم بعض علماء الاجتماع بمختلف أنواع التاريخ ،
والبيوغرافيا ، والمجتمع ، ولكن البعض الآخر لا يفعل ذلك .

هذه التناقضات والتعارضات ، وهناك الكثير غيرها ، ليست هي
بالضرورة بدائل حقيقية ، برغم أنها في خضم الجدل الساخن بين أرباب
السياسة أو في التخصص الكسول تؤخذ على أنها هكذا . وبرغم أنني

أرجو أن تتضح هنا كافة اتجاهاتي واختياراتي ، لأئننى أعتقد بأن الأحكام لابد أن تكون صريحة واضحة ، الا أننى أحاول أيضا ، بغض النظر عن أحكامى الخاصة ، أن أبين المعانى الثقافية والسياسية لعلم الاجتماع . وبطبيعة الحال ، فان اختياراتى واتجاهاتى لا تنقص ولا تزيد عن اختيارات واتجاهات من سأعرض لهم ، ناهيك عن أولئك الذين لا يهتمون باختياراتى الخاصة ويستخدمون رفضهم لها لشرح وتوضيح واقرار ما يتعلق بهم يمثلما سوف أحاول بالنسبة لما يتعلق بى !! عندئذ ستكون المشاكل الأخلاقية الخاصة بالدراسة الاجتماعية - وهى مشكلة علم الاجتماع كقضية عامة - ستكون أمرا معترقا به ومن ثم تكون المناقشة ممكنة . وعندئذ أيضا سيكون هناك قدرا أكبر من الادراك الذاتى فى كل مكان ، وهو بالطبع الأمر الذى يشكل شرطا مسبقا للموضوعية فى مشروع علم الاجتماع ككل .

باختصار ، فاننى أعتقد أن ما قد يطلق عليه التحليل الاجتماعى الكلاسيكى هو بمثابة مجموعة من التقاليد المعروفة والمستخدمه ، وأن سمته الأساسية المميزة له هى الاهتمام بالبناءات الاجتماعية التاريخية ، وأن المشاكل الخاصة به هى مشاكل ذات صلة مباشرة بالقضايا العامة العاجلة والمتاعب الإنسانية الملحة . كذلك ، فاننى أعتقد بأن هناك الآن عقبات ضخمة تقف أمام استمرار هذا التقرير - سواء فى مجال العلوم الاجتماعية أو فى أوضاعها الأكاديمية والسياسية - وان كانت مع ذلك صفات العقل التى تشكل هذا التقليد قد بدأت تصبح قاسما مشتركا فى حياتنا الثقافية العامة ، وأنه أيا كان الغموض والبطولة التى تتغلف بها فان الشعور تجاهها هو أنها تشكل نوعا من الحاجة .

وهناك كثير من الممارسين لعلم الاجتماع ، خصوصا فى أمريكا ، يدولون أنهم يهربون بصورة غريبة من مواجهة التحدى الذى صار

الآن يواجههم • وأصبح ، في الحقيقة ، كثيرون يتخلون عن القيام بالمهام الفكرية والسياسية الخاصة بالتطليل الاجتماعي ، وآخرون هم بلا شك ليسوا على مستوى الدور الذي يتقصونه رغم عدم قدرتهم • وفي بعض الأحيان ، يبدو هؤلاء وبشكل متعمد تقريبا وقد أثاروا حججا وأعدارا قديمة وأظهروا أنواعا جديدة من الوجل والتعيب • ومع هذا ، ورغم حالة الهروب هذه ، فقد صار من الواضح تماما أن الاهتمام الفكري وكذلك العام قد أصبح منصبا على المجالات الاجتماعية التي يدرسونها لدرجة أنه قد بات من الضروري الاتفاق على أنهم يواجهون فرصة مزيدة • ففي هذه الفرصة ، يمكن أن يتكشف الوعد الفكري الذي تبشر به العلوم الاجتماعية ، والاستخدامات الثقافية للخيال العلمي الاجتماعي ، والمعنى السياسي للدراسات الخاصة بالإنسان والمجتمع •

(٦)

ومما يثير الانزعاج بدرجة كافية لباحث علم الاجتماع ، أن كل التيارات السائدة (باستثناء واحد منها) التي سوف أتناولها في الفصول التالية تقع في نطاق ما يعتقد بصفة عامة أنه «حقن علم الاجتماع» ، ذلك بالرغم مما تتضمنه جوانب ثقافية وسياسية لا شك أنها تقع في اهتمام كثير من العمل اليومي للعلوم الاجتماعية الأخرى • وأيا كان صادقا وحقيقيا في هذه العلوم كعلم السياسة ، وعلم الاقتصاد ، والتاريخ ، والأنثروبولوجيا ، فمن الواضح أن ما يعرف اليوم في الولايات المتحدة يعلم الاجتماع قد أصبح هو محور التفكير والتأمل في العلم الاجتماعي • كما أصبح علم الاجتماع أيضا هو محور التركيز الأساسي في المناهج ، ويمكن للمرء أن يجد صورته المتطرفة فيما يسمى «بالنظرية المنصخمة» وهناك بالفعل عدد كبير متنوع من الأعمال الفكرية قد دخلت مجال تطوير تراث علم الاجتماع • ولتفسير هذا التنوع

«كثرات» هو في حد ذاته عمل يتسم بالجرأة . ومع ذلك ، فربما قد يكون هناك اتفاق عام على أن ما هو معترف به الآن كعمل سوسولوجي قد أتجه نحو الشرك في واحد أو أكثر من ثلاثة اتجاهات عامة - كل منها معرض للتحريف والتشويه خلال مساره .

الاتجاه الاول : نحو نظرية في التاريخ ، حيث نجد علم الاجتماع عند أوجيست كوفت ، كما هو عند كارل ماركس ، وهربرت سبنسر ، وماكس فيبر ، هو بمثابة مسعى معرفي موسوعي ، محور اهتمامه مجمل حياة الإنسان الاجتماعية . وهو يتصف في الوقت نفسه بالتاريخية ، والتاريخية - النسقية لأنه يتعامل ويستخدم البيانات المتعلقة بالماضي ، والأنساق الاجتماعية ، كما أنه يلجأ لتوضيح «المراحل» الخاصة بالمسار التاريخي والانتظاميات في الحياة الاجتماعية .

ومن الممكن للنظرية الخاصة بتاريخ الانسان ، أن تصبح قابلة بدرجة كبيرة للتحريف بحيث تكون بمثابة سترة ضيقة للعبور التاريخي تفرض فيها البيانات الخاصة بالتاريخ البشري وتخرج منها النظرات التنبؤية بالمستقبل (والتي عادة ما تكون كئيبة) . وفي هذا الصدد ، تعتبر أعمال أرنولد توينبي وأرزوالد شبنجلر من الأمثلة الشائعة .

الاتجاه الثاني : نحو نظرية حول طبيعة الانسان والمجتمع ، ومن أمثلة ذلك ، علم الاجتماع لدى العلماء الصوريون ، وأبرهيم سيميل وفون فيزي ، والذين يتناولوا علم الاجتماع من خلال التصورات المطلوبة لتصنيف كافة العلاقات الاجتماعية وتعطي رؤية عامة حول ملامحها الثابتة . أي أنها باختصار ، تعنى برؤية سكونية ومحددة لمكونات البنية الاجتماعية بدرجة عالية من التعميم .

وربما يكون في الامكان ، كرد فعل ازاء عملية التحريف في الاتجاه الأول ، اهمال التاريخ ، ولكن النظرية النسقية عن الانسان والمجتمع تصبح بدرجة كبيرة قابلة لأن تكون نظرية شكلية وجدباء يصبح فيها تفتيت المفاهيم ثم اعادة ترتيبها ائلا نهائى هو الهدف المركزى . وفي مقدمة ما سأطلق عليه أصحاب «النظريات المتضخمة» نجد أن المفاهيم قد أصبحت في الواقع مدركات + ويعتبر عمل تالكوت بارسوتز في هذا الشأن ، هو المثال الرئيسى المعاصر في علم الاجتماع الأمريكى .

الاتجاه الثالث : نحو دراسات خبروية(*) للوقائع والمشكلات الاجتماعية المعاصرة : بالرغم من أن كونت وسبفر كانا هما الدعامتان الرئيسيتان لعلم الاجتماع الأمريكى حتى عام ١٩١٤ أو نحو ذلك ، وكان التأثير النظرى الألمانى له ثقله وقوته، إلا أن عملية المسح الجبروى باقت من الأمور المركزية في الولايات المتحدة في زمن مبكر . ولقد نجم ذلك عن التقليد الاكاديمى السابق لكل من علم الاقتصاد وعلم السياسة . ومن هنا ، فانه بقدر ما يتحدد تعريف علم الاجتماع على أنه دراسة لبعض المجالات الخاصة في المجتمع ، فانه يصبح مهنة غربية مضحكة بين العلوم الاجتماعية ، فعلم الاجتماع في هذه الحالة يحتوى على خليط متنوع من المخطات الاكاديمية ، فهناك دراسات عن المدن وعن الأسر، وعن العلاقات السلالية والعرقية، وبالطبع عن الجماعات الصغيرة . وكما سوف نرى، فان الخليط الناجم عن ذلك، قد تحول واتخذ شكلاً أسلوب للفكر ، وهو الذى سوف أتناوله بالبحث تحت عنوان « الممارسة الليبرالية » .

والدراسات الخاصة بالحقيقة المعاصرة ، في وسعها أن تصبح

(*) انظر الفصل الثالث .

بسهولة أقرب لأن تكون مجموعة غير مترابطة وغير ذى أهمية من الحقائق المتعلقة بالوسط المحلي . والكثير مما قدمه علم الاجتماع الأمريكى عبر مساره يعطى صورة واضحة لهذا الأمر ، بل ربما تكون كتب المقدمات فى مجال التفكك الاجتماعى أكثر الأمثلة توضيحا لهذا الاتجاه . وعلى الجانب الآخر ، نجد أن علماء الاجتماع قد نحوا لأن يكونوا متخصصين فى الأساليب الفنية للبحث فى أى شىء تقريبا ، وهنا تحولت أساليب البحث الى منهجية . وكثير من أعمال جورج ليندبرج ، وضامويل ستومز ، وستيوارت دود ، وبول لازار سفيلد ، يعد من الأمثلة المعاصرة على ذلك . وفى النهاية يمكن القول ، أن هذه الاتجاهات الثلاث — التى نشأت الاتجاه وتعرض طرائق خاصة بها — هى بمثابة عناصر مرتبطة ببعضها ، على الرغم من أنها قد تبدو بالضرورة متباعدة .

ويمكن فهم السمات المميزة لعلم الاجتماع على أنها تحريفات لواحد أو أكثر من الاتجاهات الكلاسيكية لعلم الاجتماع ، ومع ذلك ، يمكن فهم «وعودها» فى إطار هذه الاتجاهات الثلاث . ففى الولايات المتحدة اليوم ، حدث نوع من التجميع الهيلينى(*) الذى يجسد عدة عناصر وأهداف مختلفة مستمدة من علم الاجتماع الخاص بالمجتمعات الغربية . ولعل الخطر الناجم عن هذا ، هو أنه وسط هذه الوفرة من بحوث علم الاجتماع ، سوف يصاب المشتغلون بالعلوم الاجتماعية الأخرى بالضجر الشديد ، كما سيكون علماء الاجتماع فى حالة من التعجل لانجاز المهام البحثية حتى أنهم سوف يعجزون عن تقديم شىء حقيقى وذو قيمة . ورغم هذا ، فما زالت الفرصة سانحة ، حيث أن التقليد

(*) يقصد رايت ميلز بالتشبيه هنا ، تجميع متنوعات متناقضة لا يربطها

أى صلة منطقية . «المترجم» .

السائد في علم الاجتماع يحوى أفضل مما تقدمه العلوم الاجتماعية ككل من وعود ، ذلك لأن هناك بعض الانجازات الجزئية لبعض جوانب هذا الوعد . ورغم أن ظلال الخلاف والرأى التى يجسدها دارسو علم الاجتماع فى تراثهم ليست بالأمر الذى يمكن تلخيصه بإيجاز ، إلا أن عالم الاجتماع الذى يأخذ بهذه الظلال بين يديه سوف يشعر بالانجاز الذى يمكنه من تحويله أو تطويره لكى يصبح توجهات جديدة لعلم الاجتماع .

وبالتسوية للوعود الخاصة بالعلم الاجتماعى ، فأننى سوف أعود إليها (فى الفصلين المبايع والعاشر) بعد أن نفحص التحريفات السائدة فى هذه الوعود (الفصول من الثانى حتى السادس) .

المراجع

(١) - أنظر: Times Literary Supplement ، ١٥ نوفمبر ١٩٥٧ .

(٢) - اننى أشعر هنا بمدى حاجتى للقول باننى أفضل كثيرا عبارة

«الدراسات الاجتماعية» عن «العلوم الاجتماعية» وليس لأننى

لا أحب علماء الفيزياء (على العكس أحبهم كثيرا) بل لأن كلمة

«علم» قد اكتسبت منزلة كبيرة وأيضا المعنى غير دقيق . وهنأ،

فاننى لا أشعر بأى حاجة تخطف هذه المنزلة ولا لأن أجعل

المعنى أقل دقة باستخدامه كمجاز فلسفى . ومع ذلك ، فاننى

أشك فى امكانية الكتابة عن «الدراسات الاجتماعية» ، حيث قد

لا يخطر فى ذهن القراء سوى علوم التربية الوطنية التى تدرس

بالمدارس العليا ، وهى الشئ الوحيد من بين كافة ميادين التعليم

الانسانى التى أود بشدة تجنب ربط المعنى بها . ان «العلوم

البلوكية» بالنسبة لى هى ببساطة أمر مستحيل ، ذلك لأن

الفكرة السائدة عنها ، كما أعتقد ، هى أنها وسيلة دعائية

للحصول على المال من أجل البحث الاجتماعى من المؤسسات

وأعضاء الكونجرس الذين يخلطون ما بين «علم الاجتماع»

و «الاشتراكية» . وربما يكون أفضل تعبير فى هذا الخصوص

هو الذى يتضمن التاريخ (وعلم النفس حيث أنه يهتم بالكائنات

البشرية) والذى يكون غير مثير للجدل بقدر الامكان ، ذلك

لأننا نتجادل بت «العبارات» ، ولا نتقاتل حولها» . وربما كانت

«أنساق العلوم الانسانية» تؤدى هذا العرض ولكن ليس العقل

أبدا . وعلى أمل عدم أساءة فهمى بشكل كبير ، فاننى أخضع

للإجماع واستخدام عبارة «العلوم الاجتماعية» . يبقى نقطة

أخرى هي أنني آمل من زملائي أن يتقبلوا تعبير « الخيال العلمي الاجتماعي » . أن علماء السياسة الذين أطلعوا على «المسودة الأصلية لهذا الكتاب» يرون أن يكون التعبير هو «الخيال السياسي» ، والأنتروبولوجيون يرونه «الخيال الأنتروبولوجي» - وهكذا. لكن التعبير ليس هو المهم إنما هي الفكرة، التي أرجو أن تصبح واضحة خلال هذا الكتاب . وأنا باستخدامي لهذا التعبير لا أريد بطبيعة الحال أن يكون ما أطرحه هو مجرد النظام الأكاديمي « لعلم الاجتماع » فالكثير عما تحمله العبارة من معنى بالنسبة لي لم يعبر عنه علماء الاجتماع على الإطلاق . ففى إنجلترا ، على سبيل المثال ، مازال علم الاجتماع كنظام أكاديمي علما هامشيا بقدر ما ، ومع ذلك يستخدم كثير من الصحفيين الانجليز والأدباء وقبلهما المؤرخين في كتاباتهم الخيال العلمي الاجتماعي . ونفس الحالة نجدها في فرنسا : لقد تأثر الكتاب بعد الحرب العالمية الثانية وظهر ذلك من خلال شعورهم بالملاحق السوسنيولوجية لقدر الانسان في عصرنا الحالي ، وظهر ذلك من خلال كتاب وأدباء أكثر منه عند علماء اجتماع مهنيون . ورغم ذلك ، أنا أستخدم «الخيال العلمي الاجتماعي» للأسباب التالية : (١) كل إنسان يعتقد أن الجلد هو الشيء الوحيد ، وسواء أفضل أو أسوأ ، فأنا عالم اجتماع إنسانى . (٢) أنا أعتقد ، تاريخيا ، أن نوعية العقل المستخدمة من جانب علماء الاجتماع الكلاسيكيين تكون أكثر صدقا وتنوعا من استخدام علماء العلوم الاجتماعية الأخرى . (٣) من هنا سوف أفحص نقديا عددا من المدارس المختلفة لعلم الاجتماع ، والتي تحتاج لفهم مصاد للفهم الذي قامت عليه .

الفصل الثاني

النظرية المتضمنة

تجدید و ترمیم
سازمان و نظام

الفصل الثاني

النظرية المتضخمة

دعنا نبدأ حديثنا عن النظرية المتضخمة بعينة أخذناها من كتاب تالكوت بارسونز النسق الاجتماعي ، لأنه كتاب يعده كثيرون أهم عمل معبر عن أبرز ممثلي هذا الأسلوب من العمل العلمي الذي غيرنا عنه بالنظرية المتضخمة . « القيم الاجتماعية » أحد عناصر نسق الرموز المشترك ، وهي عنصر يستخدم كمقياس أو معيار للانتقاء من بين البدائل المتاحة في الموقف الاجتماعي ... ولكن من الضروري تمييز توجيهه القيمة عن التوجيه الدافعي من منظور دور أنساق الرموز ، بوصف هذين التوجيهين من الأبعاد الكلية للفعل الاجتماعي . ولا يتعلق هذا الجانب الخاص بالتوجيه القيمي بدلالة الأمور الواقعية التي يتوقعها الفاعل بعناية تحقيق التوازن بين حرمانه واثباعه وإنما يتعلق بمضامين المعايير أو المستويات التي تستخدم في الانتقاء من بين البدائل . إن مفهوم التوجيه القيمي في ضوء معناه هذا يكون وسيلة متطعية رئيسية لصياغة الجانب المركزي الضروري لتمفصل التقاليد الثقافية مع نسق الفعل الاجتماعي .

إنه يترتب على اشتقاق التوجيه المعياري ودور القيم في الفعل الاجتماعي كما سبقت الإشارة ، أن كل القيم الاجتماعية تشتمل على ما نطلق عليه أطارا مرجعيا ... إن الجوهرى في أى نسق للفعل ، أن الفعل بجملة واحدة ، فعل موجه معياريا . ويرتبط بهذا ويترتب عليه

كما تبين مفهوم التوقعات وموقعه في نظرية الفعل ، خاصة عندما تكون
بصدد الجانب الايجابي الذى ينحو فيه الفاعل نحو انجاز أهدافه .
اذن فالتوقعات في ارتباطها بالاحتمال المزدوج لعملية التفاعل ، كما
تسمى ، تخلق بشكل قاطع مسألة ملحة للنظام الاجتماعى . وثمة جانبان
لمسألة النظام هذه يمكن التمييز بينهما ، يتعلق الأول بوجود النظام
في أنساق الرموز ، تلك الأنساق التى تجعل الاتصال بين الناس موافيا ،
ويتعلق الثانى بجعل النظام الاجتماعى ممكنا في حالة التبادل بين التوجيه
الدافعى والجانب المعيارى من التوقعات وتلك هى مشكلة النظام بالمعنى
الذى بينه توماس هوبز .

ان مشكلة النظام وأيضا طبيعة تكامل الأنساق الثابتة للتفاعل
الاجتماعى ، هى مشكلة البناء الاجتماعى الذى يركز الاهتمام على تكامل
دافعية الفاعلين الاجتماعيين مع المستويات الثقافية المعيارية التى تدمج
نسق الفعل الاجتماعى ، مع سياق العلاقات بين الأشخاص . وهذه
المستويات في ضوء الاصطلاحات التى نستخدمها في الفصل القادم
بمثابة أنماط للتوجيه القيمي وهى تمثل جزءا هاما ونوعيا من التراث
الثقافى للنسق الاجتماعى (١) .

ربما قد يشعر بعض القراء بالرغبة في الانتقال الى الفصل التالى ،
لكننى أرجو ألا يفعلوا هذا ، فالنظرية المتضخمة — وتكثيف المفاهيم —
نظرية تستحق التأمل والتقدير ، حقيقة ليس لهذه النظرية ذلك التأثير
الهام الذى يترتب على الاعاقة المنهجية التى سنتولاها بالبحث في الفصل
التالى ، لأن هذه النظرية المتضخمة بدأ انتشارها ينحسر . وفى الحقيقة
فهى نظرية ليست يسيرة الفهم ، لأن ثمة شك وازد بأنها غير واضحة .
بالتأكيد يعتبر هذا ميزة دفاعية تثير التوخى والتحرز ، والعييب في هذا
الأمر يأتى من دلالتها اللفظية وتركيبها بقصد أن تؤثر على العادات التى

درج عليها المشتغلون بالعلوم الاجتماعية . وهنا علينا أن نعترف ، ليس من قبيل الفكاهة ولكن من باب الاقرار بالحقيقة ، أن ما أسفرت عنه هذه النظرية قد استقبل من جانب علماء الاجتماع بشكل أو أكثر من الاشكال التالية :

— بالنسبة للبعض ممن يزعمون فهمها ، والذين يحبونها ، يعتبرونها انجازا عظيما في تاريخ العلم الاجتماعى برمته .

— بالنسبة للكثيرين ممن يزعمون فهمها ، ولكنهم لا يحبونها ، يرون أنها شيئا ثقيل المثل وفي غير موضعه (وهؤلاء نادرون ، حتى ولو كان ذلك فقط لأن الشعور بالكراهية والضجر يمنع الكثيرون من محاولة حل ألغازها) .

— وبالنسبة للذين لا يزعمون فهمها ، ولكنهم يحبونها حبا بالغاً — وهناك كثيرون من هؤلاء — هى بمثابة أعجوبة مثيرة للحيرة ، وهؤلاء قد فتنوا بها بالتحديد بسبب افتقادها لعنصر الوضوح والجلء .

— وبالنسبة لأولئك الذين لا يزعمون فهمها ولا يحبونها — فيما نؤ احتفظوا بشجاعة الاقرار بقناعاتهم — فانهم ينظرون اليها باعتبارها امبراطورا مجرد من الثياب .

ويطبيعة الحال ، هناك الكثيرون أيضا ممن يكيفون وجهات نظرهم ، وغيرهم أكثر يظلون محايدين ، صابرين ، منتظرين ظهور النتائج المهنى ، هذا اذا كان هناك أى نتاج مهنى . بجانب هذا ، وبالرغم من أنه قد يكون تفكير مفزع ، الا أن هناك الكثير من العلماء الاجتماعيين لا يعرفون حتى شيئا عنها ، سوى أنها مجرد نغو مزعج .

والآن ، فإن هذا كله يثير نقطة لها حساسيتها — الوضوح والجلالة .
وهذه النقطة ، بالطبع ، تتجاوز مسألة النظرية المتضخمة (٢) ، لكن
كبار المنظرين قد انغمسوا فيها بدرجة بالغة حتى أصبحت أخشى أنه
يجب أن تتساءل بالفعل : هل النظرية المتضخمة هي مجرد ثرثرة ولغو
كلام مضطرب أم أن هناك ، رغم كل شيء ، شيء ما فيها ؟ إن الإجابة
على هذا التساؤل ، كما أعتقد ، هي : هناك شيء ما فيها ، دفين فيها
بعمق ، وإن كان شيء لا بد أن يقال • ومن ثم فإن السؤال يصبح :
بعد إزالة كافة الموانع والحواجز من النظرية المتضخمة التي تحول دون
فهم معناها ، ويصبح ما فيها من وضوح أمرا متاحا ، ما هو إذن الشيء
الذي قيل فيها ؟ •

(١)

ليس هناك سوى طريقة واحدة للإجابة على هذا السؤال ، هي :
أنه يتوجب علينا القيام بترجمة نموذج أساسي يمثل هذا الأسلوب من
الفكر ، ثم بعدها نقوم بالتمعن في هذه الترجمة ، وبالفعل فأننى قد
حددت قبل ذلك اختياري لهذا المثال • ولكننى الآن أود أن أوضح ، أننى
لست هنا في مجال المحاولة للحكم على قيمة عمل بارسونز ككل ، فإذا
ما عن لى أن أشير الى أعمال أخرى له ، فلن يكون هذا فقط الا لى
أوضح ، بطريقة مختصرة ، بعض النقاط الواردة في عمله المحدد هذا •
وأنا عندما أترجم فحوى ما جاء في كتاب «النسق الاجتماعى» الى
الانجليزية ، فأننى لا أدعى بأن ترجمتى قد بلغت درجة الامتياز ، ولكن
كل ما أقوله هو أن الترجمة لم تفقد شيئا من وضوح المعنى • بجانب
هذا ، فأننى سأحاول بصفة خاصة أن أستخرج وانتقى من تحديد الكلمات
والعلاقات بين الكلمات بعض الأحكام الواضحة وكل من تحديد الكلمات
والعلاقات بينها ضرورى للمقابلة بينهما بغية الوصول الى الوضوح

المنشود . وحتى يتضح ذلك الشيء المطلوب ، سوف أبدأ أولاً بترجمة عدد من الفقرات وبعدها أقوم بعرض ترجمتان موجزتان للكتاب ككل . ولترجمة ذلك المثال الذي نقلناه في بداية هذا الفصل : الناس غالباً يشتركون مع بعضهم في المعايير ويتوقع أحدهم من الآخر التمسك بها . ويقدر ما يفعلون ذلك ، فقد يكون مجتمعهم منظماً . (نهاية الترجمة) . لقد كتب بارسونز يقول :

«هناك لهذا «النسق» بناء له وجهان: الوجه الأول ، أنه يفضل التغلغل الداخلي للمعيار داخل النسق ، ينحو لقبول به والامتثال معه لأن يكون ذا أهمية شخصية ، تعبيرية و/أو أدواتية بالنسبة للأنا . والوجه الثاني ، يعتبر تأسيس ردود فعل الآخر تجاه فعل الأنا كالجزءات التي تقوم بوظيفة امتثاله مع المعيار . وبذلك ، فإن عملية الامتثال باعتبارها أسلوب مباشر لتحقيق حاجات - نزعات الأنا تتجه نحو التطابق مع عملية الامتثال كشرط لظهور ردود فعل الآخرين الموافقة وتجنب غير الموافقة منها . ويقدر ما يكون الامتثال ، فيما يتعلق بالأفعال الاجتماعية الناجمة عن تعدد الفاعلين ، مع معيار توجيه القيمة ملبياً « لكل » من المعيارين ، وهذا من وجهة نظر أي فاعل معين في النسق الاجتماعي ، بقدر ما يكون في وقت واحد أسلوب لتحقيق حاجاته - نزعاته الخاصة ، وتحقيق « الحد الأقصى » مع ردود فعل الفاعلين الآخرين ، وهذا المعيار هو ما سوف يقال عنه أنه قد «تأسس» واتخذ صفته النظامية .

ونمط القيمة بهذا المفهوم يكون دائماً قد تأسس في أحد السياقات الداخلية للفعل الاجتماعي . لذلك ، يكون دائماً جانب مزدوج لنسق التوقع الذي يتكامل في علاقته مع نمط القيمة . فمن ناحية ، تكون هناك التوقعات المتعلقة بـ ، والتي تضع إلى حد ما معايير السلوك الخاصة بالفاعل ، الأنا ، الذي يؤخذ كإطار مرجعي ، وهذه التوقعات هي بمثابة

«توقعات الدور» الخاصة به • ومن ناحية أخرى ، فمن وجهة نظر
الفاعل الاجتماعى ، تكون هناك مجموعة من التوقعات التى تتناسب
ورود الفعل المحتملة المرتبطة بالآخرين — وهذه سوف يطلق عليها
«جزاءات» ، والتى بدورها قد تنقسم الى جزاءات موجبة وجزاءات
سالبة تبعاً لشعور الأنا بما اذا كانت مثيرة للاشباع أو مثيرة للحرمان •
اذن ، فالعلاقة بين توقعات الدور والجزاءات تعتبر بشكل واضح علاقة
تبادلية ، فمما يعتبر جزاءات للأنا يعتبر توقعات للدور تجاه الآخر ،
والعكس صحيح •

الدور ، اذن ، هو قطاع من نسق التوجه الشامل الخاص بفاعل
فرد والذى ينتظم حول التوقعات فيما يتعلق بالسياق الخاص بتفاعل
معين ، ذلك الذى يتكامل مع مجموعة معينة من معايير القيمة التى تحكم
التفاعل مع واحد أو أكثر من «الآخرين» فى الأدوار التكاملية المناسبة •
وهؤلاء «الآخرين» ليس من الضرورى أن يكونوا مجموعة محددة من
الأفراد ، بل من الممكن أن يكون أى «آخر» اذا وهى دخل فى علاقة
تفاعل تكاملية معينة مع الأنا والتى تشمل تبادل التوقعات استناداً الى
معايير مشتركة لتوجيه القيمة •

ومن الواضح أن عملية الادماج النظامى التى تتأسس فيها مجموعة
من توقعات الدور والجزاءات المقابلة لها هى مسألة اختلاف فى الدرجة •
وهذه الدرجة هى بمثابة وظيفة لمجموعتين من المتغيرات ، الأولى ، هى
تلك التى تؤثر على الاقتسام الفعلى لأنماط توجيه القيمة • والثانية ،
هى تلك التى تحكم التوجيه الدافعى أو الالتزام نحو تحقيق التوقعات
المطلوبة • وكما سوف نرى ، فان هناك مجموعة متعددة من العوامل
يمكنها التأثير فى درجة عملية الادماج النظامى من خلال كل من هاتين
القناتين • أما التناقض المحورى فى عملية الادماج النظامى فهى حالة

«الأثومي*» ، أى غياب التكامل البنائى لعملية التفاعل أو ، وهو ما يعتبر الشيء نفسه ، الانهيار التام للنظام المعيارى . ومع ذلك ، فهذا يعتبر مفهوم محدود لا يشكل أبدا توصيفا لنسق اجتماعى ملموس . فمثلما هناك درجة لعملية الادماج النظامى هناك أيضا درجات لحالة «الأثومي» ، فأحدهما هو الوجه المقابل للآخر .

ويمكن القول أن أى «نظام» هو عبارة عن مركب من تكاملات الدور التى أخذت صفة التأسيس والتى تحظى بأهمية بنائية استراتجية فى النسق الاجتماعى المقصود . فالنظام ينبغى اعتباره بمثابة وحدة نظام من البناء الاجتماعى تطلو على الدور ، ويتكون فى الواقع من تعددية أنماط الدور المستقلة أو يكون عناصر لهذه الأنماط (٣)

أى ، بكلمات أخرى (ترجمة ميلز لبارسونز): يقصرف الناس مع وخذ بعضهم للبعض . كل منهم يضع فى حسبانته ما يتوقعه الآخرين . وعندما تكون هذه التوقعات المتبادلة محددة ودائمة بدرجة كافية فاننا نسميها معايير . كذلك ، فان كل انسان يتوقع من الآخرين أن يكون لهم رد فعلهم تجاه ما يفعله ، ونحن نسمى ردود الفعل المتوقعة هذه جزاءات . يبدو البعض منهم على درجة عالية من الرضاء ، ولا يبدو البعض الآخر كذلك . وعندما يهتدى الناس بالمعايير والجزاءات ، فاننا عندئذ نقول أنهم يلعبون الأدوار معا انها استعارة مقنعة . وفى واقع الأمر ، فان ما نطلق عليه «نظام» قد يكون أفضل تعريف له هو أنه مجموعة من الأدوار الثابتة بدرجة أو بأخرى . وعندما لا تعود المعايير والجزاءات داخل أحد «النظم» — أو مجتمع كامل مؤلف من هذه النظم — متحركة

(*) هذا المفهوم له ترجيمات عدة منها «فقدان المعايير» ، و «الخواء الأخلاقى» وكذلك «فقدان السيطرة على المحيط الخارجى» .
(الترجم) .

في الناس ، فاننا عندئذ قد نتحدث بلغة دور كايم عن مسألة «الأنومي» .
اذن ، نفى أحد الأطراف ، توجد هناك النظم ، مع المعايير والجزاءات
جميعها مرتبة ومنظمة ، وعلى الطرف الآخر ، هناك «الأنومي» . وكما
يقول «بيتس» المركز لا يكون قويا محكما ، أو ، كما أقول أنا ، لقد
انهار النظام المعيارى . (نهاية الترجمة) .

وقبل أن نستطرد ، لا بد هنا أن أعترف بأننى فى هذه الترجمة لم
أكن حرفيا ، حيث أنتى قد تصرفت قليلا لأنها تحوى أفكار جيدة . وفى
الحقيقة ، فان الكثير من الأفكار التى عبر عنها أصحاب النظرية
المتضخمة تكون ، عند ترجمتها ، بمثابة أفكار شائعة بدرجة أو بأخرى
فى الكثير من كتب علم الاجتماع . أما فيما يتعلم بـ «النظم» فان
التعريف المذكور ليس كافيا تماما . بخلاف هذا ، أنه بجانب ما تم
ترجمته ، لا بد أن نضيف بأن الأدوار التى تصنع أحد النظم لا تكون
عادة مجرد كيان «تكاملى» من التوقعات المشتركة . ولتسأل هنا : هل
كنت ذات يوم فى الجيش ، أو فى المصنع ، أو عضو فى الأسرة ؟ حسن
هذه هى النظم . وفى هذه النظم الاجتماعية ، تبدو توقعات بعض الناس
أنها فقط أكثر الحاحا من توقعات بعض الناس الآخرين . ويرجع السبب
فى هذا ، كما نقول ، أنها تتمتع بقوة أكبر ، أو بتعبير علم الاجتماع ،
رغم أنها حتى الآن ليست كذلك ، فاننظام هو مجموعة من الأدوار
المتدرجة فى ضوء سلطة كل منها .

وكتب بارسونز :

« ان التعلق بقيم مشتركة معناه ، من الناحية الدافعية ، أن الفاعلين
لهم «مشاعر» مشتركة مدعمة بأنماط القيمة ، وهو الأمر الذى يمكن

تحديد معناه بأن الامتثال مع التوقعات المناسبة يعامل على أنه «شيء جيد» بصورة مستقلة نسبيا عن أى «مميزة» أدائية محددة يمكن تحصيلها من هذا الامتثال ، ومثال ذلك تجنب الجزاءات السالبة • الأكثر من هذا ، أن هذا التعلق بالقيم المشتركة ، بينما هو قد يتفق والحاجات الاثباعية الفورية للفاعل ، فدائما يكون له أيضا جانبه «الأخلاقي» فى أن هذا الامتثال بدرجة ما يقوم بتحديد «مسئوليات» الفاعل فى أنساق الفعل الاجتماعي الأوسع التى يشارك فيها • ومن الواضح ، أن بؤرة الاهتمام المحدد للمسئولية هى «الجمعية» التى تتكون من التوجيه القيمي المشترك •

وأخيرا ، فانه من الواضح تماما أن «المشاعر» المدعمة لهذه القيم المشتركة لا تعتبر بصورة عادية تعبيرات داخل بنائها المحدد عن ميول أو نزعات قطرية معينة فى الكائن العصبوى ، بل هى مشاعر مكتسبة أو تم تعلمها • بجانب هذا ، أن الدور الذى تلعبه فى توجيه الفعل لا يشبه ذلك الدور الذى تلعبه المسائل الثقافية التى يتم معرفتها و «التواؤم» معها ، بل الأمر هو أن الأنماط الثقافية قد أصبحت مستوعبة ، أى أنها باتت تشكل جزءا من بناء نسق شخصية الفاعل ذاته • وبذلك ، فإن هذه المشاعر أو «الاتجاهات - القيم» كما قد يطلق عليها تعتبر بمثابة استعدادات أصيلة فى الشخصية تجاه الحاجة • إذن فيفضل هذا التأسيس الداخلى فقط للقيم المؤسسة يحدث التكامل الدافعى الأصيل للسلوك فى البناء الاجتماعى ، وأن الطبقات «الأعمق» من الدافعية تكون هى عدة الانجاز لتوقعات الدور • وعند حدوث هذا بدرجة عالية ، من الممكن القول أن النسق الاجتماعى قد بات على درجة عالية من التكامل ،

وعندها يمكن القول ، أن مصالح الكيان الجمعى والمصالح الخاصة لأعضائه قد اقتربت من حالة «التطابق»* .

ويعتبر هذا التكامل بين مجموعة من أنماط القيم المشتركة وبناء استعداد - الحاجة الداخلى للشخصيات المشكلة للنسق هو لب ظاهرة الديناميات الخاصة بالأنساق الاجتماعية . ويمكن القول أن ثبات واستقرار أى نسق اجتماعى فيما عدا عملية التفاعل الأكثر زوالا وبقاء هو أمر يعتمد على ما تصل اليه درجة هذا التكامل ، هو الذى يشكل القضية الديناميكية الجوهرية فى علم الاجتماع ، فهو بمثابة الإطار المرجعى لجميع التحليلات التى قد ترعم أنها تشكل تحليلا ديناميا للعملية الاجتماعية» (٤) .

أو بكلمات أخرى : عندما يشارك الناس فى نفس القيم ، فانهم ينحون لأن يتصرفوا وفقا للطريقة التى يتوقعون أن يتصرف بها شخص آخر . الأكثر من هذا ، أنهم غالبا ما يتعاملون مع مثل هذا الامتثال باعتباره شيئا طبييا جدا - حتى لو بدا أنه ضد مصالحهم المباشرة . وأن تكون هذه القيم المشتركة نتيجة للتعلم أكثر من كونها موروثة فهو شىء لا يقلل بأى حال من أهميتها فى الدافع البشرى ، بل على العكس ، هى تصبح جزء من الشخصية ذاتها . وبهذا الشكل ، فهى تربط المجتمع معا ، لأن ما هو متوقع اجتماعيا يصبح أمرا مطلوبا من الناحية الفردية .

(*) ينبغى اعتبار حالة «التطابق التام حالة حدية مثل الماكينة غير الاحتكاكية المشهورة . فبالرغم من أن مسألة التكامل التام للنسق اجتماعى خاص بالدافعية مع مجموعة ثابتة تماما من الأنماط الثقافية هى أمر غير معروف من الوجهة التجريبية إلا أن المفهوم الخاص بمثل هذا النسق الاجتماعى المتكامل هو على درجة بالغة من الأهمية النظرية (هامش توضيحي لبارسونز) .

وهذا يشكل أمر بالغ الأهمية لاستقرار وثبات أى نسق اجتماعى لدرجة
أنى سوف أستخذه كنقطة انطلاق رئيسية لى فيما لو حدث وقمت
بتحليل مجتمع ما • (نهاية الترجمة) •

وبالمثل ، فانى أعتقد أن الباحث فى وسعه ترجمة ألب (٥٥٥) صفحة
التي يحتويها كتاب «النسق الاجتماعى» الى حوالى (١٥٠) صفحة من
اللغة الانجليزية الواضحة المباشرة • ورغم أن النتيجة لن تكون بالغة
التأثير ، إلا أنها مع ذلك سوف تتضمن العبارات التي تحوى عرضا
واضحا للمشكلة الرئيسية للكتاب وللحل المطروح لهذه المشكلة • ومن
الأشياء المعروفة ، بطبيعة الحال ، أن أى فكرة ، وأى كتاب ، من الممكن
ايجازه فى جملة أو عرضه فى عشرين مجلدا ، لكن المسألة هى فى كيفية
اكتمال البيان المطلوب لكى توضح الشئ وفى مدى الأهمية التي يبدو
عليها هذا الشئ ، أى : كم هو عدد التجارب التي يعرضها هذا البيان
بوضوح ، وكم هو حجم المشاكل التي يمكننا هذا البيان من حلها ، أو
على الأقل طرحها •

وإذا ما تناولنا كتاب بارسونز ، على سبيل المثال ، فى جملتين أو
ثلاث : « فأننا نسأل : كيف يكون النظام الاجتماعى ممكنا ؟ وفيما يبدو
أن الاجابة التي ستعطى لنا ستكون : أن تكون هنالك قيم مشتركة
مقبولة » • ولكن هل هذا هو كل شئ ؟ بالطبع لا ، وانما هو يمثل
النقطة الأساسية • وهنا نتساءل مرة أخرى ، أليس هذا ظلما ، ؟ ألا يمكن
معالجة أى كتاب بهذه الطريقة ؟ وائرد ، طبعاً ممكن ، وهذا هو أجد
كتبى قد عولج بهذه الطريقة : « من هو فى نهاية الأمر الذى يدير
أمركان » ؟ لا أحد يديرها كلها ، ولكن اذا كان أجد يقوم بذلك فهى
صفوة السلطة » • ثم ما هو الكتاب الذى بين يديك : « ما الذى تهتم

به العلوم الاجتماعية ؟ انها ينبغي أن تتناول الانسان والمجتمع ، وهى أحيانا تفعل ذلك . فهى بمثابة محاولات لمساعدتنا على فهم مسيرة الانسان والتاريخ ، والصلات التى تربط بينهما فى اطارات متنوعة من البنى الاجتماعية » .

ثم بعد ذلك ، نقدم ترجمة لكتاب بارسونز فى أربع فقرات فقط : لتختل شيئا يمكن أن نسميه «النسق الاجتماعى» ، حيث يتصرف الأفراد فيه بالرجوع الى بعضهم البعض . هذه الأعمال غالبا ما تكون أقرب الى الانتظام ، ذلك لأن الأفراد فى النسق الاجتماعى يشتركون فى معايير للقيم ويشتركون فى طرق ملائمة وعملية للسلوك . ويمكن أن نطلق على بعض مستويات القيم اسم المعايير ، وأولئك الذين يتصرفون وفقا لها ينحون للتصرف بالمثل فى مناسبات مشابهة . ويقدر ما يتم الامر بهذا الشكل ، تكون هناك «الترتيبات الاجتماعية» تلك التى قد نراعيها ، والتى غالبا ما تكون لها صفة الدوام التام . ويمكن أن نطلق على هذه الترتيبات الاجتماعية المستقرة والدائمة اسم «ترتيبات بنائية» . ومن الممكن اعتبار كافة هذه الترتيبات المنتظمة داخل النسق الاجتماعى بمثابة تعادل متداخل ، وذلك هو التعبير المجازى الذى سوف أغفله وأنساه ، لأننى أريدك أن تأخذ بمفهومي الواقعى تماما وهو : التوازن الاجتماعى .

وهناك وسيلتان رئيسيتان يتم بهما تحقق التوازن الاجتماعى ، وبهما - اذا فشل أحدهما أو كلاهما - ينجم خلل فى التوازن الاجتماعى . الوسيلة الأولى هى «الانتشئة الاجتماعية» ، وهى تشمل كافة الوسائل التى يتم بها تشكيل الفرد المولود حديثا ليكون شخفا اجتماعيا . ويتوقف جزء من هذا التشكيل الاجتماعى للأشخاص على اكتسابهم

الدوافع للأخذ بالأفعال الاجتماعية المطلوبة أو التي يتوقعها الآخرون .
أما الوسيلة الثانية ، فهي «الضبط الاجتماعي» ، الذي أعنى به كافة
الوسائل المستخدمة لجعل الناس يسيرون في صف واحد ، والتي بها
يعتقون أنفسهم في هذا الصف . واننى أقصد طبعاً بهذا «الصف» أى
نوع من الفعل المتوقع والمستقر عليه نمطياً في النسق الاجتماعي .

وتكمن المشكلة الأولى لتحقيق التوازن الاجتماعي في ترغيب الناس
لفعل ما هو مطلوب ومتوقع منهم . وبالفشل في هذا ، تكون المشكلة
الثانية هي في تبني وسائل أخرى لابقائهم في نفس الصف . وفي هذا
الشان ، فإن أفضل التصنيفات والتحديدات لهذه الضوابط الاجتماعية ،
هي تلك التي أعطاها لنا ماكس فيبر ، وهنا ليس لدى ما أضيفه لما قاله ،
وما قالته قلة أخرى من الكتاب بعده ، سوى القليل .

لكن هناك نقطة تحيرنى قليلاً في هذا الصدد : مع التسليم بهذا
التوازن الاجتماعي ، وبمسألتى التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي
الليذان يدعمان هذا التوازن ، كيف إذن يكون من الممكن لأى إنسان
أن يخرج عن الخط المرسوم ؟ هذه هي المسألة التي ليس في وسعنى
تفسيرها جيداً ، في حدود « النظرية النسقية والمتضخمة » عن النسق
الاجتماعى . كذلك هناك نقطة أخرى غير واضحة تماماً ، وهي : كيف
أعلل حدوث التغير الاجتماعي — أى التاريخ ؟ وهنا ، فاننى بالنسبة
لهاتين المشكلتين ، أوصى بأنه عندما تتعرض لهما ، فما عليك الا استخدام
عمليات البحث التجريبي . (نهاية الترجمة) .

ربما قد يكون في هذا ما يكفى ، رغم أنه في استطاعتنا القيام
بترجمة أكثر اكتمالاً من هذا ، وان كان «الأكثر اكتمالاً» لا يعنى بالضرورة
«الأكثر كفاية» ، وهنا فاننى أدعو القاريء للرجوع الى «النسق

الاجتماعي» لكي يجد المزيد * في نفس الوقت سيكون لدينا ثلاث مهام: المهمة الأولى هي تحديد سمات الأسلوب المنطقي للتفكير انذى قدمته النظرية المتضخمة ، ثم المهمة الثانية ، وهي القيام بتوضيح قدر معين من الغموض والبلبله النوعية في هذا المثال بالذات ، وأخيرا : المهمة الثالثة ، وهي تحديد كيف يقوم معظم العلماء الاجتماعيين الآن بوضع وحل مشكلة النظام العام عند بارسونز * وهدفى من كل هذا هو مساعدة أصحاب النظرية المتضخمة على النزوع من تعالمهم وعلياتهم غير المثمر .

(٢)

ان الخلافات الحادة بين علماء الاجتماع ليست بين الذين قد يلاحظون بدون تفكير وبين الذين قد يفكرون دون ملاحظة ، لكن الخلافات أقرب لأن تكون فيما يتعلق بماهية أنواع التفكير ، وماهية أنواع الملاحظة ، وماهية أنواع الروابط ، اذا كانت هناك ، بين الاثنين . أى بين التفكير والملاحظة .

ان الغرض الأساسى من النظرية المتضخمة ، هو أن يكون هناك اختيار أولى لمستوى من التفكير هو غاية في العمومية والتجريد بحيث لا يستطيع ممارسوه بصورة منطقية النزول الى مستوى الملاحظة . فهم ، كأصحاب نظرية متضخمة ، لا ينزلون أبدا من مستوى العموميات البالغة التجريد الى مستوى المشاكل في سياقاتها التاريخية والبنائية . ويفسر هذا الافتقار للنس القوى بالمشاكل الحقيقية ، عدم الواقعية المحوطة بدرجة كبيرة في كتاباتهم * واحدى السمات الناجمة عن هذا ، هي ما يبدو من تعسف ومحاولات لا تنتهى لاتقان التمييزات التى لا هي تؤدى الى توسيع فهمنا وادراكنا ولا هي تجعل تجربتنا أكثر معقولة .

وهذا بدوره أيضا يتكشف كنوع منظم من التراجع عن بسذل الجهود لوصف وتفسير السلوك البشرى والمجتمع بجلاء ووضوح .
ونحن عندما نتأمل فيما قد تعنيه كلمة ما ، فاننا بذلك نتناول الجوانب الخاصة بـ «مدلولاتها» اللغوية ، وعندما نتأملها فى علاقاتها بالكلمات الأخرى ، فاننا بذلك نتناول سمات «تركيبها» اللغوى^(٥) . وهدفى من تقديم هذين المصطلحين المختزلين هو توفير وسيلة اقتصادية ودقيقة لتوضيح النقطة التالية وهى أن : النظرية المتضخمة مبينة للتركيب اللغوى ، ومغفلة عن المدلولات اللغوية . والواقع ، أن ممارسيها لا يفهمون حقا أنه عندما نقوم بتعريف كلمة ما ، فاننا فقط ندعو الآخرين الى استخدامها بالطريقة التى نصب أن تستخدم بها ، وأن الغرض من التعريف هو الاكتفاء بتركيز الجدل على الحقيقة ، وأن النتيجة المناسبة للتعريف الجيد هى تحويل الجدل على التعبيرات الى خلافات على الحقيقة ، ومن ثم يتم فتح أبواب الجدل على مزيد من البحث والاستقصاء .

وأصحاب النظرية المتضخمة قد سغلوا أنفسهم بدرجة بالغة بمعانى التركيبات اللغوية ، ونصب خيالهم بدرجة شديدة بالنسبة للدلالات والبراهين ، كما أنهم حصروا أنفسهم بترمت شديد بمستويات بالغة التجريد لدرجة أن شرح «الرموز الكلامية» التى يقدمونها تبدو فى أغلب الأحيان مجرد لعبة مجدية من التتميط بأكثر مما تمثل جهدا لتعريف المشاكل بطريقة نسقية — أى بطريقة واضحة ومرتبطة — دليل نهتدى به فى حلها .

وأحد الدروس الكبرى التى يمكن أن نتعلمها من افتقاد النسقية فى عمل أصحاب النظرية المتضخمة ، هو أن كل مفكر صاحب وعى ذاتى

لا بد له في جميع الأوقات من أن يكون على وعى ، ومن ثم قادر على ضبط ، مستويات التجريد التي يعمل عليها . فالقدرة على التحرك ذهابا وإيابا بين مستويات التجريد ، ببسر ووضوح ، لهو دليل بارز على ما يتصف به المفكر النسقى صاحب الخيال الخصب .

وقد يتعلق بمصطلحات مثل «الرأسمالية» أو «الطبقة المتوسطة» أو «البيروقراطية» أو «صفوة القوة» أو «الديموقراطية الشمولية» ، غالبا ما تكون هناك الى حد ما مضامين واضحة وأخرى مبهمة ، وفي استخدام هذه المصطلحات ، لا بد من رقابة هذه المضامين وضبطها بعناية . كذلك ، فانه حول هذه المصطلحات ، غالبا ما تكون هناك مجموعات «مركبة» من الحقائق والعلاقات وأيضا مجرد تخمينات حول العوامل والمساهمات . وهذه أيضا لا بد من فرزها بعناية وجعلها تتصف بالوضوح في تعريفنا واستخدامنا .

ولتحديد أبعاد التراكيب والمدلولات اللغوية لهذه المفاهيم ، ينبغي علينا أن نكون على وعى بالتنظيم الهرمي لعنصر الخصوصية التي يندرج تحت كل منها ، كما يجب أن نكون قادرين على التمعن في جميع مستويات هذا التنظيم الهرمي . وهنا علينا أن نسأل : هل نعنى بـ «الرأسمالية» ، كما سيكون استخدامنا لها ، مجرد الحقيقة بأن جميع وسائل الانتاج تخضع للملكية الخاصة ؟ أم أننا نريد أيضا أن ندرج تحت هذا اللفظ الفكرة الأخرى الخاصة بالسوق الحر باعتبار ذلك هو الميكانيزم الأساسي للأسعار ، والأجور ، والأرباح ؟ ثم الى أي حد نحن مخلولون بأن نفترض بأن هذا اللفظ ، عن طريق التعريف ، يدل على توضيحات حول النظام السياسي وكذلك حول المؤسسات الاقتصادية ؟ .

ان مثل هذه العادات الذهنية في التفكير ، كما أعتقد ، تعتبر مفاتيح الفكر الفسقى وغيابها يشكل مفاتيح لتتسيؤ وانحراف المفاهيم . وربما قد يكون أحد نتائج هذا الغياب أكثر وضوحا عندما نتأمل الآن بمزيد من التحديد أحد جوانب اليبللة والغموض الرئيسية في كتاب بارسونز .

(٣)

ان صاحب النظرية المتضخمة ، بدعواه أنه يضع « نظرية سوسولوجية عامة » ، هو في الحقيقة يقدم دائرة من المفاهيم المستبعد منها الكثير من السمات البنائية للمجتمع البشرى ، وهي سمات معترف بجوهريتها في فهم المجتمع . وفيما يبدو أن هذا الأمر متعمد ومقصود لجعل اهتمام علماء الاجتماع بمثابة مسعى تخصصى مميز عن مسعى علماء الاقتصاد والسياسة . وعلم الاجتماع وفقا لبارسونز ، عليه أن يتعامل مع :

« ذلك الجانب من نظرية الأنماط الاجتماعية الذى يعنى بطواهر تأسيس الأنماط الخاصة بتوجيه القيم فى النسق الاجتماعى : وبظروف الامتثال مع ، والانحراف عن ، مجموعة من هذه الأنماط ، وبالعوامل الدافعية بقدر تواجدتها فى كل هذا » (٣) .

ويمكن ترجمة هذا الكلام وتعريفه من أى مظهر ، كما يجب أن يكون عليه أى تعريف ، وبالتالي تكون قراءته : ان علماء الاجتماع من فصيلتى قد يودون دراسة ما يريغه الناس ويحافظون عليه . كذلك فقد نود اكتشاف لماذا يوجد هناك مجموعة متنوعة من مثل هذه القيم وما هو السبب فى تغييرها . ونحن عندما نعثر على وحدة متكاملة ، فى كثير أو قليل ، من القيم ، فاننا قد نود معرفة لماذا يمثل البعض من الناس للقيم ولماذا لايمثل البعض الآخر ؟ . (نهاية الترجمة) .

وكما لاحظ دافيد لوكوود^(٧) ، فإن مثل هذا القول يخلص علماء الاجتماع من أى اهتمام «بالسلطة» ، وبالمؤسسات السياسية والاقتصادية . بل اننى قد أذهب الى أبعد من هذا وأقول أن هذا البيان ، بل وفى الحقيقة كتاب بارسونز برمته ، يتناول ما يسمى تقليدياً «بالشروعات» أكثر بكثير مما يتناول المؤسسات من أى نوع . والنتيجة ، كما أظن ، هو تحويل ، عن طريق التعريف ، كافة البناءات المؤسسية الى نوع من المجال الأخلاقى — أو بتعبير أكثر دقة ، الى ما أطلق عليه «مجال الرمز»^(٨) . وحتى يمكن ايضاح هذه النقطة ، فاننى أود أولاً أن أقول شيئاً يفسر هذا المجال ، وثانياً : مناقشة استقلاليتها المزعومة ، وثالثاً : الإشارة الى كيف تجعل مفاهيم بارسونز من الصعب تماماً اثاره العديد من المشاكل الأكثر أهمية والناجمة عن أى تحليل للبناء الاجتماعى .

أن أولئك الذين يحتلون موقع السلطة يحاولون تبير حكمهم على المؤسسات بربطها ، كما لو أن ذلك نتيجة ضرورية ، بأمور يسود الاعتقاد فيها بشكل واسع مثل الرموز الأخلاقية ، والرموز المقدسة ، والقاعدة القانونية . ومثل هذه المفاهيم المركزية قد تدل على اله أو آلهة ، أو على «صوت الغائبية» ، أو «ارادة الشعب» أو «أرستوقراطية الموهبة أو الثروة» ، أو على «حق الملوك الالهى» ، أو على الهة غير العادية المزعومة للحاكم ذاته . وعلماء الاجتماع ، ممن تبعوا قبير ، يسمون هذه المفاهيم «عناصر الشرعية» ، أو يطلقون عليها أحياناً «رموز التبير» .

والعديد من المفكرين قد استخدموا تعبيرات مختلفة للإشارة الى هذه المفاهيم : «فالصيغة السياسية» أو «الخرافات الكبرى» عند موسكا ،

و «مبدأ السيادة» عند لوك ، و «الأسطورة الحاكمة» عند سوريل ، و «التراث الشعبي» عند ثورمان أرنولد ، و «عناصر الشرعية» عند فيير ، و «التمثيل الجمعي» عند دور كايم ، و «الأفكار السائدة» عند ماركس ، و «الارادة العامة» عند روسو ، و «رموز السلطة» عند لازويل ، و «الأيديولوجية» عند كارل مانهايم ، و «المشاعر العامة» عند هربوت سبنسر ، كل هذه وكثير مثلها يشهد بالمكانة المركزية التي تحتلها الرموز الرئيسية السائدة في التحليل الاجتماعي .

ونفس الشيء في التحليل النفسي ، فان مثل هذه الرموز الرئيسية، تكون أسبابا بل وغالبا ما تكون هي الدوافع المؤدية بالأمسخاص ليدخلوا في الأدوار والجزاءات الخاصة بأدائهم . فمثلا ، اذا ما تم تبرير المؤسسات الاقتصادية شعبيا وفقا لهذه الرموز ، عندئذ قلن الاستناد للمصلحة الذاتية قد يكون تبريرا مقبولا للملوك الفردي . ولكن ، اذا كان الشعور الشعبي العام يقضى بضرورة تبرير هذه المؤسسات من منطلق «الثقة والخدمة العامة» ، عندئذ فقد تؤدي الدوافع والأسباب القديمة للمصلحة الذاتية الى الشعور بالذنب أو على الأقل الى الشعور بالقلق والانزعاج بين الرأسماليين . ومن هنا ، فان عناصر الشرعية التي تكون ذات فعالية في النطاق الشعبي العام ، غالبا ما تصبح ، في الوقت المناسب ، ذات فعالية كدوافع شخصية .

والآن ، فما يسميه بارسونز وغيره من أصحاب النظرية المتضخمة بـ «توجيهات القيم» و «البناء المعياري» ، هو شيء يتصل أساسا بالرموز الرئيسية لعناصر الشرعية . وهذا الموضوع له أهميته وقائمه في الواقع ، ذلك لأن علاقات هذه الرموز ببناء المؤسسات يعتبر من بين أهم المشاكل الموجودة في علم الاجتماع . ومع هذا ، فان هذه الرموز،

لا تشكل واقعا مستقلا بذاته داخل المجتمع ، بل ان ارتباطها الاجتماعي يكمن في استخدامها لتبرير أو معارضة ترتيبات القوة والمواقع القائمة داخل هذه الترتيبات الذي يقوم به صاحب القوة الفعلية . كما يكمن ارتباطها النفسي في حقيقة أنها تصبح هي الأساس للتمسك ببناء القوة أو لمعارضته .

ونحن قد لا نكتفى بالافتراض أن بعض هذه المجموعة من القيم ، أو عناصر الشرعية ، «لا بد» أن تسود خشية تمزق البناء الاجتماعي ، أو قد نفترض بوجود تحقيق تماسك أو توحيد البناء الاجتماعي بواسطة أى من هذا «البناء المعيارى» . والثىء المؤكد ، هو أننا قد لا نكتفى بمجرد الافتراض بأن «البناء المعيارى» عندما يسود ، بأى معنى تحمله هذه الكلمة ، هو بناء مستقل ذاتيا . إنما الحقيقة ، بالنسبة للمجتمعات الغربية الحديثة — والولايات المتحدة بصفة خاصة — أن هناك قدر كبير من الدلائل على أن عكس هذه الافتراضات هو الأمر الأكثر دقة . فالأمر الغالب — على الرغم من عدم انطباق ذلك في الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية — هو أنه توجد هناك رموز منظمة للمعارضة ذات تنظيم جيد تماما ، تستخدم لتبرير حركات العصيان والتمرد ولقلب السلطات الحاكمة . وتعتبر استمرارية النسق السياسى الأمريكى ، هي حالة فريدة تماما في هذا الشأن ، فهو لم يتعرض لأى تهديد بالعنف الداخلى سوى مرة واحدة في تاريخه . وهي حقيقة قد تكون من بين الحقائق التى ضللت بارسونز في تخيله للبناء المعيارى الخاص بتوجيه القيم .

ان الحكومات ليست بالضرورة ، كما يرى امرسون ، « أصيلة بطبيعتها في الهوية الأخلاقية للبشر » . أما الاعتقاد بأن الحكومات

أصيلة في هذه الهوية الأخلاقية فمعناه الخلط بين عناصر شرعيتها وبين دواعي قيامها . والامر في أغلب الاحوال ، أن مثل هذه الهويات الأخلاقية كبشر في مجتمع ما قد تستند على حقيقة أن الحكام الشرعيين في امكانهم بنجاح احتكار ، بل وفرض ، رموزهم السيادية .

ومنذ مئات من السنين نوقش هذا الأمر بشكل مثير في نطاق الافتراضات الخاصة بأولئك الذين يؤمنون بأن مجالات الرموز هي مجالات محددة ذاتيا ، وأن هذه «القيم» قد تحكم التاريخ : فالرموز التي تبرر سلطة ما هي رموز منفصلة عن الأشخاص الفعليين أو الشرائح الطبقيّة التي تمارس السلطة . ومن ثم فالمعتقد أن «الأفكار» وليست الشرائح الطبقيّة أو الأشخاص الذين يستخدمون الأفكار هي التي تحكم . ولكي يتم اضعاف عنصر الاستمرارية على تعاقب هذه الرموز ، فهي تقدم كما لو أنها بشكل ما متصلة ببعضها ، وهكذا تكون انظرة الى الرموز على أنها «محددة ذاتيا» . ولجعل هذه الفكرة الغربية أكثر معقولة ، يمكن القول أن الرموز غالبا ما تكون «ذات صفة شخصية» أو حافلة «بالوعي الذاتي» ، وعندئذ يمكن تصورهما باعتبارهما تصورات التاريخ أو على أنها بمثابة مخلفات من «الفلاسفة» أصحاب الفكر الذي يحدد فكرهم الديناميات المؤسسية . بل ، وقد نضيف الى هذا ، أن مفهوم «النظام المعياري» ربما قد أصيب بالتشويش . وهنا ، فاننى لم أفعل سوى أنني قمت بتفسير ما قاله ماركس وانجلز عن هيجل (٩) .

ان «القيم» الخاصة بمجتمع ما ، في تبريرها للمؤسسات وتحفيزها للأشخاص بلا جدوى لأداء الادوار المؤسسية ، ومهما تكن أهميتها في مختلف الأوساط الخاصة ، تكون غير ملائمة وفي غير محلها من الناحيتين

التاريخية والسوسولوجية . وهناك بالطبع نوع من تبادل الفعل ورد الفعل بين الرموز التبريرية ، والسلطات النظامية ، والأشخاص الخاضعين . وبالرغم من أنه ينبغي علينا في بعض الأحيان أن لا نتردد في اضافة قدر من الثقل السببي على الرموز السائدة — الا أنه مع ذلك قد يكون علينا أن لا نسيء توظيف الفكرة كذلك الخاصة بنظرية النظام الاجتماعي أو كفكرة وحدة المجتمع . فهناك سبل أفضل لاقامة «الوحدة» وهي سبل أكثر فائدة في صياغة المشاكل الهامة للبناء الاجتماعي وأقرب الى المشاهدات الواقعية .

انه بقدر ما تشير «القيم المشتركة» اهتمامنا ، يكون من الأفضل بناء تصورنا ومفهومنا لها بفحص عناصر الشرعية الخاصة بكل نظام مؤسسى في أى بناء اجتماعى معين ، عن «البدء» بمحاولة فهمها ثم في صوتها نقوم بـ «تفسير» تكوين ووحدة المجتمع (١٠) . فنحن قد نتحدث عن «القيم المشتركة» عندما تكون شريحة كبيرة من أعضاء أى نظام مؤسسى قد أخذت بعناصر الشرعية الخاصة بهذا النظام ، وعندما تكون عناصر الشرعية هذه هي الحدود التى تحققت فيها الطاعة بنجاح ، أو على الأقل تم تأمين شعور بالرضاء عنها . عندئذ ، فإن هذه الرموز تستخدم لـ «تحديد المواقف» التى يتم مواجهتها في مختلف الأدوار، وكركائز لتقييم القيادة والاتباع والبنى الاجتماعية التى تكثف عن مثل هذه الرموز العامة والمركزية هى بطبيعة الحال أنماط مثالية و «تقية» .

وعلى الجانب الآخر ، هناك مجتمعات تقوم فيها مجموعة التعليمات السائدة بضبط المجتمع برمته ويفرض قيمها بالعنف والتهديد بالعنف . وهذا الأمر ليس فى حاجة لأن يتضمن انهيار البناء الاجتماعى ، ذلك لأن الناس ربما قد يكونوا محكومين بالنظام الرسمى بشكل مؤثر وفعال،

وأحيانا قد لا تكون لديهم الفرصة ، ما لم يقبلوا بالمطالب الشرعية للنظام ، لكسب عيشهم .

ان المؤلف البارع الذى يعمل فى صحيفة رجعية ، مثلا ، ربما من أجل أن يكسب عيشه والاحتفاظ بعمته ، يكون عليه أن يتوافق مع مطالب النظام الخاص بصاحب العمل ، أما فى سريرة نفسه وخارج موقع العمل ، فانه قد يكون محرصا راديكاليا . ونحن نرى أن الكثير من علماء الاجتماع الألمان كانوا قد سمحوا لأنفسهم يكونوا جنودا ملتزمين بالنظام تماما تحت علم قيصر — ذلك بالرغم من حقيقة أن قيمهم الانسانية كانت قيم ماركسية ثورية . اذن فالطريق طويل ما بين رموز السلوك والعودة مرة أخرى ، وليس كل نوع من التكامل قائم على أساس الرموز (١١) .

والتأكيد على هذا الصراع بين القيم ليس معناه انكار « قوة الكيانات الرشيده » . فالقباين والتناقض ما بين القول والفعل ، هو غالبا ما يكون صفة مميزة ، ولكن هكذا أيضا الكفاح من أجل الثبات والتماسك . فما هو سائد وغالب فى أى مجتمع معين لا يمكن أن يتقرر على أنه أمر له «أولوية» مسبقة على أساس القول بـ «الطبيعة البشرية» أو على أساس «مبادئ علم الاجتماع» أو وفقا لحكم النظرية المتضخمة . وهنا ، من الممكن لنا أن نتخيل أيضا وجود «تمطئقى» من المجتمعات ، وبناء اجتماعى منتظم تماما ، حيث البشر السائدون فيه ، ولخلاف الأسباب ، لا يمكنهم التخلي عن أدوارهم المقررة لهم ، ومع ذلك فهم لا يشاركون فى أى من قيم صاحب الحكم والسيادة . ومن ثم فهم لا يؤمنون اطلاقا بشرعية النظام . والأمر فى ذلك ، مثله مثل السفينة المليئة بالعبيد الأرقاء ، والتي يتحول فيها هؤلاء العبيد بحركتهم المنتظمة

في التجديف الى مجرد تروس في آلة ، ونادرا ما تكون هناك حاجة بصاحب السوط الى استخدام قسوته لتحريكهم . بل ان العبيد أنفسهم لا يكونون في حاجة الى معرفة وجهة السفينة ، على الرغم من أن أى تحول في مقدمة السفينة يثير حنق وغضب السيد ، وهو الرجل الوحيد على ظهر السفينة الذى يكون في وسعه رؤية ما أمامه . لكنى هنا ربما أكون قد لجأت للوصف بأكثر مما استعنت بالتخيل العلمى الاجتماعى .

ما بين هذان التيطان — نسق القيم المشتركة والنظام المفروض — توجد هناك أشكال عديدة من «التكامل الاجتماعى» . فمعظم المجتمعات الانتقالية الغربية قد أدمجت فيها الكثير من «توجيهات القيم» المتشعبة والمتباينة ، وتشمل عناصر الوحدة فيها خليط من الشرعية والقهر والالتزام . وهذا ، بطبيعة الحال ، قد يصدق على نظام عام مؤسس ، وليس فقط على النظامين السياسى والاقتصادى . فالأب قد يفرض الأوامر على أسرته عن طريق التهديد بالحرمان من الميراث ، أو باستخدام العنف بقدر ما يسمح له النظام السياسى بذلك . وحتى في الجماعات الصغيرة المقدسة كالأسرة ، قد لا يكون وحدة «القيم المشتركة» أمرا ضروريا على الاطلاق : فانعدام الثقة والكراهية قد يكونا هما الشئ المطلوب لربط أواخر الأسرة المحبة معا . والمجتمع كذلك ، قد يزدهر بشكل كاف تماما دون تواجد «البناء المعيارى» الذى يؤمن أصحاب النظرية المتضخمة بشيوعه وعموميته .

وأنا هنا لا أبغى طرح أى نوع من الحلول لمشكلة النظام العام ، انما كل ما أصبوا اليه هو أن أثير التساؤلات ، ذلك أنه اذا لم يكن هذا في وسعنا ، فلا بد ، كما يتطلبه حكم التعريف المتعسف ، أن «نأخذ» بالبناء المعيارى الذى يتصور بارسونز أنه يشكل لب «النسق الاجتماعى» .

ان القوة كما يشيع معناها في العلم الاجتماعي ، هي شىء له علاقة بنوعية القرارات أيا كانت ، والتي يتخذها الناس بشأن الترتيبات الاجتماعية التي يعيشون في ظلها ، وبشأن الأحداث التي تصنع تاريخ عصرهم . ومع ذلك ، فالأحداث التي تتجاوز القرار البشرى تقع ، وتتغير الترتيبات الاجتماعية دون الاستفادة من القرار الصريح . لكن ، بقدر ما يتم صنع هذه القرارات (وبقدر ما يمكن أن تكون عليه هذه القرارات ولكنها لا تكون كذلك) فان مشكلة من يشترك في صنعها أو (عدم صنعها) هي المشكلة الأساسية للقوة .

ونحن لا نستطيع أن نفترض اليوم أن البشر لابد أن يكونوا في نهاية المطاف محكومون طواعية . فمن بين وسائل القوة السائدة الآن هي القدرة على ادارة ومعالجة رضاء الناس . أما كوننا لا نعرف حدود هذه القدرة — ونأمل في أن يكون لها حدود — لا يلغى الحقيقة بأن قدرا كبيرا من القوة بات يستخدم اليوم بنجاح دون مجازاة عقل أو وعى الخاضع الممثل .

وبالتأكيد ، فاننا في عصرنا هذا لا نحتاج الى مجادلة ذلك ، فالقهر والالزام ، في نهاية الأمر ، هو الشكل «النهائى» للقوة ، ولكننا مع ذلك لا تكون قد ثبتنا تماما عند نهاية الأمر . فالسلطة (وهي القوة التي تسوغها عقائد الممثل باختياره) وممارسة السلطة (وهي القوة التي أحسن استخدامها دون معرفة ردود فعل المجردين من القوة) لابد أيضا من أن تكون موضع التأمل والاعتبار، جنبا الى جنب مع القهر والالزام . وفي الحقيقة ، فاننا عندما نفكر في طبيعة السلطة ، ينبغي دائما التفرة والتمييز بين الأنماط الثلاثة .

وفي العالم الحديث ، أعتقد أنه ينبغي علينا أن نوقر في ذهننا أن السلطة غالبا ما لا تكون بذلك القدر من التسلط كما كانت تبدو عليه في العصور الوسطى ، حيث الحكام ليسوا في حاجة الى تبرير لممارستهم السلطة . بل أن الكثير من القرارات الكبرى في عصرنا — خصوصا تلك التي تأخذ الطابع الدولي — لم تكن في حاجة الى عنصر «الاقناع» الجماهيري باعتبارها «ضرورة» حتمية . الأكثر من هذا ، أن الأيديولوجيا بقدر ما هي متوافرة لدى الأقوى، فانهم لا يأخذون بها ولا يستخدمونها . فالأيديولوجيات عادة ما تنشأ كاستجابة لشعور فعال يقلب السلطة ، وفي الولايات المتحدة ، لم يكن مثل هذا الشكل من المعارضة بذلك القدر من التأثير والفعالية بما يكفي لخلق حاجة محسوسة لايجاد أيديولوجيات جديدة للحكم .

واليوم ، هناك الكثير من الناس ، بطبيعة الحال ، متطلين من مشاعر الولاء والأخلاص السائدة ، وفي نفس الوقت لم يكتسبوا ولايات جديدة ، وهؤلاء لا هم راديكاليون ولا هم رجعيون ، بل هم جامدون لا فاعلون . ونحن اذا ما قبلنا بالتعريف الاعريقي «للابله» على أنه انسان له شخصية خاصة ، فلا بد عندئذ من أن نخلص الى أن الكثير من المواطنين في كثير من المجتمعات هم بالفعل أشخاص يتصفون بالبلهامة . وهذه — وأنا هنا أستخدم الكلمة بحرص وعناية — الحالة الروحية هي ، فيما يبدو لي ، المفتاح للكثير من الأمراض والعلل الحديثة النفسية بين المفكرين السياسيين . كما أنها هي المفتاح لقدر كبير من الحيرة السياسية في المجتمع الحديث . و «الاقناع» الفكري و «الاعتقاد» الأخلاقي ، ليست بالمسائل الضرورية ، سواء للحكام أو المحكومين ، لكي يثبت بناء السلطة أو حتى لكي يزدهر . وبقدر ما يتعلق الأمر بالدور الذي تلعبه الأيديولوجيات ، فإن الغياب المتكرر

الشرعية الملزمة وتفشى البلاده وجمود الحس الجماهيري ، يعتبران
بالتأكيد اثنتين من الحقائق السياسية المركزية حول المجتمعات العربية
اليوم .

وفي مسار أى بحث مقترح القيام به ، ستكون هناك الكثير من
المشاكل التى تواجه أولئك الذين يعتقدون فى القوة ذلك الرأى الذى
طرحته . ومع ذلك ، فان الفروض انشاردة لبارسونز لا تساعدنا على
الاطلاق ، وهو الذى يفترض فقط بأن هناك ، ربما فى كل مجتمع ، ذلك
«التنظيم الهرمى للقيم» كما يتصوره . الأكثر من هذا ، أن متضمنات
هذا التنظيم تعوق بطريقة منهجية وضع صياغة واضحة للمشاكل ذات
الأهمية :

ونحن لكى نقبل بمخطط بارسونز ، مطلوب منا أن نقرأ ونستخرج
من الصورة الحقائق الخاصة بالقوة ، بل وفى الواقع البنى المؤسسية
وخاصة الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية . وسوف نجد فى هذه
«النظرية العامة» أن بنى الهيمنة والسيطرة ليس لها أى موقع ينظر .
وفى إطار الحدود المتاحة ، ليس فى وسعنا بصورة ملائمة أن نطرح
السؤال التجريبي الخاص بالى أى حد ، وبأى طريقة ، يتم اضياع
الشرعية على النظم الاجتماعية ؟ وفكرة النظام المعيارى والطريقة
التي تناولها بها أصحاب النظرية المتضخمة ، تؤدى بنا الى الافتراض
بأن كافة أنواع القوة قد اكتسبت الشرعية فعلا . ولكن فى «النسق
الاجتماعى» ، تعتبر فى الحقيقة :

« المحافظة على مشمولية توقعات الدور ، بمجرد ارسائها ، ليست
اشكالية ... فليس من المطلوب أن تكون هناك ميكانيزمات خاصة
لتفسير عملية المحافظة على تكاملية التفاعل - التوجيه » (١٢) .

في هذه الحدود ، لا يمكن صياغة فكرة الصراع بصورة تتسم بالفعالية ، فالعداءات البنائية ، عمليات التمرد الواسعة النطاق ، والثورات ، هي من الأمور التي لا يمكن تصورها . ففي حقيقة الأمر ، من المفروض أن «النسق الاجتماعي» بمجرد قيامه وترسخه ، لا يكون مستقرا وثابتا فقط ، بل يكون أيضا متناغما بصورة ذاتية ، ولا بد من «ادخال القلائل والاضرابات في النسق» حسب ما يقول بارسونز (١٣) . لذلك ، فإن فكرة النظام المعياري تؤدي بنا الى الافتراض بوجود نوع من التناغم والاعتماد المتبادل بين المصالح باعتبار ذلك هو السمة الطبيعية لأي مجتمع . ولكن كما تبدو هنا ، فإن هذه الفكرة هي بمثابة نقطة ميتافيزيقية كما كانت عليه الفكرة الشيئية تماما عند فلاسفة النظام الطبيعي في القرن الثامن عشر (١٤) .

والقضاء على الصراع بطريقة سحرية ، وتحقيق التناغم بأعجوبة ، هو أمر يسلب من هذه النظرية «النسقية» و «العامية» امكانات التعامل مع التغير الاجتماعي ، أي مع التاريخ . فالسلوك الجمعي للجماهير الخاضعة للارهاب ، والغوغاء ، والحشود ، والحركات المستتارة — التي يمتلئ بها عصرنا — هو سلوك ليس له مكان في البنى الاجتماعية التي خلقها بصورة معيارية أصحاب النظرية المتضخمة . ليس هذا فقط ، بل ان أي أفكار منهجية عن كيفية حدوث التاريخ نفسه ، وعن آلياته وعملياته ، هي أيضا من الأمور غير المتوافرة في النظرية المتضخمة ، ومن ثم ، يؤمن بارسونز بعدم توافرها في علم الاجتماع : « عندما تتوافر مثل هذه النظرية ، سيكون قد مر على علم الاجتماع ألف سنة ، وهو أمر لن يحدث في عصرنا ، بل ربما في أغلب الأحوال لن يحدث أبدا» (١٥) . وبالتالي قطع ، فإن هذا التأكيد يتسم بانغموض غير العادي .

ففى واقع الأمر ، ان أى مشكلة تتعلق بالمضمون فى نطاق النظرية المتضخمة ، هى مشكلة لا يمكن صياغتها بوضوح . الأسوأ من هذا ، أن طرحها غالبا ما يكون محملا بعناصر التقييم وملىء بالكلمات المطاطة التى تضى عليها الغموض . فعلى سبيل المثال ، انه لمن الأمور الصعبة تصور وجود مسعى أكثر عمقا من تحليل المجتمع الأمريكى من منطلق «نمط القيم» الخاص بـ «الانجاز فى مقابل العمومية» دون ذكر الجانب المتغير فى طبيعة ، ومعنى ، وأشكال النجاح الذى تتميز به الرأسمالية الحديثة ، أو دون ذكر البناء المتغير للرأسمالية ذاتها ، أو دون تحليل للتدرج الطبقي فى الولايات المتحدة من حيث «نسق القيم السائد» ودون الأخذ فى الاعتبار الاحصائيات المعروفة عن قرص الحياة القائمة على مستويات الملكية والدخل (١٦) .

ولا أعتقد أن المرء يتجاوز كثيرا إذا قال أنه بقدر قيام أصحاب النظرية المتضخمة بمعالجة المشاكل بصورة واقعية ، فانها تعالج من خلال مصطلحات مجردة ليس لها مكان فى النظرية المتضخمة ، بل وغالبا ما تكون مناقضة لها . وفى هذا يقول ألفين جولدتر : « ان المدى الذى وصلت اليه جهود بارسونز فى التحليل النظرى والتجريبى للتغيير ، قد أدى به فجأة الى ادراج قائمة بالمفاهيم والفروض الماركسية ، وهو الأمر المثير للهِيرة ... حيث يبدو تقريبا كما لو كانت هناك مجموعتان من الكتب ، احدهما لتحليل عملية التوازن ، والأخرى لبحث التغيير » (١٧) .

ويستطرد جولدتر فى ملاحظته ويذكر كيف أن بارسونز ، فى حالة ألمانيا المتدهورة ، يوصى بمهاجمة «اليونكرز» فى عقر دارهم باعتبارهم «حالة مستأثرة بالميزات الطبقيّة» ثم يقوم بتحليل الخدمة المدنية من حيث «الأساس الطبقي للتجنيد» . باختصار ، نجد أن البناء الاقتصاى

والمهني برمته — يتصوره في الاطار الماركسي تماما ، وليس في اطار
البناء المعياري كما صورته النظرية المتضخمة — يظهر فجأة أمام أنظارنا .
وهذا يجعل الانسان يستمتع بالأمل في أن أصحاب النظرية المتضخمة نم
يفقدوا تماما الحس بالواقع التاريخي .

(٥)

أعود الآن الى مشكلة النظام ، التي تبدوا في صورتها عند هوبز ،
بمثابة المشكلة الرئيسية في كتاب بارسونز . ومن الممكن هنا اللجوء الى
الايجاز بشأن هذه المشكلة لأنها ، في مسار التطور في علم الاجتماع ،
قد أعيد تعريفها من جديد ، كما أنها في أكثر صورها فائدة قد باتت
توصف الآن بمشكلة التكامل الاجتماعي ، وان كانت بطبيعة الحال تحتاج
الى مفهوم عملي للبناء الاجتماعي وللتغير التاريخي . وكما أعتقد ، فان
معظم علماء الاجتماع ، بعكس أصحاب النظرية المتضخمة ، ستكون
ردودهم أشبه بالتالي :

قبل كل شيء ، ليس هناك اجابة «واحدة» على التساؤل الخاص ،
بما هو الشيء الذي يحقق تماسك البناء الاجتماعي ؟ والقول بعدم
وجود اجابة واحدة يرجع الى أن لأن البناءات الاجتماعية تختلف بشكل
عميق في درجات وأنواع وحدتها . والحقيقة هي أن أنماط البناء
الاجتماعي يأتي تصورها من حيث الأنماط المختلفة للتكامل . ونحن
عندما نهبط من مستوى النظرية المتضخمة الى الحقائق التاريخية
الواقعية ، فاننا نلاحظ على الفور مدى عدم تناسب مفاهيمها التي تستند
الى زاوية واحدة . وبهذه المفاهيم لا يكون في وسعنا التفكير في التنوع
البشري ، في ألمانيا النازية عام ١٩٣٦ ، وفي مدينة سبرطة في القرن
السطيع قبل الميلاد ، وفي الولايات المتحدة عام ١٨٣٦ ، وفي يابان عام

١٨٨٦ ، وبريطانيا العظمى عام ١٩٥٠ ، وفي روما في عصر الأديرة .
ومجرد ذكر هذا التنوع معناه بالتأكيد أنه أيا كانت العناصر المشتركة
بين هذه المجتمعات ، فهو لا بد من اكتشافه عن طريق البحث التجريبي .
واسناد أى شىء ومحاولة التنبؤ به بما يتجاوز الشكليات الفارغة حول
المجال التاريخى للبناء الاجتماعى ، معناه التغافل عن قدرة الانسان
الخاصة فى الحديث عن كل ما هو مقصود بالعمل الخاص بالبحث
الاجتماعى .

وربما قد يتصور الانسان أنماط البناء الاجتماعى فى اطار نظم
مؤسسية كالنظم السياسية ، والنظم الاقتصادية ، والنظم العسكرية ،
ونظم القرابة ، والنظم الدينية . وبالتحديد هذه النظم بشكل يجعل
الانسان قادر على اظهار حدودها العامة فى نطاق مجتمع تاريخى معين ،
هو شىء يترك الانسان للتساؤل ، كيف ينتسب كل منها للأخرى ، أى
بإختصار ، كيف تألفت هذه النظم فى بناء اجتماعى واحد ؟ الردود على
هذا التساؤل ، قد وضعت بشكل ملائم فى مجموعة من «نماذج العمل»
التي تستخدم فى جعلنا أكثر وعياً ، ونحن نتفحص مجتمعات محددة فى
أزمنة محددة ، بالروابط التي «تقيدها معا» .

قد يكون تصور أحد هذه «النماذج» فى نطاق النموذج العامل فى
كل نظام مؤسس لوضع مبدأ بنائى مشابه ، وليكن هذا النموذج هو
أمريكا «توكفيل» . فى أمريكا «توكفيل» ، ذلك المجتمع الليبرالى
الكلاسيكى ، يعتبر كل نظام من المؤسسات له استقلاليته الذاتية ،
وتتحقق حريته من خلال أى تنسيق تقوم المؤسسات الأخرى . وفى
الناحية الاقتصادية ، هناك مبدأ «عدم تدخل الدولة» ، وفى مجال
العقيدة الدينية ، هناك العديد من الطوائف والكنائس التي تتنافس علانية

وبشكل مفتوح في سوق الخلاص والانتعاش الروحي ، وهناك أنظمة انقراطية القائمة على سوق للزواج يختار الأفراد فيه أحدهم الآخر . في هذا المجتمع ، الانسان الذي صنع نفسه ، وليس الانسان صنيع الأسرة ، هو الذي يصعد وترتفع منزلته في دائرة المراكز الاجتماعية . وفي النظام السياسي ، هناك التنافس الحزبي من أجل صوت الفرد ، حتى في المحيط العسكري ، هناك قدر كبير من الحرية في تجنيد جنود الدولة ، في اطار مفهوم واسع — بالغ الأهمية — وهو رجل واحد معناه بندقية واحدة . كذلك مبدأ الوحدة والتكامل — الذي يضمن الشرعية الأساسية على هذا المجتمع — معناه الصعود والارتقاء داخل كل نوع من المؤسسات انطلاقاً من المبادرة الحرة للأفراد المستقلين في التنافس أحدهم مع الآخر . من هذا ، وفي نطاق حقيقة هذا «التطابق» ، يمكن لنا أن نفهم الطريقة التي يتحد بها مجتمع ليبرالي كلاسيكي .

ولكن مثل هذا «التطابق» لا يمثل سوى نمط واحد فقط ، ومجرد اجابة واحدة على «مشكلة النظام العام» . فبخلاف هذا ، توجد أنماط أخرى للوحدة . ألمانيا النازية ، على سبيل المثال ، حققت وحدتها وتكاملها بطريق «التتسيق» . ويمكن توضيح النموذج العام لها كالتالي: في نطاق النظام الاقتصادي ، كانت المؤسسات على درجة بالغة من المركزية ، حيث نجد قلة قليلة فقط من الوحدات الاقتصادية الكبرى هي المسيطرة على جميع العمليات ، كثيراً أم قليلاً . أما في نطاق التنظيم السياسي ، فهناك قدر أكبر من الانقسام : حيث تتنافس الكثير من الأحزاب السياسية للتأثير على الدولة ، لكن لا أحد منها يتمتع بالقوة الكافية التي تمكنه من ضبط نتائج المركزية الاقتصادية ، وأحد هذه النتائج — بجانب عوامل أخرى ، هو التدهور والكساد — ولقد استطاعت

الحركة النازية بنجاح ، استغلال حالة اليأس الشعبى الجماعى ، خصوصا لدى الطبقات المتوسطة الدنيا ، من التدهور الاقتصادى ، وحققت توافقا وثيقا بين النظم السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية • وقام حزب واحد باختكار واعادة صنع النظام السياسى ، ثم قام بإبادة أو تجميع جميع الأحزاب الأخرى التى قد تتصارع من أجل السلطة • ولكى يتم هذا ، فقد تطلب الأمر من الحزب النازى أن يجد نقاطا تحقق توافق المصلحة بجوانب الاحتكار فى النظام الاقتصادى وأيضا مع صفوة معينة فى النظام العسكرى • وفى هذه النظم الرئيسية ، يوجد هناك ، أولا : تركيز مقابل للقوة ، ثم يعد ذلك كل من هذه النظم يتوافق ويتعاون فى حيازة القوة • كما نجد أن جيش الرئيس هندنبرج ليس له أى اهتمام بالدفاع عن جمهورية وايمر ، أو بسحق الألوية السيارة من حزب الحرب الشعبى • فى نفس الوقت هناك دوائر الأعمال الكبيرة تتوافر لديها الرغبة فى المساعدة على تمويل الحزب النازى ، الذى يعد ، من بين أشياء أخرى ، بسحق الحركة العمالية • لذلك ، فإن الأنماط الثلاثة من الصفوة ينضمون معا فى ائتلاف صعب لابقاء القوة فى نظمهم الخاصة والعمل على تنسيق بقية المجتمع • أما الأحزاب السياسية المنافسة فلا هى مقهورة ولا هى محظورة ، أو أنها تقوم بحل نفسها طواعية • كذلك أنظمة القراية والأنظمة الدينية ، مثلها مثل جميع التنظيمات الواقعة داخل وبين كافة النظم ، تمت تنقيتها والتنسيق بينها ، أو على الأقل تم تحييدها •

وحزب الدولة الشمولية هو الوسيلة التى تستخدمها الأجهزة العليا بكل من النظم الثلاث السائدة لتنسيق نظمها الخاصة والنظم المؤسسية الأخرى • وبذلك فهو يصبح «الاطار التنظيمى» الشامل الذى يفرض الأهداف على جميع النظم المؤسسية بدلا من الاكتفاء بضمان «الحكم

بواسطة القانون » . ويقوم الحزب بتوسيع نفسه ، زاحفا الى كل مكان عن طريق «الضم» و «الادماج» . وهو اما يلجأ الى التحطيم أو التخلخل . وفي كلا الحالتين يصير ضابطا لكافة أنماط التنظيمات ، بما في ذلك الأسرة .

كذلك الدوائر الرمزية لكافة المؤسسات ، تخضع لضبط الحزب . وبخلاف الاستثناء الجزئي للمؤسسة الدينية ، غير مسموح بأى مزاعم مناهضة للحصول على الاستقلال الذاتى الشرعى . وتجد أيضا الاحتكار الحزبى لوسائل الاتصال والنشر ، بما في ذلك المؤسسات التعليمية . فى نفس الوقت يعاد تشكيل كافة الرموز لتكوين الشرعية الأساسية للمجتمع المنسق . أما مبدأ الزعامة السحرية المطلقة (الحكم الكاريزمى) فى نطاق هيكل تنظيمى صارم ، فيتم نشره على نطاق واسع ، وذلك فى بناء اجتماعى محكم ، والى حد كبير يتصل ببعضه بشبكة من القيود الصارمة (١٨) .

بالتأكيد هذا يكفى لتوضيح ما أعتقد أنه واضح : أنه ليس هناك «نظرية متضخمة» ، وليس هناك مخطط شامل يمكننا فى إطاره فهم وحدة البناء الاجتماعى ، ولا توجد اجابة واحدة على تلك المشكلة القديمة المنهكة الخاصة بالنظام الاجتماعى . لكن العمل المثمر بشأن هذه المشاكل فسوف ينطلق فى إطار مختلف نماذج العمل التى ذكرتها هنا ، وهذه النماذج سوف تستخدم فى نطاق صلة وثيقة وتجريبية بطائفة من البناءات الاجتماعية التاريخية والمعاصرة .

انه لمن المهم أن نفهم أن «نماذج التكامل» هذه ربما يمكن قصورها أيضا على أنها بمثابة نماذج عاملة للتغير التاريخى . فنحن ، مثلا ، اذا لاحظنا المجتمع الأمريكى فى عهد توكفيل ثم مرة أخرى فى منتصف القرن العشرين ، فاننا سنرى على الفور أن الطريقة التى «تساند وتدعم»

بناء القرن التاسع عشر تختلف تماماً عن نماذج التكامل الحالية له .
وهنا نتساءل : كيف تغير كل نظام من النظم المؤسسة ؟ وكيف تغيرت
علاقاته مع كل من النظم الأخرى ؟ وكيف كانت الايقاعات والمعدلات
المختلفة التي وقعت بها هذه التغيرات البنائية ؟ ثم ، في كل حالة من
هذه الحالات ، ما هي الأسباب الضرورية والكافية التي دعت الى هذه
التغيرات ؟ بطبيعة الحال ، البحث عن السبب الملائم عادة ما يتطلب
على الأقل القيام ببعض العمل بطريقة المقارنة وكذلك بأسلوب تاريخي .
ولكن بشكل إجمالي ، في امكاننا ايجاز هذا التحليل للتغير الاجتماعي ،
ومن ثم ضياغة طائفة من المشاكل الأوسع ، بالقول أن التغيرات قد
أفضت الى حدوث انتقال من «نموذج للتكامل» الى نموذج آخر . مثال
ذلك : أن القرن الأخير من التاريخ الأمريكي يظهر حدوث انتقال من
بناء اجتماعي متكامل بدرجة كبيرة من خلال عملية التناظر الى بناء
أطر أكثر خضوعاً لعملية التمسيق .

والمشكلة العامة الخاصة بايجاد نظرية للتغير الاجتماعي — أي
التاريخ — لا يمكن فصلها عن المشكلة العامة المتعلقة بايجاد نظرية عامة
للبناء الاجتماعي . وأعتقد أن الأمر واضح في أن علماء الاجتماع في
دراساتهم الفعلية لا يتعرضون لأي متاعب نظرية كبيرة في فهم الحالتين
بشكل موحد ، وربما يكون هذا هو السبب في أن «قرس البحر» واحد
يساوي ، في العلوم الاجتماعية ، عشرون «نسقا اجتماعيا» .

وأنا هنا ، بالطبع ، لا أعرض هذه النقاط في أي محاولة من جانبي
لتحديد مشاكل الأنظمة والتغير — أي متسلك البناء الاجتماعي والتاريخ .
بل أفضل ذلك فقط كمجرد طرح للخطوط العامة لهذه المشاكل ولتبيان
شيء عن نوع العمل الذي تم بشأنهما . وربما قد تكون هذه الملاحظات
مقيدة أيضا في جعل جانب واحد من «الوعد» الذي يحمله علم الاجتماع

أكثر تحقيقاً . وبالطبع ، فانتى قد طرحت هذه الملاحظات هنا لكي أثير
الى أصحاب النظرية المتضخمة وكيف عالجوا إحدى المشاكل الرئيسية
لعلم الاجتماع بطريقة غير كافية وبشكل غير ملائم . ففى « النسق
الاجتماعى » لم يتمكن بارسونز من الهبوط الى مستوى العمل الخاص
بعلم الاجتماع لأنه قد خضع لسيطرة أن النموذج الواحد للنظام
الاجتماعى الذى وضعه هو نموذج عام وشامل بشكل ما . ثم جعل هذه
الفكرة تتملكه ، ذلك لأنه فى حقيقة الأمر قد أضفى شكل من التثيؤ على
مفاهيمه . أما الشئ « المنهجى » فى هذه النظرية المتضخمة ، فهو الطريقة
التي تسبق بها أى مشكلة تجريبية محددة . فهذه النظرة لم تغتاد على
طرح وتفسير أى مشكلة ذات أهمية ملحوظة بشكل أكثر دقة وبدرجة
كافية . كذلك فانها لم تنشأ نتيجة لأى حاجة للتطبيق عاليا ليرتبه قصيرة
والقاء نظرة استطلاعية على شئ ما فى العالم الاجتماعى بوضوح أكبر ،
ولحل مشكلة ما يمكن تفسيرها فى إطار الواقع التاريخى الذى يجد
الناس والنظم الاجتماعية فيه كيانهم المادى للموس . لذلك ، فان
مشكلتها ، ومسارها ، وحلولها ، تتسم بالطابع النظرى المتضخم .

ان عملية الانتساب الى العمل المنهجى من وضع المفاهيم ينبغى
أن تكون فقط مجرد لحظة شكلية فى نطاق علم الاجتماع . وقد يكون
من المفيد هنا أن نتذكر أن محصلة هذا العمل الشكلى فى ألمانيا سرعان
ما تحول الى التوظيف الموسوعى والتاريخى ، وهذا التوظيف الذى
هيمن عليه روح ماكس فيبر ، وكان هو ذروة التراث الألمانى الكلاسيكى .
ولقد أصبح هذا التراث ممكنا من خلال كيان من العمل الموسيولوجى
الذى ارتبطت فيه المفاهيم العامة عن المجتمع بشكل وثيق بعملية الكثف
التاريخى . ولقد كانت الماركسية الكلاسيكية مسألة مركزية لتطور علم

الاجتماع المعاصر ، حيث قام ماكس فيبر ، مثله مثل الكثير من غيره من علماء الاجتماع ، بعرض جزء كبير من عمله على شكل حوار مع كارل ماركس . ولكن لا بد دائما من الاعتراف بفقدان الذاكرة عند العالم الأمريكي ، ففي النظرية المتضخمة أصبحتنا الآن نواجه انسحابا شكليا آخر ، ومرة أخرى ، بات الشيء الملائم فقط ، هو وقفة يبدو أنها قد أصبحت دائمة . وعلى حد قولهم في أسبانيا «كثيرون هم الذين بيرعون في خلط أوراق اللعب ، لأنهم لا بيرعون في اللعب» (١٩) .

The first part of the report deals with the general situation of the country and the position of the various groups. It is followed by a detailed account of the work done during the year, and a summary of the results. The report is written in a clear and concise style, and is well illustrated with diagrams and tables. It is a valuable document for those interested in the work of the organization.

المراجع

- (١) تالكوت بارسونز، «النسق الاجتماعي»، جلينكوف، النيوى
The Free Press ، ١٩٥١، ص ١٢، ٣٦، ٣٧.
- (٢) انظر الملحق، الجزء الخامس.
- (٣) تالكوت بارسونز «النسق الاجتماعي»، مرجع سابق، ص
٨٨ - ٨٩.
- (٤) نفس المرجع، ص ٤١ - ٤٢.
- (٥) في امكاننا أيضا أن نتأملها في علاقتها بمستخدميها - وهو
الجانب البراجماتي الذي ليس هناك ما يدعونا للقلق بشأنه
هنا. وهذه هي «إبعاد المعنى» الثلاثة التي استخدمها «تشارلز
موريس» بدقة منهجية في كتابه «أسس نظرية الدلالات»،
دائرة المعارف الدولية، المجلد الأول، العدد ٢، جامعة شيكاغو،
١٩٣٨.
- (٦) تالكوت بارسونز، النسق الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٥٥٢.
- (٧) قارن مع كتاب الممتاز «بعض الملاحظات على النسق
الاجتماعي»، النشرة البريطانية لعلم الاجتماع، المجلد ٧،
٢ يونيو ١٩٥٦.
- (٨) جيرث، رايت ميلز، «بناء الشخصية والبقاء الاجتماعي»،
نيويورك، ١٩٥٣، ص ٢٧٤ - ٣٧٧، وهو العمل الذي أعتمد
عليه بحرية في كتابتي لهذا الجزء، والجزء الظاهري.
- (٩) قارن كارل ماركس وفريدريك انجلز، «الأيديولوجية الألمانية»
نيويورك، ١٩٣٩، ص ٤٢ وما بعدها.

(١٠) من أجل بيان تجريبي مستفيض عن «القيم» التي يعمل رجال الأعمال الأمريكيون ، مثلاً ، على نشرها . أنظر ساتون ، هاريس ، كايزين وتوبين «عقيدة العمل الأمريكية» ، كامبريدج ، ماساتشوستس ، جامعة هارفارد ، ١٩٥٦ .

(١١) جيرث ، رايت ميلز ، بناء الشخصية والبناء الاجتماعي ، مزاج سابق ، ص ٣٠٠ .

(١٢) تالكوت بارسونز ، النسق الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

(١٣) نفس المرجع ، ص ٢٦٢ .

(١٤) قارن ، كارل بيكر ، «المدنية السماوية» ، ولويس كوزر «الصراع» ، جينكو ، النيوى ، ١٩٥٦ .

(١٥) بارسونز ، عن ألفين جولدنر ، «بعض الملاحظات على النظرية النفسية» ١٩٤٥ - ١٩٥٥ ، «علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية» ، أعداد هاتز زيتنبرج ، باريس ، اليونسكو ، ١٩٥٦ ، ص ٤٠ .

(١٦) قارن لوكوود ، «بعض الملاحظات على النسق الاجتماعي» ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

(١٧) جولدنر ، الفقرة المذكورة ، ص ٤١ .

(١٨) فرانز نيومان ، «فرس البحر» نيويورك ، أكسفورد ، ١٩٤٢ . وهو حقاً نموذج رائع لما يجب أن يكون عليه التطليل البنائى لمجتمع تاريخى . وعن العرض المذكور أعلاه ، أنظر جيرث ، ورايت ميلز ، «الشخصية والبناء الاجتماعى» ، مرجع سابق ، ص ٣٦٣ وما بعدها .

(١٩) من الواضح أن النظرة المعينة للمجتمع التي يمكن التفتيح عنها في نصوص بارسونز ، هي نظرة أقرب لأن تكون ذات استخدام أيديولوجي مباشر ، حيث أن النظرة ، من الناحية التقليدية ، قد ارتبطت بطبيعة الحال بأساليب التفكير المحافظة . فأصحاب النظرية المتضخمة لم يحدث وأن نزلوا كثيرا إلى الحياة السياسية ، وبالتأكيد فانهم لم يأخذوا مشاكلهم ليضعوها داخل السياقات السياسية للمجتمع العصري . ولكن هذا بطبيعة الحال لا يعنى عملهم من المعنى الأيديولوجي . وأنا هنا لا أعترم تطويل بارسونز في هذا الخصوص ، ذلك لأن المعنى السياسي لـ «النسق الاجتماعي» يقع بشكل هامشي ، عندما يترجم بشكل ملائم ، حتى أنني أشعر بعدم الحاجة لجعله أكثر وضوحا . ان النظرية المتضخمة لم تعد تلعب الآن أى دور بيروقراطي مباشر ، وكما ذكرت من قبل ، فان افتقارها لعنصر الوضوح يحد من أى استفادة عامة قد تحملها في طياتها . وبالطبع ، فان هذا قد يكون هو رأسمالها : فالعموض الذى يشوبها يمنحها بالفعل امكانات أيديولوجية كبرى .

ان المعنى الأيديولوجي للنظرية المتضخمة ينحو بشدة لاضفاء الشرعية على الأشكال الثابتة من الهيمنة والسيطرة ، ومع ذلك ، فلو حدث وتطلبت الحاجة الأكبر أن تكون هناك عناصر شرعية كاملة عند الجماعات المحافظة ، هنا فقط قد يكون أمام النظرية المتضخمة الفرصة لكي تكون مناسبة من الناحية السياسية . وفي بداية هذا الفصل ، فأننى كنت قد طرحت سؤالا : هل النظرية المتضخمة كما عرضت في «النسق

الاجتماعي» هي مجرد لغو كلام أم هي أيضا عميقة المعنى ؟
واجابتي على هذا السؤال ، هي : انها فقط حوالى ٥٠٪ مجرد
لغو كلام ، و ٤٠٪ مما هو معروف جيدا وشائع في علم
الاجتماع ، أما التـ ١٠٪ الباقية كما قد يقول بارتونز ، فاننى
أود تركها مفتوحة لأبحاثكم التجريبية الخاصة . أما أبحاثى أنا
فأقول بأن هذه الـ ١٠٪ الباقية هي ذات فائدة أيديولوجية
ممكنة ، بالرغم من أنها أقرب إلى الغموض .

الفصل الثالث

الخبيرة المجترة

1850

1851

الفصل الثالث

الخبروية المجتزأة *

تشغل الخبروية المجتزأة ، مثلها مثل النظرية المتضخمة ، نقطة مفصلية أساسية في مسار العمل العلمي ، وسمحت بسيطرتها على العقل العلمي . وأضحى كل من الخبروية المجتزأة والنظرية المتضخمة يشكل هروبا من أداء المهام الرئيسية المطروحة على العلوم الاجتماعية . حقيقة ان اعتبارات المنهج والنظرية جوهريان لانجاز مهام علومنا ولكنهما أصبحا لدى كل من النظرية المتضخمة والخبروية المجتزأة أداتى إعاقة علمية . قفى الأولى يقوم بدور الإعاقة تشييء المفاهيم النظرية ، وفي الثانية يقوم بهذا الدور الكف والقصور المنهجين .

(*) كلمة خبروية هي ترجمة للمصطلح الانجليزي Empiricism ، ولها عدة ترجمات أخرى مثل الإمبريقية وهي صياغة عربية لنفس المصطلح ، والخبروية تمييزاً عن مصطلح Experience الذى يعنى الخبرة . كما يترجمها المعجم الفلسفى بكلمة «تجربى» ويعنى بها ما يأتى من الخارج . ويترجمها قاموس مصطلحات فلسفية بكلمة «تجربى» أيضا ويعنى به ما يأتى عن طريق التجربة الحسية بطريق مباشر أو غير مباشر . أما كلمة «المجتزأة» فهي ترجمة لمصطلح Abstracted وانذى يترجم بمعنى «المجرد» وهو خطأ شائع فى كثير من المؤلفات العربية ، لان رايت ميلز يميز بين النظرية المتضخمة التى تهتم بالتجريد وتضخيم المصطلحات وتستبدل الواقع المعقد بمفاهيم أكثر منه تعقيدا تقريبا ، وبين التجزئية التى تهتم بالظواهر الجزئية ، وتعزلها عن سياقها البنائى الاشملى ، وعن خلفيتها التاريخية ، وبين تمسخ رؤية علم الاجتماع ، ويصير العلم خيالا للوعى الزائف بالواقع كما يبين برتياوم «المترجم» .

وإذا كنت لن أحاول هنا تلخيص النتائج التي تضمنتها كافة أعمال الباحثين المولعين بالخبروية المجترأة ، فإني سأحاول فقط توضيح السمة العامة لأسلوبهم في العمل بجانب مناقشة بعض الفرضيات التي تضمنتها أعمالهم . ان الدراسات التي اعتمدت على هذا الاستلوب نحت بصورة منتظمة منحنى معياريا بدرجة أو بأخرى ، فهم عادة ، وفي الممارسة العملية يعتمدون في جمع الوقائع على اجراء مقابلات مع مجموعة من الافراد الذين يتم اختيارهم وفقا لأجراءات المعاينة ، ثم يقومون بتصنيف الاجابات التي أدلى بها أفراد العينة ومن ثم تفريقها على بطاقات لمعالجتها احصائيا قصد تحديد العلاقات بين المتغيرات . ولأنك عندي في أن ما يتمتع به هذا الأسلوب من جاذبية يرجع الى سهولة تعلمه من قبل أى شخص لديه الذكاء الملائم . أما عن النتائج التي يتم التوصل اليها فهي عادة ما تصاغ من خلال تأكيدات احصائية تكون عند المستوى البسيط نسبا مئوية وتتم عند المستوى الأكثر تعقيدا من خلال تصنيفات وتقاطعات وجداول مركبة غالبا ما تكون دقيقة ، والتي يعدد تنهار ، بطرق عديدة ، لكي تشكل عدد من المقاييس المركزية . بخلاف هذا ، هناك عدة طرق معقدة لمعالجة هذه البيانات والمعطيات ، وان كانت هذه الطرق لا تعطينا هنا لأتها ، وبغض النظر عن درجة التعقيد ، مازالت مجرد معالجات من نوع المادة المشار اليها .

وبالنسبة لبحوث الاعلان ووسائل الاعلام ، فان الرأي العام يشكل محور اهتمام معظم أعمال هذا الأسلوب البحثي ، وبالرغم من عدم ربط البحوث بأى فكرة تساعد في اعادة طرح قضايا الرأي العام والاتصال الجماهيري كحقل للدراسة العلمية ، فان الاطار العام لهذه

الدراسات يكاد يركز جهده في الاجابة على أسئلة من يقوم ماذا ، ولن وعبر أى وسيلة اعلان ، وما هى النتائج المترتبة على هذا ؟ وأما عن التعريفات الشائعة للمصطلحات الأكثر استخداما فمنها الآتى :

« يقصد بـ «العام» الدلالة على ذلك المقدار الضخم — من المشاعر والاستجابات غير الخاصة وغير الفردية التى تصدر عن أعداد كبيرة من الناس . وهذه السمة المميزة للرأى العام تستلزم استخدام أسلوب المسح بالعينة . وأما «الرأى» فلا أقصد به المعنى الشائع والعادى للرأى حول القضايا الرئيسية مدار البحث ، والآراء الوقتية سريعة الزوال ، وإنما أيضا الآراء ذات التمسك السياسى ، بجانب المواقف ، والمشاعر ، والقيم ، والمعلومات ، والأفعال المرتبطة بذلك . التى لا تستوجب معرفتها والتوصل إليها توظيف الاستبيانات والمقابلات فقط ، بل أيضا استخدام الحيل الاسقاطية وحيل القياس (١) .

هذا ويوجد فى مثل هذه المعالجات اتجاه معلن يخلط ما بين ما يجب دراسته وبين الطرق المقترحة لدراسة . ان كلمة عام ، كما سوف أستخدمها ، تشير الى تجمع كبير من الناس يمكن التعامل معه بأسلوب العينات الاحصائية . أما بالنسبة للآراء التى يعتنقها الناس فلنكنى تعرفها ، عليك بمحادثة الناس والذين لن يكون بمقدورهم أحيانا اخبارك عما يدور فى أذهانهم ، ومن ثم عليك استخدام حيل أخرى للدفاع والقياس .

لقد تم انجاز معظم دراسات الرأى العام ، فى اطار البناء الاجتماعى للولايات المتحدة ، وهى زمنيا منصبة على العقد الأخير أو نحو ذلك . وربما كان السبب فى عدم اهتمام هذه الدراسات ببلورة

«الرأى العام» ، أو إعادة صياغة المشاكل الرئيسية فى هذا المجال ، بطريقة مناسبة أو حتى بطريقة أولية ، هو أن هذه الدراسات انحصرت فقط داخل نطاق الأطار التاريخى والبنائى .

لقد نشأت مشكلة «العام» فى المجتمعات الغربية نتيجة لتحول عملية الاجماع التقليدى والمحافظ التى اتصف بها مجتمع العصور الوسطى ، الى فكرة المجتمع الاستهلاكية التى وصلت ذروتها فى أيامنا هذه . فما كان يسمى «عامه الناس» فى القرنين الثامن والتاسع عشر أصبح يطلق عليه تعبير «الجماهير» . والأهم فى هذا هو تدهور الصلة البنائية بين عامه الناس حيث أصبحوا جموعا كل منهم محاضر فى فخ بئى مطى محدود . ان هذا وما على شاكله كان يجب أن يسهم فى تحديد الأطار الضرورى لتصميم الدراسات المعينة بعامة الناس وبوسائل الاتصال الجماهيرى . كما أنه من الضرورى أيضا توضيح ودراسة كافة المراحل التاريخية التى مرت بها المجتمعات الديمقراطية ، وبصفة خاصة ، بما كان يطلق عليه «الشمولية الديمقراطية» ، أو «الديموقراطية الشمولية» . وباختصار ، فانه لا يمكن طرح قضايا ومشكلات هذا المجال من مجالات دراسة علم الاجتماع من خلال حصرها فى نطاق رؤية الخبرية المجتزأة وحدودها وكما تمارس الآن .

وثمة مشكلات وموضوعات كثيرة من نوع تلك التى يهتم بها المشغولون بدراسة الرأى العام كدراسة الآثار الناجمة عن وسائل الاعلام مثلا ، يصعب تناولها بدون قاعدة بنائية محددة . فهل يمكن مثلا فهم الآثار المترتبة على هذه الوسائل — ناهيك عما تحمله من معنى لتطور المجتمع الجماهيرى — بالاكتفاء بدراسة شعب ما باستطلاع آراء عينة منه فقط ، مهما تكن دقة الدراسة ، لأنه نظرا لتشبع الانسان بهذه

الوسائل على مدى جيل كامل !! فان الباحث يكون بحاجة الى انتقاء وفراد الأفراد «الأقل تعرضاً» لوسيلة إعلامية أو أخرى من أولئك الذين تعرضوا لها أكثر ، لأن ذلك أمر له أهميته الكبرى في فهم المصالح والاهتمامات الاعلامية ، وغير ذلك لن تساعد هذه الدراسات في تشكيل أساس كاف لوضع نظرية عن المعنى الاجتماعي لوسائل الاعلام .

هذا ويشكل «السلوك الانتخابي» محورا رئيسيا في اهتمامات هذه الدراسة ، فاختياره ، فيما اعتقد ، يبدو ملائما للمعالجات الاحصائية . أو يحاولون تعويض محدودية نتائج هذه البحوث بالبالغة في دقة الأساليب المستخدمة في جمع البيانات . ومن المثير لعلماء السياسة في مثل هذه الدراسات هو خلو دراسات السلوك الانتخابي من أى إشارة الى دور التنظيم الحزبي وآلياته في التصويت أو حتى الاشارة الى أى نوع من المؤسسات السياسية . ومع ذلك ، فهذا هو الذى ساد في دراسة «اختيار الناس» الذى أجرى عام ١٩٤٠ ، وهى دراسة شهيرة أجريت في مقاطعة «ايدى» بولاية أوهايو . لقد بينت نتائج الدراسة أن الأثرياء ، والريفيين ، والبروتستانت صوتوا لصالح مرشحي الحزب الجمهورى ، أما الأشخاص الذين لهم خصائص غير تلك فقد صوتوا لصالح الحزب الديموقراطى . ولم تفيدنا الدراسة بأى شىء يتعلق بديناميات السياسة الأمريكية .

وتعد فكرة الشرعية أحد المفاهيم المركزية في علم السياسة ، خصوصا وأن مشاكل وقضايا هذا العلم تتركز على مسائل تتعلق بالرأى العليم والأيدولوجيا . أن بحوث «الرأى السياسى» تشير الانتباه والفضول ، لأنها تثير شكا في أن سياسات الاقتراع التى تتم في أمريكا تبدو نوعا من السياسات الخالية من الرأى — خاصة عندما يأخذ

الإنسان كلمة «الرأى» بجدية ، ويدقق في هذا النوع من التصويت الذى يخلو تماما من أى معنى سياسى له أى عمق نفسى — اذا أخذ المرء عبارة «المعنى السياسى» بالجدية المطلوبة ؛ ولكن ثمة مسائل وقضايا يصعب اثارها حول البحوث السياسية — وأنا قصدت باعتبارها مسائل يمكن التساؤل منها ما الذى يمكن أن تكون عليه ؟ ان انجازها يتطلب نوعا من المعرفة التاريخية ، وأسلوب من التعبير النفسى اللذان لم يستوفيا حقهما تماما على يد الخبراء التجريبيين ، أو حتى تم اتمامها هذا الأسلوب البحثى .

ومن المعروف أن الحرب العالمية الثانية ، ربما تكون هي الحدث الرئيسى فى العقدين الأخيرين ، ذلك الحدث الذى قمتا على مدى العقد الأخير بدراسة جزء كبير من الاطار التاريخى والنفسى للعواقب التى ترتبت عليه . ومن الأمور الغريبة ، كما أعتقد ، هو أننا حتى الآن لم يحدث أن توافق لدينا عمل يحدد أسباب هذه الحرب ، وان كنا مع ذلك مازلنا نحاول ، وبقدر من النجاح ، تصنيف هذه الحرب على أنها من الناحية التاريخية تعتبر بمثابة شكل محدد من أشكال القتال ، كما نحاول أن نحدد موقعها على أنها حدث محورى فى عصرنا . وفيما عدا عمليات التأريخ الرسمى للحرب ، ربما قد تكون أكمل مجموعة من البحث هو ذلك الاستقصاء الذى استغرق عدة سنوات لحساب الجيش الأمريكى تحت قيادة «سامويل ستوفر» . وفيما يبدو لى ، فان هذه الدراسات تثبت أنه من الممكن بالنسبة للبحث الاجتماعى أن يكون ذا فائدة إدارية دون أن يعنى بمشاكل علم الاجتماع . وبالتأكيد ، فان النتائج لا بد أن تكون مخيبة للآمال لأى شخص لديه الرغبة فى أن يفهم شىء ما عن الجندى الأمريكى الذى اشترك فى الحرب — وبصفة خاصة لأولئك الذين

يتساءلون : كيف أمكن تحقيق الانتصار في كثير من المعارك برجال لهم مثل هذه «الروح المعنوية المنخفضة» ؟ لكن محاولة الاجابة على مثل هذه التساؤلات تأخذ بالانسان بعيدا وتخرج به عن نطاق الأسلوب المعتمد وتدخل به في تلك الدائرة الواهية لعملية «التأمل» .

وفي هذا الشأن ، يمكن القول أن ذلك المجلد الواحد الذي وضعه «ألفريد فاجتس» تحت اسم «تاريخ العسكرية» وكذلك الأساليب التقريرية التكنيكية الرائعة للاقتراب من البشر في أتون المعركة ، تلك التي استخدمها «مارشال» في كتابه «رجال تحت النار» يمتنعان بقيمة موضوعية كبرى تفوق تلك المجلدات الأربعة التي وضعها «ستوفر» .

وبالرغم من الدراسات التي أجريت عن التدرج الاجتماعي بالأسلوب الجديد ، الا أنه لم تبرز منها حتى الآن أى مفاهيم جديدة . والحقيقة ، أن المفاهيم الرئيسية التي توافرت من أساليب العمل الأخرى ، لم يتم «ترجمتها» ، ولكن تم التركيز على «المؤثرات» المطاطة عن «المكانة الاقتصادية الاجتماعية» . كذلك ، فإن المشاكل البالغة الصعوبة الخاصة بمسائل «الوعى الطبقي» و «الوعى الزائف» ، وبمفاهيم المكانة مقابل الطبقة ، وبفكرة فيسر عن «الطبقة الاجتماعية» التي حسمها احصائيا فقط ، لم يحدث بشأنها أى تقدم على يدي العاملين بأسلوب الخبروية المجترأة . الاكثر من هذا ، أن اختيار المدن الصغرى باعتبارها «مجال العينة» للدراسات يشكل الحاحا شديدا ، على الرغم من الحقيقة الواضحة تماما بأن المرء ليس في وسعه أن يخيف مجمل هذه الدراسات أيا كان لأى نظرة لها قيمتها المناسبة عن البناء الوطنى للطبقة ، والمكانة ، والقوة .

وفي منلقشة التغيرات للواقعة في مجال الدراسات الخاصة بالرأى

العام ، قدم لنا «برنارد بيرلسون» تفسيرا ينطبق ، كما أعتقد ، على معظم الدراسات التي تتم بأسلوب الخبرة المجترة . فيقول برنارد :

« ان هذه الفوارق (منذ ٣٥ عاما مضت مقابل اليوم) بوضعها معا ، تظهر تغيرا ثوريا في حقل الدراسات الخاصة بالرأى العام : فحقل هذه الدراسات قد صار يتسم بالصيغة التقنية والكمية ، بلا نظرية ، بالانقسامية ، بالخصوصية ، بالتخصصية والنظامية ، بالتحديثية ، وبالجمعية — أى باختصار ، لقد صار كعلم سنوكى مميز ، متأمركا . ومنذ خمس وعشرون عاما مضت بل وقبل ذلك ، قام كتاب بارزون ، كجزء من اهتمامهم العام بطبيعة ووظيفة المجتمع ، بدراسة الرأى العام عن علم ومعرفة ، ليس من أجل الدراسة « في حد ذاتها » ، بل في إطار تاريخى ، ونظرى ، وفلسفى واسع ، ووضعوا عنه الكتب والمؤلفات . أما اليوم ، فهناك فرق من التقنيون يقومون بإجراء البحث في مشروعات متعلقة بموضوعات محددة ثم يسجلون النتائج . منذ خمس وعشرون عاما مضت ، كانت دراسة الرأى العام بمثابة جزء من العلم والمعرفة ، أما اليوم فهي جزء من العلم فقط » (٣) .

وفي هذه المحاولة الموجزة لتصنيف الدراسات التي تمت بأسلوب الخبرة المجترة ، فأننى لم أحاول الاكتفاء فقط بمجرد القول أن : « هؤلاء الناس لم يقوموا بدراسة المشاكل الأساسية الموضوعية التي أهتم بها » أو مجرد القول : « بأنهم لم يقوموا بدراسة ما يعتبره معظم علماء الاجتماع المشاكل الرئيسية » . إنما ما كنت أقوله هو : « أنهم قاموا بدراسة مشاكل الخبرة المجترة ، فقط من خلال طرح تساؤلاتهم واجاباتهم في نطاق الحدود التي فرضوها على أنفسهم انطلاقا من فلسفتهم المعرفية التعسفية » . في الوقت نفسه ، فأننى لم أستخدم

— نحسب ما أعتقد — أى عبارات دون عناية كافية ، كقولى بأن : أن
القبصور المنهجي قد تملكهم ، وكل ما قلته معناه ، من حيث النتائج ،
أن التفاصيل فى هذه الدراسات قد تم حشدنا معا دون عناية كافية
بالشكل ، وهذه التفاصيل ، ولا يهم كم هى عديدة ، لا تقنعنا بأى شئ ،
يستحق الاقتناع به وبالطبع ، ليس هناك من الشكل باستثناء ما قدمه
الناسخون والطباعون .

(٢)

ان الخبروية المجترأة ، باعتبارها أسلوب من أساليب علم الاجتماع ،
لا تتصف بأنها صاحبة أى كيان من الفروض والنظريات ، كما أنها
لا تستند الى أى مفاهيم جديدة عن طبيعة المجتمع أو الانسان أو الى
أى حقائق معينة عنهما . وقد يكون صحيحا أنها ذاخرة بأنواع المشاكل
التي يختارها ممارسوها للدراسة بشكل تقليدى ، وبالطريقة النمطية
التي يقومون بدراسة هذه المشاكل بها ، إلا أنه من المؤكد أن هذه
الدراسات ليست مدعاة أبدا لتلك الشهرة التي يتمتع بها هذا الاسلوب
من البحث الاجتماعى .

على كل ، فان طبيعة النتائج الخاصة بهذه المدرسة ، فى حد ذاتها ،
لا تشكل أساسا كافيا يمكن الحكم عليها بناء عليه . فهى كمدرسة ،
تعتبر جديدة ، وكمنهج لأبد أن تأخذ وقتنا ، وكأسلوب للعمل ، فهى
الآن فقط تنتشر الى مجال أوسع من «مجالات المشاكل» .

ان أوضح سمات هذه المدرسة ، وليس بالضرورة أهمها ، هو أن
ما تتصف به له علاقة بالجهاز الادارى الذى عن لها أن تستخدمه ،
وبأنماط رجال الفكر الذين قامت بتجنيدهم وتدريبهم . فهذا الجهاز

قد أصبح الآن واسع النطاق ، وهناك الكثير من الدلالات بما يفيد أنه في طريقته لأن يكون أكثر اتساعا وأكثر تأثيرا . كذلك فقد بات الإدارى المفكر والتقنى الباحث — وكلاهما نمط جديد من رجال المهنة المحترفين — ينافسان الآن الانواع المعتادة بصورة أكبر من الاساتذة والعلماء .

ومع ذلك ، فان كل هذه التطورات ، برغم أهميتها الهائلة لشخصية الجامعة في المستقبل ، ولتراث الفنون الليبرالية ، ولخواص العقل ، التى قد يتصاعد نجمها في الحياة الأكاديمية الأمريكية ، لا تشكل أساسا كافيا يمكن بناء عليه الحكم على هذا الأسلوب من البحث الاجتماعى . بل أن هذه التطورات تذهب بعيدا بأكثر مما قد يعترف به الكثيرون من معتقى الخبروية المجترأة نحو تفسير تلك الجاذبية وذلك البروز لأسلوبهم . وحتى لو لم يكن هناك شئ آخر ، فان هذه التطورات قد وفرت العمل للثنتين شبه المهرة على نطاق وبطريقة لم يكونا معروفين من قبل . فهم قد وفرت لهؤلاء الحياة العلمية التى تتمتع بالامان الذى كانت تحظى به الحياة الأكاديمية القديمة وفي ذات الوقت ، لا تتطلب ذلك النوع القديم من الانجاز الفردى . أى أن هذا الأسلوب من البحث ، باختصار ، هو صاحبه اتصاف الدافع الإدارى الذى يتناسب ومستقبل الدراسة الاجتماعية وامكانية اكتسابها للصفة البيروقراطية .

ولكن السمات الفكرية التى نتصف بها الخبروية المجترأة والاكثر أهمية في وجوب استيعابها ، هى فلسفة العلم التى يؤمن بها ممارسوها وكيف يؤمنون بها ، وكيف يستخدمونها . فهذه الفلسفة هى التى يندرج تحتها كل من نمط البحث الجازى تنفيذه ، وكذلك الجهاز الإدارى وجهاز الافراد الخاص بها . فضألة حجم الدراسات الفعلية والناجحة للموسسة

نوجود هذا الجهاز الإداري يجدان التبرير الفكري لهما في هذه الفلسفة العلمية المحددة .

ومن المهم أيضا ح هذه النقطة تماما ، ذلك لما قد يفترضه الانسان بان العقائد الفلسفية لن تكون بالامر المركزي في تشكيل مشروع له صفة التأكيد البالغ في دعواه بأنه بمثابة علم . وتتضح أهمية هذا الامر أيضا في أن ممارسي الخبرة المجترأة لا يبدون عادة على وعي بأنهم يستندون الى فلسفة معينة . بل ربما قد لا يهتم أحد ممن هم على معرفة بممارسي هذا الاسلوب بانكار أن الكثيرين من هؤلاء يغلب عليهم الاهتمام بمكانتهم العلمية الخاصة ، حيث أن أهم الصور الذاتية المهنية المحفوظة عنهم هي صورة عالم الطبيعة . وفي مجال جدلهم وحججهم عن القضايا الفلسفية المختلفة في علم الاجتماع ، هناك إحدى النقاط غير المتغيرة عندهم وهي أنهم «علماء طبيعيين» ، أو على الأقل يمثلون «وجهة نظر علم الطبيعة» . أما في مجال الحوار الأكثر تطورا ، في حضور أحد علماء الطبيعة المشهورين ، فان هذه الصورة الذاتية تكون أقرب للاختزال وتقتصر فقط على صورة «العالم»^(٣) .

ومن حيث الممارسة والتطبيق العملي ، غالبا ما يتدو أصحاب الخبرة المجترأة أكثر اهتماما بفلسفة العلم من اهتمامهم بالدراسة الاجتماعية ذاتها . وكل ما فعلوه هو أنهم قد احتضنوا فلسفة واحدة للعلم يفترضون الآن أنها تشكل المنهج العلمي . وهذا النموذج للبحث هو إلى حد كبير أحد أبنية الفلسفة المعرفية ، وكانت أهم نتائجها ، في نطاق العلوم الاجتماعية ، هي أن أنواع المشاكل المتبناه والطريقة التي تصاغ بها لها جد محدودة بقده ومقيدة بالمنهج العلمي . إذن باختصار ، تبغو المنهجية وكأنها هي التي تحكم المشاكل ، وهذا هو

الامر المتوقع لأن المنهج العلمى المطروح هنا لم ينبع من ، كما أنه ليس
تعميما لس ، ما يعتبر بصفة عامة وصحيحة الخطوط الكلاسيكية لعمل
علم الاجتماع ، وانما هو قد تبع بدرجة كبيرة ، مع تعديلات مناسبة ،
من فلسفة واحدة لعلم الطبيعة •

والفلسفات الخاصة بالعلوم الاجتماعية ، يبدو أنها نشتمل بشكل
واسع على نوعين من الجهد • الاول ، ويمثل فى سعى الفلاسفة محاولة
فحص ما يجرى بالفعل فى عملية الدراسة الاجتماعية ، ثم يقومون
بتعميم وترسيخ اجراءات البحث التى تبدو أكثرها صلاحية • وهذا
يتشكل نوع صعب من العمل ويمكن أن يسفر بسهولة عن كلام فارغ •
ولكنه مع ذلك يكون أقل صعوبة إذا ما قام به كل باحث من علماء
الاجتماع ، وإذا كان هناك احساس يحتم على كل منهم أن يقوم به •
وحتى الآن ، لم يتحقق سوى القليل من هذا العمل ، كما أنه لم يطبق
الاغلى أنواع معينة فقط من المناهج • أما الثانى ، فهو ذلك الأسلوب
من البحث الاجتماعى والذى أسميته الخبروية المجزأة والذى كثيرا
ما يبدو شاملا لجهود تسعى لاعادة تفسير وتبنى «فلسفات» العلم
«الطبيعى» بطريقة تتيح وضع برنامج ودستور للعمل فى مجال العلم
الاجتماعى •

والمناهج هى الاجراءات التى يستخدمها الشخص الذى يحاول
فهم أو تفسير شئ ما • والمنهجية هى الدراسة للمناهج ، وهى تعطى
النظريات عما يفعلها الناس عندما يكونون منكبون بالعمل على دراساتهم •
ونظرا لما قد يتوافر من مناهج كثيرة ، لذلك فان المنهجية تنحو بالضرورة
لأن تكون أقرب الى العمومية فى طبيعتها ، ومن ثم ، فانها عادة تتيح
لمن يعكفون على الدراسة اجراءات محددة • أما فلسفة المعرفة ، فهى

أكثر عمومية من المنهجية ، ذلك لأن ممارستها مشغولون بالأسس والحدود ، أى بطبيعة «المعرفة» . والمعاصرون من أصحاب الفلسفة المعرفية قد نحوا لأن يأخذوا العلامات والاشارات الخاصة بهم مما يعتقدون أنه يشكل مناهج العلوم الطبيعية الحديثة . وبمنحاهم فى التساؤل والاجابة على المسائل العامة حول المعرفة ، من منطلق فهمهم لهذا العلم ، فانهم قد أصبحوا فى واقع الامر فلاسفة فى العلوم الطبيعية . وهناك البعض من علماء الطبيعة يبدو أنهم مهتمون بهذا العمل الفلسفى ، وهناك البعض الآخر يبدو أنهم يشعرون فقط بالمتعة والتسلية ، كذلك هناك البعض الذى يتفق مع النموذج الحالى الذى يقبل به معظم الفلاسفة ، والبعض لا يتفقون — ومن هنا قد يكون مما يثير الشك أن الكثيرين جدا من العلماء الباحثين لا يدركون هذا تماما .

ولقد قيل لنا ، أن العلوم الطبيعية قد وصلت الى حال يمكن فيها استخلاص المشاكل ذات الطابع التجريبي الصارم والدقيق من نظرية صارمة ورياضية . ولكنها لم تصل الى هذا الحال لأن أصحاب الفلسفة المعرفية قد طرحوا مثل هذا النفاعل فى اطار نموذج من البحث قاموا هم بوضعه . وفيما يبدو أن سياق التتابع قد جعل الامر معكوسا حيث : الفلسفة المعرفية للعلم تظهر متطفلة على المناهج التى يستخدمها علماء الطبيعة ، نظريون كانوا أم تجريبيون .

وفى هذا الصدد ، فان عالم الطبيعة «بولى كارب كوخ» الحاصل على جائزة نوبل ، كان قد أعلن أنه لا يوجد ما يسمى بـ «المنهج العلمى» ، وأن ما يطلق عليه هذا الاسم يمكن تحديد اطاره من أجل المشاكل البسيطة فقط . بل ويذهب «بيرس بريدمان» وهو عالم طبيعة آخر حاصل على جائزة نوبل أيضا ، الى أبعد من ذلك بالقول : « ليس

هناك شيء اسمه المنهج العلمي كهذا ، لكن السمة الحسوية للإجراء الذى يقوم به العالم هو فقط مجرد قيامه ببذل أقصى جهده باستخدام عقله (دون أى قيود) . ويقول «وليام بيك» أن « آليات الاكتشاف ليست معروفة ... وأعتقد أن العملية الخلاقة مقيدة بشكل وثيق بالبناء العاطفى للفرد ... أى ... أن الأمر ليس سوى شيء لا يستحق التعميم » (٤) .

(٣)

والمختصون فى المنهج ينحون أيضا لأن يكونوا متخصصين فى صنفه أو أكثر من صنوف الفلسفة الاجتماعية . والمهم بشأنهم ، فى علم الاجتماع اليوم ، ليس فى أنهم متخصصون ، بل فى أن إحدى النتائج الناجمة عن تخصصهم هى دفع عليه التخصص فى إطار العلوم الاجتماعية ككل . أكثر من هذا ، أنهم يدفعون هذه العملية وفقا للقصور النهجى ومن منطلق مؤسسة البحث التى قد يتجسد فيها هذا التخصص . وتخصصهم هذا ، ليس هو بمجرد مشروع لطرح أى مخطط يتعلق بالتخصص فى مجال بحث معين وفقا لمبادئ الدراسة أو مجرد مفهوم لمشاكل البناء الاجتماعى ، بل هو تخصص مطروح قائم فقط على أساس استخدام المنهج ، بغض النظر عن المضمون ، أو المشكلة ، أو مجال الدراسة .

ولعل أفضل التفسيرات وضوحاً تلخيصية المجترأة كأسلوب للعمل ، ومن حيث فلسفته وإجراءاته المنهجية فى علم الاجتماع ، هو ذلك الذى قال به «بول لازار شفييلد» ، الذى يعد واحداً من أبرز ممثلين هذا الاتجاه فى علم الاجتماع (٥) .

أن لأزار شفيلد يعرف «علم الاجتماع» على أنه نوع من التخصص، ليس من حيث أى مناهج خاصة «بسه» بل من منطلق كونه هو التخصص المنهجي . وفي هذا المرأى ، يصبح الباحث السوسولوجى هو صاحب المنهج لجميع العلوم الاجتماعية .

« هذه أذن ، هى أول وظيفة لباحث السوسولوجى ، التى يمكن توضيحها بدرجة كافية . فالباحث السوسولوجى بهذه الوظيفة يكون هو بمثابة «كتشاف الطريق» للواء المقدمة من جيش علماء الاجتماع ، عندما يكون قطاع جديد من شئون البشر على وشك أن يكون موضوع لعمليات البحث الاجتماعى الخبروى . فالباحث السوسولوجى هنا هو الذى يأخذ الخطوات الاولى ، أنه يكون بمثابة الجسر الذى يصل ما بين الفيلسوف الاجتماعى ، والملاحظ الفرد ، والمعلق من ناحية ، وفريق العمل المنظم من الباحثين والمطلين التجريبيين من ناحية أخرى وبالحدیث من الناحية التاريخية ، يكون علينا عندئذ تمييز ثلاث وسائل رئيسية للنظر الى محور الاهتمام الاجتماعى : التحليل الاجتماعى كما يمارسه الملاحظ الفرد ، العلوم الاجتماعية التجريبية كاملة النضج ، ثم الطور الانتقالى الذى نطلق عليه سوسولوجيا أى مجال خاص من مجالات السلوك الاجتماعى وقد يكون من المفيد عند هذه النقطة استخدام بعض التعليقات على ما يجرى وقت حدوث الانتقال كذلك الذى يتم من الفلسفة الاجتماعية الى مرحلة البحث الاجتماعى الخبروى » (٦) .

وهنا ، أرجو أن تلاحظ ، أن «الملاحظ الفرد» يتساوى بشكل قريب مع «الفيلسوف الاجتماعى» . ولاحظ أيضا أن هذا يعد تقسيرا ، ليس فقط لبرنامج فكرى بل أيضا لخطة ادارية : « هناك مجالات معينة من

السلوك البشرى قد أصبحت موضوع للعلوم الاجتماعية المنظمة التي تحمل أسماء نظم ، مؤسسات ، ميزانيات ، بيانات ، أفراد ، وهلم جرا .
كذلك هناك مجالات أخرى قد تركت دون تطوير في هذا الخصوص .
وأي مجال يمكن تطويره أو اضافة الصيغة الاجتماعية عليه ، فمثلا :
« كحقيقة واقعة ، نحن لا نملك حتى اسما لعلم اجتماعي قد يكون مثار اهتمامه سعادة السكان ، ومع ذلك فليس هناك ما يجعل وجود مثل هذا العلم أمرا مستحيلا . كما أن الامر لن يكون أكثر صعوبة بل ولن يكون أكثر تكلفة في حساب معدلات السعادة من جمع البيانات الخاصة بالدخل ، والمخدرات ، والأسعار .»

اذن ، فعلم الاجتماع ، باعتباره « كشاف الطريق » يترتب عليه سلسلة من « العلوم الاجتماعية » المتخصصة ، يقع في مكان وسط بين أى مجال للبحث لم يصبح بعد موضوع للمنهج و « العلوم الاجتماعية الكاملة النضج » . بجانب هذا أيضا ، فإن ما يمكن اعتباره « العلوم الاجتماعية الكاملة النضج » ليس واضحا ، وان كانت هذه العلوم يمكن أن تتطبق ضمنا على علم السكان وعلم الاقتصاد : « ولن يشك أحد أبدا بعد ذلك في امكانية وضرورة تناول شؤون البشر بطريقة علمية . فعلى مدى مائة عام أو أكثر قد توافرت لدينا علوم كاملة النضج مثل علم الاقتصاد وعلم السكان ، اللذان يتناولان قطاعات عديدة مختلفة من السلوك البشرى » . غير هذا ، فانتى لم أعثر في هذه المقالة التى تصل الى عشرين صفحة على أى تصنيفات أخرى « للعلوم الاجتماعية الكاملة النضج » .

وعندما يتولى علم الاجتماع مهمة تحويل الفلسفة الاجتماعية الى علم ، فمن المفترض أو المفهوم ضمنا أن عبقرية المنهج لا تتطلب وجود

معرفة دراسية تقليدية بالمجال الذي سيتم تحويله ، وإنما هذه المعرفة تتطلب بالقطع بعض الوقت الذي يزيد قليلا عما هو وارد في هذا البيان . وربما يمكن ايضاح هذا بالملاحظة العابرة عن علم السياسة : «... لقد كان لدى الاغريق علم سياسى ، ويتحدث الالمان عن الشؤون السياسية ، وكذلك تحدث الانجليز والفرنسيين عن علم السياسة . ومع ذلك ، فلم يتم أحد حتى الآن بتحليل للمضمون بحيث يمكن للمرء أن يعرف بما هو الشيء الذي تتناوله الكتب في هذا الميدان...» (٧) .

من هنا ، فهنا توجد فرق منظمة كاملة النضج من علماء الاجتماع والخبرويين ، وهناك أيضا الافراد غير المنظمين من الفلاسفة الاجتماعيين . والباحث الاجتماعي ، مثله مثل «المنهجي» يقوم بقلب الفلسفة الى علماء اجتماع ، أى أنه باختصار يعتبر صانع العلم ، مرة بصفة فكرية ، أو علمية ، وإدارية .

ويقول بول لازار شفيد ، عن عملية الانتقال من مرحلة «الفلسفة الاجتماعية» و « الملاحظ الفرد » الى مرحلة علم الاجتماع الخبروي ، أن موضوعات الدراسة في البحوث التجريبية تنقسم بالسمات الأربعة التالية :

« هناك أولا انتقال من عملية التركيز على دراسة تاريخ التنظيم والافكار الى دراسة السلوك الملموس للناس » ، وليس هذا بالأمر البسيط ، فالخبروية المجتزأة ، كما سنرى في الفصل السادس ، ليست هي الخبروية اليومية ، كما أن « السلوك الواقعي للأفراد » ليس هو بوحدات الخبروية الخاضعة للدراسة . وفي الوقت الراهن ، قاننى سوف أثبت أنه في مجال الممارسة العملية غالبا ما تكشف عملية الاختيار المتضمنة عن وجود نزعة مميزة نحو ما يطلق عليه « النزعة السيكلوجية » ،

وأكثر من هذا ، عن نوع من الاصرار على تجنب مشاكل البناء الاجتماعى مستبدلا اياها الوسيط البيئى المحلى .

٢ - هناك ثانيا ، كما يقول لازار شفيلد : « تلك النزعة بعتمم الاقتصار على دراسة قطاع واحد فقط من قطاعات الحياة الانسانية ، بل لابد من ربط كل قطاع بغيره من القطاعات » + ولا أعتقد أن هذا القول صحيح ، وحتى نرى ذلك ، لن يحتاج الامر من الامعان سوى مقارنة انتاج ماركس أو سجنسر أو ففبير بانى من أصحاب الخبروية المجزأة . ومع ذلك ، فربما كان ما يقصده لازار شفيلد يرتكز على معنى خاص للكلمة « ربط » أو « صلة » حيث أنها متحصرة فى المعنى الاحصائى .

٣ - هناك ثالثا ، « من الأفضل الاهتمام بدرائسة المواقف والمشكلات الاجتماعية المتكررة بدلا من التركيز على دراسة المواقف والمشكلات التى لها طابع فردى متميز » + ربما قد يكون الاعتقاد بان هذا هو بمثابة محاولة للاتجاه نحو الاعتبارات البنائية + ذلك أن عمليات « التفكير » أو « الانتظام » فى الحياة الاجتماعية ، هى عمليات بطبيعة الحال معلقة بالبناءات الاجتماعية المستقرة . وهذا هو السبب فى حاجة المرء لى يفهم ، مثلا ، الحملات السياسية الامريكية ، انى فهم البناء الخاص بالاحزاب ، ودورها فى الاقتصاد ... الخ . ولكن ليس هذا هو ما كان يقصده لازار شفيلد ، انما ما يعنيه هو أن عمليات الانتخاب تحتاج للكثير من الناس لى يشتركوا فى فعل مماثل ، وأن عمليات الانتخابات تتكرر ، ومن ثم يمكن دراسة السلوك الانتخابى للأفراد من الناحية الاحصائية ، ويمكن اعادة دراستها مرة أخرى .

٤ - وأخيرا « هناك قدر أكبر من التركيز على المظاهر الاجتماعية

المعاصرة بدلا من التركيز على دراسة للوقائع التاريخية ...» ويرجع هذا الاتجاه اللاتاريخي الى نوع من التفضيل المعرفي : « حيث أن الباحث السوسيوولوجي يميل للحصول على البيانات التي يريدها عن الظواهر الاجتماعية المعاصرة بسهولة ويسر ... » . وهذا الميل للجانب المعرفي يقف على النقيض من صياغة المشاكل الحقيقية الجوهرية باعتبار ذلك يمثل نقطة التوجيه للعمل في علم الاجتماع^(١٤) .

وقبل الاستغراق في مزيد من التأمل في هذه النقاط الاربعة ، لابد لي من استكمال تقريرى عن هذا التفسير لعلم الاجتماع ، الذى أتصور أن له مهمتان أخريتان :

« يتطلب البحث السوسيوولوجي - فى مرحلة التحول من الفلسفة الاجتماعية الى مرحلة البحث الاجتماعى التجريبي - أن يقوم الباحث بتطبيق الاجراءات العلمية فى مجالات عديدة لم تمسح دراستها من قبل ، (وهذه هى مشاهدات لازار سفيلد) ويستلزم هذا أن يقوم الباحث بجمع البيانات التى يريدها بنفسه ، ومن ثم تظهر الوظيفة الرئيسية الثانية للباحث السوسيوولوجي ، وهى دوره باعتباره «صانع أدوات البحث» سواء بالنسبة له أو بالنسبة لغيره من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية الأخرى . وغالبا ما يلجأ الباحث الى الناس أنفسهم ليسألهم عما فعلوا أو رأوا أو أرادوا . والناس فى كثير من الأحيان لا يتذكرون بسهولة ، وقد يمانعون فى اعطاء البيانات المطلوبة ، وقد لا يفهمون تماما ما يريده الباحث ، ونتيجة لذلك ظهر فن اجراء «المقابلة» ، بكل ما يتضمنه من أهمية ، ويكل ما يواجه استخدامه من صعاب ...» .

... ولكن « الباحث السوسيوولوجي » ما زالت له من الناحية التاريخية وظيفة ثالثة هى وظيفة «المفسر» ... وهنا من المفيد ، للتمييز

ما بين عملية الوصف وعملية التفسير للعلاقات الاجتماعية . فالتفسير لا يتحقق بمجرد وصف أنماط العلاقات القائمة ، أو تقرير خصائصها ، أو تحديد الظروف المحيطة بها ، وإنما يتعدى ذلك إلى محاولة الاجابة على أسئلة بالكلمة الاستفهامية : لماذا ؟ وذلك بغرض البحث عن الاسباب أو العوامل التي قد تكون لها علاقة بحدوث الظاهرة . لماذا الناس لا يرغبون في كثرة الانجاب ؟ لماذا يميلون الى الهجرة من القرية الى المدينة ؟ لماذا يتم الفوز أو الخسارة في الانتخابات ؟ ...

والاساليب التقنية الاساسية لايجاد تفسيرات لمثل هذه التساؤلات هي اساليب احصائية . وذلك عن طريق عقد مقارنة بين مجموعتين من العائلات : احدهما كبيرة الحجم تضم عددا كبيرا من الابناء ، والاخرى صغيرة الحجم تضم أطفالا قليلين . ولتفسير أسباب تغيب العمال ، يمكن المقارنة بين مجموعتين من أعمال : احدهما تنتظم في عملها والاخرى يتغيب أفرادها عن العمل بكثرة . ولكن ، ما هو « الشيء » الذي يجب أن يجرى عليه المقارنة بينهم ؟ « (٩) .

في هذه اللحظة ، يبدو الباحث السوسولوجي فجأة وقد تغمص شخصية الباحث الموسوعي : فبالرغم من أن كل قسم من أقسام علم الاجتماع يحوى تفسيرات ونظريات ، إلا أنه يقال لنا هنا أن « التفسير » و « النظرية » هما المنكحة التي يتبوأ عرشها الباحث السوسولوجي . وما نعتيه سوف يتضح عندما ندرك أن هذه التفسيرات الاخرى ، لم تصبح بعد تفسيرات علمية . فأنواع «التفسيرات» التي يعمل بها الباحث السوسولوجي ، عند تحويله الفلسفة الاجتماعية الى علم تجريبي ، هي بمثابة «متغيرات تفسيرية» تفيد في عملية البحث الاحصائي . بجانب هذا ، لاحظ تلك النزعة لاختزال الحقائق السوسولوجية الى متغيرات سيكولوجية ، كما تفيد به الفقرة الثانية :

« علينا الافتراض بأن هناك شيء ما في شخصية ، وتجربة وموقف الناس يجعلهم يفعلون بصورة مختلفة فيما يبدو من الخارج أنه أوضاع متشابهة . والشيء المطلوب هو أن تكون هناك أفكار ومفاهيم تفسيرية يمكن اختبارها عن طريق البحث التجريبي ... » .

ومن هنا تصبح « النظرية الاجتماعية » ككل بمثابة مجموعة نسقية من هذه المفاهيم ، أى ، من المتغيرات التى تقيد فى تفسير النتائج الاحصائية :

« اننا نطلق على هذه المفاهيم صفة السوسولوجية « لأنها » تطبق على الكثير من مختلف أنواع السلوك الاجتماعى ... ونحن نقوم بتكليف الباحث السوسولوجى بمهمة جمع وتحليل هذه المفاهيم ، التى تقيد فى تفسير النتائج التجريبية التى تسفر عنها مجالات محددة مثل تحليل الاحصائيات الخاصة بالاستعمار أو الجريمة أو الانتخاب أو الانتخاب . وفى بعض الاحيان يستخدم تعبير النظرية الاجتماعية من أجل تقديم عرض نسقى لهذه المفاهيم ولتفسيراتها » (١) .

وهنا يجب أن أذكر بصورة عابرة ، بأنه ليس من الواضح كذلك ما اذا كان هذا البيان ككل يشكل نظرية للدور التاريخى الذى لعبه الباحثون السوسولوجيون بالفعل — وهو فى هذه الحالة ليس بالدور الكافى ، أو ما اذا كان هو مجرد اقتراح بأنه ينبغى على الباحثين السوسولوجيين أن يتقنوا فن إجراء المقابلة وفن تفسير كل شيء — وفى هذه الحالة بالطبع ، يكون أى باحث سوسولوجى حر فى رفض هذه الدعوة لصالح مشاكله الجوهرية الخاصة .

وربما يكون هذا دعاية من أجل احدى فلسفات البحث التقنى وتعبير الاعجاب بالطاقة الادارية ، المتخفية كجزء من التاريخ الطبيعى

للعلم . وهذا المفهوم لعالم الاجتماع، سوف نجد في دراسة المؤسسات،
كصانع للعلم ، كصانع لادوات البحث ، وكحافظ للتفسيرات — وأيا كان
التمط الخاص بالعمل والذي يمثل جملة واضحة أعرفها جيدا — تتضمن
عدة مشاكل سوف أعرضها الآن بطريقة منهجية .

(٤)

هناك تعبيران شائعان للخبروية المجترأة ، لو قيل بهما ، فهما
يعنيان أن ضالة حجم النتائج لا ترجع الى أى قصور في المنهج ، وإنما
ترجع الى أسباب ذات « طبيعة عارضة » مثل المال والوقت . فقد
يقال أولا : أن هذه الدراسات غالبا ما تكون عالية التكاليف ، وإنما
يجب أن تصاغ باهتمام يناسب مصالح أولئك الذين يمولون البحوث ،
وأن مجمل هذه المشكلات تركز على موضوعات وقضايا جزئية ومتناثرة ،
وبالتالى فليس لدى الباحثين القدرة على انتقاء المشاكل البحثية بطريقة
تسمح بتراكم النتائج . لقد بذل هؤلاء الباحثين أقصى ما يستطيعونه ،
ولم يكن فى وسعهم الاهتمام بمجموعة من المشاكل الحقيقية الجوهرية
التي تعطى نتائجها المثمرة ، لذا فقد كان عليهم أن يتخصصوا فى بلورة
وتطوير مهام يمكن استخدامها فى العمل بغض النظر عن القضايا
الجوهرية .

باختصار ، يبدو أن اقتصاديات الحقيقة — تكاليف البحث — تدف
فى صراع مع سياسات الحقيقة — وهى استخدام البحث لإجلاء
القضايا الهامة وللتقريب بين الحاجة السياسية والحقائق . والخلاصة
هى أنه إذا حدث وكانت مؤسسات البحث الاجتماعى تستحوذ وحدها
على ٢٥٪ من الميزانية الكلية للبحث العلمى فى الدولة وكانت لها حرية
استخدام هذا المال فيما تشاء ، وكانت الامور أفضل كثيرا مما هى

عليه الآن . وهنا ، لا بد لى من الاعتراف بأننى لا أعلم ، ولا أحد آخر يعلم ، ما اذا كان ذلك توفقاً منطقياً ، بالرغم من أنه يجب علينا تصور ما يقوم به المفكرون الاداريون الذين يؤثرون تأثيراً صريحاً فى نشاطات البحث بالعلم الاجتماعى . ولكن اعتبار هذا هو « القضية » معناه أنه لا محل لوجود أى انتقاد فكرى . بعد ذلك بقى شىء واحد ، ووضوحه مؤكد ، وهو أنه : بسبب ارتفاع تكلفة المنهج ، فقد صار ممارسوه منغمسون غالباً فى التوظيفات التجارية والبيروقراطية لعملهم ، وقد أثر هذا بالتأكيد على أسلوبهم .

ثانياً : قد يسود الظن أن النقاد هم فقط عناصر غير صبورة ، كما أننى على وعى بالحوار المتسم بالتحكم وانجزم بأن « متطلبات العلم » تأخذ نظام القرون وليس نظام الحقب التاريخية . وقد يقال ، أن هذه الدراسات فى الوقت المناسب ، سوف تتراكم بشكل يسمح بخروج نتائج هامة يمكن تعميمها عن المجتمع . ويبدو لى أن هذا اللون من التعبير مغلف بنظرة تعتبر تطور علم الاجتماع بوصفه مبنى غريباً بينى جزءاً جزءاً . فهذا اللون يفترض أن دراسات كهذه هى بطبيعتها قادرة على أن تكون بمثابة « وحدات » يمكن فى لحظة ما فى المستقبل « ضمها أو «تنسيقها» معاً لبناء صورة ثابتة وصادقة حول الكل الذى يتألف من هذه الاجزاء ، لكن ليس هذا مجرد افتراض فقط ، بل هو سياسة صريحة . ويؤكد لازار شفيلد أن «العلم الخبروى» :

« عليه أن يتناول مشكلات بعينها ، وعلى بناء معرفة أكثر اتساعاً من خلال ضم النتائج التى تسفر عنها الابحاث الكثيرة الدقيقة التى تستغرق وقتاً طويلاً . وبال تأكيد ، فانه لمن المرغوب فيه أن يتحول عدد أكبر من الدارسين للعلوم الاجتماعية ، ولكن ليس لأن هذا سوف ينقذ العالم بين يوم وليلة ، وانما لأن هذا بالأحرى سوف يؤدى بقدر

ما الى الاسراع بتلك المهمة الصعبة التي تؤدى في نهاية الامر الى ظهور علم اجتماع متكامل ، يمكن أن يساعدنا على فهم وضبط الشئون الاجتماعية» (١١) .

ولو تجاهلنا في الوقت الحالى جوانب الغموض السياسى المحيط بالاتجاه الخبروى ، فان البرنامج المقترح سوف يضيق من نطاق العمل ليكون مجرد أبحاث « متناهية الصغر » على أساس الافتراض بأن النتائج التى ستسفر عنها يمكن « جمعها معا » ، وأن هذه بدورها سوف تشكل « علم اجتماع متكامل » . ولتفسير هذه النظرة القاصرة ، لا بد لى من الذهاب فيما وراء الاسباب الخارجية الكامنة وراء النتائج الهزيلة التى يحققها هؤلاء الباحثون ، ثم أتجه الى الاسباب المتلازمة مع أسلوبهم وبرنامجهم .

النقطة الاولى التى أتناولها تختص بالعلاقة بين النظرية والبحث، وبالسياسة التى ينبغى أن يتبناها علماء الاجتماع فيما يتعلق بأولوية المفاهيم الاكبر والمجالات التى تتطلب شرحها مفصلا .

في كافة مدارس علم الاجتماع ، سوف نجد بطبيعة الحال تعليقات غزيرة ومستفيضة على عدم تبصر المعطيات الخبروية التى لا معنى لها بسبب عدم استنادها على رؤية نظرية ، وعلى خواء النظرية التى تفتقر الى المعطيات الواقعية . ولكن من الافضل لنا هنا أن نلقى نظرة متحصصة على التطبيق العملى ونتائجه بدلا من استخدام الزخرفة الفلسفية . لذلك ، فيسوف نجد أن الافكار العاملة الخاصة بـ «النظرية» والخاصة بـ «المعطيات الخبروية» واضحة تماما ، كما تقبول به التفسيرات والإحكام ، كما هو الحال عند لازار شفيلد . «فالنظرية» تصبح هى المتغيرات المفيدة في تفسير النتائج الاحصائية ، أما «المعطيات الخبروية» ،

فهي مقيدة بالحقائق والعلاقات المصبوطة احصائيا باعتبارها متعددة ، ومتكررة ، ويمكن قياسها • ومع تقيد كل من النظرية والمعطيات الخبروية بهذا الشكل ، فان قيمة التعليل على مسألة التفاعل بينهما تتضاءل الى حد بعيد ، بل قد لا تكون له قيمة على الاطلاق • فلا توجد أصول فلسفية وبالتأكيد أى أصول على الاطلاق في مثل هذا العمل في علم الاجتماع كما حاول أن أحدد معانى هذه الاصطلاحات •

ولكى يقوم الانسان بفحص واعادة تشكيل أحد المفاهيم الواسعة الإفق ، فلا بد له من توافر شروح مفصلة بين يديه ، لكن هذه الشروح المفصلة قد لا يكون من الممكن بالضرورة الجمع بينها لكي تشكل مفهوما واسعا • اذن ، ماذا يختار الباحث من أجل عملية الشرح المفصل ؟ وما هي معايير الاختيار ؟ ثم ما هو المقصود بكلمة «الجمع بينها» ؟ ان الرد على هذا ليس بالمهمة السهلة التي تتم بصورة تلقائية كما توحى به العبارة ، فنحن نتحدث عن مسألة التفاعل ذو المفهوم الاوسع والمعلومات المستفيضة (النظرية والبحث) ، ومع ذلك ، فلا بد لنا من التحدث أيضا عن المشكلات • ومشكلات علم الاجتماع هي مسألة مطروحة من منطلق المفاهيم المتصلة عادة بالبنى الاجتماعية - التاريخية • ونحن لو أخذنا هذه المشكلات باعتبارها مشكلات حقيقية ، فقد يبدو من الحماقة عندئذ القيام بأى دراسات تفصيلية لمجالات أضيق نطاقا قبل أن يتوافر لنا سبب معقول لكي نؤمن بأنها ، أيا كانت النتائج ، سوف تتيح لنا استخلاص النتائج والاستدلالات التي تفيد في حل أو اجلاء المشكلات ذات الأهمية البنائية • ونحن لا نقوم بـ «ترجمة» مثل هذه المشكلات عندما نكتفى فقط بالآخذ بمنظور تبدو فيه جميع المشكلات كمجموعة متناثرة من الجهود للحصول على مجموعة متناثرة من المعلومات ، احصائية كانت أو غيرها ، عن مجموعة متناثرة من الافراد والاطراف الاجتماعية المتناثرة التي يعيشون فيها •

وبقدر ما يتعلق الامر بالافكار ، فأنت نادرا ما تحصل من أى بحث ملء بالتفاصيل على أكثر مما وضعت فيه . وما تحصل عليه من بحث خبروى كهذا هو المعلومات ، وما يمكنك أن تفعله بهذه المعلومات يتوقف بدرجة كبيرة على ما اذا كنت خلال مسار عملك قد اخترت ، أو لم تختَر ، دراساتك الخبروية المحددة باعتبارها نقاط للبحث عن تكوينات أكبر . وبينما يقوم صانع العلم بتحويل الفلسفات الاجتماعية الى علوم خبروية ، واقامة أنظمة بحثية تأوى هذه العلوم ، يظهر عدد ضخم من الدراسات . وفى الحقيقة ، فانه لا يوجد أى مبدأ أو نظرية يمكن أن يستخدم كدليل لاختيار ما سيكون هو موضوع هذه الدراسات . « فالسعادة » قد تكون أحد هذه الموضوعات ، والسلوك التسويقي ، قد يكون موضوع آخر . والشئ المفترض ، هو أنه اذا تم استخدام النهج — ستكون دراسات متناثرة من المسيرا مرورا بزغرب وحتى شتغهاى — ، فان الناتج من هذه الدراسات سوف يكون فى النهاية « علم منظم كامل النضج » عن الانسان والمجتمع . أما الممارسة العملية فى ذات الوقت ، فهى أن تتقن وتنهض بدراستك التالية .

وإذا كان هناك نزاع فى أن هذه الدراسات لا يمكن أن تضيق لنا أى نتائج ذات أهمية ، فاننى أضع فى اعتبارى النظرية الخاصة بالمجتمع التى تتحولها فى الخبروية المجترأة . وأى أسلوب للخبروية يتضمن اختيار ميتافيزيقيا — وهو اختيار لأكثر الاشياء واقعية — نذلك ، علينا الآن أن نلقى نظرة على ذلك الاختيار الذى يتطلبه هذا الأسلوب المحدد . وقد تكون احدى الحالات الاقرب الى الاقتناع فى هذا الشأن ، كما أعتقد ، هى فى مجال النزاع بأن هذه الدراسات هى فى أغلب الاحيان أمثلة لما هو معروف بالمذهب السيكلوجى^(١٢) . والحجة هنا قد يكون أساسها هو الحقيقة بأن المصدر الاسلمى للمعلومات عند

أصحاب هذا المذهب هو عينة من الأفراد . لذلك ، فإن التساؤلات المثارة في هذه الدراسات تصاغ من خلال ردود الفعل السيكولوجية للأفراد . وبناء على ذلك ، فإن الغرض يتطلب فهم البناء التأسيسي للمجتمع ، بقدر ما تتم دراسته بهذه الطريقة ، عن طريق المعطيات المتاحة عن الأفراد .

والوعى بمشكلات البناء الاجتماعي وبمغزاها التفسيري حتى بالنسبة لسلوك الفرد ، يتطلب أسلوب للخبروية أرحب بكثير . فمثلا ، في نطاق البناء الاجتماعي ، حتى في البناء الخاص بالمجتمع الأمريكي — وبصفة خاصة البناء الخاص بأحدى المدن الأمريكية في زمن معين ، والتي تشكل عادة « مجال العينة » — يكون هناك العديد من الروابط المشتركة ، اجتماعية وسيكولوجية ، بحيث يصبح تنوع السلوك البشري الذي يجب أن يضعه علماء الاجتماع في اعتبارهم ، لا يمكن الإلمام به ببساطة . وهذا التنوع ، ومن ثم عملية الصياغة نفسها للمشكلات ، لا يكون متاحا الا فقط عندما تتسع رؤيتنا لكي تشمل البنى الاجتماعية المقارنة والتاريخية . ومع ذلك ، وبسبب الجمود للفلسفة المعرفية ، فإن أصحاب الخبروية المجتزأة يصيرون بصورة منهجية بعيدون عن التاريخ وعن المقارنة ، ويكتفون بتناول مجالات محددة النطاق ويتعلقون بالمذهب السيكولوجي . كما أنهم في تعريفهم للمشكلات وفي تفسيرهم للنتائج الضئيلة التي يتوصلون إليها لا يستفيدون حقيقة بأي شكل من المعطيات الأساسية للبناء الاجتماعي التاريخي .

وحتى دراسات الخبروية المجتزأة حول الوسط البيئي المحلي لا تقدم تصورا محددًا واضحًا أو له معنى حول هذا الوسط . فمن حيث التعريف ، وأيضا على أساس دراساتنا ، فإنتا نعرف أن الأسباب الكامنة

وراء الكثير من المتغيرات التي تقع في الوسط البيئي المحلى ، هي أسباب غير معروفة غالبا للناس (المستبدين) الذين يعيشون في وسط محدد ، وان هذه المتغيرات لا يمكن فهمها الا مقط من منطلق التحولات البنائية . وبالطبع ، فان هذه النظرة العامة تشكل القطب المضاد للمذهب السيكولوجي . ومدلولات هذه الروية بالنسبة لناهنا تبدو واضحة وبسيطة : عملية الاختيار للوسط البيئي المحلى لاجراء الدراسات التفصيلية عليه ينبغي ان تتم وفقا للمشكلات ذات الاهمية البنائية . كما ان انواع « المتغيرات » التي ينبغي عزلها وملاحظتها داخل الوسط البيئي المحلى لابد ان تكون هي المتغيرات التي تبين اهميتها من خلال فحصنا للبناء الاجتماعي . وبطبيعة الحال ، لابد ان يكون هناك تفاعل في اتجاهين بين الدراسات الخاصة بالوسط البيئي المحلى والدراسات الخاصة بالبناء الاجتماعي . اما تطور علم الاجتماع ، فهو شيء لا يمكن التفكير فيه على أنه شيء ناتج عن قيام مجموعة متناثرة من النساء ، كل منهن تصنع جزءا من مضربة كبيرة : الأجزاء الصغيرة فيها ، مهما تكن دقيقة ومحددة ، لا يمكن ربطها بشكل آلى وخارجي .

ومع ذلك ، فالامر ليس بانعريب على الاطلاق ، ففي الممارسة التطبيقية للخبروية المجترأة ، لكي يتم «الحصول على المعطيات» و «معالجتها» عن طريق التحليل الاحصائي المقنن بدرجة أو بأخرى ، فان ذلك يتحقق على يدي باحثين ومحللين شبه مهرة . بعد ذلك يتم تكليف الباحث الاجتماعي ، أو حتى مجموعة منهم ، لكي يتولوا عملية «التحليل الفعلية» ، وهو الامر الذي يصل بي الى النقطة التالية .

ومؤخرا ، ظهر اتجاه لدى أصحاب الخبروية المجترأة ينحو الى تضخيم الدراسات الخبروية بفصل أو اثنين يلخصون فيها « المادة

انعمية للمشكلات » (الدراسات السابقة) • وأعتقد أن هذه علامة
 صينة دون شك ، كما أنها في جانب منها بمثابة رد على الانتقادات الموجهة
 من العلوم الاجتماعية الفاتمة • ونحن من حيث الممارسة الفعلية ، فإنها
 سميه لا نسم في اغلب الأحيان إلا بعد جمع المعلومات و «حسابتها» •
 بين آخر من هذا ، أن مثل هذا العمل ، حيث أنه يتصلب قدر كبير من
 الوقت والبحث والتقصيب في مؤسسات البحث ، فهو غالبا ما يجهل
 إلى الباحث المساعد للقيام به • بعد ذلك ، تؤخذ المذكرة التي يعدها
 ثم يعاد صياغتها في محاولة لتخليفها «بالنظرية» و «لإصفاء معنى عليها» ،
 أو — كما يقال كثيرا — « للحصول منها على مغزى أفضل » • وحتى
 هذا ، ورغم أنه قد يكون أفضل من لا شيء ، إلا أنه غالبا يضلل
 الشخص الخارجي الذي قد يفترض على عجل بأن هذه الدراسة
 الخبرية المعينة قد تم اختيارها وتصميمها وتنفيذها بطريقة يمكن بها
 خبرويا اختيار المفاهيم أو الفروض الأوسع •
 وأنا لا أعتقد أن هذا هو أسلوب الممارسة المعتاد • صحيح أنه
 قد يكون معتادا فقط عند الذين يأخذون «أدبيات علم الاجتماع» بجدية
 ووفقا لحدودها الخاصة ، ويعملون عليها طويلا بما يكفي لاستيعاب
 المفاهيم والنظريات والمشكلات التي تتضمنها • عندئذ فقط ، قد يمكن
 تصور أن المعاني التي توصلوا إليها ، بدون إغفال للمشكلات والمفاهيم ،
 يمكن ترجمتها إلى مشكلات أكثر تحديدا وأصيق نطاقا وسهولة التطويع
 لمنهج على الفور • وهذه الترجمة ، هي بالطبع ما يقوم به كافة علماء
 الاجتماع العاملين ، رغم أنهم لا يحصرون كلمة «خبروي» بالمعلومات
 الإحصائية المجردة عن مجموعة من الأفراد المعاصرين ، أو « النظرية »
 بمجموعة من «التغيرات التفسيرية» •

ومثل هذه المناقشة ، تستخدم فيها خدع مثيرة ، فالدراسات من النمط الذى أستعرضه ، عندما يتم تحليلها من وجهة النظر المنطقية ، تكشف عن أن « المفاهيم المثيرة للاهتمام » والمستخدممة فى تفسير وشرح «المعطيات» تشير دائما تقريبا ائى :

١ - وجود «عوامل» بنائية وتاريخية فوق المستوى الذى أتاحتها المقابلة .

٢ - وجود «عوامل» سيكولوجية تحت مستوى العمق المفتوح أمام من يعقد المقابلة .

ومع ذلك ، فللنقطة المهمة هنا ، هى أن المفاهيم التى لا هى ذات بناء ولا هى ذات عمق سيكولوجى تكون دائما من بين المصطلحات التى تم بها صياغة البحث و «المعطيات» التى تم جمعها . هذه المصطلحات قد تتجه بطريقة مضخمة فى واحد أو آخر من هذه الاتجاهات ، ولكنها لا تكون من بين تلك المتغيرات المحددة و «الواضحة» التى يعتمد عليها هذا الأسلوب من العمل .

والتسبب الرئيسى فى هذا يبدو واضحا : فى حالة الممارسة العملية ، عادة ما تتطلب المقابلة - المصدر الاساسى للمعلومات - نوع غريب من السلوكية الاجتماعية ، ومع ما هو مقرر من حقائق مالية وادارية خاصة بالبحث ، وهو أمر لا يمكن تجنبه تقريبا ، حيث من الواضح أن من يجزون عملية المقابلة شبه المهرة لا يستطيعون الحصول فى أفضل الاحوال - ولا أحد فى الحقيقة يستطيع الحصول بغض النظر عن مسألة الكفاءة والمهارة - فى عشرين دقيقة أو حتى فى مقابلة تستغرق يوما كاملا ، على ذلك النوع من المادة العميقة التى نعرفها من تلك المقابلات

المطولة الأكثر مهارة..، فهل هناك ما يمكن الحصول عليه؟^(١٣) . وليس من الممكن أيضا الحصول عن طريق أسلوب المسح بالعينة على نوعية المعلومات الخاصة بالبناء الاجتماعي والتي نعرف توافرها من الدراسات الموجهة نحو التاريخ .

ومع هذا ، فالمفاهيم الخاصة بالبناء الاجتماعي وبالسيكولوجية المعمقة قد أدخلت في الدراسات التي تستخدم أسلوب الخبرية المجترأة، كما ان تفسير الملاحظات الخاصة يتم بإضفاء « غرض خاص » على المفاهيم العامة . وتستخدم المفاهيم العامة لصياغة المشكلات البنائية أو السيكولوجية الخاصة « بالواجهة الختامية » لنص الدراسة .

وفي بعض مجالات البحث ، يستخدم أحيانا لفظ « مشرق » عندما تفسر الحقائق أو العلاقات التفصيلية بفروض أوسع . وعندما تستخدم المتغيرات الصغيرة ، التي يتم مط معانيها ، لتفسير المسائل العريضة ، ربما يمكن وصف نتيجة هذا بأنه « براءة وذكاء » . وأنا أذكر هذا لكي أبين أنه قد بدأت تظهر « لغة سوقية » لتغليف الإجراءات التي أناقشها .

وكل ما سيصل اليه هذا ، هو استخدام الاحصائيات لتوضيح النقاط العامة واستخدام النقاط العامة لتوضيح الاحصائيات ، وبذلك تكون النقاط العامة لا هي قد اختبرت ولا حددت بدقة ، اتما قد تم مواضعها مع الأرقام ، يمثل ما تم مواعمة ترتيب الأرقام معها . كذلك، فإن النقاط والتفسيرات العامة يمكن استخدامها مع أرقام أخرى أيضا، كما يمكن استخدام الأرقام مع نقاط عامة أخرى . ومن هنا ، فإن هذه الخدع المنطقية تستخدم لإضفاء معان بنائية وتاريخية وسيكولوجية

واضحة على الدراسات التي بأسلوبها التجزيئي ذاته قد محت هذه المعاني. لذلك ، ففي الطرق المشار إليها ، وفي غيرها كذلك ، صار من الممكن التعلق بالمنهج وبالتالي محاولة اخفاء التفاهة الكامنة في نتائجها. والامثلة على مثل هذه الاجراءات نجدها متوافرة كثيرا في فقرات المقدمة من فصول معينة ، وفي «المقدمات العامة» ، بل وأحيانا في أحد الفصول أو الاجزاء «التفسيرية» التي يتم «حشرها» من أجل الحبكة المنهجية. وبطبيعة الحال ، فان هدى هنا ليس هو القيام بفحص مفضل لدراسات معينة ، انما كل ما أبغيه هو تنبيه القارئ الى أنه بسوف يشهد من دقة تفحصه للدراسات

وما أقصده ببساطة هو أن: البحث الاجتماعي من أي نوع يتقدم بالافكار ، وأنه ينتظم ويتدرج بالحقيقة فقط . وهذا يصدق تماما على عمليات المسح الخاص بالخبروية المجترأة ، مثل التي تبحت عن «لماذا يقوم الناس بالتصويت مثلما يفعلون» بقدر ما يصدق على تقرير المؤرخ الذي يبين فيه موقع ورؤية الطبقة المثقفة في روسيا القرن التاسع عشر . وعلى الرغم من أن الاجراءات الخاصة بالبحث الاول تكون أكثر دقة وبرهانا ، الا أنه لا يوجد اختلاف بينهما من حيث المكانة المنطقية .

وأخيرا ، يمكن القول بأن هناك تفسير واحد لتلك النتيجة الهزيلة الناجمة عن استخدام الخبروية المجترأة والذي يمكن وضعه في صيغة سؤال : هل هناك ما يستوجب ضرورة وجود أي قدر من التوتر بين ما هو صادق وحقيقي ولكنه غير مهم ، وما هو مهم ولكنه ليس بالضرورة صادق وحقيقي ؟ وقد تكون الطريقة الافضل لتوجيه السؤال هي : من

أجل أى مستوى من التحقق واليقين ينبغي على العاملين في مجال علم الاجتماع أن تكون لديهم الرغبة في الوصول اليه والاستقرار عنده ؟؟ وبالطبع ، سوف تصبح توقعاتنا الخاصة بالمطلوبات بالضرورة لاشيء ، سوى توقعات تفصيلية جدا ، وسوف نحصل أيضا على مفاهيم عالية التجريد .

ان الذين وقعوا في أسر القصور المنهجى غالبا ما يرفضون قول أى شىء عن المجتمع المعاصر ما لم يكن ذلك من خلال «الطقوس الاحصائية» . ولقد أصبح من المعتاد القول أن ما يحققونه هو شىء صادق وحقيقى حتى ولو لم يكن هاما ، ولكننى أختلف مع هذا القول ، بل اننى أتعجب أكثر وأكثر ازاء مدى صحته . فأنا أتعجب الى أى حد قد اختلطت هنا مسألة الدقة ، أو حتى الدقة الزائفة بـ « الحقيقة » ، والى أى حد أخذت الخبرة المجترأة باعتبارها هى الطريقة «الخبروية» الوحيدة للبحث الاجتماعى . انه لو حدث وقمت فى أى وقت بدراسة جادة ، لمدة عام أو عامين ، لبعض المقاييل التى استغرقت ألف ساعة ، والتى تم تصنيفها وفرزها بعناية ، لكنك عندئذ قد بدأت تدرك كم هى دائرة «الحقيقة» قابلة للتطويع الشديد . أكثر من هذا ، وبالنسبة لمسألة «الإهمية» ، فبالأكيد سيكون الامر له أهميته عندما يقوم البعض من أكثر العقول حيوية فينا بتكريس أنفسهم فى دراسة التفاصيل لأن المنهج الذى يتعصبون له لا يسمح بدراسة أى شىء آخر . ولقد صرت الآن مقتنعا بأن قدرنا كبيرا من هذا العمل قد أصبح مجرد اتباع مجموعة من الطقوس — والتى تحدث للحصول على المكاسب التجارية والقيم المؤسسية — أكثر من كونه ، وفقا لتعبير المتحدثين باسمه «التزام بمطلوبات العلم الصعبة» .

والدقة ليست هى بالمعيار الوحيد لاختيار المنهج ، وهنا لا ينبغي

بالتأكيد الخط كما يحدث في أغلب الأحيان بين ما هو «دقيق» أو «خبروي» أو «حقيقي» ، اذ لابد أن نكون بالغة الدقة بمثل قدرتنا على أن نكون كذلك في عملنا على دراسة المشكلات التي تهمننا ، وإن كان لا ينبغي على أي منهج ، مثل هذا ، أن يستخدم لطمس المشكلات التي نتناولها ، حتى لو لم يكن هناك أي سبب آخر سوى أن أكثر المسائل أهمية وصعوبة فيما يتعلق بـ «المنهج» تبدأ عادة حيث لا تطبق الاساليب التقنية المقررة .

انه اذا توافر لدينا نوع من الحس بالمشكلات الحقيقية ، كما تتبع من التاريخ ، فان مسألة الصدق والمعنى ترد على نفسها : يجب علينا أن نتناول هذه المشكلات بقدر ما نستطيع من العناية والدقة . ان العمل الناهم في علم الاجتماع كان عادة ، وهو عادة يكون ، بمثابة ضرورة نظرية متكاملة الدقة ، وموثقة في نقاط أساسية بالزبد من المعلومات التفصيلية . وليس هناك ، في الحقيقة ، أي وسيلة أخرى ، على الأقل حتى الآن ، لمواجهة المشكلات والموضوعات الكبرى التي تحظى باقرار واسع بأهميتها .

ولكن قد نتساءل هنا : ما هو المقصود من ذلك المطلب بأن تعنى الدراسات التي نقوم بها بالمشكلات الهامة ؟ وذات مغزى لأي شيء ؟ وعند هذه النقطة ، يجب القول بأننى لا أقصد فقط أن تكون هذه المشكلات ذات مغزى سياسى أو أخلاقى — بأى معنى من تلك المعانى التي تضى على هذه الالفاظ . ان ما ينبغي أن نعنيه في المقام الاول هو أن تكون هذه المشكلات ذات صلة حقيقية بمفهومنا عن البناء الاجتماعى وبما يجرى داخله . وأعنى بـ «الصلة الحقيقية» أن تكون الدراسات التي نقوم بها ذات صلة منطقية بهذه المفاهيم . وأعنى بـ «الصلة المنطقية» أن تكون هناك حركة مفتوحة وواضحة جيئة

وذهابا ما بين عمليات الكشف الاكثر اتساعا والمعلومات الاكثر تفصيلا ،
 داخل طور المشكلة ، وداخل طور التفسير في عملنا . ولقد أدركت أخيرا
 المعنى السياسى لـ «دلالة» البحث الاجتماعى . وفى نفس الوقت ،
 من الواضح تماما أن نوعا من الخبرة جريص ومتشدد مثل الخبرة
 المجتزأة ، يزيل المشكلات الاجتماعية والقضايا الانسانية الكبرى في
 عصرنا من مجال البحث . لذلك ، فإن الذين يتفهمون هذه المشكلات
 ويمسكون بمفاتيح هذه القضايا ، سوف ينجأون للاستشارة ويتحولون
 الى سبل أخرى لصياغة العقائد .

(٥)

ان المناهج المحددة — كشيء مميز عن الفلسفة — الخاصة بالخبروية،
 تعتبر مناسبة وملائمة بشكل واضح لتناول كثير من المشكلات ، وأنا
 لا أرى كيف يمكن لأى شخص أن يعترض بشكل منطقى على استخدامها،
 حيث فى امكاننا بالطبع ، عن طريق التجريد المناسب ، توخى الدقة فى
 أى شيء ، حيث لا يوجد شيء لا يمكن قياسه .

وإذا كانت المشكلات التى يعكف الانسان على تناولها قابلة تماما
 لتوظيف الاجراءات الاحصائية ، عندئذ لا بد دائما من محاولة
 استخدامها . فمثلا ، عند العمل فى دراسة عن نظرية الصفوة ، فإننا
 لو احتجنا الى معرفة الاصول الاجتماعية لجماعة من عامة الناس ،
 فإننا بطبيعة الحال نحاول ايجاد نسب العناصر المنحدرة من مختلف
 الشرائح الاجتماعية . وإذا كنا فى حاجة لمعرفة المدى الذى وصل اليه
 الدخلى الحقيقى لأصحاب الياقة البيضاء ارتقاعا أو هبوطا منذ عام
 ١٩٠٠ ، فإننا حينئذ عن طريق السلاسل الزمنية للدخلى وفقا للمهنة
 محكوم باطار معين لأحد مؤشرات الاسعار . ومع ذلك ، فلن يكون أحد
 فى حاجة لقبول مثل هذه الاجراءات ، عند تعميمها ، باعتبارها الاجراءات

الوحيدة المتاحة . وبالتأكيد ، لن يكون أحد في حاجة كذلك لقبول هذا النموذج باعتباره دستوراً شاملاً ، فهو ليس بالوسيلة الخبرية الوحيدة .

ان ما ينبغي علينا أن نفعله ، هو القيام باختيار ملامح دقيقة معينة لاختصاصها للدراسة الدقيقة والمكثفة وفقاً لنظرتنا الأقل دقة للكل ، ولكي يتم حل المشكلات التي لها صلة بالكليات البنائية . إذن ، فالاختيار يتم وفقاً للمتطلبات الخاصة بمشاكلنا ، وليس باعتباره «ضرورة» نابعة من جمود للفلسفة المعرفية .

وأنا هنا لا أفترض أن أي شخص له الحق في الاعتراض على إجراء دراسات مفصلة للمشكلات الجزئية . فالبؤرة الضيقة للدراسات التي يطلبونها قد تكون جزء من بحث يثير الإعجاب ويعني الدقة والتأكد ، كما قد تكون أيضاً جزء من تقسيم للعمل الفكري ، ومن تخصص لا ينبغي لأحد الاعتراض عليه . ومع ذلك ، فنحن بالتأكيد أصحاب حق في أن نسأل : إذا ما تم الزعم بأن هذه الدراسات ما هي إلا أجزاء من تقسيم ما للعمل يشكل ككل مسعى علم الاجتماع ، فأين هي ، إذن ، الأقسام الأخرى التي تعتبر هذه الدراسات أجزاء منها ؟ وأين هو «التقسيم» الذي توضع في أطرافه دراسات مثل هذه في صورة ما أكثر اتساعاً ؟ .

وينبغي أن نذكر ، أن الممارسين لكافة أساليب العمل تقريباً يميلون إلى استخدام شعارات مماثلة ، فنجد أن كل شخص (أنها هذه فكاهة ولكنها ليست الفكاهة الوحيدة) قد أصبح يدرك بدرجة كبيرة مدلولات المفاهيم الخاصة به ، كما أن كل شخص يدقق في التمييزات بين هذه المفاهيم (والكثيرون يفعلون ذلك فقط) ويدرك أيضاً «النموذج المثالي

للتحقق «الخبروى» . ومن المعترف به بشكل شائع ، أن أى محاولة منهجية للفهم تتضمن نوع من التناوب ما بين المدخل «الخبروى» والتمثل «بالنظرية» ، وأن البحث عن الحقائق ينبغي أن يسترشد بالمفاهيم والأفكار ، وأن البحوث التفصيلية تستخدم للتأكد من الأفكار وإعادة صياغتها .

وما حدث فى عملية القصور المنهجى ، هو أن الناس لم يعيدوا ملاحظتين كثيراً بالمدخل الخبروى بمثل التصاقهم بما يعد أساساً من مشكلات الفلسفة المعرفية للمنهج . وحيث أن الكثيرين من هؤلاء الناس ، خصوصاً الشباب منهم ، لا يعرفون الكثير عن فلسفة المعرفة ، فانهم يميلون للتعصب التام لمجموعة القوانين والنواميس التى تسيطر على عقولهم .

وما حدث فى حالة تسيؤ المفهوم ، هو أن الناس قد أصبحوا جامدون عند مستوى بالغ الارتفاع من التعميم ، الذى عادة ما يكون ذا طبيعة تهتم بتراكيب الكلمات ، ولا يستطيعون الهبوط الى واقع الحقيقة . وكلا الاتجاهين أو المدرستين موجود ويزدهر فى نطاق ما ينبغي أن يكون وقفات خلال المسار العملى لعلم الاجتماع . ولكن كليهما يتوقفه هذا يكون بداية طريق العقم العلمى .

ومن الناحية الفكرية ، فان هاتين المدرستين يمثلان ابتعاداً وتتحيا عن التراث الكلاسيكى لعلم الاجتماع ، ووسيلتهم فى هذا الابتعاد هى التعامل على عملية تدقيق «المنهج» و «النظرية» . والسبب الرئيسى وراء هذا هو افتقارهم الى الاتصال القوى بالمشكلات الجوهرية . ولو لم تكن حالة الصعود والهبوط فى المذاهب والمناهج بسبب التنافس الفكرى البحث بينهم (الاکثر ملاءمة وخصوبة هو الذى يفوز والاقل

ملاءمة وخصوبة هو الذى يستقطب فى الطريق) ، لما أمكن للنظرية المتضخمة والخبروية المجتزأة أن ينالا مثل هذا الصعود والشهرة الذى وصلا اليه . والنظرية المتضخمة قد تكون منحى صغير بين الفلاسفة — وربما قد تكون شيئاً يدخل صغار الاكاديميين فى حوضه — كما أن الخبروية قد تكون احدى النظريات عند فلاسفة العلم ، وكذلك منهج اضافى مفيد من بين المناهج العديدة للبحث الاجتماعى .

ولو لم يكن هناك شىء آخر غير النظرية المتضخمة والخبروية المجتزأة وهما يقفان شامخان بجوار بعضهما ، لكنت حالتنا كباحثين اجتماعيين تثير الاسى بالفعل . ففى مجال الممارسة ، قد يفهمان على أنهما يؤكدان أننا لا نعرف الكثير عن الانسان والمجتمع — الاولى بغموضها الشكلى المظلم ، والثانية ببراعتها الشكلية الخاوية .

المراجع

- (١) برنادر بيرلسون ، دراسة الرأي العام ، حالة العلوم الاجتماعية ، اعداد ليونارد وايت ، شيكاغو ، الينوى ، جامعة شيكاغو ، ١٩٥٦ ، ص ٢٩٩ .
- (٢) نفس المرجع ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .
- (٣) المثال التالي جاهز لايضاح الامر : فعند مناقشة القضايا الفلسفية المختلفة ، خصوصاً بالنسبة لطبيعة الظواهر «الذهنية» واعتماد آراؤه عنها على المشاكل الخاصة بفلسفة المعرفة ، يقول جورج ليندبرج : «انه بسبب عدم التأكد من تعريف «المدرسة» بل وبصفة خاصة بسبب الكثير من التداخليات الغريبة التي تثيرها تعبير «الوضعية» في الاذهان ، فاننى كنت أفضل دائماً تحديد وجهة نظرى بأنها تتصف بصفة «علم الطبيعة» وأكثر مما هى محاولة لمطابقتها بأى مدرسة من المدارس المألوفة في الفلسفة التقليدية ، كما أننى ، بشكل عام ، أعتقد مع جميع علماء الطبيعة الآخرين ، بأننى بالفعل أسير قدماً بناء على التسليم جدلاً بأن معطيات العلم التجريبي يشتمل على ردود فعل أخذت طابع الرمزية عن طريق الوسائط الخاصة بالاحاسيس البشرية (مثل كافة استجاباتنا ، بما في ذلك تلك الخاصة «بالاعضاء الحسية») . ثم «اننا بالتأكيد ، بالاشترك مع كافة علماء الطبيعة ، نرفض ذلك المفهوم «...» تيار العلم الطبيعي في علم الاجتماع ، المجلة الامريكية لعلم الاجتماع ، المجلد ٦١ ، العدد ٣ ، نوفمبر ١٩٥٥ ، ص ١٩١ : ١٩٢ .

(٤) وليام بيك ، العلم الحديث وطبيعة الحياة ، ماكميلان ، ١٩٥٨ ،
(مجموعة كتب بنجوين ١٩٦١) .

(٥) ما هو علم الاجتماع ؟ مقالة منسوخة على الآلة الكاتبة ،
أوسلو ، سبتمبر ١٩٤٨ . لقد كتب هذا البحث وألقى على
مجموعة من الناس كانوا يسعون للحصول على بعض التوجيه
العام لإنشاء معهد للبحث الاجتماعي . لذلك فهو يعتبر أنسب
الابحاث لأغراضى حاليا ، حيث أنه يتصف بالايجاز ، والوضوح ،
والبرهان فى مجاله . وبطبيعة الحال ، هناك غيره تفسيرات
أخرى أكثر دقة ورشاقة ، منها مثلا ، «لغة البحث الاجتماعى» ،
اعداد لازار سفيلىد وروزنبرج ، الينوى ١٩٥٥ .

(٦) أوسلو ، ١٩٣٨ ، ص ٤ : ٥ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٥٠ «أن تحليل المضمون لمجموعة من
المواد الخام يشتمل على تصنيف الوحدات الصغيرة من
المستندات (كلمات ، جمل ، موضوعات أساسية) وذلك طبقا
للقاعدة المنهجية المعروفة» بيتر روس ، «مناهج البحث
الاجتماعى» ، ١٩٤٥ - ١٩٥٥ ، علم الاجتماع فى الولايات
المتحدة الأمريكية ، اعداد هاتز زينبرج ، باريس ، اليونسكو ،
١٩٥٦ ، ص ٣٣ .

(٨) جميع الفقرات السابقة مأخوذة من لازار سفيلىد ، «ما هو
علم الاجتماع ؟» ، ص ٥٠ - ٥٦ .

(٩) المصدر السابق ، ص ٧ ، ٨ ، ١٢ ، ١٣ .

(١٠) نفس المرجع ، ص ١٧ .

(١١) نفس المرجع ، ص ٢٠ .

(١٢) يشير «المذهب السيكلوجي» الى محاولة تفسير الظواهر الاجتماعية من منطلق الحقائق والنظريات المتعلقة بتكوين الافراد . وهذا المذهب ، من الناحية التاريخية ، يرتكز على الانكار الميتافيزيقي الصريح لواقع البناء الاجتماعي . وفي احيان أخرى ، فان أصحاب هذا المذهب قد يضعون مفهوما ثلبناء الاجتماعي يختزل الى مجرد مجموعة من الاوساط البيئية المحلية . كذلك ، فان المذهب السيكلوجي بشكل أعم ، ومن حيث تعلقه بصورة مباشرة باهتمامنا بالسياسات الحالية للبحث في علم الاجتماع ، يرتكز على فكرة أنه اذا نحن قمنا بدراسة مجموعة من الافراد والايوساط الخاصة بهم ، فان النتائج التي سنخرج بها من دراساتنا يمكن بشكل ما اضافتها الى المعرفة الخاصة بالبناء الاجتماعي .

(١٣) لا بد أن أذكر أن أحد أسباب الشكل الهزيل أو حتى الخواء الذي تقسم به هذه الدراسات ذات الحقائق المشوشة ، هو أنها تحتوي على القليل جدا أو لا يوجد على الاطلاق أى نوع من الملاحظة المباشرة من جانب من يقومون عليها . «فالحقائق الخبروية» هي حقائق قام بجمعها مجموعة من الافراد شسبه المهرة عادة الذين يتلقون انتوجيه بصورة بيروقراطية . ولقد أغفل عن هذا ، أن الملاحظة الاجتماعية تتطلب نوعا من الحس الذي يتصف بدرجة عالية من الحدة والذكاء والمهارة ، وأن عملية الاكتشاف غالبا ما تحدث بالتحديد عندما يغوص العقل صاحب الخيال العلمي في خضم الحقائق الاجتماعية .

الفصل الرابع

أنماط الممارسة العملية



1911

الفصل الرابع

أنماط الممارسة العملية

ان حالة الخط والبلبلة في مجال العلوم الاجتماعية ، هي حالة أخلاقية بمثل ما هي «علمية» ، وسياسية يقدر ما هي فكرية • وأى محاولة لتجاهل هذه الحقيقة هي من بين الاسباب الداعية الى استمرار حالة الخط والبلبلة • وحتى يمكن إصدار الحكم على المشاكل والمناهج الخاصة بالمدارس المتعددة للعلوم الاجتماعية ، لابد أن يستقر رأينا على الكثير من القيم السياسية والقضايا الفكرية ، ذلك لأننا لا نستطيع أن نقرر طبيعة أى مشكلة ما لم نعرف أولا مشكلة «من» هي • فما يمثل مشكلة لشخص ما لا يكون مشكلة على الاطلاق بالنسبة لشخص آخر ، والمسألة تعتمد على مثار اهتمام أى منهما ، وعلى كيفية أدراكه للاهتمامات الخاصة به • الاكثر من هذا ، أن احدى القضايا الاخلاقية تبرز أمامنا لسوء الحظ : الناس لا يهتمون دائما بما هو في صالحهم • فكل انسان ليس على تلك الدرجة من العقلانية التي غالبا ما يعتقد علماء الاجتماع أنهم قد وصلوا اليها • وكل هذا معناه أن جميع الدارسين للانسان والمجتمع ، وبما يقدمون من أعمال يأخذون على عاتقهم عبء القرارات الاخلاقية والسياسية ، والايحاء بها •

(١)

ان العمل في مجال العلم الاجتماعي كانت دائما تصحبه المشاكل الخاصة بعملية التقويم • والتقاليد الخاصة بهذه العلوم تحتوى على

سلسلة طويلة من القرارات التي غالبا ما تكون جازمة في الرأي ، وعلى كثير من المحاولات لتجاوز العقبات ، وأيضا على عدد من الآراء المعقولة والمدروسة جيدا . وكثيرا ما لا تكون المشكلة قد ووجهت بشكل مباشر على الاطلاق ، بل كل ما يحدث أن يتم تقديم — أو الاخذ بـ — اجابات متناثرة ، كما هو الامر في علم الاجتماع التطبيقي حيث يقوم الباحث الفني بطرح اجابات جاهزة للإيجاز . ومثل هذا الباحث الممارس ، بما لأساليه التقنية من حيادية مفترضة ، لا يمكنه الهرب من هذه المشكلة — ذلك لأنه ، في واقع الامر ، يسمح لأنماط أخرى من الناس بحلها له . ومع هذا ، فمن المؤكد أن محترف الفكر سوف يحاول الاضطلاع بأداء عمله وهو مدرك لتطلبات هذا العمل ومضموناته ، وليس أقتها مغزاه الاخلاقي والسياسي بالنسبة للمجتمع الذي يمارس عمله فيه وبالنسبة لدوره داخل هذا المجتمع .

ولقد أصبح هناك اتفاق واسع الآن يكفي لشيوع فكرة أن المرء لا يمكنه الاستدلال على أحكام القيمة من بيانات الحقيقة أو من التعريفات الخاصة بالمفاهيم . ولكن هذا ليس معناه أن هذه البيانات والتعريفات هي عناصر غير ملائمة لاستصدار الحكم . فليس من العسير أن ترى أن معظم القضايا الاجتماعية تتطوى على خيط متشابك من الحقائق المغلوطة والمفاهيم غير الواضحة ، بالاضافة الى تحيز في التقييم . وليس من الممكن معرفة ما اذا كانت هذه القضايا تنطوي بالفعل على صراع للقيم أم لا ، الا فقط بعد فك هذا الاشتباك بأسلوب منطقي .

وحتى يمكن الجزم بما اذا كان مثل هذا الصراع موجود أم لا ، وكذلك استخلاص الحقيقة من القيمة ، اذا ما وجد هذا الصراع ، فهو أمر يعتبر بطبيعة الحال أحد المهام الأساسية التي يضطلع بها غالبا العلماء الاجتماعيون . ويؤدي العمل على فض مثل هذا التشابك ، في

بعض الاحيان ، الى اعادة طرح القضية بطريقة تجعلها قابلة للحل ، ذلك أنها قد تكشف عن وجود تناقض في القيم الخاصة بنفس المصلحة: فلا يمكن الاعتراف بقيمة تكون قد برزت حديثا ما لم يتم التضحية بالأقدم منها ، وهكذا ، وحتى يمكن القيام بالفعل ، لا بد للمصلحة أن تعرف بشكل مباشر وواضح ما هو الشيء الذي يحظى لديها بأعلى قدر من القيمة .

ولكن ، عندما تكون هناك قيم تعنتها ، بغاية الحزم والثبات ، مصالح حقيقية متصارعة ، لدرجة أن هذا الصراع لا يمكن اذابته عن طريق التحليل المنطقي والبحث عن الحقيقة ، عندئذ يمكن القول أن دور العقل في هذا الامر البشرى قد انتهى . وعلى الرغم من أنه في استطاعتنا اجلاء مغزى القيم وما ينجم عنها من نتائج ، وفي استطاعتنا أن نحقق لها التماسك والتواصل بعضها مع البعض وأن نؤكد أولويتها الفعلية ، كما في امكاننا أيضا احاطتها بالحقيقة — الا أننا في النهاية قد نصل فقط الى مجرد التأكيد والتأكيد المضاد ، وعندئذ فائنا لن نستطيع أن نفعل شيئا سوى أن نتوسم الرجاء أو اللجوء الى الاقناع . ثم في نهاية الامر ، اذا ما أمكننا الوصول للنهاية ، سنجد أن المشاكل الاخلاقية قد أصبحت مشاكل خاصة بالسلطة ، وأخيرا عند الملجأ الاخير ، اذا ما أمكننا الوصول الى هذا الملجأ الاخير ، سنجد أن الشكل النهائى للسلطة هو القهر والالزام .

ونحن لا نستطيع أن نستدل — «وهيوم» قد نجد سبيل الاستدلال — كيف ينبغي أن يكون فعلنا انطلاقا مما نؤمن به ، كذلك ليس في قدرتنا أن نستدل كيف ينبغي أن يكون فعل أى شخص آخر انطلاقا من اعتقادنا بما ينبغي علينا أن نفعله . وهكذا ، في النهاية ،

إذا جاءت هذه النهاية ، فإن كل ما سنفعله هو فقط أن نضرب أولئك الذين يختلفون معنا على رؤوسهم ، لذا فلنأمل أن لا تأتي هذه النهاية الا نادرا . وفي ذات الوقت ، ولكوننا على هذا القدر من التعقل ، فينبغي علينا جميعا أن نلجأ الى الحوار والجدل .

في مجموعة المشاكل التي نقوم بدراستها ، هناك قيم تتطوى عليها ، كذلك فان بعض المفاهيم الرئيسية المعينة التي نستخدمها في صياغتنا لهذه المشاكل هناك أيضا قيم تتطوى عليها ، وتؤثر القيم على مسار الحل لهذه المشاكل . ويقدر ما تعيننا هذه المفاهيم ، فان الهدف ينبغي أن يكون العمل على استخدام أكبر قدر من الصياغات «حيادية القيمة» وأن نصبح مدركين ، ونعمل على ايضاح دلالات القيمة المتبقية . ويقدر ما تعيننا المشاكل أيضا ، فان الهدف ينبغي أن يكون ، مرة أخرى ، هو الوضوح فيما يتعلق بالقيم من حيث الصياغات التي يتم اختيار هذه القيم منها ، ثم عندئذ تجنب التحيز في التقييم عند حل هذه المشاكل ، أيا كان المدى الذي سيصل اليه هذا الحل وأيا كانت دلالاته الاخلاقية والسياسية .

وفي هذا المجال ، هناك أنماط معينة من النقاد يصدر عن حكمهم على العمل في مجال العلوم الاجتماعية وفقا للنتائج المستخلصة منه أهي قاتمة أم براقية ، سلبية أم بناءة . هؤلاء الاخلاقيون الذين يبحثون عن البريق يريدون أنشودة بازغة ، على الاقل في نهاية الامر : فما يسعدهم أن يشعروا بحالة من التفاؤل الذي ننطلق منه قدما ونحن نشعر بالانتعاش والاشراق . ومع هذا ، فان العالم الذي نبذل جهدنا لفهمه لا يجعلنا جميعا دائما ونحن نشعر بالتفاؤل السياسي أو الرضاء الاخلاقي ، وهو ما يعنى ، أن علماء الاجتماع أحيانا يجدون من الصعوبة

عليهم أن يلعبوا دور الأبله المتعج . وأنا شخصيا قد اعتدت أن أكون من النمط الذي يشعر بالتقاؤل الشديد ، ومع هذا فيجب أن أعترف بأننى لم أكن أستطيع أبدا أن أعقد العزم أو يستقر رأى على شئء مؤكدا من حيث اذا كان هذا الشئء يؤدى أو لا يؤدى الى الشهور بالابتهاج . ففي البداية ، يحاول الانسان أن يجعل الامور واضحة وصریحة - اذا كانت قاتمة ، أو بالغة السوء ، أما اذا كانت تؤدى الى اثاره الأمل ، فننمأ بها . فى ذات الوقت ، الصراخ من أجل «البرنامج البناء» و «الرأى المثیر للأمل» ، لا يخرج عن كونه غالبا بمثابة دلالة على عدم القدرة على مواجهة الحقائق كما هى حتى ولو كان المؤكد أنها حقائق غير مرضية ، وليست لها صلة بالصدق أو الزيف وبالحكم على العمل المناسب فى مجال العلم الاجتماعى .

ان عالم الاجتماع الذى يبذل قواه الفكرية فى بحث تفاصيل وسط بيئى صغير الحجم ليس معناه أنه يضع عمله بعيدا عن الصراعات والقوى السياسية السائدة فى زمنه ، بل هو ، فى واقع الامر ويشكل غير مباشر ، يكون بذلك ، «متقبلا» للأطار الذى يدور فيه مجتمعه . ومع هذا ، فلا يوجد شخص ويكون راضيا بالقيام بالمهام الكاملة لعلم الاجتماع يستطيع أن يكتفى بهذا البناء فقط ، ذلك أن عمله فى الواقع ، هو كشف وايضاح هذا البناء ودراسته ككل . وقبول القيام بهذا العمل «هو» فى حد ذاته أساس حكمه . ولأن هناك قدر كبير من عناصر التزييف فى المجتمع الأمريكى ، فان مجرد وصف هذا التزييف بشكل محايد غالبا ما يعتبر «الاتجاه الطبيعى الفجج» . وبطبيعة الحال ، فانه ليس من العسير تماما اخفاء مثل هذه القيم كما قد يفترض أو يقبل أو يوحي عالم الاجتماع . فكما نعرف جميعا ، فان هناك وسيلة ثقيلة

لهذا الاخفاء : فقدر كبير من اللغة الاصطلاحية الخاضعة بالعلم الاجتماعى ، خصوصا لغة علم الاجتماع ، تنشأ عن عاطفة حب البحث والاستقصاء فى الاسلوب المعين الذى تسير به الامور الصرة غير المقيدة .

وسواء كان الانسان يرغب فى هذا أم لا ، أو سواء كان يدركه أو لا يدركه ، فان أى شخص يقضى حياته فى دراسة المجتمع ونشر نتائج دراسته «فاته» بذلك يتصرف بطريقة أخلاقية وعادة ما تكون سياسية أيضا . لكن السؤال هو ما اذا كان هذا الشخص يعقد العزم على مواجهة هذا الظرف ، أم هو يلجأ الى اخفاؤه عن نفسه وعن الآخرين وينساق للتصرف بطريقة أخلاقية . وهناك الكثيرون ، بل يجب أن أقول معظم ، علماء الاجتماع فى أمريكا اليوم يعنونون الفكر الليبرالى سواء كان ذلك بسهولة أو بمشقة . وهؤلاء العلماء يمثلون لمشاعر الخوف السائدة من النقد بأى التزلم عاطفى . و «هذا» وليس «الموضوعية العلمية» هو فى الحقيقة الشيء الذى يرغبه مثل هؤلاء الناس عندما يشكون من «اصحار أحكام القيمة» .

وعلى ذكر هذا ، فاننى لا أعتبر التعليم مثله مثل الكتابة ، فعندما يقوم الانسان بنشر كتاب ، فهو عندئذ يصبح ملكية عامة ، وكل مسئولية الكاتب تجاه جمهور قرائه ، اذا كانت هناك أى مسئولية ، هو يبدل كل ما فى امكانه لكى يخرج الكتاب جيدا ، وفى هذا الشأن يكون هو الحكم النهائى . لكن المدرس ، على الجانب الآخر ، يتحمل مسئوليات أخرى أكثر من هذا . فالطالبة بالنسبة للمدرس ، هم انى حد ما ، جمهور أسرى ، كما أنهم بدرجة أخرى يعتمدون على مدرستهم ، الذى هو بالنسبة لهم بمثابة نموذج يقتادون به . والعمل الاساسى للمدرس هو

أن يكشف لهم بأجلى وأكمل صورة ممكنة كيف يعمل الذهن بطريقة مرتبة كما هو مفترض . وفن التدريس في جانب كبير منه هو فن التفكير بصوت عال وبصورة واضحة مفهومة . أما بالنسبة للكاتب ، فهو غالبا ما يحاول في كتابه أن يقنع الآخرين بنتائج تفكيره هو ، لكن في حجرة الدراسة ، المدرس يتوجب عليه أن يحاول أن يبين للآخرين كيف يفكر الانسان — وفي ذات الوقت يكشف عن الشعور بالارتياح الذي يحس به عندما يؤدي هذه المهمة جيدا . وحينئذ ، فان المدرس ينبغي عليه ، كما يبدو لى ، أن يوضح بجلاء شديد كل ما هناك من قروض ، وحقائق ، ومناهج ، وأحكام . وهو لا ينبغي عليه أن يحجب أى شىء ، ولكن يجب عليه أن يأخذ الامور ببطء شديد وأن يوضح في كل وقت وبصورة متكررة المجال الكامل للبدائل الاخلاقية قبل أن يدلى هو باختياره الخاص . أما وضع كتاب بهذا الاسلوب فسوف يكون أمرا مملا وكثيلا بدرجة هائلة . وهذا هو أحد الاسباب في أن المحاضرات التي تكون بالغة النجاح عند القائها ، لا تكون ناجحة عادة عند طبعها .

وهنا ، ليس من اليسير أن يكون الانسان متقائلا كما يشعر «كينيث بولدنج Kenneth Boulding» الذي كتب يقول : «رغما عن جميع الحلول التي يبذلها علماءنا الوضعيون لتجريد العلوم الخاصة بالانسان من صفتها الانسانية ، الا أنه يبقى هناك علم الاخلاق» . وحتى مع هذا ، فقد يكون الاكثر صعوبة هو عدم الاتفاق مع «ليونيل روبنز Lionel Robbins» ، الذي يقول : «ليس من المبالغة في شىء أن نقول أن احدى المخاطر الرئيسية الناجمة عن الحضارة تنشأ عن عدم قدرة الازهن التي تمرست على العلوم الطبيعية أن تستوعب الاختلاف بين ما هو اقتصادى وما هو فنى» (٦) .

(٢)

كل هذا في حد ذاته ليس فيه شيء مما يزعج الانسان ، فهو أمر مسلم به بدرجة كبيرة ، حتى ولو لم تكن قد تمت مواجهته . وفي آياها هنا هذه ، فان البحث الاجتماعي غالبا ما يؤدي خدمة وفائدة مباشرة لقادة الجيش ، وللباحثين الاجتماعيين ، ولإداريي الشركات ، ولحراس السجون . وهذا «الاستخدام البيروقراطي» للبحث الاجتماعي يات بزيادة ، بل ودون شك سوف يستمر في التزايد . كذلك ، فان الدراسات تستخدم أيضا — من جانب علماء الاجتماع وغيرهم من الناس — في «نواع أيديولوجية» . وفي الحقيقة ، فان ارتباط الصفة الايديولوجية بعلم الاجتماع هو أمر متلازم في صميم وجوده كحقيقة اجتماعية . فكل مجتمع ترتبط به صور خاصة بطبيعته هو — خصوصا الصور والشعارات التي تبرر وجود نسق السلطة الخاص به وتوسع الوسائل التي يستخدمها القوى وذو نفوذ كبير . أما الصور والافكار التي يستخرجها علماء الاجتماع فقد تتفق أو لا تتفق مع هذه الصور السائدة ، ولكنها دائما تحمل مدلولات خاصة تعينهم هم . وبقدر ما تصبح هذه المدلولات شيئا معروفا ، بقدر ما تصبح عادة شيء يستثير النقاش والجدل حوله — كما تستخدم :

(١) عند تبرير الاجراءات الخاصة بالقوة وتصاعد صاحب القدرة ، فان الصور والافكار تقوم بتحويل القوة الى سلطة . (٢) وعند الاعتقاد أو استنارة التدابير السائدة والحكام ، فانها تجردهم من السلطة . (٣) وعند تشتيت الانتباه عن القضايا الخاصة بالقوة والسلطة ، فانها تحول الانتباه عن الحقائق البنائية للمجتمع نفسه .

ومثل هذه الاستخدامات ليس من الضروري أن تكون من الامور التي تدخل في نطاق النوايا عند علماء الاجتماع . أى أن الامر أيا كان، فمن المعتاد تماما عند علماء الاجتماع أن يكونوا مدركين للمقاصد السياسية للعمل الذي يقومون به . فاذا كان أحدهم لا يدرك ذلك ، في عصر الايديولوجيات هذا ، فهناك شخص آخر سيكون على هذا الإدراك .

وهذا المطلب الخاص بوضوح المبررات الايديولوجية قد اتسع حجمه بدرجة كبيرة ، حتى ولو كان ذلك فقط بسبب نشوء المؤسسات والانظمة الجديدة ذات القوة الهائلة التي لم تكتسب صفتها الشرعية ، ولأن أصحاب القوة السابقين قد تجاوزوا حدودهم القديمة . فمثلا ، القوة التي تتمتع بها الشركة الحديثة لا يبررها بصورة آتية تلك المذاهب والافكار الليبرالية الموروثة عن القرن الثامن عشر التي تعتبر هي أساس السلطة الشرعية في الولايات المتحدة . ونحن نجد أن كل مصلحة وعنصر قوة ، وكل شعور بالعاطفة والمحابة ، وكل احساس بالكراهية والامل يجنح الى اكتساب وسيلة أيديولوجية يمكن بها مجابهة الشعارات والرموز ، والمذاهب والدعاوى الخاصة بالمصالح الاخرى . ومع اتساع وسائل الاتصال العامة واكتسابها لعنصر السرعة ، فان فعاليتها قد اهترأت وضعفت نتيجة لعامل التكرار ، وهكذا أصبح هناك مطلب مستمر من أجل شعارات ومعتقدات وأيديولوجيات جديدة . وفي هذا الوضع الخاص بوسائل الاعلام والعلاقات العامة المكثفة ، قد يكون من الغريب بالفعل أن تكون الدراسات الاجتماعية ممنوعة من التسلح بالذخيرة الايديولوجية ، بل وقد يكون من الاغرب أن يخفف الباحثون الاجتماعيون في توفير هذه الذخيرة .

ولكن سواء كان عالم الاجتماع يدرك هذا أم لا ، فان مجرد قيامه بالعمل كعالم اجتماع يجعله الى حد ما يقوم بأداء دور بيروقراطى أو أيديولوجى . الاكثر من هذا ، أن أيا من الدورين يؤدي في الحال الى الآخر . فان استخدام أكثر وسائل البحث التقنية رسمية في الاغراض البيروقراطية يفضى بسهولة الى ايجاد تبريرات للقرارات التي يفترض أنها قامت على أساس هذا البحث . كذلك استخدام النتائج التي يتوصل اليها علم الاجتماع في أغراض أيديولوجية ، سرعان ما يصبح بدوره هو الآخر جزء من العمليات البيروقراطية : فالمحاولات التي تبذل في أيامنا هذه لاسباع الشرعية على عامل القوة ، ولجعل سياسات محددة أمرا مقبولا ومستساغا ، هي غالبا والى حد كبير بمثابة جزء من «إدارة الافراد» و «العلاقات العامة» .

ومن الناحية التاريخية ، فاننا نجد أن علم الاجتماع كان يستخدم في الاغراض الايديولوجية بأكثر مما كان يستخدم في النواحي البيروقراطية ، بل وربما قد يكون الامر كذلك حتى الآن ، وعلى الرغم مما يبدو أن الميزان يتحول كثيرا في جانب ما ، الا أن استخدام علم الاجتماع في الاغراض الايديولوجية كان راجع الى حقيقة أن جانبا كبيرا من علم الاجتماع الحديث كان بمثابة حوار وجدل غير معترف به كثيرا مع عمل ماركس ، وكذلك بمثابة انعكاس للتحدى من جانب الحركات الاشتراكية والاحزاب الشيوعية .

ولقد كانت النظم الاقتصادية الكلاسيكية هي الايديولوجية الرئيسية التي تعنتتها الرأسمالية كسقى للقوة . وفي هذا ، فانها كثيرا قد «أسء» فيها بشكل مثير» — حتى بمثل ما يستخدم الدعاثيون السوفييت عمل ماركس اليوم . وكون أن رجال الاقتصاد قد تعلقوا بشدة بالنواحي الميتافيزيقية للقانون الطبيعى وبالفسفة الاخلاقية للمذهب المنفعى فهو

أمر قديمتين واضحا من خلال الانتقادات التي وردت في المذهب الكلاسيكي والكلاسيكي الجديد الذي وضعت المدارس الاقتصادية التاريخية والنظامية . ومع هذا ، فإن هذه المدارس ذاتها لا يمكن فهمها إلا فقط بالاسترشاد بالرجوع إلى «الفلسفات الاجتماعية» المحافظة ، أو الليبرالية ، أو الراديكالية ، ومنذ الثلاثينات بصفة خاصة ، فإن رجال الاقتصاد وقد أصبحوا مستشارين للحكومات وللشركات — قاموا بطرح الأساليب الإدارية القائمة بشكل واضح على السياسة ، والأساليب الروتينية الراسخة الخاصة بالتقارير الاقتصادية ذات التفاصيل المستفيضة . وينطوي كل هذا ، بفعالية كبيرة ، وأن لم يكن دائما بشكل صريح ، على استخدام أيديولوجي وكذلك بيروقراطي .

ويمكن القول ، أن حالة التشويش والاضطراب المعرفية في مجال الاقتصاديات في الوقت الحاضر هي حالة تنطوي على مسائل خاصة بالسياسة وكذلك بالنتائج والأفكار المتجذبة . حتى رجال الاقتصاد البارزين ، فهم بالمثل يعنون عن آراء ووجهات نظر متناقضة تماما . فنحن نرى «جاردنر مينز Gardier Means» مثلا ، يهاجم رفاقه لتعلقهم بخيالات «القرن التاسع عشر» عن المشروعات الذرية الحجم ، ويدعو إلى نمو جديد للاقتصاد ذلك الذي تتولى فيه الشركات الضخمة وضع وضبط الأسعار . لكن «وازيلى ليونتييف Wassily Leontief» ، على الجانب الآخر ، يهاجم ذلك الانقسام الذي حدث بين رفاقه ما بين مجرد أصحاحات نظريات بحثه وآخرون يفتشون عن الحقائق ، ويدعو إلى تضامن للخطط والمشروعات الخاصة بالمدخلات والمخرجات . أما «كولين كلارك Colin Clark» فيعتقد بأن مثل هذه المخططات والمشروعات هي «تحليلات تفصيلية بلا جدوى ومضيعة للوقت» ، ويدعو رجال الاقتصاد

الى تركيز فكرهم في كيفية تحسين «الرخاء المادى للبشرية» - ويطلب بالعمل على خفض الضرائب . ومنع هذا ، فان « جون جالبريث John Galbraith » يؤكد على أن رجال الاقتصاد ينبغي أن يتوقفوا عن ابداء قلقهم واهتمامهم الشديد بزيادة الرفاهية المادية ، ذلك لأن أمريكا بالفعل هى دولة بالغة الثراء ، وأن العمل على زيادة الانتاج لهو شئ غبى وأحمق . ويدعو «جالبريث» رفاقه الى المطالبة بزيادة الخدمات العامة وزيادة الضرائب (ضرائب المبيعات)^(٢) .

وحتى علم الديموجرافيا - السكان - ، وهو تخصص احصائى تماما ، قد انغمس بعمق في الصراعات الخاصة بالسياسة والمجادلات الباحثة عن الحقائق وكان أول من أثارها «روبرت مالتوس» . ولقد صار الكثير من هذه القضايا يركز الآن على المناطق التى كانت مستعمرة سابقا والتي نجد فيها ، بصور متعددة ، أن الانثروبولوجيا الثقافية كانت تهتم بشكل عميق بالحقائق وبسيكولوجية الاستعمار . ومن وجهة النظر الليبرالية أو الراديكالية ، فان المشاكل الاقتصادية والسياسية الخاصة بهذه الدول قد تحددت بصفة عامة على أنها مشاكل تتعلق بالحاجة الى تحقيق التقدم الاقتصادى السريع - وبصفة خاصة الحاجة الى التصنيع مع كل ما يعنيه هذا الامر . ولقد انضم الانثروبولوجيون الى دائرة النقاش والحوار بذلك الحرص والتبصر الذى يبدو ، مثلما كان الامر عند القوى الاستعمارية القديمة ، وكأنه يتجنب صور الانقلاب والتوتر التى أصبحت في أيامنا هذه من الامور الحتمية تقريبا التى تصاحب أى تغيير يحدث في المناطق المتخلفة . وبطبيعة الحال ، فان مضمون وتاريخ الانثروبولوجيا الثقافية ليست بالامور التى يتم «تفسيرها» بأى حقائق خاصة بالاستعمار ، على الرغم من أن هذه

الحقائق ليست ببعيدة الصلة بها . ومن ناحية أخرى ، فإن الانثروبولوجيا الثقافية قد خدمت أيضا الأغراض الليبرالية والراديكالية ، خصوصا باصرارها على تكامل وسلامة شعوب المجتمعات البسيطة ، وعلى النسبية الاجتماعية لشخصية الانسان ، وبدعايتها وسط الغربيين ضد الانحصار .

أما المؤرخون ، فيبدو أن البعض منهم تتنابه النهضة لاعادة كتابة الماضي بما لا يخدم في شئ سوى الأغراض الايديولوجية للحاضر . ومن الامثلة الحالية لهذا ، هو ما تقوم به أمريكا من «التمجيد» لحقبة التضامن وانتشار دوائر الاعمال في الحياة التي أعقبت الحرب الاهلية . ويتفحص جزء كبير من التاريخ الامريكى في انعقود القليلة الماضية بعناية ، سوف نلاحظ أنه مهما كان هذا التاريخ أو مهما كان يجب أن يكون عليه ، فانه يصبح أيضا اعادة صياغة سخيفة للأساطير الوطنية والطبقية . ومع ظهور استخدامات بيروقراطية جديدة لعلم الاجتماع ، كانت هناك ، خصوصا منذ الحرب العالمية الثانية ، محاولة للاحتفال بـ «الغزى التاريخى لأمريكا» ، وفي خضم هذا الاحتفال قام بعض المؤرخين بجعل التاريخ يتماشى مع المزاج المحافظ ومع المستفيدين منه من الناحية الروحية والمادية .

وعلى صعيد آخر ، علماء السياسة ، خصوصا في تناولهم للعلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية ، من المؤكد أنه لا يمكن اتهامهم بتمحيص سياسة الولايات المتحدة بأى نوع من مشاعر المعارضة . وفي هذا الشأن ، ربما يذهب البروفسير «نيل هوتون Neal Houghton» بعيدا عندما يؤكد أن «قدرا كبيرا مما صدر في دراسة علم السياسة لم يتجاوز الا القليل في كونه ترشييد وترويج هامشى لهذه السياسات»^(٣) ، ولكن القضية التي يطرحها لا يمكن تنحيها جانبا دون التعمق بالبحث فيها .

كذلك التساؤل الذي يوجهه البروفسير «أرنولد روجو Arnold Rogow»: «ماذا حدث للقضايا الكبرى؟»^(٤) الذي لا يمكن الاجابة عليه دون أن نلاحظ أن الكثير من علم السياسة كان مؤخرًا لا يتناسب وفهم الحقائق الهامة ، وإنما يتناسب مع الاثادة بالسياسات والاختفاء الرسمية بصورة علمية .

وما ذكرت هذه الاستخدامات والدلالات القليلة يهدف النقد أو المطولة لاثبات وجود محاباة أو تحيز ، وإنما فعلت ذلك فقط لجرد تذكير القارئ بأن علم الاجتماع هو علم يتصل بصورة حتمية بالمسالك البيروقراطية والقضايا الايديولوجية ، وأن هذه الصلة موجودة في مظاهر التنوع والتشوش التي أصبحت عليها العلوم الاجتماعية اليوم ، وأنه قد يكون من الأفضل اظهار مقاصدها السياسية بدلًا من اخفائها .

(٣)

في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، كان العلم الاجتماعي في الولايات المتحدة يرتبط بصورة مباشرة بحركات الإصلاح والتحصين . وما يعرف بـ «حركة العلم الاجتماعي» — التي أخذت شكلها التنظيمي عام ١٨٦٥ تحت اسم «الرابطة الامريكية للعلوم الاجتماعية» — لم يكن سوى محاولة انتشرت في نهاية القرن التاسع عشر «لتطبيق العلم» على المشاكل الاجتماعية دون اللجوء الى الأساليب السياسية الضريخة . وبإختصار ، فإن أعضاء هذه الرابطة قد سعوا الى تحويل المتاعب التي يعاني منها أفراد الطبقة الدنيا الى قضايا بالنسبة لجمهير الطبقة المتوسطة . وبمجيء العقود الأولى للقرن العشرين كانت هذه الحركة قد سارت في طريقها المرسوم . ولم تظل هي الحاملة لأي نوع من أيديولوجيات الإصلاح الراديكالية الخاصة بالطبقة المتوسطة ، بل تحول

دافعها الأكبر لتحقيق صالح الناس الى احتمالات محدودة بالعمل الاجتماعي ، وبالمؤسسات الخيرية ، ورعاية الاطفال ، واصلاح السجون . ومع هذا ، فمن ثانيا «الرابطة الامريكية للعلوم الاجتماعية» نشأت ايضا الروابط المهنية المتعددة ، ثم في الوقت المناسب ، الانظمة الاكاديمية العديدة في مجال العلوم الاجتماعية .

وهكذا ، فإن ما حدث لتلك الحركة الاولى لاصلاح علم الاجتماع الخاصة بالطبقة الوسطى هو الانقسام ، الى تخصصات اكايدمية من ناحية ، وإلى أنشطة أكثر تحديدا ونظامية لتحقيق المصالح ، من ناحية أخرى . ومع هذا ، فإن هذا الانقسام لم يكن معناه أن التخصصات الاكاديمية قد باتت محايدة من الناحية الاخلاقية وعنصر تطهير من الناحية العلمية .

وفي الولايات المتحدة ، كانت الليبرالية هي القاسم المشترك الاعظم في جميع الدراسات الاجتماعية بجانب كونها مصدر للبلاغة والايديولوجية الشعبية . وكان هذا أمر ملحوظ بدرجة واسعة حيث يرجع سببه الى الظروف التاريخية المعروفة جيدا ، وربما قيل ذلك الى عدم وجود نظام لقطاعي ومن ثم أساس أرستوقراطي للصفوة والمفكرين المناهضين للرأسمالية . ومن جانب آخر ، كانت ليبرالية الاقتصاديات الكلاسيكية ، والتي لازالت تشكل النظرة الخالصة بقطاعات هامة من صفوة دوائر الاعمال ، هي موضع استخدام سيئسلي مستمر ، حتى بين أكثر الصور الاقتصادية تطورا ، وكان هناك تعلق شديد بفكرة الاتزان أو التوازن . ويمكن القول بشكل أكثر استفاضة الى حد ما ، أن الليبرالية قد غزت علم الاجتماع وعلم السياسة أيضا بالمعلومات . وعلى النقيض

من رفاههم الاوربيين ، نزع الباحثون الاجتماعيون الامريكانيون بسده الى ايجاد بجزئيه خبرويه واحده ، اى بمشخله واحد من الوسط البيئي ، في كل مره . وباختصار ، فان هؤلاء الباحثون قد نحووا الى بعثه انتباههم . ووفقا لـ «نظريه المعرفة الديقراطيه» فانهم قد اعتبروا ان دافه الحقائق قد خلقت بشكل متساو . الاكثر من هذا ، انهم قد نسبوا بفكرة انه لايد وان يكون هناك عدد كبير من الاسباب الديققه جدا لاي ظاهرة اجتماعيه . ومثل هذه «السببيه التعدديه» كما تسمى ، تخدم تماما السياسات الليبراليه الخاصه بعملية الاصلاح «الجزئي» . وفي الواقع ، فان فكرة ان اسباب الاحداث الاجتماعيه لايد بالضروره من ان تكون متعدده ، ومتناثره ، وديققه ، هي فكره تتفق على الفور والمتطور الخاص بما يمكن تسمينه بمنظور الممارسه الليبراليه (٥) .

ولو كان هناك اى نوع من التوجه التاريخي في علم الاجتماع الامريكى ، فمن المؤكد ان هذا التوجه هو الميل نحو الدراسات المتناثره ، ونحو عمليات المسح المبنية على الحقائق وما يصاحب ذلك من فكرة ذلك الخيط المتعدد الاسباب . وهذه هي السمات الجوهرية للعملية الليبراليه كاسلوب للدراسة الاجتماعيه . لذا ، فاذا ما كان كل شىء يرجع بسببه الى «عوامل» عديده لا حصر لها ، اذن فلسوف يكون علينا ان نكون في غاية الحرص في اى افعال لها صفة عملية نقوم بها . ففي هذه الحالة سوف يتوجب علينا ان نتعامل مع كثير من التفاصيل ، لذلك فمن الافضل ان نبدأ باصلاح هذه الجزئيه الصغيره ، مثلا ، ونرى ماذا يحدث ، قبل ان نخطو لاصلاح تلك الجزئيه الاخرى ايضا . وبالتأكيد فانه لمن الافضل

(٥) انظر الفصل الثالث .

ان لا نكون متعصبين في الراى وننتقل في وضع خطة عمل أكيد من
 «اللازم» : اذ يجب علينا ان ندخل ذلك الخضم المتفاعل من العمل ونحن
 ندرك بشكل ينصف بالصبر وطول الاباء اننا قد لا نكون على علم بعد ،
 او اننا لن نعرف ابدا ، بخلافه الاسباب المتعددة التي تقوم بعملها •
 ونحن دعماء اجماع نهتم بالوسط البيئى ، ينبغى علينا ان نكون على
 وعى وادراك بالاسباب الكثيره الصغيره ، واننا لحي نعمل بذداء ، خرجال
 عمليين ، ينبغى علينا ان نفهم باصلاح الجزئيات الصغيره التي يزرع
 بها الوسط البيئى ، واحده هنا ، وواحدة هناك •

ولا بد ان يكون شخص ما قال ذات مرة : سر بحرص ، فالاشياء
 ليقت بهذه البساطة • فنحن لو قمنا بتحطيم المجتمع الى «عوامل»
 بسعة الصغر ، فمن الطبيعى اننا لن تكون في حاجة الا الى القدر
 الضئيل جدا منها لكي نعلل شيئا ما ، كما اننا لن نكون على ثقة ابدا
 من اننا قد احتويانها كلها • ومجرد التاكيد الشكلى على «الكل
 المعسوى» ، بالاضافه الى الفشل في تقدير الاسباب الملائمة — التي
 عادة ما تكون بنائية — بالاضافه الى الاضرار التي تفحص حالة واحده
 في كل مرة — كل هذه الافكار تجعل من الصعب فهم البناء الخاص
 بالموضع الراهن • ومن أجل تحقيق عنصر التوازن ربما ينبغى علينا ان
 نذكر انفسنا بآراء أخرى :

في البدايه ، أليس من الواضح أن «مبدأ التعددية» قد يكون مبدأ
 يقينى يمثل ما هو «مبدأ الواحدية» ؟ ثانيا ، أليس من الممكن دراسة
 الاسباب دون أن نفرق في فيضانها ؟ وأليس هذا ، في الحقيقة ، هو
 بالضبط ما يجب على علماء الاجتماع أن يفعلوه عندما يقومون بفحص
 البناء الاجتماعى ؟ انه لمن المؤكد اننا يمثل هذه الدراسات نحاول أن

لمستكشف الأسباب المتأصلة لحدوث شيء ما ، ثم بلكشافها ، فاننا نقوم بعرض الرأي فيما يتعلق بتلك العوامل الاستراتيجية التي تكونها أعراض الفعل السياسي والاداري تتيح للناس فرصة للتفعل في تشكيل الامور البشرية .

ومع هذا ، ففي الجوانب الميتافيزيقية «العضوية» للممارسة الليبرالية ، مهما يكون الشيء الذي يتحوله تحقيق التوازن المتجانس ، فهو أمر جدير بالتركيز عليه . ونحن في رؤيتنا لجميع الاشياء باعتبارها «عملية مستمرة» ، فاننا تفقد الرؤية للتعيرات المفاجئة ، التي هي سمة كخبرة لزمنا هذا ، وحتى اذا لم نفقد هذه الرؤية ، فانها تؤخذ فقط على أنها دلالات على الشيء «الباثولوجي» أو «سوء التكيف» . كذلك ، فان المظهر الشكلي والوحدة المفترضة للذان توحى بهما عبارات بريئة مثل «الاعراف» أو «المجتمع» ، يفتلان من امكانية رؤية ما قد يكون عليه البناء الاجتماعي الحديث .

والتساؤل الآن ، ما هي الاسباب التي تكمن وراء الصفة الانقسامية التي تتسم بها الممارسة الليبرالية ؟ ولماذا علم اجتماع خاص بالوسط البيئي المتناثر ؟ قد تكون الاجابة على هذا ، أن التقسيم للغرب في الدوائر الاكاديمية ربما هو الذي ساعد علماء الاجتماع في تفتيت قضاياهم . كما أن الباحثين الاجتماعيين يصفة خاصة كثيرا ما يبدو وكأنهم يشعرون بأن ممثلي العلوم الاجتماعية القديمة ليسوا على استعداد للاعتراف بأن هناك مكان يسع لوجود علم الاجتماع . وربما كان الامر أن علماء الاجتماع — مثل أوجست كونت — وكذلك المنظر الكبير تالكوت بارسونز — قد رغبوا في أن يكون هناك شيء خاص يقتصر عليهم فقط ، ويتميز تماما عن العلوم الاقتصادية والعلوم

السياسية . ومع هذا ، فأننى لا أعتقد بأن قيود الاختصاصات فى مجال الصراع الأكاديمى — أو أن الافتقار العام للقدره — يعتبر هو التفسير المناسب لما تعانى منه الممارسه الليبرالية من انخفاض مستوى الرؤيه التجريديه وما يصاحب ذلك من فشل أصحاب هذا الأسلوب فى تقدير مشاكل البناء الاجتماعى .

ولننظر الى تلك الجماهير التى كتب من أجلها ذلك الكم الكبير من كتب علم الاجتماع : ان معظم العمل «النسقى» أو «النظري» الذى تضمنه هذا النظام قد قام عليه مدرسون ، وضعوه فى نصوص من الكتب نخدم الاعراض الخاصة بحجره الدراسة . كما أن الحقيقة بان علم الاجتماع كثيرا ما كسب حقه الأكاديمى فى الوجود فى مجابهة دوائر التخصص الأخرى ، هى حقيقة ربما قد زانت من ضرورة الحلجه الى نصوص كتب أخرى . والآن فان هذه النصوص من الكتب تقوم بتنظيم وترتيب الحقائق من أجل جعلها متاحه للصغار ، وليس من أجل تناول نقاط البحث والاكتشاف المتنامية . وبناء على ذلك ، فان هذه النصوص سرعان ما تصبح مجرد عملية تجميع وحشد آلى للحقائق من أجل توضيح المفاهيم المستقر عليها . أما المسائل مثل امكانيات البحث فى الأفكار الجديدة ، وتفاعل الأفكار والحقائق ، فهى عادة لا تكون موضع أهمية كبيرة من حيث وضع التفاصيل المترابطة وترتيبها فى شكل ما من أشكال الكتب . ومن ناحية أخرى ، فان الأفكار القديمة والحقائق الجديدة كثيرا ما تكون أكثر أهمية من الأفكار الجديدة — التى غالبا ما يكون الشعور تجاهها هو أنها تمثل خطورة فى تقييد عدد ما «يؤخذ» من أحد النصوص للإستخدام فى حجره الحراسه . فعند الإخذ أو عدم الإخذ بأحد النصوص ، يكون الاساتذة قد حكموا عليه ومن ثم يقربون

ما يعتبر مصدر نجاحه . وفي النهاية ، فاننا لا بد أن نتذكر ، أن الامر يستغرق وقتا حتى يمكن اخراج محاضرة جديدة .

والسؤال الآن ، من هم الطلبة الذين توّضع هذه الكتب من أجلهم؟ والاجابة هي ، أنهم أساسا من صغار الطلبة من الطبقة المتوسطة ، حيث الكثيرون منهم — وخصوصا في مدارس الوسط الغربي — ترجع أصولهم الى الوسط الزراعى أو مجال العمل الصغير ، كما أنهم قد صاروا في طريقهم لكى يكونوا من أصحاب المهن وصغار التنفيذيين . والكتابة لهؤلاء هو بمثابة عمل يتم من أجل أناس هم أقرب لأن يكونوا نوعا محمدا من الطبقة المتوسطة الصاعدة . والمؤلف ، والجمهور ، والمدرس ، والطلبة ، هم أصحاب خبرة اجتماعية مماثلة ، فهم يشتركون في الاصل الذى جاءوا منه ، وفيما هم ذاهبون اليه ، وفيما يمكن أن يقف في سبيلهم .

وفي الممارسة القديمة لعلم الاجتماع الخاصة بالوسط البيئى ، نادرا ما تؤخذ المشاكل المتعلقة بالامور السياسية مأخذ التقدير بطريقة جديرة . كما تتحو الممارسة الليبرالية بعيدا عن السياسة أو تصبو لأن يكون نوعا من الانتهازية الديموقراطية . وعندما يتلمس أصحاب هذه الممارسة أو يتناولون شيئا له صفة سياسية فان سماته «البياثولوجية» عادة ما تتم صياغتها في عبارات مثل «المضاد اجتماعيا» أو «الفساد» . وفي سياقات أخرى ، فان الشيء «السياسى» يبدو وكأنه متطابق مع التوظيف الملائم للموضع السياسى الراهن ، كما يتفق من عبوره مع القانون أو الادارة . لكن النظام السياسى نفسه فننادرا ما يكون موضع بحث ، حيث يفترض أنه مجرد اطار عمل ثابت تماما وبعبدا عن الاخذ به .

والممارسة الليبرالية هي أسلوب ينسجم مع أولئك الذين بفضل
مواقفهم الاجتماعية يقومون بمعالجة ، وعادة بقدر من السلطة ،
سلسلة من القضايا الفردية . فمثلا القضاة ، والعاملون في الحقل
الاجتماعي ، وفي الصحة العقلية ، والمدرسون ، والمصلحون في المواضع
المحلية ، كلهم ينزعون للتفكير من منطلق «المواقف» . فهؤلاء تتجه
نظرتهم لأن تكون محدودة بالمعايير القائمة ، كما أن عملهم المهني ينزع
الى تدريبهم على العجز الوظيفي حتى يمكنهم الارتفاع فوق سلسلة
«القضايا» كذلك ، فان خبرتهم ووجهات نظرهم التي ينظر من خلالها
كل منهم الى المجتمع شديدة التشابه ، وشديدة التجانس ، بما يسمح
بتصارع الافكار والمحاورة في الرأي وهي العناصر التي قد تؤدي الى
ايجاد محاولة لبناء الكل . اذن ، فالممارسة الليبرالية هي علم اجتماع
يضيء الصفة الاخلاقية على الوسط البيئي .

ومن ناحية اخرى ، فان مفهوم «الهوة الثقافية» يشكل جانبا
كبيرا من هذا النمط الفكري التقدمي و «اليونوبى» . وتوحى هذه
الفكرة بالحاجة الى تعبير شيء ما حتى يمكن «وضعه في نفس الخط»
الذي يتفق مع التكنولوجيا المتقدمة وذلك الشيء الذي يعتقد بانه في حانة
تقاعس و «تخلف» هو شيء موجود في الحاضر ، لكن أسباب وجوده
ترجع الى الماضي . وهكذا تكون الاحكام وقد تخفت في عبارات عن
التسلسل الزمني . وكنوع من التأكيد في مجال التقييم لحالة «التقدم»
غير المتكافئة ، تعتبر الهوة الثقافية ذو فائدة كبرى للناس بصيغة تنقسم
بالتحمر وبالحالة من التمني : فهي تخبرهم بأن ما يتغير هو شيء ،
«مطلوب» ، وأن ما يتغير كان «ينبغي» أن يحدث ، ولكنه لم يحدث .
وهي تخبرهم أين أمكنهم تحقيق التقدم وأين لم ينجحوا في تحقيق

ذلك . وعملية الكثيف عن حطلة «تخلف» باثولوجي ، هي بالطبع ،
حطلة تصاب بالتمتعيد الى حد ما نتيجة للشكل التاريخي الذي تظهر
به ، ونتيجة للجرامج الصغيرة التي دفع بها بطريقة فجأة شديدة للركاكة
لتأتى فى تعبيرات موضوعية كاذبة مثل تعبير «مطلوب» .

وطرح المشاكل فى اطار الهوة الثقافية هو شئ يعنى خفاء عمقيات
التقييم ، لكن المسئلة الاكثر أهمية هي : أى نوع من أنواع التقييم
هي التي استخدمها صاحب الممارسة الليبرالية ؟؟ ان فكرة أن
«المؤسسات» واقعة فى حطلة تخلف عام عن «التكنولوجيا والعلم» هي
فكرة شائعة تماما . وتتضمن هذه الفكرة تقنيا ايجابيا للعلم وللتغيير
المضطرد المتظم ، أى باختصار ، هي فكرة تعنى استمرارا لليبراليا لعصر
التطوير عقلانيته الكاملة ، وبمسيحيته ثم الآن بالاعجاب السياسي
السادج بعلم الفيزيكا كنمط للتفكير «و» الفعل ، وبمفهوم التقدم
الذي أصبح مفهوما للعصر . وهذا المفهوم عن التقدم قد دخل الجامعات
الامريكية عن طريق الفلسفة الاخلاقية الاسكوتلاندية التي كانت تحظى
بالانتشار الواسع فى يوم من الايام . فمذ الحرب الاهلية وحتى جيل
واحد مضى أو نحو ذلك ، كانت الطبقة المتوسطة الحضرية فى أمريكا
مؤلفة ، فى جزء منها ، من أناس ذوى نشاط واسع فى مجال الأعمال
ويتحكمون فى أدوات الانتاج «و» يكتسبون القوة السياسية بجانب
المنزلة الاجتماعية . ونجد أن الكثير من الأكاديميين من جيل علماء
الاجتماع القدامى كانوا أما من هذه الطبقة الناهضة وأما من طبقة
اتدمجت معهم بطريقة فعالة . ولقد كان طلبه هؤلاء — الجمهور المثقى
لفكرهم — هم من نتاج هذه الطبقة . ولقد كان كثيرا ما يلاحظ ، أن
المفاهيم مثل مفهوم التقدم ، عادة ما تكون موافقة لمن هم فى حالة
نعوض من حيث تزايد حجم الدخل والمركز .

والذين يستخدمون مفهوم «الهوة الثقافية» لا يقومون عادة بتفحص المراكز الخاصة بجماعات المصالح والنفوذ وصناع القرار والتي قد تكون هي خلف «معدلات التغيير» في مجالات المجتمع المختلفة . وقد يعن لأحد أن يقول أنه من منطلق معدلات التغيير التي « يمكن » عندها تحرك القطاعات الثقافية ، فإن التكنولوجيا غالبا تكون هي « المتأخرة » والمتناقصه . وبالتأكيد ، كانت هذه هي الحالة السائدة خلال الثلاثينات ، بل وما زالت للحالة قائمة الى حد كبير في مجال التكنولوجيا المنزلية والنقل الشخصي .

وعلى النقيض من الكثير من علماء الاجتماع في استخدامهم لكلمة «التأخر» ، نجد أن عبارة «التأخر» ، والتسرب ، والملاصكالك» التي قال بها «ثورشتاين فيبلن Thorstein Veblen» قد أدت به إلى القيم بتعطيل بنائى لـ «الصناعة مقليل العمل» . وقد تساءل ثورشتاين : أين يقترض «التأخر» حضاره ؟ ولقد حاول أن يكشف عن كيف أن قصور التدريب لرجال الاعمال الذى يفعل وفقا للنواميس الاستثمارية قد أغضى إلى حالة من التعتيل والتخريب لكفاءة الانتاج والانتاجية . كذلك ، كلن ثورشتاين إلى حد ما على وعى بالدور الذى يؤديه تحقيق الربح داخل نسق الملكية الخاصة ، ولكن النقطة ذات الاهمية للكبرى هي أنه قد كشف عن الميكانيزمات البنائية لـ «التأخر» . ومع هذا ، فإن الكثيرين من علماء الاجتماع يستخدمون مفهوم «الهوة الثقافية» المغطف بالصيغة السياسية ، ذلك المفهوم الذى قد فقد أى سند بنائى محدد : فهم قد أطلقوا تعميم الفكرة حتى يمكن مطابقتها على كل شىء ، ودائما بطريقة يشوبها الانقسام والتفتت .

ان القيام بالكثف عن المشاكل العملية معناه اصدار تقييمات •
وغالبا فان ما يأخذه الباحث الممارس الليبرالى على «مشكلة» يكون :
(١) شيئا قد أصابه الانحراف وابتعد عن الطبقة المتوسطة ، وعن
أساليب الحياة فى المدينة الصغيرة • (٢) لا يتسير فى نفس الخط وفقا
للمبادئ الريفية الخاصة بالاستقرار والنظام • (٣) ليس فى تألف يتفق
والشعارات التقدمية المتفائلة عن «الهوة الثقافية» • (٤) لا يتطابق
مع «التقدم الاجتماعى» الملائم • (٥) تتكشف عقدة الممارسة الليبرالية
من مفهوم «التكيف» ونقيضه «سوء التكيف» •

ان هذا المفهوم غالبا ما يترك وهو خاو من أى مضمون محدد ،
ومع ذلك ، فان مضمونه ، غالبا أيضا ، ما يكون دعوة صريحة للتوافق
مع تلك المعايير والسلمات المرتبطة بشكل مثالى بالطبقة المتوسطة فى
المدينة الصغيرة • ورغم هذا ، فان هذه العناصر الاجتماعية والاخلاقية
تكون متخفاه تحت ستار البيولوجيا ، وهو الستار المجازى الذى يعنيه
لفظ «التكيف» • وفى الحقيقة ، فان هذا اللفظ يكون دائما محاطا بتلك
التعبيرات ذات السمة الاجتماعية الصريحة مثل «الوجود» و «البقاء» •
ومفهوم «التكيف» ، وفقا للتشبه المجازى بالبيولوجيا ، قد صار مفهوما
رسميا وعاما • ومع هذا ، فان الاستخدام الفعلى للفظ غالبا ما يفصح
عن القبول بالغايات والوسائل الموجودة فى المجتمع المحلى الصغير •
وهنا نجد أن الكثير من الكتاب يقترحون أساليب يعتقد بأنها أقل
تمزيقا من غيرها لتحقيق الاهداف الموضوعية ، حيث أنهم لا يضعون فى
تقديرهم عادة ما اذا كانت جماعات معينة أو أفراد معينون ، ممن

انحصروا في مواضع الجرمين ، سيكون في امكانهم تحقيق هذه الاهداف ،
أم لا ، دون تعديل لاطار العمل النظامي ككل .

وتبدو فكرة التكيف أكثر قابلية للتطبيق بصورة مباشرة على المسرح
الاجتماعي الذي يتوافر فيه «المجتمع» من ناحية ، و «الفرد المهاجر»
من ناحية أخرى . فالمهاجر يكون عليه عندئذ أن «يتكيف» مع المجتمع .
وتعتبر مشكلة «المهاجر» من المشاكل الأولى التي تحظى بمرکز اهتمام
الباحث في علم الاجتماع ، وربما كانت المفاهيم التي استخدمت لتوضيح
هذه المشكلة هي أيضا قد صارت جزء من النمط العام المستخدم في صياغة
جميع «المشاكل» .

ومن البحث المستقيض لعدة صور محددة من حالات سوء التكيف ،
سوف يكون من السهل الاستدلال على نمط الشخص الذي نحكم عليه
بأنه قد «تكيف» بصورة مثالية :

ان الانسان المثالي عند الجيل الاسبق من الباحثين في علم الاجتماع ،
ومن أصحاب الممارسة الليبرالية بصفتة عامة ، هو انسان قد تمت
«تثنيته» اجتماعيا . وغالبا ما يكون هذا معناه أن هذا الانسان هو
النقيض الاخلاقي للانسان «الاناني» . فهو ، وقد تمت تثنيته
اجتماعيا ، يفكر في الآخرين ويتعامل برفق ازاءهم ، كما أنه لا يكتب
ولا ينحصر على نفسه ، بل على العكس ، يكون منبسطا الى حد ما ،
ويتلطف على «المشاركة» في الانشطة الروتينية في مجتمعه ، مساعدا
هذا المجتمع على «التقدم» بمعدل يمكن تحريكه بدقة . كذلك فانه
يشترك في ، ويعتبر جزء من ، ويعمل من أجل ، عدد قليل من التنظيمات
الموجودة في المجتمع . حتى اذا لم يكن «منظما» بشكل مباشر في
هذه التنظيمات ، فمن المؤكد أنه يلتف حولها كثيرا . كذلك ، فانه بكل

السعادة يتوافق مع الاخلاقيات والدوافع التقليدية ، وبكل سعادة
يشارك في تحقيق التقدم التدريجي للانظمة التي تتمتع بالاحترام . ومن
ناحية أخرى ، نجد أن والده لم يحدث بينهما أي انفصال ،
كما أن منزله لم يصب بحكة تحطه بقسوة . انه يكون شخص «تاجح»
على الاقل بصورة معتدلة ، حيث أن طموحه معتدل ، ومع هذا ، فإنه
لا يترك على الامور بأبعد من اللازم بما يتعدى وسائله التي يملكها ،
خشية أن يصبح «مفكر في مجال الوهم» . وهو كإنسان ضئيل متواضع ،
لا يتدافع وراء المال الكثير ، كما أن بعض الفضائل التي يتمتع بها هي
من الفضائل الشائعة ، لذا فلا نستطيع أن نقول ما هو مقصودها
ومعناها . ولكن في نفس الوقت ، بعض هذه الفضائل لها خاصية
شديدة ، ومن ثم يمكننا عتدئذ أن نعرف أن الفضائل التي يتمتع بها
هذا الانسان المتكيف مع المجتمع المحلي تتوافق مع المعيير المتوقعة
الخاصة بالطبقة المتوسطة المستقلة الأصغر حجما التي تعيش شفها
بعيدا عن المثل البروتستانتية السائدة في المدن الصغيرة بأمريكا .

وهذا العالم الصغير الممنوع الخاص بالممارسة الليبرالية — وأنا على
استعداد للاقرار بهذا — لأبد وأنه موجود في مكان ما ، والاعلابد
بالتأكيد من ابتكاره وخلقه . وحتى يتم خلقه ، فلا يبدو أن هناك
مجموعة من الناس أقدر على القيام بهذا العمل بصورة مثالية أنسب
من صف الجيل الاخير من علماء الاجتماع الأمريكيين ، كما لا توجد
ادراكات وتصورات أكثر قدرة على خدمة هذه المهمة من تلك الخاصة
بالممارسة الليبرالية .

خلال العقود الاخيرة ، بجانب الممارسة الليبرالية القديمة ، نشأ نوع آخر جديد - بل في الحقيقة كانت هي عدة أنواع جديدة . فتلقد أصبحت الليبرالية كحركة للإصلاح أقل قدرة في هذا الصدد على ادارة الخدمات الاجتماعية في دولة الرفاهية ، وفقد علم الاجتماع دفعته الإصلاحية ، كما أن اتجاهاته نحو المشاكل الصغيرة والتعليقات المتناثرة قد تحرك بصورة محافظة الى استخدام الشركة ، والجيش ، والدولة . وبهذا صارت الاتجاهات البيروقراطية أكثر هيمنة في مجال الانظمة الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية ، وتغير معنى الصيغة «العملية» : حيث ما كان يسود الاعتقاد بأنه يخدم أغراض هذه المؤسسات الكبرى ، صار يعتقد بأنه هو الشيء «العملي»^(٦) .

وفي هذا الصدد ، ربما تعطينا مدرسة «العلاقات الانسانية في مجال الصناعة» مثلاً موجزاً عن تلك الممارسة الليبرالية الجديدة^(٧) . ونحن عندما نتفحص جميع المصطلحات المستخدمة في هذا الاسلوب والمتعلقة بالمديرين والعمال ، سنجد أن الحديث عن المديرين يدور في معظم الاحيان وفقاً لخطوط تصفهم بأنهم «أذكفاء - غير أذكفاء» ، «رشيدين - غير رشيدين» ، «بالمعرفة - بالجهل» ، بينما الحديث عن العمال يتم في معظم الاحيان وفقاً لخطوط تشير بأنهم «سعداء - غير سعداء» ، «أكفاء - غير أكفاء» ، «روحهم المعنوية عالية - روحهم المعنوية منخفضة» .

والجانب الكبير من نصائح هؤلاء العلماء الدارسين - سواء كانت صريحة أو ضمنية - يمكن ايجازها بدقة في هذه المعادلة البسيطة : لكي يمكن جعل العامل سعيداً ، وكفؤاً ، ومتعاوناً ، قلاً نحتاج الا الى

جعل المديرين أذكىء ، رشيدىن ، وعلى معرفة . لكن السؤال هو ، هل هذه هى الصيغة السياسىة للعلاقات الانسانية فى مجال الصناعة ؟ فاذا لم تكن كذلك ، فما هو الشىء الآخر الذى تتضمنه ؟ واذا كانت كذلك ، أليست هذه المعادلة ، ولتحدث بصورة عملىة ، تشكل نوعا من «أضفاء الصبغة السيكولوجىة» على المشكلات الخاصة بالعلاقات الصناعىة ؟ أليست هى تعتمد على الصيغة الكلاسيكىة الخاصة بالتوافق الطبيعى للمصالح ، والتى تداخلت فيها للأسف العلاقات الانسانية بضعفها ، كما ظهرت على يدى المديرىن غير الاذكىء والعمال البائسىن غير الراشدين ؟؟ والى أى مدى تذهب هذه النصيحة ، عندما يتم اىجازها من هذه الدراسات ، أهى نصيحة للأفراد من المديرىن بالتخفيف من طريقتهم المتسلطة وبسط قبضتهم من على العاملىن ويكون أسلوبهم فى التعامل هو تفهمهم بصورة أفضل ومواجهة تضامنهم غير الرسمى ضد الادارة لكى يضمثوا كفاءة ادارىة أكثر سلاسة وأقل ازعاجا ؟ كل هذه الامور قد صارت فى بؤرة الاهتمام الشديء نتيجة للمفهوم الخاص بالروح المعنوىة .

والعمل فى مجال الصناعة الحديثة ، هو عمل يتم داخل هيكل هرمى تنظيمى : فهناك يوجد خط للسلطة ومن ثم ، فى الجانب الاسفل من الهرم ، يوجد خط للامتثال والطاعة . وفى هذا الاطار التنظيمى يوجد قدر كبير من العمل يتم بشكل شبه روتينى — وهو ما يعنى أن العمليات التى يقوم بها كل عامل تكون مشرعة ومرتبة عند المخرج الاعلى . فاذا ما مزجا بين هاتىن الحقيقتىن — طبيعة الهيكل التنظيمى للبناء الصناعى والصفة شبه الروتينية التى يتم بها جانب كبير من العمل — سىصبح من الواضح أن العمل فى المصنع الحديث ينطوى على نظام : الطاعة

السيّعة ذات الطابع النمطي المرتب للسلطة ، وبذلك يكون عامل القوة ، وهو الذي تناوله خبراء العلاقات الانسانية على استحياء ، عاملا مركزيا في مجال الفهم الكافي للمشاكل الخاصة بالروح المعنوية .

وحيث أن المصانع ، هي في نهاية الامر ، مواقع يتم فيها انجاز العمل ، كما تتشكل فيها أيضا العلاقات الاجتماعية ، لذلك ، فانه لكي يتم تعريف الروح المعنوية ، لابد أن نضع في تقديرونا كل من المعايير الموضوعية والذاتية . فمن الناحية «الذاتية» ، قد يبدو أن الروح المعنوية معناها الرغبة في أداء العمل في الحال ، وانجازه بطيب خاطر بل وحتى بالشعور بالاستمتاع في أدائه . ومن الناحية «الموضوعية» قد يبدو معنى الروح المعنوية أن العمل يتم انجازه بكفاءة ، وأن أكبر قدر من العمل ينتهي في أقل وقت وبأقل قدر من المتاعب وبأقل تكلفة مالية .

اذن ، بناء على ذلك ، تكون الروح المعنوية في أحد المصانع الامريكية الحديثة ، لها علاقة بطاعة العامل وامثاله بطيب خاطر ، مما يؤدي الى انجاز العمل المطلوب بكفاءة ، وفقا لحكم الادارة .

بالاضافة لهذا ، فان ايجاد مفهوم واضح لـ «الروح المعنوية» ، هو أمر يتطلب توضيح القيم المستخدمة كمعايير . وفي هذا الشأن هناك قيمتان هما الانبساط أو الرضاء عند العامل ، ومدى قدرته على تقدير مسار حياته العملية . ونحن لو قمنا بتوسيع تقديرونا قليلا ، فسوف نتذكر أن هناك نوع واحد من «الروح المعنوية» يتميز بها الحرفيون أصحاب الادارة الذاتية الذين يشاركون في صنع القرارات المتعقبة بعملهم ويشعرون بالسعادة في القيام بهذا . وهنا نجد أمامنا انسان آدم سميث - جيفرسون غير المعترب ، أو كما يسميه ويتمان « انسان في الهواء الطلق » . كذلك سوف نتذكر أن جميع الفروض المطلوبة

لتخيل مثل هذا الانسان قد ظهرت . سخافتها نتيجة لادخال نسق التنظيم الهرمي للعمل على نطاق واسع . وفي جانب من الحقيقة، فان الاشتراكية الكلاسيكية يمكن استنباطها ، باستخدام المنطق الشديد ، من الليبرالية الكلاسيكية ، بادخال هذا العنصر الواحد . وبهذا ، يمكن ايجاد نمط ثانى من «الروح المعنوية» فى المفاهيم الكلاسيكية الخاصة بـ « ضبط العمال » . وهو ما يمثل الشكل المتصور للانسان غير المعترب فى ظل الظروف الموضوعية للعمل الجماعى الكبير الحجم .

وعلى النقيض من هذين النمطين ، نجد أن « الروح المعنوية » لخبير العلاقات الانسانية هى نفسها الروح المعنوية للعامل الذى لا حول له ولا قوة ومع ذلك فهو تقرير النفس . وبطبيعة الحال ، هناك قدر كبير من الناس وعلى اختلافهم يدخلون فى نطاق هذا التصنيف ، ولكن النقطة هى أنه بدون عمل تغيير فى بناء القوة ، فلن يكون من الممكن أن تكون هناك صناعة حرفية جماعية أو توجيه ذاتى جماعى . فالروح المعنوية كما صورها خبراء « العلاقات الانسانية » هى الروح المعنوية الخاصة بأناس رغم اغترابهم الا أنهم قد تواءموا مع توقعات تقليدية « للروح المعنوية » . ومع افتراض أن اطار العمل الصناعى القائم هو اطار غير قابل للتبديل أو للتغيير وأن الاهداف التى يسعى لها المديرون هى نفس الاهداف التى يصبو لها كل فرد ، فان خبراء « العلاقات الانسانية » لا يقومون بفحص بناء السلطة الخاص بالصناعة الحديثة ودور العامل فيه ، انما هم يقومون بتعريف مشكلة الروح المعنوية بعبارات محدودة جدا ، ثم يسعون بأساليبهم الى الكشف لعمالئهم من المديرين عن كيف يمكنهم تحسين الروح المعنوية للعامل فى حدود اطار القوة القائم . اذن مسعاهم هنا هو مسعى عملى ،

فهم قد يسمحون للعامل « باخراج البخار المكبوت » دون تغيير البناء الذى عليه أن يعيش فيه خارج حياته العملية . والشئ الذى « اكتشفوه » هو :

١ - أنه فى حدود بناء السلطة الخاص بالصناعة الحديثة (التنظيم الرسمى) توجد هناك تشكيلات للمكانة (التنظيمات غير الرسمية) .
٢ - أن هذه التنظيمات غالبا ما تقاوم السلطات وتعمل على حماية العمال من ممارسة السلطة .

٣ - أنه ، بالتالى ، من أجل تحقيق الكفاءة والتخلص من الاتجاهات « غير التضامنية » (التضامن النقابى والعمالى) ، فلا ينبغى على المديرين محاولة تحطيم هذه التشكيلات ، بل ينبغى عليهم العمل على استغلالها لتحقيق الاهداف الخاصة بهم (فى الاغراض الجماعية الخاصة بالتنظيم ككل) .

٤ - أن هذا العمل قد يتم بالاعتراف بهذه التشكيلات ودراستها ، لكي يمكن استخدام العمال المشتركون فيها بدلا من مجرد استخدام السلطة فى اصدار الاوامر لهم .

أى باختصار ، قام خبراء العلاقات الانسانية بتوسيع نطاق الاتجاه العام للمجتمع الحديث بما يمكن ترشيده بطريقة ذكية وليكون فى خدمة الصفوة الادارية^(٨) .

(٦)

ولقد أمفرت الممارسة الليبرالية الجديدة عن وجود صور جديدة نعلم الاجتماع - ولعلماء الاجتماع . فلقد ظهرت مؤسسات جديدة تأخذ بهذه الممارسة الليبرالية الجديدة ، فقد أصبحت هناك : مراكز

للعلاقات الصناعية ، وقسم للأبحاث في الجامعات ، وفروع جديدة للأبحاث في الشركات ، وفي القوات الجوية ، وفي الحكومة . ومع هذا ، فإن هذه المراكز والأقسام والفروع لم تهتم بضعاف البشر الذين يعيشون في قاع المجتمع - الوند المنحرف ، المرأة العاهرة ، العامل المهاجر ، المهاجر غير الأمريكي ، بل على العكس ، لقد انصب اهتمامها في الواقع وفي الخيال ، على مستويات القمة في المجتمع ، خصوصا ، على الدوائر المستتيرة للمسؤولين التنفيذيين في وسط رجال الأعمال ، وعلى الجنرالات أصحاب الميزانيات الكبيرة . ولأول مرة في تاريخ أنظمتهم ، صار علماء الاجتماع على علاقات مهنية مع مصادر القوة الخاصة والعامة على مستوى المليات ومؤسسات الرقابية .

اذن فقد تغيرت أوضاعهم - من الوضع الأكاديمي الى الوضع البيروقراطي ، وتغير جمهورهم - من حركات الإصلاحين الى دوائر صناع القرار ، وكذلك تغيرت مشاكلهم - من تلك التي من اختيارهم الخاص الى تلك الخاصة بزبائنهم الجدد . حتى الدارسون أنفسهم قد أصبحوا يميلون لأن يكونوا أقل ثورة من الناحية الفكرية وأكثر ممارسة عملية من الناحية الادارية . وهم وقد صاروا يتقبلون بصفة عامة الوضع الراهن ، فقد أصبحوا ينزعون الى صياغة المشاكل في نطاق المتاعب والقضايا التي يعتقد الإداريون أنهم يواجهونها . فهم كما رأينا ، يقومون بدراسة العمال الذين يشعرون بالقلق وافتقاد الروح المعنوية ، ويدرسون المديرين الذين « لا يفهمون » فن إدارة العلاقات الانسانية . بجانب هذا ، فإنهم أيضا يخدمون بطريقة نشطة ومثابرة تلك الغايات التجارية المشتركة الخاصة بصناعة الاتصالات والإعلان .

اذن فالممارسة الليبرالية الجديدة ما هي الا استجابة أكاديمية

لطلب تزايد حجمه بدرجة كبيرة من أجل الفنيين الإداريين الذين سيتعاملون مع « العلاقات الانسانية » ، ومن أجل تبريرات جديدة لدائره شركات الاعمال باعتبارها نسق للقوة . ومثل هذه المطالب الجديدة ، للأفراد وللايديولوجيه ، تنجم عن التعيرات التي حدثت في المجتمع الأمريكى مثل ظهور النقابات كمرآة منافسة في مجال الولاء ، وانتشار مشاعر العزاء العام تجاه دوائر العمل أثناء فترة الكساد ، وكذلك عن ذلك الحجم والتمركز الهائل للسلطة بين يدي الشركات الحديثة ، وعن التوسع في دولة الرفاهية ، والقبول العام بها ، وندخها المزيد في الشؤون الاقتصادية . تطورات كثيرة مثل هذه قد انطوى عليها التحول الذى وقع داخل دائرة الاعمال العليا مما يمكن أن نسميه بالاسلوب العملى اقتصاديا الى الاسلوب المحافظ السفسطائى سياسيا .

وفي الحقيقة ، فان المحافظون العمليون ، بصورتهم التي تنقسم بعدم التقيد بالراسماليه اليوتوييه ، لم ينقلبوا أبدا النقابات العماليه خدمات لازمة أو مفيدة للاقتصاد السياسى . لذلك ، فلما كانت تتاح لهم الفرصه ، كانوا يحثون على حل النقابات أو تقييد نشاطها على الأقل . ولقد كان الهدف العام الذى يضعه المحافظون العمليون نصب أعينهم هو حرية المكاسب الخاصة ، هنا وهناك . ومازالت هذه النظرة الصريحة هي السائدة في كثير من دوائر الاعمال الصغيرة — خصوصا بين تجار التجزئة — بل وفي دوائر الاعمال الكبيرة أيضا . وعلى رأس أكبر هذه الشركات جميعا شركتى « جنرال موتورز ، وبيو . اس . ستيل » ، الثتان تبدوان أوضح ما يكون للعيان من بين دوائر الاعمال الضخمة في اتجاههم « العملى » نحو تأكيد صفتهم المحافظة . وكان الاتجاه المحافظ العملى ، من الناحية التاريخية ، يرتكز على حقيقة أن رجال

الأعمال لم يكونوا يشعرون بالحاجة التي خلق أيديولوجية جديدة أو أكثر
تطوراً : فقد كانت فحوى أيديولوجيتهم تتوافق بشكل وثيق مع فحوى
الأفكار العامة المنتشرة التي لاتجد عقبات أمامها .

انه عندما تنشأ مراكز القوى الجديدة ، ولم نكتسب شرعيتها بعد ،
وتكون غير قادرة على التستر برموز السلطة القائمة ، هنا فقط تكون
هناك حاجة لأيديولوجيات جديدة تبرر وجودها . والمحافظة
السفسطائيون — الذين يتميزون باستخدامهم للرموز الليبرالية لتحقيق
أغراضهم المحافظة — هؤلاء يمكن تتببع أثرهم بالعودة الي مطلع
هذا القرن ، عندما كانت أوساط رجال الأعمال تواجه بهجوم المحققين
والصحفيين المجاهدين الذين ينشون عن القذارات المنتشية في هذه
الأوساط . وفي خضم المناخ الذي ساد في فترة الكساد العظيم ، ومع
صدور قانون « واجنز » ، بدأوا يظهرن هزة أخرى ، ثم من خلال
وبعد الحرب العالمية الثانية ، أصبحوا في حالة صعود .

وعلى النقيض من صف اليمين ذو الاتجاه العملى ، نجد أن المحافظين
العمليين على تيقظ ووعى تام بالظروف السياسية الملائمة لتحقيق الربح
في اقتصاد تقوم فيه النقابات العمالية القوية بمواجهة التكتلات القوية
لأوساط رجال الأعمال في نطاق الأطار الإدارى للدولة الليبرالية
المتصخمة . كذلك ، فانهم على وعى بالحاجة الي رموز جديدة لتبرير
قوتهم في زمن أصبحت فيه النقابات والحكومة يتصارغان لكسب ولاء
العمال والمواطنين .

ان مبعث اهتمام ومصالح رجال الأعمال بالصيغة العملية الجديدة
عادة ما يبدو أمراً واضحاً . ولكن ماذا عن الاساتذة ؟ وما هي اهتماماتهم ؟

ان هؤلاء على النقيض من رجال الاعمال ، لا يهتمون بالمقاصد المادية ، أو الادارية ، أو السياسية لهذه الصيغة العملية ، بصفة أساسية ، إنما هذه المقاصد بالنسبة لهم تعتبر أساساً مجرد وسائل تؤدي الى غايات أخرى ، وهي التي تتركز ، كما أعتقد ، في « حياتهم النمطية » الخاصة . ذلك ، أنه من الصحيح أن الاساتذة يرحبون بالتأكيد بتلك الزيادات البسيطة في دخلهم والتي قد تأتي لهم من قيامهم بالأبحاث الجديدة وتقديم الاستشارات . ومع هذا ، فهم قد يشعرون أو لا يشعرون بالرضا في قيامهم بمساعدة المديرين على ادارة مصانعهم بطريقة تحقق ربحاً أكبر . ويمتاعب أقل ، كما أنهم قد ينهضون أو لا ينهضون بقوة على بناء أيديولوجيات جديدة وأكثر قبولاً لدوائر رجال الاعمال القوية القائمة . ولكن بقدر ما هم ييقنون من أصحاب الدراسات الأكاديمية ، فليس من الضروري أن تتركز أهدافهم الفكرية على مثل هذه الرغبات .

ومن ناحية أخرى ، فإن مشاركة هؤلاء الاساتذة ، ما هي في جزء منها الا رد على فرص العمل الجديدة التي تعد جزءاً من الزيادة العامة في حجم الصفة البيروقراطية للعمل والحكومة ، وعلى العلاقات النظامية الجديدة بين الشركة ، والحكومة ، والنقابة . وهذه التطورات معها تزايد الطلب على الخبراء ومن ثم فتح الفرص داخل وخارج الجامعات . وردا على هذه المطالب الخارجية ، تنحصر مراكز التعليم العالي بصفة متزايدة الى تخريج فنيين شبه بعيدين عن السياسة .

أما بالنسبة للذين يبقون محتفظين بصفاتهم الأكاديمية ، فقد أصبح متاح أمامهم نوع جديد من الحياة ، يختلف عن ذلك الخاص بالاساتذة من الطراز القديم ، وهذا النوع قد نطلق عليه « مقال » الأبحاث الجديد » . وهذا النمط الطموح من المستشارين يكون لديه

القدرة على دفع حياته العملية « داخل » الجامعة بتأمين منزلته ، بل وقدراته المحدودة النطاق خارجها . وفوق كل هذا ، فان يكون قادر على أن يقيم داخل الحرم الجامعي معهد للابحاث والتعليم ذو قدر معقول من التمويل ، مما يدخل الوسط الاكاديمي في عملية اتصال حية مع أصحاب الشأن . ومثل هذا « المقاول الجديد » للمشروعات فد يصبح غالبا وسط أقرب زملائه هو القائد لشئون الجامعة .

وهنا ينبغي أن ندرك ، كما أعتقد ، أن المهنة الاكاديمية في أمريكا كثيرا ما اخفقت في صنع أناس طموحين يقنعون فقط بحياتهم الاكاديمية ، ذلك لأن المنزلة التي تتمتع بها المهنة لم تكن تتناسب مع ما يصابها من تضحية اقتصادية . فالعائد منها ، ومن ثم أسلوب الحياة كثيرا ما يتسم بالنبؤس والشقاء ، لذلك فان التذمر الذي يشعر به الكثير منهم تزداد حدته لادراكهم بأنهم أكثر بريقا وذكاء من الذين أمكنهم الحصول على مواطن القدرة والمنزلة المتاحة في مجالات أخرى . ولمثل هؤلاء الاساتذة الثعساء ، فان التطورات الجديدة التي وقعت في مجال استخدام علم الاجتماع في الناحية الادارية ، تتيح لهم فرص مرضية في أن يكونوا مسئولين تنفيذيين دون أن يكون عليهم أن يصبحوا عمداء كليات .

ومع هذا ، فمآزال هناك من العوامل ، هنا وهناك ، بل وحتى بين الشباب المتعجل ، بما يدل على أن سبل الحياة الجديدة هذه ، بينما هي قد تخرج الاساتذة من ذلك الاخدود الاكاديمي ، فانها قد تسقطهم في شيء آخر قد لا يرضيهم على الاقل . ومهما كان الامر ، هناك قلق وازعاج حول كل ذلك ، كما أن مقالو البحوث الاكاديمي الجديد ، غالبا ما يكون غير واعى تماما بكيفية تحقيق الاهداف الجديدة . وفي الغالب ، لا يستطيع هؤلاء الاساتذة تحديد أي مجالات النجاح التي

يمكن إنجازها وتحدد هذه الأهداف المهمة من خلالها . ألا يعتبر ذلك مصدر يعكس رغباتهم للاهتمامات المتحركة ؟ .

إن الوسط الأكاديمي في أمريكا ككل هو وسط متفتح أخلاقيا على الصيغة العملية الجديدة التي أصبح منعمس فيها . ففي داخل وخارج الجامعة ، صار من هم في مركز العملية التعليمية خبراء داخل الجهاز الإداري . وبدون شك ، فقد أدى هذا إلى تضيق نطاق اهتمامهم ومجال التفكير السياسي الذي قد يفكرون به . إن علماء الاجتماع الأمريكيين ، كجماعة ، نادرا ما عملوا في المجال السياسي بأي شكل يعتقد به ، فقد أدى التيار المتجه نحو إيجاد الدور الفني إلى تعزيز نظرتهم البعيدة عن السياسة ، وقل (حيثما كان ذلك ممكن) من انغماسهم السياسي ، ومن قدرتهم حتى على فهم المشاكل السياسية . وهذا هو أحد الأسباب في أن الانسان كثيرا ما يواجه صحفيون أكثر وعيا من الناحية السياسية ويلقون الاعتراف والتقدير بأكثر مما يلاقيه علماء الاجتماع ، وعلماء الاقتصاد ، وخصوصا ، وآسف لهذا القول ، علماء السياسة . فالنسق الجامعي الأمريكي نادرا ما يتيح تعليما سياسيا ، نادرا ما يعلم الانسان كيف يقيس ما يجري حوله في ذلك الصراع العام من أجل القوة في المجتمع الحديث . كما أن معظم علماء الاجتماع ليس لهم ، إن كان لهم على الاطلاق ، سوى القليل من الاتصالات الوثيقة مع قطاعات من المجتمع كتلك القطاعات الشائرة ، فليست هناك صحافة يسارية يمكن للممارسين الأكاديميين أن يكونوا على علاقات تعليمية متبادلة معها . وليست هناك أيضا ، أي حركة يمكن أن تمنح الدعم أو توفر المنزلة ، تاهيك عن العمل ، للمفكرين

السياسيين ، هذا بالإضافة لما يفتقده المجتمع الاكاديمى من امتداد أى جذور له داخل الدوائر العمالية .

وهذا كله معناه أن الوضع الموجود فيه العالم الامريكى يسمح له بأن يأخذ الصيغة العملية الجديدة دون أى تغيير فى الايديولوجية ودون أى احساس بالذنب السياسى . ومن ثم ، فسوف يكون من السذاجة ، كما هو من غير الملائم ، القول عن أى شخص أنه كان يقوم بـ « البيع » ، لأن هذا التعبير الجاف ، من المؤكد أنه كان من الممكن أن يكون استخدامه صحيحا فقط لو كان هناك شىء يباع .

المراجع

- (١) لقد استشهدت بهذين القولين أخذاً عن « جاك يارزون Jacques Barzun ، وهنري جراف Henry Graff » ، في كتاب : « الباحث المعاصر » ، نيويورك ، ١٩٥٧ ، ص ٢١٧ .
- (٢) قارن ما كتب عن رجال الاقتصاد في « مجلة رجال الاعمال الاسبوعية » ، ٢ ، أغسطس ١٩٥٨ ، ص ٤٨ .
- (٣) من خطاب أمام الاتحاد الغربي للعلوم السياسية ، ٢ ابريل ١٩٥٨ .
- (٤) انظر : America Political Science Review سبتمبر ١٩٥٧ .
- (٥) قارن ، ميلز Mills ، « الايديولوجية المهنية للبناثولوجيين الاجتماعيين » ، المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع ، سبتمبر ، ١٩٤٣ .
- (٦) حتى بالنسبة لتخصص « المشاكل الاجتماعية » — وهو كرسى أكاديمي رئيسي في مادة العملية الليبرالية — قد عكس التحول الذي حدث من العملية القديمة الى العملية الجديدة . فالمنهج الدراسي القديم في « سوء التنظيم الاجتماعي » لم يبقى كما كان عليه . ومع عام ١٩٥٨ ، صار هناك ادراك أكثر تطوراً من جانب ممارس هذا المنهج بالنسبة للقيم التي يعالجونها . كما أن هذا الحقل قد أصبح من الناحية السياسية ، الى حد ما ، جزء من الايديولوجية العامة وأحد جماعات الضغط والاضافات الادارية التي تمثل حرجاً خطيراً لدولة الرفاهية .

- (٧) حول تقرير مفصل من « مدرسة مايو » ، انظر : رايت ميلز ، « اسهامات علم الاجتماع في الدراسات الخاصة بالعلاقات الصناعية » ، في « برنامج أعمال الاجتماع السنوى الاول لرابطة أبحاث العلاقات الصناعية » ، كليفلاند ، أوهايو ، ١٩٤٨ .
- (٨) لا ينبغي الافتراض هنا بالطبع أن علماء الاجتماع لم يحققوا في هذا المجال من البحث أفضل من تلك المدرسة الخاصة بالعلاقات الانسانية في مجال الصناعة ، بل على العكس ، لقد تم في هذا الشأن قدر كبير من العمل المتميز وهناك المزيد حاليا يجرى العمل عليه . فهناك مثلا ، العمل الذي قام به «تشارلز لند بلوم» ، و «جون دانلات» ، و «ويليام نورم» ، «ولبرت ميلر» ، و «ويلبرت مور» ، و «آلان» ، و «لبيست» ، و «روس ستاجنر» ، و «آرثر كورنهاوزر» ، و «ويليام فوت هوايت» ، و «روبرت دوبن» ، و «آرثر روس» ، وهذا جزء قليل من أعمال كثيرة .

ومن أكبر المسائل التي تناولها علم الاجتماع في القرن التاسع عشر ، هي أن الناس في تطور الرأسمالية الحديثة يتحركون عن طريق التغييرات البنائية ويدخلون في حالة العجز ، كما أنهم في نفس الوقت يضيرون متمردين وأصحاب مطالب تظهر في وسائل سيكولوجية . وبناء على هذا يظهر الخط المركزي للتطور التاريخي : فمع انتشار الوعي الرشيد والمعرفة الرشيدة ، سينطلق العامل ، بتركيبة جماعية جديدة ، من حالة الاغتراب ليبدخل في الزوح المعنوية للبروليتاريا المنتصرة . ولقد كان كارل ماركس على حق تماما في الكثير من

الموضوعات خاصة التغير البنائى ، ولكنه كان مخطيء وغير سليم فيما يترتب على ذلك من نتائج سيكولوجية .

والمشكلة النظرية الخاصة بعلم الاجتماع الصناعى ، عندما يصل فى تصور الروح المعنوية الى مناخ فكرى وسياسى ، تكون مشكلة خاصة باستكشاف الانماط المتعددة للاغتراب والروح المعنوية التى نتوصل اليها عندما ندرس بطريقة نسقية بناء القوة وما يعنيه بالنسبة لحياة الافراد من العمال . ويتطلب منا الامر أن نبحث المدى الذى وصلت اليه التحولات السيكولوجية بجانب التحولات البنائية ، ولماذا حدث هذا فى كل حالة . وفى مثل هذه الاتجاهات يكمن الامل الذى يعد به علم اجتماع خاص بالحياة العملية للانسان الحديث .

1. Introduction

The purpose of this report is to provide a comprehensive overview of the current state of the global economy and its impact on various sectors. This document will analyze the key factors influencing economic growth, including technological advancements, demographic shifts, and environmental challenges. The report is structured as follows:

- Section 1: Global Economic Outlook
- Section 2: Key Drivers of Growth
- Section 3: Challenges and Risks
- Section 4: Policy Recommendations
- Section 5: Conclusion

The following sections will delve into the details of each of these areas, providing a detailed analysis of the current economic landscape and offering insights into future trends and potential opportunities.

الفصل الخامس

الطابع المعياري للبيروقراطية

Handwritten text, possibly a signature or name, appearing as a scribble.

الفصل الخامس

الطابع المعياري للبيروقراطية

خلال الخمس والعشرون سنة الأخيرة ، حدث تحول حاسم في الاستخدامات الادارية والمعاني السياسية لعلم الاجتماع . ورغم أن الاسلوب التطبيقي الليبرالي القديم لـ «المشكلات الاجتماعية» مازال مستمر كما هو ، إلا أنه قد احتجب تحت ظل استخدامات جديدة محافظة ذا طبيعة ادارية وميكانيكية . وهذا الاسلوب التطبيقي المحافظ الجديد مع أنه يتخذ عدة أشكال ، فقد صار تيار عام يؤثر على النظم الانسانية ككل . وربما يعن لى أن أقدم مناقشتى للطابع المعياري لهذا الاسلوب الجديد بمثال من أمثلة الترشيد الرئيسية له : «لابد من توجيه كلمة تحذير أخيرة الى الطالب الذي يخطط لكى يصبح من علماء الاجتماع» ، فكتب «بول لازار سفيلد» فى الشأن :

« انه نحرى بأن يقلق حول ما وصل اليه حال العالم . فأخطار الحرب الجديدة ، والصراع الذى يجرى بين الانساق الاجتماعية ، والتغيرات الاجتماعية السريعة التى ربما يكون قد لاحظها تحدث فى بلده ، ربما قد جعلته يشعر بأن دراسة الامور الاجتماعية أمر له ضرورة ملحة . والخطر هنا هو أنه قد يتوقع أن يكون قادر على حل جميع المشكلات الجارية بمجرد أن يقوم بدراسة علم الاجتماع لعدة سنوات قليلة . ولكن الامر ، لسوء الحظ ، ليس بمثل هذا الشكل . فهو سوف

يتعلم كيف يفهم ما يدور حوله بطريقة أفضل ، كما أنه من حين لآخر سوف يجد توجيهات في سبيل الفعل الاجتماعي الناجح . ولكن علم الاجتماع لم يصل بعد الى المرحلة التي يستطيع فيها أن يوفر «أساس آمن للهندسة الاجتماعية» ... فقد استغرق الامر حوالي مائتين وخمسون عاما فيما بين جاليليو وبداية الثورة الصناعية قبل أن تحقق العلوم الطبيعية تأثيرا رئيسيا على تاريخ العالم . والبحث الاجتماعي الخبروي ليس له سوى تاريخ لا يتعدى الثلاثون أو الاربعون عاما . فإذا ما كنا نتوقع منه أن يقدم لنا حولا سريعة للمشكلات الكبرى التي يعاني منها العالم ، وإذا لم نطلب منه شيئا سوى النتائج العملية الفورية ، فإننا بذلك سوف نعمل على افساد مساره الطبيعي « (1) .

وما بات يطلق عليه في السنوات الاخيرة «علم الاجتماع الجديد» يدل ، ليس فقط ، على خبروية مجترأة ، بل يشير أيضا الى الممارسة الليبرالية الجديدة . والعبارة تشير الى كل من المنهج والتوظيف ، وهذا صحيح تماما : لأن كل من أسلوب الخبروية المجترأة وتوظيفه البيروقراطي قد أصبحا الآن متصلان ببعضهما بصفة منتظمة . وقناعتي هي أنهما ، ماداما متصلان هكذا ، فإنهما يفضيان الى ظهور علم اجتماع للبيروقراطية .

وتمثل الخبروية المجترأة ، في كل سمة من سمات وجودها وتأثيرها ، كما تمارس حاليا ، تطورا «بيروقراطيا» ، فهي :

1- أنه في سبيل المحاولة لوضع معيار وترشييد لكل طور من أطوار البحث الاجتماعي ، فإن العمليات الفكرية ذاتها الخاصة بالاسلوب الخبروي المجترأ تصبح «بيروقراطية» .

٣ - هذه العمليات هي وكأنها تقوم بجعل الدراسات عن الإنسان عادة ذات صبغة جماعية ونسقية : ففي ذلك النوع من البحث للمؤسسات والهيئات ، والمكاتب ، الذي تأخذ فيه الخبروية المجترأة وضعها الملائم ، يحون هناك نوع من التطور ، من اجل تحقيق الكفاية ان لم يكن في سبيل غرض آخر ، للعمليات الروتينية وقد تحقق لها الترشيح ، وذلك مثلها مثل ما يحدث لقسم الحسابات في أى شركة .

٣ - هذان التطوران ، بدورهما ، لهما علاقة كبيرة بعملية الاختيار والنشكيل للمؤهلات العقلية الجديدة بين افراد المدرسة ، وهى مؤهلات فكرية وسياسية .

٤ - ان « علم الاجتماع الجديد » ، كما يمارس في مجال رجال الاعمال - خاصة في مجالات الاتصال الخاصة بالاعلان - وفي القوات المسلحة ، وفي الجامعات كذلك ، قد أصبح يخدم عملاء البيروقراطيين أيا كانت غاياتهم . وأولئك الذين يقومون بترويج وممارسة هذا الاسلوب من البحث يتبنون فوراً المنظور السياسى لعملائهم ورؤسائهم البيروقراطيين . وتبنى المنظور غالباً ما يصبح قبول له .

٥ - بقدر ما يكون لثل هذه الجهود البحثية فعاليتها في تحقيق أهدافها العملية المعلنة ، بقدر ما تخدم في زيادة كفاءة وسمعة - وعند هذا الحد ، انتشار - الأشكال البيروقراطية السائدة في المجتمع الحديث . ولكن عما اذا كانت تتمتع بالفعالية أم لا في هذه الأهداف الصريحة (البيؤال مفتوح) ، فانها بالفعل تخدم في نشر معايير وروح البيروقراطية في مجالات الحياة الفكرية ، والاخلاقية ، والثقافية .

تقد يبدوا أنه شيء مثير للسخرية أن أكثر النامس الحاخا في اهتمامهم باظهار ونشر أساليب التطهير الاخلاقية ، هم بالتحديد على رأس الذين أكثر تعمقا في انشغالهم بـ « علم الاجتماع التطبيقي » و « الهندسة البشرية » . ومنذ أن بات العمل بالاسلوب الخبروى المجترأ شيئا مكلفا وغالبا ، فلا يوجد سوى المؤسسات الكبيرة فقط هي القادرة على تحمل أعباءه . وفي مقدمة هذه المؤسسات ، الشركة ، والجيش ، والدولة ، وملحقاتهم أيضا ، خاصة مؤسسات الاعلان ، والترويج ، والعلاقات العامة . وغير هؤلاء ، هناك أيضا المؤسسات الكبيرة ، وان كان الافراد الذين يعملون بها غالبا ما ينحون الى الفعل تحت ظل القواعد واللوائح الجديدة ذات الصبغة العملية التطبيقية ، وهو ما يعنى ارتباطها بالبيروقراطية . ونتيجة لهذا ، أصبح الاسلوب مجسما في مراكز نظامية محددة . في وكالات الاعلان والتسويق منذ العشرينات ، وفي الشركات واتحادات أجهزة الاقتراع منذ الثلاثينات ، وفي الحياة الاكاديمية ، وفي مكاتب البحث العديدة منذ الاربعينات ، ثم خلال الحرب العالمية الثانية ، في فروع الابحاث التابعة للحكومة الفيدرالية . اذن فالنموذج النظامى بدأ ينتشر الآن ، ولكن هذه الاجهزة تظل هي قبضته القوية .

والطابع الشكلى الذى تتخذه هذه الاساليب الفنية المكلفة يجعلها قادرة على الخدمة بصفة خاصة فى توفير ذلك النوع ذاته من المعلومات التى يحتاجها أولئك القادرين والزاعجين فى أن يدفعوا مقابل الحصول عليها . ولقد باتت بثورة التطبيق الجديدة مركزة بشكل نمطى على مشاكل محددة ، استهدافا لاستجلاء بدائل الفعل العملى ، أى النقدى والادارى .

وليس من الصحيح على الاطلاق بأن علم الاجتماع ، يعد أن نم اكتساب
« المبادئ العامة » فقط ، في إمكانه أن يوفر « دليل عملي معقول » ،
فرجل الإدارة غالبا ما يكون في حاجة إلى معرفة التفاصيل الخاصة
بحقائق وعلاقات معينة . وأن هذا هو كل ما يحتاجه أو يريد معرفته .
ومادام الممارسون للخبروية المحترفة غالبا لا يهتمون كثيرا بوضع مقومات
مشاكلهم الخاصة ، فانهم جميعا يكونون أكثر استعدادا لأن يتركوا أمر
اختيار مشاكلهم المحددة للآخرين .

ولا يتجه عالم الاجتماع في مجال البحث الاجتماعي التطبيقي ،
عادة ، إلى مخاطبة « العامة » ، بل أن له عملاء محددين ذوي اهتمامات
وتحيزات معينة . وهذا التحول من عامة الناس إلى عميل معين يتدنى
ويقوض بشكل واضح فكرة الموضوعية عن بعد ، وهي فكرة ربما تكون
قد ارتكزت على الاستجابة للضغوط الغامضة المشوشة - وبالتالي
تتركز أكثر على الاهتمامات الفردية للباحث ، الذي بشكل ما يمكن أن
ينقسم ومن ثم لا يمكن السيطرة عليه .

وجميع « مدارس الفكر » لديها تفسير لما تعنيه حياة الشخص
الأكاديمي . « فالعمل الجيد » في تعريفه جاء في عبارات مقبولة لدى
مدارس معينة ، وبذلك يكون النجاح الأكاديمي معتمد على القبول
الإيجابي للأفكار والمذاهب التي تأتي بها المدرسة السائدة . وظلما أن
هناك الكثير ، أو على الأقل ، عدة «مدارس» مختلفة ، وخاصة في مجال
أحد الأسواق المهنية الواسعة ، فإن هذا المطلب لن يشكل عبئا على أحد .

والممارس الفرد الممتحن لعلم الاجتماع ، ليس هناك الشيء الكثير
من موعى إمكانياته الفردية المحدودة لكي يقف حائلا بينه وبين أرقى مراتب

العمل • ولكن ، مثل هؤلاء الرجال غير المتعلقين بعملهم لا يمكنهم أن يتبعوا سبيل البحث الخبروي المجتزأة على نطاق مناسب ، لأن ذلك هذا العمل لا يمكن أن يبدأ ما لم يتم تطوير إحدى هيئات البحث بدرجة كافية. تستطيع معها أن توفر ذلك النوع من المادة الملائمة ، أو ربما يجب على أن أقول ، تدفق العمل • حيث يتطلب ممارسة الخبرة المجتزأة وجود مؤسسة للبحث ، بالإضافة الي ، لو تمددنا من الناحية الاكاديمية ، ميزانية ضخمة • فكلما تزايدت تكاليف البحث ، كلما شُخِّط وتشكل فريق البحث ، وكلما أصبح أسلوب البحث ذاته مكلفا ، ويصبح هناك نوع من الضبط المشترك على تقسيم العمل • والفكرة القائمة بوجود جامعة تكون مركزا للانداد من المهنة الواحدة ، كل منهم ذو خبرات ، وكل منهم يمارس مهنة معينة ، قد أصبحت تميل لأن تستبدل بفكرة أخرى لجامعة تكون بمثابة قاعدة لمجموعة من بيروقراطيات البحث كل منها يحتوى على تقسيم دقيق للعمل ، ومن ثم على مجموعة من الفنيين المثقفين • ولكي يتم استخدام هؤلاء الفنيين بكفاءة ، إذا لم يكن لسبب آخر ، فسوف تزداد الحاجة الي تقنين الاجراءات بحيث يمكن تعلمها فورا •

وتعتبر المؤسسة البحثية أيضا والى حد كبير مركز للتدريب • فمثلها مثل المؤسسات الأخرى ، تقوم باختيار أنماط معينة من العقول ، ثم يفضل المكافآت التي تمنحها فاتها تشجع وتساعد على تطور صفات وتجايا عقلية معينة • وفي هذا النوع من المؤسسات برز نمطان من الأشخاص ، جديديان تقريبا على المسرح الاكاديمي ، بجانب الدارسين والباحثين من الطراز القديم •

النمط الاول ، يمثل جماعة الإداريين المثقفين ومشجعوا البحث

وحرد - استصاعوا ان يحصلوا على شهره منقطعة النظير ، غير انهم
 لم يصنعوا موقفا واحدا في العلم له قيمته ، ولم يقدموا اضافات تدر
 في المجال العربي لعلم الاجتماع . وهذا النمط من اساس مريض سمعهم
 العميه على سبظهم الاناديميه : فهم يستلون اعصاب المجلس ، وهم
 ممسكين في مجلس الاداره ، كما انهم هم الذين يملكون سلمه اعطاء
 العمل ومحة البحث . انهم نوع جديد وعريب من البيروقراطيين ، فهم
 يمتابه الهيئه التنفيذية للجانب الذهني ، وهم رجال العلامات العامه
 المحصون في مجال المؤسسات . بالنسبه لهم ، كما هو الامر بالنسبه
 للنفقيدين في كل مكان ، يحل تقرير البحث محل الكتاب . وهؤلاء في
 قدرهم اقامه اي مشروع اخر او مؤسسه اخرى للبحث باخفا الوسائل،
 ولكني اكون في غاية الدهشه والعجب لو انهم تمكنوا بعد عشرين عاما
 من البحث والتدريس والملاحظه والتفكير من تاليف كتاب واحد يخبرونك
 فيه عما يعتقدون انه يدور في العالم ، او يعالجون فيه المشكلت
 الاساسيه للناس الذين يعيشون في زمانهم . وفي الوقت الذي نجدهم
 فيه يقدرون العمل الذي يقومون به على اساس بلايين الساعات من
 الجهد البشري ، فانهم لا يستطيعون ان يقدموا معرفه لها قيمتها
 العلميه ، فهم لا يهتمون الا بالمناعج والبحث . وكثير من مديري
 المؤسسات يحبون ان يقدموا منحا مائيه لمشروعات البحث التي يعتقدون
 انها بعيدة عن القضايا والمسائل الايديولوجية . وهذه المشروعات تكون
 من النوع الذي يمكن ان يحمل حرف (-ع) وهو - في نظر العلماء -
 الحرف الاول من كلمة « علمي » ، غير انه لا يزمز في الواقع الا لكلمة
 « آمن » وهذا الامان لا يحدث الا لمشروع تافه في ذاته ، ولا يتعلق
 بمشكلت ذات أهمية سياسية . وبناء عليه ، تتجه المؤسسات الكبيرة
 الى تشجيع البحث البيروقراطي ، الكبير ، الذي يدرس مشكلت صغيرة،

عن طريق من يعرفون باسم « العلماء » ، وهؤلاء في ممارستهم لعقلهم يجعلون العلوم الاجتماعية مجرد منهج للبحث ، وهذا المنهج لا يقيد في النهاية في التعرف على حقيقة الانسان والمجتمع .

أما النمط الثاني ، فهو يمثل الجماعة الاصغر ، والوصف الافضل لهم انهم باحثين فنيين وليسوا علماء اجماع . ونكى يستطيع الانسان ان يفهم المعنى الاجتماعي لطراز من التفكير ، علينا دائما ان نميز بين القادة والتابعين ، بين المبتكرين وأصحاب الاعمال الروتينية ، بين « الجيل الاول » الذي يقيم أسس العمل ، وبين الجيلين الثاني والثالث اللذان يقومان بالتنفيذ . وجميع المدارس ، اذا كانت ناجحة ، تضم كلا النمطين من الرجال ، وهذا هو في الواقع ما يشكل أحد معايير المدرسة « الناجحة » . كذلك فانه يمثل مدخل رئيسي هام الى النتائج الفكرية للنجاح .

وغالبا ما يكون هناك اختلاف بين صفات السمات الذهنية للتابعين المنفذين والمبتكرين وواضعوا الاسس الاولى . وحول هذه النقطة ، تختلف المدارس الفكرية بدرجة عميقة . وتعتمد هذه الاختلافات ، الى حد كبير ، على نمط التنظيم الاجتماعي الذي يسمح به أو يشجعه أسلوب العمل الخاص بكل مدرسة . وأسلوب العمل الذي تقوم بدراسته يوجد به على الاقل عدد من المخترعين والاداريين ذوي عقول على درجة عالية من الصقل . لقد استطاع هؤلاء ، في شبابهم ، وقيل ان يزدهر هذا الاسلوب ، ان يستوعبوا أنماط الفكر الرائدة في المجتمع الغربي ، فمثل هؤلاء الرجال استطاعوا ان يكتسبوا سنوات من الخبرة الثقافية والفكرية . اذن فهم في الحقيقة رجال متعلمون : على ادراك بدقة خسرهم وقدرتهم على صقل أنفسهم بصفة مستمرة .

وأنا نادرا ما رأيت أحدا من هؤلاء الرجال الشبان ، وهو في حالة من الحيرة الفكرية الحقيقية . كما أنني لم أرى أبدا أى مظهر يعبر عن الفضول العاطفى حول مسألة كبيرة ، ذلك النوع من الفضول الذى يجبر العقل على أن يهيم فى أى مكان وبأى وسيلة ، لكى يصنع نفسه من جديد لو تطلب الامر ، لكى يستطيع أن «يكشف» . ان هؤلاء الشباب أقل قلقا من كونهم أشخاص يصون النظام والترتيب ، أقل خيالا من أنهم صبورين ، كما أنهم ، فوق كل شيء ، متعسفون يقينيون ، بكل ما يحمله هذا التعبير من معان تاريخية ولا هويته . وبعض هذا هو بالطبع مجرد جانب من الحالة الفكرية المؤسفة السائدة عند كثير من طلبة الكليات والجامعات الأمريكية الآن ، ولكننى أعتقد أنه أكثر وضوحا بين الباحثون الفنون فى مجال الخبرة المجتزأة .

هؤلاء الناس احترفوا علم الاجتماع كحياة لهم ، متخصصهم المطلق فيه تم فى وقت مبكر ، واكتسبوا نوع من الالامبالاة أو الازدراء بـ « الفلسفة الاجتماعية » — وهى التى تعنى بالنسبة لهم « تدوين الكتب من كتب أخرى » أو أنها « مجرد عملية للتأمل » . وعندما يقوم الانسان بالاستماع الى أحاديثهم ، محاولا أن يقيس نوعية الفضول الموجود لديهم ، فسوف يجد أن الحدود الذهبية لديهم جامدة ، حتى أن المجالات الاجتماعية التى يجهل الكثير من الدارسين عنها شيئا ، لا تحيرهم ولا تستثير أفكارهم .

وقدر كبير من قوة الدعاية التى يتمتع بها علم الاجتماع البيروقراطى يرجع الى مطالبه الفلسفية بالنسبة للمنهج العلمى ، كما أن قدر كبير من قوته فى اختيار العاملين فيه يرجع الى تلك السهولة النسبية التى يتم بها تدريب الافراد ودفعهم للعمل فى مجال حياة لها مستقبل . وفى

كلتا الحالتين ، فان المفاهيم الواضحة المقننة ، والمتاحة بين يدي الفنيين ، تعتبر المفاتيح الرئيسية للنجاح . وفي عقول بعض المؤسسين ، تكون الوسائل الفنية الخبروية بمثابة عامل يثير خيالا ، يكون وهذا صحيح ، قد انطمس بشكل غريب ، وان كان الانسان يشعر دائما بأنه مازال موجود . فأنت عندما تتحدث مع أحد هؤلاء المؤسسين ، فانك تتعامل دائما مع عقل ، ولكن بمجرد أن يكون الشاب قد مضى ثلاث أو أربع سنوات في مثل هذا الوضع ، فانك بعد ذلك لن تستطيع أن تتحدث معه فعلا عن المشاكل المتعلقة بدراسة المجتمع الحديث . فمركزه وحياته العملية ، طموحاته واعتباره الذاتى نفسه ، قد أصبحت من الأشياء التى تعتمد الى حد كبير على هذا المنظور الواحد ، وهذه اللغة الواحدة ، وهذه القاعدة الواحدة من الاساليب الفنية . أى أنه ، فى الحقيقة ، قد أصبح لا يعرف أى شىء آخر .

وفى البعض من هؤلاء الشباب الدارسين ، يكون الذكاء العقلنى نفسه ، قد انفصل غالبا عن الشخصية ، ويرونه من جانبهم على اعتبار أنه نوع من الوسيلة ذات المهارة التى يأملون فى تسويقها بنجاح . اذن فهم يعتبروا من بين الذين أصابهم الجذب الانسانى ، يعيشون تبعا لقيم تحجب أى احترام للعقل البشرى . كما أنهم من بين الفنيين ذوى النشاط والطموحات الذين جعلهم نظام التعليم الروتينى القاصر والحاجة المفسدة اليهم غير قادرين على اكتشاف الخيال العلمى الاجتماعى . ونحن نأمل فقط عندما يصل عدد كاف من هؤلاء الشباب الى مستوى استاذ مساعد فى حياتهم المهنية ، أن يقوموا بتغيير فكرهم نحو ادراك الحقيقة بأن لا يمكن الاعتماد كثيرا على أباطرة بدون قواعد أساسية .

ونحن لو نظرنا الى أمور مثل الخبروية المجتزأة ، والقيود المنهجية التي تواجهها ، وبؤرة المجاز التطبيقي لها ، ونوعية العقول التي تعمل أنظمتها على اختيارها وتدريبها ، لوجدنا أنها تجعل من التساؤلات التي تدور حول السياسات الاجتماعية للعلوم الاجتماعية كلها من الامور الملحة . وهذا الاسلوب البيروقراطي وشكله النظامي يسيران على نفس الخط مع التيارات السائدة للبناء الاجتماعي الحديث وأنماطه المميزة في مجال الفكر . ولا أعتقد أن هذا من الامور التي يمكن تفسيرها ، أو حتى فهمها ، دون أن نلاحظ ما يأتي ، أن هذه التيارات الاجتماعية ذاتها ، تمس في الواقع ، ليس فقط العلوم الاجتماعية ، بل انها تؤثر على الحياة الفكرية بأكملها في الولايات المتحدة ، بل وذات الدور الذي يقوم به العقل في شئون البشر اليوم .

اذن فجوهر القضية يبدو واضحا : لو لم يكن علم الاجتماع شيء قائم بذاته ، فلا يمكن اعتباره مشروع مسئول على المستوى العلم . فكلما اتسعت وسائل البحث وأصبحت أكثر تكلفة ، كلما اتجهت لأن تكون « منزوعة الملكية » ، وبناء على ذلك ، فعندما يقوم علماء الاجتماع ، وبشكل ما من الاشكال الجماعية ، بممارسة الضبط الكامل على وسائل البحث هذه ، عندئذ فقط يمكن لعلم الاجتماع أن يكون وبهذا الاسلوب مستقل بذاته حقا . كما أن عالم الاجتماع الفرد بقدر ما يكون معتمد في عمله على البيروقراطيات ، كلما اتجه لأن يفقد استقلاله الفردي الذاتي ، وبقدر ما يشتمل علم الاجتماع على عمل بيروقراطي ، كلما اتجه لأن يفقد استقلاله الاجتماعي والسياسي . وأنا لا أريد أن أقوم بالتركيز على كلمة « كلما » ، لأنه من الواضح أنني كنت بصدد مناقشة اتجاه واحد فقط ، على الرغم من أنه اتجاه رئيسي ، وليس مناقشة أمورنا كاملة .

انه لو كان علينا أن نفهم ماذا يحدث في أى مجال من مجالات العمل الثقافى والفكرى ، فانه يجب علينا أن نفهم أولا ما يحمله سياقه الاجتماعى المباشر . لذلك ، فانه يجب على الآن أن أقوم بجولة موجزة مستعرضا الزمر الأكاديمية . وبالطبع ، من الامور الصحيحة أنه بقدر ما تكون احدى الافكار لها صفة الدوام ولها أهميتها ومغزاها ، فان أى شخصية أو زمرة معينة لا تكون سوى رمزها المؤقت . ومع ذلك ، فان كل ما يتعلق بمسألة « الزمرة » و « الشخصيات » و « المدارس » ، فهو أمر أكثر تعقيدا من ذلك ، فان ما لهذه الاشياء من أهميته في تشكيل تطور علم الاجتماع ليستحق أن تعطيه مزيد من الادراك من جانبنا . لذلك يجب علينا أن نواجهها ، ان لم يكن لسبب آخر ، سوى ان أى نشاط ثقافى يكون دائما في حاجة الى دعم مالى من نوع ما وأيضا الى جمهور من نوع ما حتى يكون قادر على النقد . ولكن ، لا المال ولا النقد يمنحان فقط على أساس قيمة الاحكام الموضوعية ، هذا بجانب ما يدور عادة من مناقشة حول موضوعية الاحكام ذاتها . وكذلك حول ما تستحقه هذه الاحكام .

والوظيفة التى تقوم بها الزمرة الأكاديمية لا تقتصر فقط على تنظيم المناقشة ، بل تتسحب الى وضع شروط هذا التنافس ومنح المكافآت في مقابل العمل الذى يتم وفقا لهذه الشروط في أى وقت معين . اذن ، فالقواعد العامة التى يحكم بها على الاشخاص ويخضع لها العمل للنقد هى التى تشكل السمة الفكرية الأكثر أهمية التى تتصف بها الزمرة . وبالنسبة للنقطة السابقة التى تكلمت عنها عن « أخلاقيات الفنانين » الذين يعملون في مجال علم الاجتماع البيروقراطى - أى الصفات العقلية وتأثيرها على صنع السمعة ومن ثم تأثيرها على الانمط المسائدة

في علم الاجتماع وعلى القواعد العامة المنتشرة للحكم النقدي — فأنسى هنا لست في حاجة لأن أضيف إلى ذلك أن الوسائل التي يتم بها تحقيق المهام الداخلية للزمرة تشمل : منح النصيحة الودية للشباب ، إتاحة فرصة العمل وإبداء التوصيات حول تحقيق تناسب ، التخلي عن مهمة مراجعة الكتب للأشخاص الذين يحظون بالاعجاب ، الاستعداد لقبول المقالات والكتب للنشر ، توزيع المخصصات المالية الخاصة بالبحث ، القيام باتخاذ الوسائل الكافية لتوفير المراكز الشرفية داخل الهيئات المهنية وفي مجالس تحرير الصحف المهنية . وبقدر ما تعتبر هذه الوسائل نوع من المتنازل عن المنزلة ، والتي بدورها ، تعتبر إلى حد كبير من محددات الحياة الأكاديمية ، فإنها تؤثر على التوقعات الاقتصادية للدارس الفرد بقدر ما تؤثر على سمعته المهنية .

في وقت من الأوقات كانت السمعة العظيمة تؤسس بصفة عامة ، على إنتاج الكتب ، والدراسات والمقالات الطويلة ، أي أنها تقوم على إنتاج الأفكار والدراسات ، وعلى ما يصدره الزملاء الأكاديميين وغيرهم من ذوي الفكر من أحكام على هذه الأعمال . ومن الأسباب التي جعلت الوضع يكون بهذا الشكل في مجال علم الاجتماع والعلوم الإنسانية هو أن كفاءة أو عدم كفاءة شخص ما كانت تخضع للمراقبة والفحص ، طالما أن العالم الأكاديمي القديم لم يكن يتوافر به مناصب مميزة ذات اقتدار واختصاص . ولذلك ، فإنه لمن الصعب معرفة ما إذا كانت المقدرة المزعومة لأحد رؤساء الشركات ، مثلاً ، ترجع إلى قدراته الشخصية الذاتية أم إلى السلطات والتيسيرات المتوافرة له بفضل منصبه . ولكن مثل هذا التشكك لا مكان له فيما يتعلق بالعمل الدراسي العلمي ، فالعمل الذي يقوم به الإساتذة من الطراز القديم ، هو مثل عمل الحرفيين .

على أية حال ، فان رجل الادارة العالم الجديد ، يعتبر بالمنزلة التي يتمتع بها ، مثل صاحب السلطة التنفيذية في مجال رجال الاعمال ومثل صاحب الرئاسة العسكرية ، قد اكتسب وسائل القدرة والكفاية وهي التي يجب أن تميز عن ما يتمتع به من مقدرة شخصية ، وان كانت فيما يتعلق بسمعته لا يحدث بينهما تمييز . فوجود سكرتير دائم ، وموظف يذهب الى المكتبة ، وآلة كتابة كهربائية ، ومعدات مكتبية مختلفة ، وربما بالاضافة الى مبلغ ثلاثة أو أربعة آلاف دولار سنويا كميزانية لشراء الكتب والدوريات ، بل وحتى أصغر المعدات المكتبية ، كل ذلك يزيد بقدر هائل من مظهر القدرة والكفاءة بالنسبة لأى دارس علمي . ورغم أن أى مسئول تنفيذي في مجال الاعمال الادارية قد يضحك من تفاهة مثل هذه الاشياء ، الا أن أساتذة الجامعات لن يقوموا بذلك . فالقلة من الاساتذة ، حتى المنتجين منهم ، هم الذين يملكون مثل هذه الخدمات وفقا لأسس راسخة . ومع ذلك ، فان هذه المعدات « تعتبر » وسيلة لتحقيق القدرة والسير في الحياة العملية ، وهي التي تعطى الضمان لعضوية الزمرة شيئا أقرب احتمالا مما تفعله المعرفة العلمية غير المتعلقة بشيء . فالمنزلة التي تتمتع بها الزمرة تزيد من فرصة الحصول على هذه المعدات ، وتوافر هذه المعدات يزيد بدوره من فرصة تحقيق السمعة العلمية .

هذا ، اذن ، هو نوع واحد من الحالات التي تساعد في تفسير كيفية حصول الأشخاص على قدر كبير من السمعة والشهرة العلمية دون أن يكونوا ، في الحقيقة ، قد حققوا الشيء الكثير . ومن هنا كان تعليق أحد الزملاء على واحد من هؤلاء بقوله : « طالما هو على قيد الحياة ، فسوف يبقى أبرز الرجال في حقوله ، ولكن بعد وفاته

بأسبوعين لن يتذكره أحد » • كون هذه العبارة بمثل هذه الخشونة والقسوة ، ربما يكون دليل يشهد على مدى الآلام الناجمة عن حالات القلق التي كثيرا ما تتمك رجال الادارة في دنياهم الخاصة بالزمر الأكاديمية •

ولو حدث وكان هناك تنافس بين عدة زمرات في ميدان الدراسة، فإن المراكز النسبية التي يحتلها هؤلاء المتنافسون تنحو الى تقرير الاستراتيجيات الخاصة بالزمرة • كما أن الزمرات التي تعتبر صغيرة الحجم وليس لها أهمية يكون من المتوقع لها من الزمرات الرائدة ، وعلى مدار الوقت ، أن تخرج من مجال العمل • فأعضاؤها لن ينالوا سوى الاهمال أو الرفض ، وفي النهاية سوف يختفون دون أن يكونوا قد تمكنوا من تدريب الجيل التالي • ولذلك ، لا بد أن يكون في الذهن دائما أن احدى الوظائف الهامة للزمرات هي قيامها بتشكيل الجيل الأكاديمي الذي سوف يخلفها • والقول بأن احدى الزمرات لا أهمية لها ، هو القول بأنها لن يكون لها صوت في عملية التشكيل هذه • ومع ذلك ، فلقد كانت هناك ، على سبيل المثال ، مدرستان رائدتان ، كل منهما تخطى بقيادة يتمتعون تماما بالسلطة وقدر كبير من المنزلة ، فان العلاقات بينهما عندئذ سوف تتجه لكي تصبح أمر يتعلق بعملية ضم واستيعاب، ومسائل تتعلق بعملية بناء كتل أكبر • وبطبيعة الحال ، فان احدى المدرس لو تعرضت لهجوم خارجي فعال عليها ، أو من زمرات أخرى ، فضوف يكون من أولى استراتيجيات الدفاع هو الانكار بأن هناك ثمة زمرة أو حتى مدرسة بالفعل ، وهذه هي المناسبات التي يتأتى لرجال الادارة أن يكونوا فيها مستقلين •

وغالبا ما تختلط المهام التي تمثل أهمية بالنسبة للزمرة بالمهام

التي تمثل أهمية للعمل الفعلى الخاص باحدى المدارس . ويؤثر هذا الامر على فرص الحياة العملية عند الشباب ، أما عند كبار السن فيكون هناك تشجيع وتمهيد للترقى الادارى ، وتشجيع للمهارات السياسية ، وقدرات الصداقة . والسمعة ، خاصة بين كبار السن هؤلاء ، فقد تصبح بذلك قائمة على أساس يشوبه الغموض . ولذلك قد يتساءل من هم خارج الزمرة ، هل السمعة العالية التي يتمتع بها هذا الشخص راجعة الى القيمة الفكرية التي يحققها العمل فعلا أم هي راجعة الى مركزه في الزمرة ؟؟

في الواقع ، فإننا نلاحظ في كثير من المجتمعات ، ونحن عندما نضع في اعتبارنا العلاقات المتبادلة بين الزمر ، نائنا نواجه في الحال بين لا يتحدثون باسم زمرة واحدة فقط ، بل بمن يتحدثون باسم « حقل العمل » كله . فهم ليسوا فقط مجرد مسئولين تنفيذيين في منشأة واحدة ، بل هم أيضا متحدثين باسم الصناعة . والشخص الذي يتطلع لأن يلعب دور رجل الادارة بالنسبة لحقل عمل كامل لا بد له عادة من أن ينكر في الواقع أن هناك اختلافات فكرية حقيقية ، بين ، مثلا ، زمرتان رائدتان في حقل العمل . وفي الواقع ، فإنه ، باعتباراه المتحدث المشترك باسمهما ، فإن من أولى مهامه الفكرية هي أن يظهر « أنهما في الحقيقية يعملان تجاه هدف واحد » . وهنا ، يصبح هو الرمز للمنزلة التي تزعم كل زمرة بأنها من صميم اختصاصها ، وكذلك يكون رمزا لوحدتهما « الفعلية » . أو على الاقل لوحدتهما التي ستتحقق في النهاية . وهو باكتسابه المنزلة من كل من الزمرتين ، فإنه يضيفها على كل منهما ، أي أنه بمثابة نوع من السمسة الوسيطة ، يقوم بتوزيع وتنظيم المنزلة لكل من الفريقين .

السؤال الآن لنفترض على سبيل المثال ، أن هناك مدرستان رائدتان في

أخذ ميادين الدراسة ، أحدهما تسمى « النظرية » والثانية تسمى « مناهج البحث » ، والعالم « الادارى » الناجح هو الذى يحقق حركة من العمل الكثيف بينهما ، فهو يرى كما لو كان يعمل فى كلاهما ومع ذلك فهو يقف بينهما فى نفس الوقت . وهو بمنزلته التى يتمتع بها ، يبدو وكأنه يعد بأن كلا من النظرية ومناهج البحث ليس فقط متوافقان بل هما أيضا جزء من نموذج متكامل للعمل فى علم الاجتماع ككل . اذن فهو بمثابة رمز لهذا الوعد . ولكن هذا الوعد لا يرتكز على أى كتيب أو دراسات حقيقية يكون قد أنجزها . أما الذى يحدث فهو : أنه فى أى عمل يتعلق ببحث يعتقد به وسيكون له قدره ، فان العالم « الادارى » يبحث عن النظرية — وبطريقة مليئة بالتمنى ، وهو دائما يجدها هناك . وأيضا ، فى أى عمل يعتقد به كما يجب كنظرية ، يقوم العالم « الادارى » بالسعى الى مناهج البحث — ومرة أخرى ، بتلك الطريقة المليئة بالتمنى ، فانه يعثر عليه . اذن ، فالدراسة المستكملة ، التى تظهر فيها « النظرية » « ومناهج البحث » فعلا ، كشيء واحد ، تعتبر كما ذكرت ، بمثابة وعد ورمز . فى نفس الوقت ، فان المنزلة التى يتمتع بها العالم « الادارى » لا تعتمد على أى من مثل هذه الدراسة ، بل هى فى الحقيقة لا تعتمد على أى دراسة على الاطلاق .

وعلى حسب ما أعتقد ، هناك حقيقة مفاجئة تلتمص بكل الادوار التى تكتسب هيئة العالم « الادارى » . هذه الحقيقة هى أن كثيرا من الذين يلعبون هذه الادوار يملكون عقولا من الدرجة الاولى ، لأن أصحاب العقول من الدرجة الثانية لا يستطيعون فى الواقع القيام بمثل هذه الادوار ، رغم أن الكثيرين بالطبع يقومون بتقليدها بالكلام فقط . والدور الذى يكون على العالم « الادارى » أن يلعبه بيقينه بعيدا عن

واقع العمل • كما أن المنزلة التي استطاع أن يكتسبها لا تتناسب أبداً مع العمل الذي يكون قد أنجزه بالفعل ، والوعد الذي يكون قد أطلقه عبثه كبير للغاية ، حتى أنه غالباً يكون معوق تماماً عن الوصول إلى « الدراسة » ، ولكنه عندما يشترك بجانب رئيسي في إحدى الدراسات أو أحد الكتب ، فإنه يمتنع عن انهاؤه أو نشره ، حتى عندما يظن الآخريين أن العمل قد انتهى • وهو عندئذ يشكو من اللجان ومن الأعباء الإدارية الأخرى التي يحمل عبئها ، وإن كان في ذات الوقت يقبل ، بل إنه في الواقع يسعى ، إلى المزيد من هذه الأعباء • إذن قدوره هو نفسه كعالم « إداري » هو في وقت واحد للسبب والمبرر في عدم النزول إلى مجال العمل • فهو محاصر ، على حد قوله من حين لآخر ، ولكنه أيضاً عليه في الحقيقة أن يستمر في محاصرة نفسه ، وإلا فإن الآخريين بل وهو نفسه سوف يقولون بأن دوره كعالم « إداري » ما هو إلا مجرد حجة لتبرير تصرفه •

ولكن عالم الزمرات ليس كله موجود في دنيا الأمور الأكاديمية • بل هناك أيضاً من هو غير متعلق بشيء ، الذي يدخل نفسه في كثير من الأمور المتنوعة ، وعمله أيضاً متنوع • والشخص غير المتعلق بشيء ، من وجهة نظر الزمرة الرائدة ، قد ينظر إليه على أنه شخص يحمل مشاعر ودية أو على الأقل محايدة تجاه المدرسة التي تؤمن بها الزمرة ، وهو قد يكون « اختياري » في عمله أو أنه فقط يفتقر إلى « الميول الاجتماعية » • مثل هذا الشخص وأشباهه بقدر ما يجذب عملهم اهتماماً مواتياً أو يكون الحكم عليهم بأنهم أناس يستحقون ، أو ذوى فائدة ، فإن أعضاء الزمرة قد يسعون إلى اجتذابهم ، وإهدائهم إلى الطريق ، ثم في النهاية يضمنونهم إليهم • فالسمعة والشهرة غالباً ما تكون شهرة متبادلة — لكنها بالنسبة لأعضاء الزمرة — غير كافية •

ولكن من بين غير المتعلقين بشيء ، قد يكون هناك أيضا من لا يدخلون أنفسهم في اللعبة ، ولا يشتركون في مطالب المنزلة . ومن بين هؤلاء هناك البعض الذين يشعرون فقط بعدم الاكتراث ومستغرقين في عملهم الخاص ، والبعض الذين يشعرون بالعداوة الصريحة المطلقة ، عملهم هو انتقاد أعمال المدرسة . ولو كان الامر في امكان الزمرة ، فانها سوف تتجاهل كل منهما وأعمالهما . ولكن في حالة ما اذا كانت الزمرة تتمتع بمنزلة كبيرة حقيقية فهل تكون مثل هذه الاستراتيجية البسيطة مناسبة وامونة . انها من الممكن أن تتحقق بطريقة متكبرة ، و فقط اذا ما توافقت الزمرة فعلا مع حقل الدراسة ككل وتحكمت فيه أيضا . ولكن هذا بالطبع لا يحدث ، فعادة ما يكون هناك أناس محايدين وعاملين يختارون عملهم ، وكذلك زمرات أخرى ، في نفس ميدان العمل . بل هناك أيضا ميادين أخرى من الدراسة تكون لها صلة ، بل وأكثر من ذلك ، العديد من غير الاكاديميين الذي يؤدي اهتمامهم أو مظاهر الاستحسان التي يبديونها الى زعزعة ما تحزره الزمرات من منزلة وسمعة وخبرة .

وبناء على ذلك ، اذا لم يكن في الامكان تجاهل النقاد ، فلا بد من تبني استراتيجيات أخرى . وبالطبع فان جميع الوسائل التي تستخدم في الادارة الداخلية لأعضاء المدرسة سوف تستخدم أيضا للتعامل مع المعادين خارج المدرسة . وهنا سأكتفي بمناقشة موجزة لواحدة فقط من هذه الوسائل ، وهي عرض الكتب ، الذي يعتبر أكثر الوسائل شيوعا لتخصيص المنزلة . فلنفترض أن أحد الدارسين غير المتعلقين بإحدى المدارس قد أخرج كتابا لقي ما يكفي من الاهتمام بما يجعل تجاهله أمر غير مقبول . اللعبة الفجة ، هي اعطاء الكتاب الى

أحد كبار أعضاء الزمرة ، خاصة الى من هو معروف بأنه في حالة منافسة أو عداوة مباشرة لآراء المؤلف ، أو على الاقل يعتنق آراء مضادة له . بل ان الامر سيكون أكثر دهاء لو تم تكليف هذه المهمة الى عضو في الزمرة يكون ثانويًا ولكنه في طريقه الى الصعود ، ولم ينشر له الكثير من قبل وبالتالي آراؤه ليست معروفة على نطاق واسع . وهذا الأسلوب له مزايا عديدة ، فهو بالنسبة للشباب يعتبر مكافأة له تقابل ولائه وكذلك فرصة لكي ينال اعتراف به نتيجة لانتقاده شخصًا أكبر منه وأكثر شهرة . والامر بهذا الشكل يضع الكتاب بطريقة ضمنية في وضع أقل أهمية مما لو كان المكلف بالمهمة أحد الدارميين البارزين . كذلك فهو دور مأمون يقوم به الشاب . فالشخص المشهور ، وبعيدًا عن مجال التعاطف ، قد لا يرغب في « الرد » على العرض الذي تم لكتابته ، اذ ليس من المعتاد بالنسبة لأحد مؤلفي الكتب أن يقوم بالرد على الانتقادات الموجهة لكتابته من محترفي عرض الكتب ، لأن السياسة التي تتبعها بعض الصحف الثقافية هو عدم تشجيع أو عدم السماح بمثل هذا الرد . ولكن حتى في حالة الرد ، فذلك ليس له في الواقع أهمية كبيرة . فكل شخص من الذين تعرض لهم الكتب يعرف أن من أسهل المهام الفكرية هو « حشر » الكتاب — أي كتاب — في عمود أو عمودين ، وبأنه سيكون من المستحيل بالفعل الرد على مثل هذا العرض في نفس المساحة . قد يكون الامر ممكنًا لو كان الكتاب نفسه قد حظى من جميع القراء بقراءة متأنية ، ولأن هذا الاحتمال لا يمكن اقتراضه فإنه يعطى مستعرض الكتاب ميزة هائلة .

ومع ذلك ، لو أن هذا الكتاب موضع المناقشة يحوز على قدر كبير من الاهتمام داخل أو خارج الميدان أو في كلاهما ، فعندئذ يكون الشيء

الوحيد الذى يمكن فعله هو تكليف أحد أعضاء الزمرة البارزين بالمهمة، ويفضل أن يكون من رجال المتعاملين الإداريين حيث يتولى تقريظ الكتاب كما يجب دون اهتمام كبير بمضمونه ، وكذلك يقوم بإظهار كيف يتسهم الكتاب فى التيارات السائدة والواعدة فى الميدان ككل . أما الشيء الوحيد الذى يجب على أى زمرة جدية ومخالصة أن نتجنبه هو إعطاء الكتاب لأحد الدارسين غير المتعلقين بزمرة معينة ، فهو أولا سوف يعرض بدقة ووضوح لما يحتويه الكتاب ، وثانيا ، سوف ينتقده بشكل مستقل عن المدارس والزمم والاساليب المختلفة .

(٣)

من بين الشعارات التى يستخدمها العديد من مدارس علم الاجتماع ، لا يوجد شعار يتكرر كثيرا يمثل الشعار الذى يقول ، « ان غرض علم الاجتماع هو التنبؤ بالسلوك البشرى وضبطه » . وفى هذه الايام ، يتردد فى بعض الدوائر أيضا الكثير عن « الهندسية البشرية » — وهى عبارة غير محددة غالبا ما يشاء استخدامها لغرض جلى وواضح . ومن المعتقد أن السبب فى وضوح الغرض وجلالة هو أنه يرتكز على تشابه لاشك فيه بين « سيادة الطبيعة » و « سيادة المجتمع » . والذين يستخدمون مثل هذه العبارات عادة هم أقرب لأن يكونوا من بين أكثر الناس اهتماما من الناحية العاطفية بـ « جعل الدوايس الاجتماعية ضمن العلوم الحقيقية » ، ويتصورون عملهم بأنه مجايد من الناحية السياسية وغير ملائم من الناحية الاخلاقية . وفى كل مرة عادة ، تطرح الفكرة الاساسية باعتبار أنها تمثل « تقاعس » لعلم الاجتماع وراء علم الفيزيكا والحاجة بالتالى الى اغلاق الفيجنوة بينهما . وما هذه الشعارات التكنوقراطية سوى بديل لفلسفة سياسية

ننتشر بين الكثيرين من العلماء الذين كتبت عنهم توالف وهؤلاء على ما أعتقد ، يريدون أن يفعلوا بالاجتماع ما يفترضون بأن علماء الفيزيكا قد فعلوا بالطبيعة . وفلسفة هؤلاء السياسية يتضمنها ذلك الرأي البسيط بأنه إذا ما استخدمت مناهج العلم فقط ، تلك التي استطاع الانسان بها أن يتحكم الآن في الذرة ، في « ضبط السلوك البشري » ، فسيرعان ما تحل مشاكل البشرية ويعم السلام الجميع .

وتكمن خلف هذه العبارات مفاهيم غريبة عن القوة ، وعن العقل ، وعن التاريخ — وجميعها مفاهيم غير واضحة وفي حالة يرثى لها من الحيرة والاضطراب . فاستخدام مثل هذه العبارات يكشف عن نوع من التفاؤل الرشيد الفارغ الذي يستند الى جهل بالادوار العديدة الممكنة التي يمكن أن يقوم بها العقل في أمور البشر ، وبطبيعة القوة وعلاقتها بالمعرفة ، وبمعنى الفعل الاخلاقي وموضع المعرفة داخله ، وبطبيعة التاريخ وحقيقة أن البشر ليسوا فقط مجرد مخلوقات للتاريخ بل هم عند اللزوم يشكلون عناصر خلق داخله بل وحتى له أيضا . ولكنني قبل أن أتناول هذه القضايا ، أريد باختصار أن ألقى نظرة فاحصة على الشعار الرئيسي الذي يردده الفلاسفة التكنوقراطيون — ذلك الذي يدور حول التنبؤ والضبط .

ان الحديث بطلاقة ويسر كما يفعل الكثيرون حول مسألتى التنبؤ والضبط هو أن نأخذ بمنظور البيروقراطي الذي يعتبر العالم بالنسبة له شيء يمكن معالجته ، كما قال ماركس ذات مرة . ولكي تبدو هذه النقطة واضحة ، لنأخذ مثالا : لو كان هناك انسان يملك جهاز للضبط ، له قدرة الدهاء والقوة ، على ادارة عسكرية واقعة على جزيرة منعزلة لا يوجد بها أعداء ، فان هذا الشخص ، كما ولا بد أن تتفق معي ، يكون

في وضع يتيح له فرض حالة الضبط . فإذا ما قام هذا الشخص باستخدام كامل قواه ووضع خطط محددة ، فهو عندئذ يستطيع أن يتبأ في إطار حدود هامشية ضيقة تماما ، بما يتقوم به كل إنسان في ساعة معينة من يوم معين في سنة معينة . بل هو في أمكانه تماما أن يتبأ حتى بالمشاعر التي تعتمل في نفوس العديد من هؤلاء الرجال ، لأنه يقوم بمعاملتهم واستخدامهم كما لو كان يحرك الأشياء الجمدة ، فهو يملك القوة التي تجعله يتغلب على الكثير من الخطط التي قد يضعونها ، بل وأحيانا قد يعتبر نفسه حقا عاتية جبار . إذن ، فهو إذلا يستطيع الضبط ، استطاع أن يتبأ ، فهو في مركز السيطرة على « القوانين المضطربة » .

ولكننا ، كطماء اجتماع ، قد لا نفترض أننا نتعامل مع أشياء جمدة يمكن معالجتها بسهولة ويسر . كما أننا قد لا نفترض أننا من بين الناس عتاة مستبدين . وحتى يتحقق كلا الافتراضين ، يعتبر على الأقل أننا نتخذ موقف سياسي وهو ما قد يبدو للاساقذة شيء غريب . فلا يوجد مجتمع تاريخي ينشأ داخل إطار يمثل هذه الصرامة والجهود كذلك الذي يضم تلك الإدارة العسكرية المفترضة ، كذلك علماء الاجتماع ونحمد الله — ليسوا جترالات للتاريخ . ومع ذلك فحتى نستطيع أن نتكلم عن « التنبؤ والضبط » في وقت واحد ، كما يفعل الكثيرون ، هو أنه علينا عادة أن نفترض وجود نوع ما من الضبط من جانب واحد ، كذلك الذي يملكه ذلك الجنرال الخيالي ، الذي بالعت فيما يملكه من قوة الى حد ما حتى أوضح النقطة التي أبعيها .

ومدق من توضيح هذه النقطة هو أن اكتشف عن المغزى السياسي للطابع المعياري للبيروقراطية . وكان استخدامي لها أساسا مركز في

ومن أجل مجالات غير ديموقراطية في المجتمع - مؤسسة عسكرية ، شركة ، وكالة اعلان ، قطاع ادارى بالحكومة . انه في ومن أجل مثل هذه التنظيمات البيروقراطية أن الكثيرين من علماء الاجتماع كانوا مدعوون للعمل ، كما أن المشاكل التي يشغلون بها أنفسهم هناك هي من نوع المشاكل التي تشغل اهتمام أكثر الناس كفاءة في مثل هذه الاجهزة البيروقراطية .

وهنا لا أستطيع أن أعرف كيف لأي انسان ذو عقل أن يختلف مع « روبرت ليند » في تعليقه على « الجندي الامريكى » : « ان هذه الكتب تصور العلم على أنه يستخدم بمهارة شديدة في تصنيف وضبط البشر لأغراض ليست من ارادتهم الخاصة . وأنه ليعتبر مقياس له مغزاه عن عقم الديموقراطية الليبرالية انها يجب أن تستخدم بشكل متزايد العلوم الاجتماعية في المشاكل الخاصة بالديموقراطية ، ليس بطريقة مباشرة ، بل بشكل سطحي وغير مباشر ، اذ عليها أن تلتقط الفتات من أبحاث العمل الخاص فيما يتعلق بمشاكل مثل كيف يمكن قياس رد فعل الجمهور حتى يمكن وضع برامج اذاعية وسينمائية مركبة ، أو ، كما هو الامر في حالتنا الراهنة ، التقاط الفتات من الأبحاث العسكرية عن كيف يمكن تحويل الشرازم الخائفة من الجنود الى جنود صلبين يقاقلون في حرب لا يفهمون أهدافها . وبمثل هذه الاغراض الدخيلة على مجال علم الاجتماع وتتحكم في استخدام عم الاجتماع ، فان كل تقدم يحدث في استخدامها ينحو الى جعلها وسيلة لضبط جماهير الناس ، وبالتالي يشكل تهديدا للديموقراطية » (٣) .

ومن هنا فان الشعارات الخاصة بالمهندسين البشريين تستخدم في السير بالطابع المعياري للبيروقراطية بما يتعدى الاستخدام الفعلي لهذا

الاسلوب من التفكير ومنهج البحث * واستخدام هذه الشعارات كإقرار
«بما يبيح عنه الإنسان» هو بمثابة قبول بالدور البيروقراطي حتى
ولو لم يشرعه الإنسان * فهذا الدور ، باختصار ، غالبا ما ينتحل
على أساس « كما لو » * فالأخذ بانظرة التكنوقراطية ، وكما يحاول
علماء الاجتماع أن يعملوا على أساسه ، هو الفعل « كما لو » كان
الإنسان بالفعل مهندس بشري * وأنه في إطار مثل هذا المنظر البيروقراطي
نزار التصور الآن للدور العام الذي يقوم به عالم الاجتماع * فتصرف
الشخص في إطار هذه الطريقة - كما لو أنني مهندس بشري - قد
يكون مجرد شيء يثير التسلية في مجتمع يكون قد تم تولية العقل
البشري فيه بشكل واسع وبشكل ديموقراطي ، ولكن الولايات المتحدة
ليست هذا المجتمع * وأيان كان وضعها ، فالواضح المؤكد : أنها
مجتمع يتزايد فيه استخدام البيروقراطيات الرشيطة وظيفيا في الأمور
البشرية وفي القرارات المتعلقة بصنع التاريخ * وليست جميع الجهود
متشابهة في درجة استقلال التغيرات التاريخية التي تحدث فيها عن
إرادة الضبط المتعمد * والعهد الذي نحن فيه يبدى عهدا ، تشينكل
القرارات الرئيسية أو عدمها فيه على يدى الصقوة القائمة بيروقراطيا
مصدرا متزايدا للتغيير التاريخي * الأكثر من ذلك ، أنه عهد ومجتمع
تتوسع والتمركز لوسائل الضبط ، ووسائل القوة فيه ، قد أصبح يتضمن
الآن استخداما واسعا تماما لعلم الاجتماع لأى غايات قد يرى من في
يدهم وسائل الضبط هذه استخدامها فيها * لذلك ، فإن التحدث عن
« التنبؤ والضبط » دون مواجهة المشاكل التي تثيرها مثل هذه
التطورات ، لهو تخل عن الاستقلال الذاتى الاخلاقى والسياسى كذلك
التي يمكن أن يكون لدى الإنسان *

ولكن ، هل يمكن التحدث عن « الضبط » بأي منظور آخر غير المنظور البيروقراطي ؟ الرد على ذلك ، أن ذلك ممكن بالطبع . وهناك تصور لأنواع عديدة من « الضبط الذاتي الجماعي » وأي كلام مناسب عن أي فكرة من هذه الافكار يشمل في طياته كافة القضايا المتعلقة بالحرية وبال عقلانية — كأفكار وكقيم . كما أنه يشمل أيضا فكرة « الديمقراطية » — كنمط من البناء الديمقراطي وكمجموعة من التوقعات السياسية . فالديموقراطية تعنى قوة وحرية الخاضعين لضبط القانون على تغيير القاتون ، وفقا لقواعد متفق عليها ، بل وحتى على تغيير هذه القواعد ، ولكنها أكثر من ذلك ، تعنى نوع من الضبط الذاتى الجماعى على الميكانيزمات البنائية للتاريخ ذاته . وهى فكرة معقدة وصعبة ، وسوف أناقشها فيما بعد ببعض التفاصيل . ونكتفى أريد هنا فقط ان أقترح أنه اذا ما أراد علماء الاجتماع ، في مجتمع يتضمن تطلعات ديموقراطية ، أن يناقشوا بجدية القضايا المتعلقة بـ « التنبؤ والضبط » فإن عليهم أن يقدرُوا هذه المشاكل بعناية .

وقد تتساءل أيضا ، هل من الممكن التحدث عن « التنبؤ » بأي منظور خلاف المنظور البيروقراطي ؟ الرد أيضا ، نعم من الممكن ذلك . فالنتبؤات قد تعتمد على « أمور منتظمة » غير مقصودة « أكثر مما تعتمد على ضوابط مقررَة سلفا مضى عليها وقت طويل . فبدون أن يكون هناك ضبط ، فاننا نستطيع التنبؤ بشكل أفضل بتلك المجالات في الحياة الاجتماعية التي لا يملك أى أحد آخر كثير من الضبط عليها ، تلك التي تكون فيها الانشطة « التطوعية » وغير الروتينية في أدنى حد لها . فالاستخدامات المحددة للغة ، على سبيل المثال ، تتغير وتثبت « خلف ظهر الانسان » . ومثل هذه الأمور المنتظمة قد تحدث أيضا مرتبطة بالميكانيزمات البنائية للتاريخ . ونحن اذا ما استطعنا أن نستوعب ما أسماه « جون ستيوارت ميل » بـ « الوسائط الرئيسية » للمجتمع ،

وإذا ما استطعنا أن نستوعب تفرعاتها الرئيسية ، وباختصار ، اننا اذا ما استطعنا أن نفهم التحول البنائى لحقبتنا التاريخية ، عندئذ ، ربما نكون قد حصلنا على « أساس للتنبؤ » .

ومع ذلك ، فإننا لابد أن نتذكر أن البشر فى خلال حقبة مدددة غالبا ما يستطيعون التحكم فى كيفية فعلهم ، فان المدى الذى يستطيعون فيه القيام بذلك هو من بين الاشياء التى تدخل فى نطاق دراستنا . وما يجب أن نتذكره أن هناك جنرات حقيقيون ، كما أن هناك مثلهم نظريون ، كذلك هناك أيضا تنفيذيون ذوى مسئولية مشتركة وهناك أيضا رؤساء دول . الاكثر من ذلك ، أن الحقيقة بأن البشر ليسوا بأشياء جامدة . تعنى أنهم قد يكونوا مدركين للتنبؤات التى تمت بالنسبة للنشاطات التى قاموا بها ، وأنهم وفقا لذلك يستطيعون بل وغالبا ما يقومون باعادة توجيه أنفسهم ، أى أنهم قد يكذبون أو يحققون التنبؤات . أما ما سوف يقومون بفعله فهو لا يخضع حتى الآن ، لعملية جيدة من التنبؤ . وأنه بقدر ما يتوافر للبشر قدر ما من الحرية ، فان ما قد يفعلونه لن يكون قابل للتنبؤ به فى الحال .

ولكن النقطة هى : القول بأن « الهدف الحقيقى والنهائى للهندسة البشرية » أو « لعلم الاجتماع » هو « القيام بالتنبؤ » ما هو الا استبدال للشعار التكنوقراطى لما يجب أن يكون اختيار أخلاقى متعقل . وهذا أيضا يشكل استخدام للمنظور البيروقراطى الذى ليس فيه — بمجرد أن يتم استخدامه بالكامل — خيار أخلاقى كبير .

لإن اضافة الصبغة البيروقراطية على الدراسة الاجتماعية قد باتت عن للتيلزات العامة تماما ، وربما فى الوقت المناسب ، قد يتحقق فى أى مجتمع تكون النظم الروتينية البيروقراطية فيه قد بدأت تتضخم بحجم

كبير • وبطبيعة الحال ، فإن هذا يكون مصحوبا بنظرية تنمطائية لها قوة دفع ، والتي لا تستطيع أن تتفاعل مع البحث الادارى • فالابحاث ذات الصبغة المعينة ، وهى الابحاث الاحصائية عموما والمقيدة بالاستخدامات الادارية ، لا تؤثر على الدقة المكتملة للمفاهيم ، وهذه الدقة المكتملة بدورها لا يكون لها علاقة بالنتائج التى تسفر عنها تلك الابحاث ذات الصبغة المعينة ، بل هى اقرب لأن تكون لها علاقة بشرعية النظام وبسماته المتغيرة • فبالنسبة للشخص البيروقراطى ، العالم هو عالم من الحقائق التى يجب معاملتها وفقا لقواعد راسخة • وبالنسبة لصاحب النظريات ، العالم هو عالم تصورات ومفاهيم يجب معالجتها ، غالبا تكون قواعد مدركة أو محسوسة • فالنظرية تخدم باعتبارها تبرير ايدىولوجى للسلطة • كما أن البحث فى سبيل غايات بيروقراطية يخدم فى جعل السلطة أكثر فعالية وأكثر كفاءة ، وذلك عن طريق توفير المعلومات المفيدة لرجال التخطيط المسئولين •

وعلى الرغم من أن الخبرة المجترة لها معانيها الايدىولوجية الواضحة ، إلا أنها تستخدم بطريقة بيروقراطية • وكما أشرت من قبل ، فإن النظرية المتضخمة ليس لها نفع بيروقراطى مباشر ، فمعناها السياسى ايدىولوجى ، والاستفادة منها بهذا الشكل يكمن فى هذا • وأذا ما كان ينبغى أن كلا من أسلوبى العمل — الخبرة المجترة والنظرية المتضخمة — سوف يتمتعان «بالكثرة الثنائية» فى استخدامهما الفكرى ، أو حتى سوف يصبحا أسلوبى العمل السائدين ، فانهما سوف يشكلان تهديدا مؤلما لما يعد به علم الاجتماع فكريا ، وكذلك للوعده النيابسى لدور العقل الذى يلعبه فى أمور البشر ، طبقا للتصور الكلاسيكى لهذا الدور الذى ساد فى حضارة المجتمعات الغربية •

المراجع

- (١) انظر : «بول لازار سفيلد Paul Lazar Sfeld» ، «ما هو علم الاجتماع» ؟
• والعبارة بين الاقواس من عند «رايت ميلز» .
- (٢) انظر : «علم العلاقات غير البثرية» ، الجمهورية الجديدة ،
٢٧ أغسطس ١٩٤٩ .

QUESTION 1

1. The following table shows the number of people who visited the museum in each month.

Month	Number of people
January	120
February	150
March	180
April	200
May	220
June	250
July	280
August	300
September	280
October	250
November	220
December	180

2. The following table shows the number of people who visited the museum in each month.

Month	Number of people
January	120
February	150
March	180
April	200
May	220
June	250
July	280
August	300
September	280
October	250
November	220
December	180

الفصل السادس

فلسفات العلم

على يدى الالمان ، مع أساليب البحث السائدة فى القرن العشرين ،
خصوصا تلك التى استخدمها الأمريكيون . وفى اطار هذه القضية
الجدلية الكبيرة ، يسود الشعور بأنه سوف يكون من الممكن تحقيق
تقدم بارز مستمر فى مجال التصور المسيطر والاجراءات الصارمة
الدقيقة .

ونحن لو نظرنا الى الامر باعتباره مشكلة فى مجال الفلسفة ، فن
يكون من الصعب تماما « جمع هذه الاساليب معا »^(٢) . لكن السؤال
المتعلق بالموضوع هو : لنفترض فعلا أننا قمنا بـ « جمعها معا » فى
نمط و آخر من أنماط البحث ، فأى فائدة سيحققها مثل هذا النمط
بالنسبة للعمل الذى يتم فى علم الاجتماع ، وبالنسبة لمعالجة المهام
الرئيسية فيه .

إن مثل هذا العمل الفلسفى ، كما نعتقد ، « ستكون » له بعض
الفائدة لعلماء الاجتماع . وادراكنا لهذا سيمكننا من أن نصبح أكثر
وعيا بتصوراتنا واجراءاتنا التى نقوم بها ، كما سيمكننا من توضيح
هذه التصورات والاجراءات . ويعطينا هذا العمل الفلسفى لغة يمكننا
بها إتمام هذه الاثنياء ، ولكن استخدام هذه اللغة يجب أن يكون ذو
طبيعة عامة ، فلا يوجد أحد من علماء الاجتماع العاملين فى حاجة الى
أخذ مثل هذا النمط بجدية شديدة . بل الأكثر من هذا ، أنه ينبغي
علينا أخذ هذا النمط باعتباره عنصر لتحرير خيالنا ومصدر للإيحاء ،
بالرأى الخاص بالاجراءات التى نقوم بها ، أكثر من كونه نمطا يمثله
قيدا على مشاكلنا . ففرض القيود ، تحت اسم « العلوم الطبيعية » ،
على المشاكل التى سوف نعكف على دراستها ، هو شئ يبدو لى نوع
من التوجس والتهيب . وبطبيعة الحال ، إذا ما رغب الباحثون شبه المهرة

في قصر أنفسهم على هذه المشاكل ، فربما يكون هذا قيوداً ذاتياً حكيماً
يقرضونه على أنفسهم ، أما خلاف هذا ، فإن مثل هذا القيد لا يكون
للمعزى في الإسلام .

(١)

لو نظرنا إلى الباحث الاجتماعي الكلاسيكي سنجد أنه قد تجنب
استخدام أي نوع من قواعد الإجراءات ذات الصبغة الجامدة ، فستجده
قد سعى إلى تطوير واستخدام الخيال العلمي الاجتماعي في عمله .
ونتيجة لتعموره بالتعمور من التجوء إلى التفاهيم سواء بتداعيتها أو
بتفكيكها ، فإنه كان يستخدم تعبيرات أكثر دقة وتفقط عندما كان يتوأسر
لديه سبب جيد يجعله يعتقد بأنه باستخدامها سيتمكنه توسيع مجال
أحاسيسه ، ودقة مراجعته ، وعمق تقديره العقلي . فهو لم يترك المنهج
والأسلوب عائقاً يقف في سبيله ، إذن فقد كان أسلوب البحث الكلاسيكي
هو أسلوب صاحب الصبغة الفكرية .

وعندما يكون العمل يسير في طريقه حثيثاً أو يكون على وشك
الظهور ، فعادة ما تثار المناقشات المقيدة عن المنهج وعن النظرية كذلك
باعتبارها ملاحظات تتم على هامش العمل . وهنا نجد أن « المنهج » ،
أولاً وقبل كل شيء ، هو شيء يتعلق بكيفية توجيه الرد على التساؤلات
مع قدر من التأكيد بأن هذه الردود سيكتب لها صفة الدوام كثيراً أو
قليلاً . أما « النظرية » فهي شيء يتعلق ، فوق كل شيء ، بإعطاء العناية
والاهتمام الشديدين للكلمات التي يستخدمها المرء ، خصوصاً فيما
يتعلق بدرجة عموميتها والعلاقات المنطقية بينها . وبذلك يكون الغرض
الإنساني من كل من المنهج والنظرية هو تصحيح التفاهيم والاقتصاد في
الإجراءات ، والأكثر أهمية الآن ، هو إطلاق الخيال العلمي الاجتماعي
بدلاً من تقييده .

وأن يكون الانسان متمكنا من «المنهج» و «النظرية» ، معناه أنه يصبح مفكرا مدرك لذاته ، انسان يعمل وهو على وعى بفروض ودلالات ما هو مقدم عليه . أما أن يكون الانسان وقد تمكن منه كل من «المنهج» و «النظرية» فمعناه ببساطة أنه يبقى بعيدا عن العمل ، أى بعيدا عن محاولة التقيب والكشف عن شىء ما يجرى فى العالم . وبدون الرؤية المتبصرة للطريقة التى ينفذ بها العمل ، تكون نتائج الدراسة غير حاسمة وغير مؤكدة ، وبدون تقرير حازم بأن الدراسة ستكون لها نتائج هامة وذات مغزى ، يصبح المنهج بأكمله مجرد مظهر كاذب لا معنى له .

وبالنسبة لعالم الاجتماع الكلاسيكى ، لا المنهج ولا النظرية يعتبر أى منهما مجال مستقل بذاته ، فالمنهج ستكون مناهج بالنسبة لمجال معين من المشاكل ، والنظريات نظريات بالنسبة لمجال معين من الظواهر . فهما مثل لغة البلد الذى تعيش فيه ؛ فهى ليست بشىء تباهى وتفخر به لأنك تتحدث بها ، ومع هذا فسيكون شيئا مشينا إذا لم تستطع التحدث بها .

وينبغى دائما على عالم الاجتماع الذى يعمل أن يضع على قمة اهتماماته الاحساس الكامل بالمشكلة التى بين يديه . وهذا معناه بوضوح أنه يتوجب عليه أن يكون على معرفة تامة وجيدة بحالة المعرفة فى دائرة المجال الذى تهتم به الدراسات التى يتم بحثها . كذلك فإن هذا الامر معناه ، الى حد لا أعتقد أننى أستطيع توضيحه ، أن مثل هذا العمل يتم بأفضل وسيلة ممكنة عندما تكون الدراسات العديدة موضوع البحث مهتمة بمجالات شبيهة بنفس مجال الدراسة . وأخيرا ، فإن هذا العمل لا يتم على أكمل وجه عندما يكون التخصص الوحيد

لشخص ما أقل كثيراً من مستوى التخصص المفروض لباحث يكون في الحقيقة قد حقق القليل إذا كان قد قام بممارسة عمل فعلى ، أو يكون ، قد شارك فقط بتصيب في الدراسات التي تمت بأسلوب معين أو آخر . ونحن عندما نقف في دراستنا لكي نتأمل في النظرية والمنهج ، سيكون أكبر عائد يتحقق من هذا هو إعادة صياغة مشاكلنا . وربما كان هذا هو السبب ، من حيث الممارسة العملية ، في أن كل عالم اجتماع يقوم بالعمل يجب أن يكون هو صاحب المنهج الخاص به وصاحب النظرية الخاصة به هو ، وهو ما يعنى فقط بأنه يجب أن يكون صاحب صنعة فكرية . وبطبيعة الحال ، فإن كل صاحب صنعة فكرية يستطيع أن يتعلم شيئاً من كل المحاولات الجارية لتقنين المناهج ، وأن كان هذا غالباً لا يخرج كثيراً عن كونه مجرد نوع من الإدراك العام . وهذا هو السبب في أن «البرامج الفلسفة» في مجال الأساليب المنهجية ليست بقادرة على مساعدة عالم الاجتماع على الظهور أو التطور . أما المناهج المفيدة حقاً فهي لا يمكن فرضها بهذه الطريقة ، إذا لم تكن بالفعل لها علاقة قوية تماماً بمجال العمل الفعلي للدراسة الاجتماعية . وإذا لم يسمح للاحساس بأهمية المشكلة والعاطفة نحو حلها ، وهو الشيء المفقود كثيراً في أيامنا هذه — بأن يلعب دورهما الكامل في ذهن عالم الاجتماع الذي يقوم بعمله .

ومن ناحية أخرى ، فإن الصياغات الخاصة بالمناهج والمحاورات التي تدور حولها ، وتوضيح النظرية والمزيد من التوضيح — مهما يكن بها من عوامل تنشيط وامتاع — فإنها لا تخرج عن كونها مجرد وعود . فالصياغات الخاصة بالمناهج تمنحنا الوعد بإرشادنا وهدايتنا إلى أفضل السبل لدراسة شيء ما ، بل لدراسة أي شيء في الحقيقة . كذلك ، فإن

استكمال الوضوح والدقة للنظريات ، نسقية وغير نسقية ، هو شيء يحمل وعدا بتبنيها الى جوانب التمايز فيما قد نراه ، أو فيما قد نصنعه بما نراه ، عندما نعمل على تفسيره . ومع هذا فلا المنهج ولا النظرية وحدهما يمكن الاخذ بهما كجزء من العمل الفعلي للدراسات الاجتماعية . بل لو شئنا الحقيقة ، فان كليهما غالبا ما يكونان عكس هذا تماما ، أى وكأنه انسحاب لصاحبي الاختصاص من مشكلات علم الاجتماع . والمنهج والنظرية ، كما رأينا ، يرتكران عادة على شكل ما من أنماط البحث الكبيرة الشاملة التي يحمل عبثها أناس آخرون . أما كون هذا النمط الكبير الشامل لا يملك امكانيات الفائدة الكاملة ، فهو أمر ربما لا تكون له أهمية كبيرة ، حيث أن استخدامه ربما مازال يتم بطريقة طقسية ، انما هو عادة ، كما شرحت من قبل ، ينشأ انطلاقا من فلسفة ما لعلم الطبيعة ، بل الاغلب المعتاد ، أنه ينشأ من بين جميع الأشياء ، من الشروح والتفسيرات الفلسفية للعلوم الفيزيقية ، انتى قد تكون جاوزت زمنها الى حد ما . وهذه اللعبة للصغيرة ، وغيرها ذات القواعد المماثلة ، لن تؤدي الا الى اضطراب العمل بصورة أقل مما قد تؤدي الى ذلك النوع من الجهل للعلمي ، بما يقول عنه «ماكس هوركهايمر» :

« ان التحضير الدائم من النتائج الميترة السابقة لأولنا ومن التعميمات البهمة المشوشة ، يحمل في طياته ، ما نعلم بتحدد صفاته بشكل ملائم ، امكانية للتحريم لكافة أنواع التفكير . فلو أن كل تفكير سيقى مطلق وموقوفاً حتى يتم تعزيزه وتوطيد أركانه تماما ، قلن يكون من الممكن التوصل الى ألى مدخل أساسى للعمل وتكون بذلك قد عقبتنا أنفسنا فقط بمستوى المظهر المجردة » (٣) .

ان عالم الاجتماع الشاب ، وكثيرا ما لوحظ هذا ، غالبا ما يكون قابل للفساد ، ولكن أليس من الغريب أن نرى أستاذة علم الاجتماع الأكبر منا وقد أصابهم القلق والانزعاج أيضا من المظاهرات الكاذبة التي يتحلى بها فلاسفة العلم بينما لا ندرك ، فما أعقل وأبلغ تلك العبارة التي تحدث بها أحد رجال الاقتصاد السويسريين مع نظيرته من الإنجليز وتعطى صورة جيدة للنظرة الكلاسيكية عن مكانة المنهج ، وتفوق في تنويرها تلك البلاغات الظنانية التي يرددنها بعض علماء الاجتماع الأمريكيون :

« الكثير من المؤلفين ينطلقون غريزيا يعملون على التغلب على هذه المشاكل بالطريقة الصحيحة . ولكنهم يعد دراستهم للمنهجية يصبحون على وعى بالعثرات والمخاطر الأخرى التي تنتظرهم . والنتيجة هي أنهم يفقدون لسة الثقة السابقة التي كانت تملأهم ومن ثم يتوهون في اتجاهات شاردة أو غير مناسبة . ولهذا ، فإن المؤلفين من هذا النمط يخشون ويحذرون المنهجية » (١٠)

ومن هنا ، فإن الشعارات التي يتوجب أن ترفعها هي بالتأكيد :
كل انسان هو منهج ذاته الخاصة !
فيا أصحاب المناهج ! انطلقوا للعمل !
ومع أننا قد لا نأخذ بمثل هذه الشعارات بصيغتها للحرفية تماما ، إلا أننا كعلماء اجتماع عاملين في حاجة للدفاع عن أنفسنا ، ومع التسليم بما عند بعض زملائنا من جماسة غربية وغير علمية ، فربما تجد يكون لنا العذر فيما حكى به من مجالعات .

ان الطابع الخبروى لفهم اليومى الشائع ، هو فهم مليء بالفروض والانماط المتالية لمجتمع معين أو آخر ، ذلك لأن هذا الفهم هو الذى يقرر ما يتم رؤياه وكيف يمكن تفسيره . وأنت اذا ما حاولت الهرب من هذا الشرط بخبروية مجتزأة فسوف تصل فى نهاية الامر الى مستوى التفاصيل المجهرية أو المستوى التاريخى الفرعى ، ومن ثم سوف تحاول ببطء جمع التفاصيل المجتزأة التى تتعامل معها . كذلك ، اذا ما حاولت الهرب من خبروية الفهم الشائع تقع أسير نظرية متضخمة ، فأنت بذلك ستكون قد أفرغت المفاهيم التى تتعامل بها من المصدر الخبروى الموجود والواضح ، كما أنك اذا لم تكن حريص ، فى ذلك العالم الانتقالى عبر التاريخى الذى تقوم بينائه ، فسوف تجد نفسك وحيد تماما .

ان المفهوم هو بمثابة فكرة ذات مضمون خبروى . فاذا ما كانت الفكرة أكبر كثيرا من هذا المضمون ، فانك بذلك تنحو تجاه الوقوع فى فخ النظرية المتضخمة ، أما اذا كان المضمون ينتج الفكرة ، فأنت بذلك تنجو للسقوط فى حفرة الخبروية المجتزأة . والمشكلة العامة الواردة هنا غالبا ما تتم صياغتها على شكل « الحاجة الى مؤشرات » ، وهى بذلك تعتبر فى مقدمة التحديات التقنية البارزة للعمل الفعلى فى مجال علم الاجتماع اليوم . وهذا هو ما يدركه أعضاء جميع المدارس المختلفة ، وأصحاب الخبروية المجتزأة غالبا ما يحلون مشكلة المؤشرات بالتخلص من دائرة ومعانى الشئ المفروض أنه يحمل هذه المؤشرات . أما النظرية المتضخمة فهى ، بلبل ، لا تواجه المشكلة بشكل مفيد ، بل هى فقط تعمل على كمال دقة المفهوم فى اطار مفاهيم أخرى مجردة .

.. وما يطلق عليه أصحاب الخبرة المجترأة اسم «المعطيات»
الخبروية. هو شيء يمثل رؤية شديدة التجزيء للمؤسسات الاجتماعية
اليومية . فهم عادة ما يتعاملون على سبيل المثال ، مع أحد المستويات
العزمية لفصيلة جنسية لأحد مؤشرات الدخل في المدين المتوسطة الحجم .
وهذه هي متغيرات أربعة ، تحوى أكثر بكثير مما يعمل أصحاب الخبرة
المجترأة على تضمينه في أى رؤيا من رؤياهم الخاطفة للعالم . وبالطبع ،
فإن هذه المتغيرات مازالت تحوى متغير آخر ؛ فهؤلاء الناس يعيشون
في الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فإن هذا «كأحد المعطيات» ، ليس من
بين المتغيرات الصغيرة ، الدقيقة ، والجزئية التى تضع العالم الخبرى
في الخبرة المجترأة . لذا ، فلكى نأخذ بـ «الولايات المتحدة» ، فالامر
يتطلب وجود مفهوم للبناء الاجتماعى وكذلك فكرة عن الخبرة تكون
أقل تصلبا .

ومعظم العمل الكلاسيكى (وفى هذا الشأن يسمى أحيانا بعمل
الرؤية الكبرى الشاملة) يقع ما بين الخبرة المجترأة والنظرية المتضخمة .
ومثل هذا العمل ينطوى أيضا على نوع من التجزيء . لا يمكن أن يشاهد
في البيئة اليومية ، وإن كان اتجاه هذا التجزيء يكون نحو البناءات
الاجتماعية والتاريخية . فهو عمل يتم على مستوى الحقيقة التاريخية
— وهو ما يعنى فقط القول أن صياغة المشكلات الكلاسيكية فى علم
الاجتماع تكون قد تمت من منطلق البناءات الاجتماعية والتاريخية ،
ومن هذا المنطلق تطرح الطول .

ومثل هذا العمل لا يقل خبروية عن الخبرة المجترأة : بل وفى
الحقيقة ، غالبا ما يكون أكثر من ذلك ، حيث أنه غالبا يكون أقرب الى
عالم المقاصد والخبرات فى الحياة اليومية . والمسألة بسيطة تماما :

فنحن نرى ، مثلا ، أن تقرير «فرايتر تيومان» عن البناء الاجتماعي للنازية ، هو على الأقل بنفس القدر من «الخبروية» و «النسقية» يمثل تقرير «صلمويل ستوفر» عن الروح المعنوية لدى الوحدة العسكرية رقم (١٠٠٧٩) ، كذلك تقرير «ماكس فيير» عن الموظف الصيني أو الدراسة التي قام بها «يوجين ستانلي» عن البلدان المتخلفة أو استقصاءت «بارينجتون مور» عن روسيا السوفيتية ، جميعها لا تغفل خبروية عن دراسات «بول لازار شفيلد» حول الرأي العام في مقاطعة «ايري» أو في مدينة «الميرا» الصغيرة .

الأكثر من هذا ، أنه لا يدخل في نطاق العمل الكلاسيكي ، أن معظم «الأفكار» التي تستخدم على مستوى العمل الفرعي من التاريخ وتعبير التاريخ ، قد ظهرت . كما هي الفكرة المثمرة بالفعل ، وما هو ذلك المفهوم عن الإنسان والمجتمع والعلاقات بينهما ، هل تجسم عن الخبروية التجزئة أو عن النظرية المتضمنة ؟ إنه بقدر ما يتعلق الأمر بالأفكار ، فإن كلتا هاتين المدرستين تعبران عن بمثابة طغيان تعيش بعيدا عن تقليد علم الاجتماع الكلاسيكي .

(٣)

إن مشكلة التحقق التجريبي هي مشكلة تتعلق بـ « كيف يمكن التوصل في الحقائق» مع عدم القصور لسيطرتها ، وكيف يمكن أرساء الأفكار على الحقائق دون أن تفرق هذه الأفكار . أي أن المشكلة هي أولا «ما هو» الذي تتحقق منه وثانيا «كيف» تتحقق منه .

ولكن في النظرية المتضمنة ، عملية التحقق هي عملية استدلالية مليئة بالأمل ، فلا الشيء الذي يتم التحقق منه وثلا الكيفية التي يتم التحقق بها منه ، تعتبر ، حتى الآن ، مسألة محددة وقاطعة تماما .

أما في الخبرة المجترأة ، فالشيء الذي يتم التحقق منه ، لا يبدو وكأنه يؤخذ على أنه قضية جدية ، كما أن كيفية التحقق منه فهو أمر يتوفر بصورة آلية تقريبا من المنطقتين التي تطرح بها المشكلة : وتعمل هاتمت المنطقتان كجهلوت تعسفية داخل الاجراءات العلائقية وغيرها من الاجراءات الاحصائية . وفي الحقيقة ، فلن التعصب فيما هو مطلوب لعملية التحقق هذه غالبا ما يبدو هو مصدر الاهتمام الوحيد ، ومن ثم فهو يؤدي الى تقييد أو حتى الى تقرير المفاهيم المستخدمة ، كما أن تناول المشاكل يتم عن طريق الذين يلتزمون بهذا الاسلوب التصفود الضيق .

وفي الممارسة الكلاسيكية ، ما يتم التحقق منه يعتبر عادة شيئا هاملا أو ربما أكثر أهمية من كيفية التحقق منه . فالافكار تكتمل بشكل وثيق الصلة بمجموعة من المشاكل المعروفة ، واختيار الشيء الذي يتم التحقق منه ينقرر وفقا لاحدى القواعد كالقاعدة التالية : حاول أن تتحقق من صحة سمات الفكرة .الكتملة والتي تبدو مبشرة بأقصى قدر من الاستباطات المتعلقة باكتمال الفكرة . وهذه السمات تسميها سمات «محورية» — فاذا كان «الامر» كذلك ، فعندئذ يستتبع هذا ، أن يكون هذا وذلك وتلك كذلك أيضا . أما اذا لم يكن الامر كذلك ، فبالتالى تكون هناك سلسلة أخرى من الاستباطات . وأحد أسباب هذا الاجراء هو الشعور بالحاجة الى الاقتصاد في العمل : فالتحقق الضروى ثم الاستدلال ، ثم التوثيق ، ثم تقرير الحقيقة ، كلها خطوات مستهلكة للوقت ، وغالبا ما تكون مجهدة . وبناء على ذلك ، يريد الانسان لمثل هذه العمل أن يحقق أقصى قدر من الاختلاف بالنسبة للافكار والنظريات التي يعمل بها الانسان .

ولا يقوم الباحث الكلاسيكى عادة ببناء تخطيط واحد كبير لدراسة

خبروية كبيرة واحدة • وسياسته في هذا أن يتيح ويمنع حركة مكوكية مستمرة بين المفاهيم الواسعة وعمليات الكشف التفصيلية • وهو يفعل هذا بوضع تصميم لعمله يجيء مخططة على شكل سلسلة من الدراسات الخبروية على أضييق نطاق (والتي قد تتضمن بالطبع عملا تفصيليا واحصائيا) ، كل منها يعده محوريا بالنسبة لجزء أو آخر من الحل الذي يعمل على التوصل اليه بصورة دقيقة كاملة • ثم وفقا للنتائج التي تبهر عنها هذه الدراسات الخبروية ، اما يتأكد الحل ، أو يتم تعديله ، أو نقضه •

ان صدق الاحكام ، والقضايا ، والوقائع الملموسة ، ليست أمرا صعبا بالنسبة للعلماء الكلاسيكيين ومن على ساكنتهم ، كما هو الحال بالنسبة للباحثين الذين يهتمون بالقضايا الجزئية الصغيرة • فالباحث الكلاسيكي يتحقق من صحة حكم ما بقيامه بعملية كشف واستظهار تفصيلية للمواد الخبروية المتعلقة بالحكم • وبطبيعة الحال ، وأنا هنا أكرر ، نحن اذا ما شعرنا بالحاجة الى اختيار ومعالجة مفاهيمنا من حيث صلتها بمشاكلنا بهذه الوسيلة ، فنحن غالبا قد تكون قادرين على انجاز عملية الكشف التفصيلية بالشكل الجزئي والاكثر دقة للبحث الاحصائي • أما بالنسبة للمشاكل والمفاهيم الاخرى ، فسوف تكون عملية التحقق التي نقوم بها أشبه بتلك التي يستخدمها المؤرخ ، أى ينقص الامريكيون مشكلة البحث عن دليل وبرهان • وبالطبع ، على الرغم من أنه شيء صحيح أننا لا نكون متأكدين من شيء أبدا ، والحقيقة هي أننا نقوم بـ «التخمين» ، الا أنه ليس صحيح أن كل عمليات التخمين تتساج أمامها فرصة متساوية في أن تكون صحيحة • وهنا ، قد يقال أن علم الاجتماع الكلاسيكي هو ، من بين أشياء أخرى ، محاولة لتحسين الفرص في أن تكون تخميناتنا حول الامور الهامة هي تخمينات قد تكون صحيحة •

وتتطوى عملية التحقق على محاولة اقناع الآخرين ، وكذلك أنفسنا بطريقة عقلانية . ولكن لكي يتم هذا ، ينبغي علينا أن نتبع القواعد المستقر عليها ، وقبلها تلك القاعدة التي تنص على أن العمل يجب أن يطرح بطريقة مفتوحة في كل خطوة من خطواته لكي يفحصه ويراجعه الآخرون . وليس هناك سبيل واحد للقيام بهذا ، بل ان الامر يتطلب ابداء الحرص والاهتمام بالتفاصيل ، واكتساب عادة الوضوح ، والتمعن في الحقائق المزعومة بطريقة مثسكة ، واستقصاء دائب ولا يكل حول معانيها ومقاصدها الممكنة ، ومدى استنادها على حقائق ومفاهيم أخرى . فالامر يتطلب استخدام النظم والانساق . أى أن الامر يتطلب ، باختصار ، الممارسة والتطبيق الحازم والثابت للإسلوب الاخلاقي في أدب العلم والمعرفة . فاذا لم يكن هذا موجود ، فلا أى أسلوب أو منهج سوف يفيد بعد ذلك .

(٤)

ان كل أساليب العمل في الدراسات الاجتماعية ، وكل اختيار لأنواع الدراسات والمناهج المستخدمة في دراستها ، يعنى ضمنا وجود «نظرية للتقدم العلمى» . وكما أعتقد ، فان كل شخص يوافق على أن التقدم العلمى هو عملية تراكمية : أى أنها ليست من خلق انسان واحد بل هى محصلة عمل العديد من الناس الذين يقومون بالمراجعة والتنقيح والتقىد ، الذين يضيفون الى ، ويترجون من ، جهود بعضهم البعض . وبالنسبة للعمل الذى يقوم به الانسان بنفسه ، فلابد أن ينسبه الى ما تم انجازه من قبل والى أى عمل آخر يكون فى سبيله للظهور . وهو أمر مطلوب لى تكتمل عملية الاتصال ، ومطلوب لتحقيق جانب «الموضوعية» . اذن لابد للمرء من أن يوضح العمل الذى قام به بطريقة تتيح للآخرين امكانية الضبط والمراجعة .

والسياسة التي يتبعها أصحاب الخبرة المجترأة لتحقيق التقدم ،
هي سياسة شديدة التحديد وباعثة على الأمل تماما ، وهي سياسة تقول:
دعنا نجتمع الكثير من الدراسات التفصيلية الصغيرة ، ببطء ودقة شديدة ،
متمثلين في هذا النمل الذي ينكب على جمع الفتات الصغير وجمعه في كوم
كبير ، فنحن سوف «نبنى العلم» .

أما العيسية التي يتبعها أصحاب النظرية المتضخمة فتبدور وكأنها
تقول : في مكان ما وفي يوم ما ، سوف يتحقق لنا الاحتكاك بصورة حية
بالمواد الخبروية ، وعندما يأتي ذلك اليوم ، فإنا ستكون مستعدون
لمعالجة هذه المواد بطريقة «نسقية» ، وعندئذ سوف تعرف ما الذي يعنيه
جعل النظرية النسقية أمر متاح بصورة منطقية أمام السبيل العلمي
الخاص بالتحقق الخبروي .

أما نظرية التقدم العلمي التي يعتنقها أولئك الذين قد يجهزون
ما يشر به علم الاجتماع الكلاسيكي ، فهي نظرية لا تسمح لهم
بالافتراض بأن سلسلة الدراسات المفصلة الدقيقة سوف تتراكم وتتجمع
بالضرورة وتصبح علم اجتماع «كامل النمو تماما» . وهؤلاء لا تحدوهم
الرغبة للافتراض بظن مثل هذه المواد تصيح بالضرورة ذات فائدة
محقة لأي أغراض أخرى ، خلاف أغراضهم الراهنة . أي أنهم ،
ياختصار ، لا يقبلون بتسمية علم الاجتماع وفقا لنظرية كتلة البناء .
كما أنهم لا يفكرون في أنه من مثل هذا العمل سوف ينهض «نيوتن»
أو «دارون» ليتولى جمعه كله معا ، ولا هم يفكرون في أن ما فعله
«دارون» أو «نيوتن» هو — تجميع — هذه الحقائق الصغيرة الدقيقة
كما فعل علم اجتماع الوحدات الصغرى اليوم . بجانب هذا ، لا يرغب
الباحث الكلاسيكي هو الآخر ، كما فعل أصحاب النظرية المتضخمة ،
في الافتراض بأن التروى والفتنة في تدقيق وتوضيح المفاهيم سوف

يصبح في الوقت المناسب أمرا مناسباً بدرجته ما للمواد الضرورية وبصورة نسقية . وهم كما يعتقدون ، بأنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن اكتمال دقة المفاهيم لن يزيد أبدا عما هو عليه الآن .

اذن ، فعلم الاجتماع الكلاسيكي بايجاز ، لا هو «ينيى» على أساس الدراسة التفصيلية الصغيرة ولا هو «يستخرج» شيئا من المفاهيم بعد اكتمال دقتها . ويحاول الباحثون لعلم الاجتماع الكلاسيكي القيام بعملية البناء وعملية الاستبطان في نفس الوقت ، وفي عملية الدراسة نفسها ، وهم يقومون بذلك بصياغة واعادة صياغة المشاكل وحلولها المناسبة بطريقة ملائمة . ولكي يمكن ممارسة مثل هذه السياسة ، معناه الاخذ بمشاكل لها كيانها المحدد على المستوى التاريخي للواقع ، وطرح هذه المشاكل في حدود تتناسب معها ، ثم بعد ذلك لا يهتم الى أى آفاق تنطلق النظرية ، ولا يهتم أى عناء يتم في التنقيب بين التفاصيل . بعد اكتمال كل جزء من الدراسة ، عند صياغة الحل في حدود التفاصيل الدقيقة للمشكلة . اذن ، فبؤرة الاهتمام الكلاسيكي ، باختصار ، تنصب على المشاكل ذات الكيان المحدد . ومن سمات هذه المشاكل أنها تضيق نطاق الدراسة ، وتطرح المناهج والمفاهيم المستخدمة وكيفية استخدامها . وما يدور من جدل حول الآراء المختلفة فيما يتعلق بـ «المنهجية» و«النظرية» ربما كان يجرى وهو على صلة وثيقة ومستمرة بتلك المشاكل ذات الكيان المحدد .

(٥)

سواء كان الانسان يعرف أو لا يعرف ، فان ترتيب المشاكل عنده كيف يحددها والاولوية التي يصفها على كل منها — يرتكز على مناهج ، ونظريات ، وقيم .

ومع ذلك ، وهذا أمر لا بد من الاعتراف به ، فإن بعض العاملين في مجال علم الاجتماع لا يملكون أى اجابات جاهزة على مسألة ترتيب المشاكل التى يواجهونها ، فهم لا يشعرون بالحاجة الى مثل هذه الاجابات . ذلك لأنهم ، فى الحقيقة لا يستقرون على المشاكل التى يعملون عليها . البعض منهم يسمح للمتاعب العاجلة التى يعانى منها الناس العاديين فى محيط حياتهم اليومية أن تقرر المشاكل التى يعانجونها ، والبعض الآخر يقبل بإقتضايها التى تحددها السلطات ومصالحها ، بصورة رسمية أو غير رسمية كمسار لتوجهاتهم . وحول هذا ، نجد أن زملائنا فى أوروبا الشرقية وروسيا يعرفون أكثر بكثير مما نعرف نحن ، ذلك لأن معظمنا لم يعيش فى ظل تنظيمات سياسية تفرض ضبطها الرسمى على المجال الفكرى والثقافى ، ومثل هذه الظاهرة لا توجد اطلاقا فى الغرب ، وبصفة خاصة فى أمريكا . فسوف نرى أن التوجه السياسى ، بل وبصفة خاصة التجارى ، للمشاكل عند علماء الاجتماع يتحقق وفقا لارادتهم ، بل وبالتسبيق الذاتى بينهم .

وعند أصحاب الممارسة الليبرالية من علماء الاجتماع القدامى ، كانت المشاكل تتحدد كثيرا فى نطاق مستواهم هم ، كما نم تكن تتم تنقية القيم التى يجرى فحص مشاكلهم وفقا لها ، ولم يكن يتم أيضا معالجة أو مواجهة الظروف البنائية التى ترصد المشاكل فى ظلها . وبذلك كان العمل يرتبك ويعوقه عدم استيعاب الحقائق وهضمها ، فلم تكن لدى الدارسين الاساليب الفكرية التى تجعلهم يتمثلون هذه الحقائق وينظمونها ، وقد أدى هذا الى خلق فكرة التعددية الرومانسية للاسباب . وعلى أية حال ، فإن القيم ، التى كان يأخذ بها علماء الاجتماع العمليون الليبراليون قد اندمجت الآن والى حد كبير فى الليبرالية الادارية لدولة الرخاء والرفاهية .

وفي علم الاجتماع البيروقراطي - وأكثر أدواته المناسبة هي
الخبروية المجترأة ونظريته المتضخمة هي افتقاد النظرية - كان مسعى
علم الاجتماع برمته قد انحصر نطاقه على خدمة السلطات السائدة .
ولهذا ، فلا الأسلوب الليبرالي القديم ولا علم الاجتماع البيروقراطي
يتناولان القضايا العامة والمشاكل الخاصة بشكل يتيح اندماج الاثنين
في مشاكل علم الاجتماع . كما أن الصبغة الفكرية والاستخدامات
السياسية لهاتين المدرستين (ولهذا السبب أيضا بالنسبة لأى مدرسة
أخرى في علم الاجتماع) لا يمكن فصلهما : فهذه الاستخدامات السياسية
والصبغة الفكرية (وتنظيمها الأكاديمي) هي التي أدت الى ذلك الوضع
الذي يشغلانه في علم الاجتماع المعاصر .

أما في التقليد الكلاسيكي لعلم الاجتماع ، فتأتى صياغة المشاكل
بشكل يجعل بيانها ذاته يحوى عدد من الأوساط البيئية المحددة والمتابع
الخاصة التي يواجهها مختلف الأفراد هناك . وهذه الأوساط بدورها ،
تحدد مواقعها وفقا لبناءات تاريخية واجتماعية أكثر اتساعا .

وأى مشكلة لا يمكن صياغتها بشكل ملائم وكاف ما لم توضح
القيم المتضمنة وما يواجهها من تهديد ظاهر . هذه القيم وما تتعرض
له من تهديد هي التي تشكل حدود ومنطلقات المشكلة ذاتها . وكما
أعتقد ، فإن القيم التي كانت تمثل الخيط الذى سار عليه التحليل
الاجتماعى الكلاسيكى ، هما الحرية والعقل ، أما القوى التي تتهددهما
اليوم فهي تبدو متحدة في انتشارها مع التيارات الرئيسية الموجودة في
المجتمع المعاصر ، هذا اذا لم تكن تشكل السمات المميزة للفترة
المعاصرة . وتشارك المشاكل البارزة في الدراسات الاجتماعية اليوم
جميعا في هذه السمات ، حيث أنها تهتم بالظروف والاتجاهات التي

تعرض هاتين القيمتين للخطر وبالعواقب المترتبة على هذا الخطر بالنسبة لطبيعة الانسان وبالنسبة لصنع التاريخ .

ومع هذا ، فان اهتمامى هنا بأى نوع معين من المشاكل لا يرتقى الى اهتمامى بحاجة علماء الاجتماع الى التأمل فى المشاكل الفعلية التى يتبنونها فى الحقيقة فى عملهم وخططهم . وهم يمثل هذا التأمل فقط يمكنهم تقدير المشاكل التى يواجهونها والبدائل الممكنة لها ، بوضوح وحرص ، وأيضاً بهذه الوسيلة فقط يمكنهم التقدم فى العمل بموضوعية . والموضوعية فى مجال علم الاجتماع ، هى شىء يتطلب استمرار بذل المحاولة لكى يكون الانسان مدرك بوضوح لكل ما يتضمنه ويتطوى عليه مشروع البحث ، ويتطلب عملية تبديل وتغيير نقدية واسعة لمثل هذه المحاولات ، اذ أن التمسك بالنماذج الجامدة للمنهج العلمى والدعاوى الظاهرية الكاذبة حول مشاكل علم الاجتماع ليس هو بالوسيلة التى تمكن علماء الاجتماع من الامل فى تطوير نظمهم بشكل تراكمى مثمر .

اذن ، فصياغة المشاكل ، هى عملية ينبغى أن تشمل الاهتمام الواضح بطائفة من القضايا العامة والمتاعب الشخصية ، كما ينبغى أن تكون مفتوحة أمام البحث والاستقصاء عن الروابط السببية بين الوسط البيئى والبناء الاجتماعى . ونحن عند صياغتنا للمشاكل ، يجب علينا أن نبين بوضوح القيم المعرضة للتهديد بالمشاكل والقضايا المتضمنة ، فنبين من ذا الذى يقبلها كقيم ، ومن أو ماذا هو الذى يواجهها بالتهديد . ومثل هذه الصياغات كثيراً ما تتعقد بدرجة بالغة من جراء الحقيقة بأنه قد وجد أن القيم المهددة بالخطر ليست هى دائماً بتلك القيم التى يؤمن الافراد والناس بأنها معرضة للخطر ، أو على الاقل ليست هى بالقيم الوحيدة المهددة بذلك الخطر . وبناء على ذلك ، فإنه سوف

يتوجب علينا أيضا أن نتوجه بأسئلة مثل هذه : ما هي تلك القيم التي يؤمن الفاعلين بأنها مهددة بالخطر ؟ ومن هو الشخص أو ما هو الشيء الذي يعتقدون بأنه يمثل هذا الخطر ؟ وهل هؤلاء الفاعلين يدركون تماما ماهية القيم الواردة حقيقة ، وهل هم سينزعجون لتهددها بالخطر ؟ هنا سوف يكون من الضروري تماما أن نأخذ هذه القيم والمشاعر ، والحجج والخاوف في اعتبارنا عندما نقوم بصياغة المشاكل ، ذلك لأن مثل هذه المعتقدات والتوقعات ، مهما قد تكون غير ملائمة ، هي ذاتها مكن القضايا والمتاعب . الأكثر من هذا ، أن حل أى مشكلة ، اذا كان هناك حل ، يجب أن يخضع للاختبار جزئيا بمدى فائدته في تقييم المتاعب والقضايا كما تمارس في مجال التجربة .

أما بالنسبة لـ «المشكلة الاساسية» والاجابة عليها ، فهي عادة ما تتطلب الاهتمام بكل من حالة القلق الناشئة من «عمق» سيرة حياة الانسان ، وحالة عدم الاكتراث الناجمة عن البناء ذاته الخاص بالمجتمع التاريخي . ونحن باختيارنا وعرضنا للمشاكل ، ينبغي علينا أولا أن نترجم حالة عدم الاكتراث الى قضايا ، والقلق الى مشكلة ، ثم ثانيا ، يجب علينا أن ندخل كل من المشاكل والقضايا في طرحنا لمشكلتنا . وفي كلتا المرحلتين علينا أن نوضح بطريقة بسيطة ودقيقة بقدر ما نستطيع ، القيم والتحديات العديدة الواردة ونسبها الى مصدرها .

وبالتالى ، فان أى «اجابة» مناسبة على احدى المشاكل ، بدورها ، سوف تشتمل على رؤية استراتيجية لأسلوب التدخل — أى «الدعوات» التي يمكن بها الحفاظ على البناء أو تغييره ، والتقييم لمن هم في وضع يمكنهم من التدخل ولكنهم لا يفعلون ذلك . ورغم أنه مازال هناك الشيء الكثير — الكثير جدا — الذي يدخل في نطاق صياغة المشاكل ، الا أنني قد أردت الاكتفاء هنا بعرض لآطار واحد في هذا المجال .

المراجع

- (١) قارن ، الفصل الثالث ، الجزء الاول .
- (٢) قارن ، على سبيل المثال ، أسلوبين للبحث في الدراسات الاجتماعية الراهنة ، فلسفة العلم ، المجلد ٢٠ ، العدد ٤ ، أكتوبر ١٩٥٣ ، ص ٢٦٦ : ٢٧٥ .
- (٣) انظر : «هاولي كانتريل Hadley Cantril » ، التوترات المتسببة في الحروب ، أوريانا ، الينوى ، جامعة الينوى ، ١٩٥٠ ، ص ٢٩٧ .
- (٤) انظر : « جور وسينجر Johr & Singer » ، دور الرجل الاقتصادي كمستشار رسمي ، Allenx Unwin ١٩٥٥ ، ص ٣ : ٤ . ويمثل هذا الكتاب ، نمطا للطريقة المناسبة في كيفية الدخول في مناقشات حول المنهج في علم الاجتماع . وجدير بالذكر أنه قد كتب انطلاقا من نوع من الحوار بين اثنين من أصحاب الصنعة المتمرسين .

الفصل السابع
التنوع الانساني

1918
1919
1920
1921
1922
1923
1924
1925
1926
1927
1928
1929
1930
1931
1932
1933
1934
1935
1936
1937
1938
1939
1940
1941
1942
1943
1944
1945
1946
1947
1948
1949
1950
1951
1952
1953
1954
1955
1956
1957
1958
1959
1960
1961
1962
1963
1964
1965
1966
1967
1968
1969
1970
1971
1972
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
1998
1999
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022
2023
2024
2025
2026
2027
2028
2029
2030
2031
2032
2033
2034
2035
2036
2037
2038
2039
2040
2041
2042
2043
2044
2045
2046
2047
2048
2049
2050

المسألة الأولى الاجتماع رين

الفصل السابع

التنوع الانساني

بعد أن استفضت طويلا في نقد الاتجاهات العديدة السائدة في علم الاجتماع، أريد الآن أن أتحول الى القاء نظرة على الافكار — الأكثر ايجابية — بل والمبرجة — في علم الاجتماع . وقد يكون علم الاجتماع مشوشا ومضطربا ، لكن هذا التشوش ينبغي استغلاله بدلا من التباكي عليه . قد يكون علم الاجتماع مريضا ، لكن هذه الحقيقة ، من الممكن بل ويجب أن تؤخذ باعتبارها دعوة للقيام بعملية التشخيص للمرض ، وربما يجب أخذها حتى باعتبارها علامة على الشفاء القادم .

(١)

أن ما يتناوله علم الاجتماع ويدور حوله هو التنوع الانساني ، ذلك الذي يستعمل على كافة العوالم الاجتماعية التي عاش ، ويعيش ، وقد يعيش فيها البشر . وتتضمن هذه العوالم ليس فقط المجتمعات البدائية ، ويقدر ما نعرفه ، قد تغيرت قليلا على مدى ألف عام ، ولكنها تتضمن أيضا الدول الكبرى التي ظهرت فجأة ، كما حدث ، على سطح الوجود بصورة عنيفة . وفي هذا الشأن ، هناك الامبراطورية البيزنطية والاوربية ، وامبراطوريتي الصين وروما القديمتين ، ومدينة لوس انجلوس ، وامبراطورية بيرو القديمة — جميعها عوالم اجتماعية قد عرفها الناس وهي الآن قابعة تحت أنظارنا للتحصن والبحث الدقيق فيها .

وداخل هذه العوالم الاجتماعية ، نجد المستوطنات عبر البلاد المفتوحة ، وجماعات الضغط ، وعصابات الاولاد الجانحين ، ورجال البنزول ، سنجد القوات الجوية وقد دمرت وأزالت العواصم التي تمتد مساحتها مئات الاميال ، سنجد رجال البوليس وهم يقفون عند نواصي الطرق ، سنجد حلقات الاصدقاء وهم جالسون يتحدثون في حجرة ، سنجد المنظمات الكبرى للجريمة ، سنجد الحشود من الناس ذات الية وقد عجت بهم مفارق الطرق والبيادين في المدن في جميع أرجاء العنم ، سنجد تجارة الاطفال والرقيق عند العرب ، والاحزاب في ألمانيا ، والطبقات في بولندا ، ومدارس أصدقاء البروتستانت ، واستنزاف العقول في التبت ، وشبكات الراديو وقد وصلت باذاعاتها حول العالم . هناك أيضا الجماعات العرقية والتفرقة العنصرية ، هناك عمليات الزواج السعيد ومشاعر الكراهية أيضا وكلها تسير بصورة نسقية ، هناك مئات الآلاف من المهن والوظائف التي تحتل مناصبها في دوائر الاعمال والصناعات ، وفي الحكومات والمحليات . هناك الملايين من الصفقات التي يتم التعامل فيها كل يوم ، وفي كل مكان ، سنجد المزيد من «الجماعات الصغيرة» التي لا يستطيع أى انسان أن يعدها أو يحصيها . ويتضمن هذا التنوع الانساني تنوعا أيضا في الافراد من البشر الذين ينبغى على الخيال العلمى الاجتماعى أيضا أن يستوعبهم ويفهمهم . وفي اطار هذا الخيال العلمى الاجتماعى يقف الهندي من طائفة البراهما عام ١٨٥٠ جنبا الى جنب مع أحد رواد الزراعة في ولاية الينوى ، وأحد السادة الانجليز من أهل القرن التاسع عشر جنبا الى جنب مع أحد تيسكان استراليا الاجليين ، بجانب أحد الفلاحين الصينيين منذ مائة عام مضت ، بجانب أحد سياسى بوليفيا اليوم ، وفارسن اقطاعى من فرنسا ، وامرأة انجليزية مضرية عن الطعام عام ١٩١٤ تناضل لنيل حقوقها

الاجتماعية والسياسية مثل الرجل ، ونجمة من هوليوود ، وأحد نبلاء روما . اذن ، فلكي نكتب عن «الانسان» معناه أن نكتب عن كافة هؤلاء الرجال والنساء — بدءا من جوقه الى تلك الفتاة التي تسكن في البيت المجاور .

ومن هنا ، فان عالم الاجتماع يسعى الى فهم النوع الانساني بصورة منظمة ، وان كان عليه أن يقدر مجال وعمق هذا التنوع ، بل وقد يتساءل أيضا : هل هذا ممكن حقا ؟ أليس ما تعانى منه العلوم الاجتماعية من تشويش واضطراب هو انعكاس حتمي لما يحاول الباحثون فيها دراسته ؟ واجابتي على هذا هي أن عملية التنوع قد لا تكون مثل ما يبدو من «سوء النظام» عند مجرد حصر جزء صغير من هذا التنوع ، بل ربما قد لا يكون بمثل ذلك التشويش الذي تجعله مقررات الدراسة في الكليات والجامعات تبدو كذلك . اذن ، فالنظام واختلال النظام هو أمر نسبي بالنسبة لوجهة النظر : فالتوصل الى فهم منظم للبشر والمجتمعات مسألة تتطلب وجود مجموعة من وجهات النظر التي تتميز بالبساطة بما يكفي لجعل عملية الفهم أمرا ممكنا ، وفي ذات الوقت شاملة بما يكفي للسماح لنا بأن ندخل في وجهات نظرنا ذلك المجال والعمق للتنوع الانساني . والنضال في سبيل مثل وجهات النظر هذه يعد هو النضال الاول والمستمر لعلم الاجتماع .

وبطبيعة الحال ، فان وجهة النظر أيا كانت تركز على مجموعة من التساؤلات ، كما أن التساؤلات الكلية التي نتناولها العلوم الاجتماعية (والتي طرحتها في الفصل الاول) سرعان ما تجوب الذهن المتكمن من المفهوم الموجه لعلم الاجتماع كالدراسة الخاصة بمسيرة الانسان ، وبالتاريخ ، وبالمشاكل الخاصة بتقاطعهما داخل البناء الاجتماعي . ولكني

تتم دراسة هذه المشاكل ، وأدراك التنوع الانساني ، هو أمر يتطلب أن يكون عملنا متصل بصورة مستمرة ووثيقة بمستوى الواقع التاريخي . وبما يحمله هذا الواقع من معانٍ للأفراد من الرجال والنساء . فهدفنا هو تحديد هذا الواقع وتعريفه والكشف بوضوح عن هذه المعاني ، حيث أنه في نطاق هذا تتم صياغة المشكلات الخاصة بعلم الاجتماع الكلاسيكي ، وهكذا تتم مواجهة القضايا والمتاعب التي تضمها هذه المشكلات . إذن الامر يتطلب أن نسعى للوصول الى فهم مقارن كامل للبناءات الاجتماعية التي ظهرت والموجودة الآن في تاريخ العالم . الامر يتطلب القيام باختيار وسط صغير الحجم لتتم دراسته من منطلق البناءات التاريخية الاوسع نطاقا . والامر يتطلب منا أن نتجنب التخصص المتعسف الذي تتميز به الاقسام الاكاديمية ، وأن نتنوع في خصوصية عملنا وفقا للموضوع وقبل كل شيء وفقا للمشكلة ، واننا في قيامنا بهذا نتوسم النظورات والافكار ، والمواد والمناهج ، في أي من ، بل وفي كافة الدراسات المناسبة عن الانسان كفاعل تاريخي .

ومن الناحية التاريخية ، فاننا نجد أن علماء الاجتماع قد اهتموا اهتماما بالغا بالانظمة السياسية والاقتصادية ، وان كانت الانظمة العسكرية والقرايية ، والدينية والتعليمية قد حظيت أيضا هي الاخرى بالكثير من الدراسة . ورغم أن هذا التصنيف المبني على الوظائف الموضوعية التي تؤديها الانظمة بصفة عامة هو تصنيف مبسط بصورة تخادعة ، الا أنه مازال يؤدي الغرض منه . ونحن اذا ما فهمنا كيف ترتبط هذه الانظمة بعضها ببعض ، فاننا سوف نتمكن من فهم البناء الاجتماعي لمجتمع ما ، ذلك لأن «البناء الاجتماعي» ، كما يستخدم المفهوم بشكل شائع ، يدل على الآتى تماما . على توافق وتوحد الانظمة

التي تم تصنيفها وفقا للوظائف التي يؤديها كل منها • وبهذا يكون البناء الاجتماعي هو أكثر الوحدات التي يتعامل معها علماء الاجتماع شمولاً • وبناء على هذا ، يكون الهدف العريض عند علماء الاجتماع هو فهم كل جانب من جوانب التنوع في البناء الاجتماعي ، في مكوناته وعناصره وفي شموليته • حتى تعبير «البناء الاجتماعي» ذاته ، تختلف التعريفات له تماما ، كما تستخدم تعبيرات أخرى لنفس المفهوم ، ومع هذا ، نحن إذا ما احتفظنا في ذهننا بالفارق بين البناء الاجتماعي والوسط الاجتماعي ، بجانب المفهوم الخاص بالنظام ، فلن يخفق أحدا في ادراك فكرة البناء الاجتماعي عندما يأتي لها •

(٢)

في عصرنا هذا ، يتم تنظيم البناءات الاجتماعية في ظل الدولة السياسية • ومن حيث منطلق القوة ، وغيرها من المنطلقات الهامة الكثيرة ، تعتبر أكثر الوحدات شمولاً في البناء الاجتماعي هي الدولة — الأمة • والدولة — الأمة هي الشكل السائد في تاريخ العالم ، وهي بهذا الشكل ، تعتبر حقيقة هامة في حياة كل انسان ، فقد قامت هذه الدولة — الأمة بتقسيم وتنظيم «الحضارات» والقارات في العالم بدرجات وأساليب متفاوتة • لذلك ، فإن مدى انتشارها ومراحل تطورها هي بمثابة مفاتيح رئيسية للتاريخ الحديث ولتاريخ العالم الآن • وفي نطاق الدولة — الأمة أصبحت وسائل للقرار والقوة ذات الصفات السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية وقد باتت منظمة الآن ، فجميع المؤسسات والاطراف الاجتماعية المحددة التي يعيش فيها معظم الناس حياتهم العامة والخاصة قد باتت منظمة الآن في واحدة أو أخرى من الدولة — الأمة •

وبطبيعة الحال ، فان علماء الاجتماع لا يكتفون دائما بدراسة
البناءات الاجتماعية الوطنية فقط ، لكن النقطة الاساسية هي أن
الدولة — الامة تمثل الاطار الذى يشعرون في معظم الاحوال بالحاجة
الى صياغة مشاكل الوحدات الاصغر والاكبر في حدوده . أما «الوحدات»
الآخري فهي سرعان ما تفهم على أساس أنها : «قبل — قومية» — أو
«بعد — قومية» ، ذلك لأن الوحدات القومية بالطبع قد تكون «منتمية»
لاحدى «الحضارات» ، وهو ما يعنى عادة أن أنظمتها الدينية هي أنظمة
من واحدة أو أخرى من «الاديان العالمية» . ومثل هذه الحقائق من
الحضارة ، بجانب أخرى غيرها كثيرة ، قد توحى لنا بسبل المقارنة
بين مختلف أنواع الدول — الامة في يومنا الحاضر . لكن مع قيام
كتاب مثل «أرنولد توينبى» باستخدامها ، نجد أن «الحضارات» كما
يبدو لى ، ممتدة وغير دقيقة بأكثر من اللازم لكي تكون هي الوحدات
الاساسية ، أى «ميادين الدراسة الظاهرة» ، في العلوم الاجتماعية .

ونحن في اختيارنا للبناء الاجتماعى الوطنى كوحدة نوعية للعمل ،
نكون بذلك قد أخذنا بمستوى مناسب للقيام بعملية التعميم : فهي وحدة
تمكنا من تجنب اهمال المشاكل التى تواجهنا وفي الوقت نفسه من ادخال
القوى البنائية المتضمنة بصورة واضحة في كثير من تفاصيل ومتاعب
السلوك البشرى اليوم . بالاضافة لهذا ، فان اختيارنا للبناءات
الاجتماعية الوطنية يمكنا أيضا بصورة سريعة من تتناول القضايا
الرئيسية ذات الاهتمام العام ، ذلك لأن الوسائل الفاعلة للقوة داخل
وقيما بين الدول — الامة في العالم ، ومن ثم والى حد كبير تلك الوسائل
الفاعلة في صنع التاريخ ، قد باتت الآن شديدة التظيم ، سواء كن
ذلك للافضل أو للاسوأ .

الصحيح طبعا أن الدول — الأمة ليست كلها تتساوى في قدرتها على صنع التاريخ ، فالبعض منها من الضالقة والتبعية لغيرها حتى أن ما يحدث داخلها لا يمكن فهمه الا فقط بدراسة دول القوة العظمى . وان كان هذا هو مجرد مشكلة أخرى في مجال التوصيف المفيد للوحدات التي نقوم بدراستها — الأمم — وفي مجال ضرورة الدراسة المقارنة لها . ومن الصحيح أيضا أن جميع الدول — الأمة تتفاعل مع بعضها ، بل وبعض التجمعات منها تتبع من سياقات مثيلة لها في التقليد ، وان كان هذا صحيحا بالنسبة لأي وحدة ذات حجم معين قد نختارها للدراسة الاجتماعية . الأكثر من هذا ، وخصوصا منذ الحرب العالمية الأولى ، أن كل دولة — أمة ذات مقدرة قد صارت مكتفية بذاتها بصفة متزايدة .

ومعظم رجال الاقتصاد وعلماء السياسة يعتبرون أن الأمر واضح في أن وحدتهم الأساسية هي الدولة — الأمة ، حتى عندما يكون اهتمامهم منصب على «الاقتصاد العالمي» و «العلاقات الدولية» ، فهم لا بد وأن يعملوا في حدود وثيقة الصلة بدول — أمة مختلفة ومحددة . أما بالنسبة للأنثروبولوجيين ، فإن الوضع والممارسة المستمرة بالنسبة لهم هي دراسة «الكل» الخاص بالمجتمع أو بالثقافة ، ثم بقدر دراستهم للمجتمعات الحديثة ، يكون استعدادهم بدرجات متفاوتة من النجاح ، لفهم الأمم ككيانات كلية . لكن علماء الاجتماع — وبدقة أكثر ، الباحثون التقنيون — الذين يفتقرون الى القمك التام من مفاهيم البناء الاجتماعي ، كثيرا ما يعتبرون الأمم ككيان ضخم الحجم أمر مشكوك فيه . ومن الواضح أن هذا الاعتبار راجع الى نوع من التحيز لصالح «جمع البيانات» الذي يمكن أن يكون أقل عبئا وتكلفة في مجال الوحدات

الصغيرة الحجم فقط . وهذا الامر معناه بالطبع أن اختيارهم الوحدات لا يتم وقتا لما هو مطلوب بالنسبة للمشاكل التي وقع اختيارهم عليها أيا كانت ، بل يتقرر اختيارهم لكل من المشكلة والوحدة وفقا لاختيارهم للمنهج .

وكتابتنا هذا في مجمله ، بشكل ما ، هو بمثابة حجة ضد هذا التحيز . وأنا أعتقد أنه عندما يتأتى لعظم علماء الاجتماع أن يعكفوا بجدية على بحث إحدى المشاكل الهامة ، فإنهم يجدون من الصعب تماما وضع صياغة لها في نطاق وحدة أخرى أصغر من وحدة الدولة - الأمة . وهذا صحيح بالنسبة لدراسة التدرج الطبقي ، والسياسة الاقتصادية ، وبالنسبة للرأى العام وطبيعة القوة السياسية ، وبالنسبة للعمل واليهو ، حتى بالنسبة للمشاكل الخاصة بالحكم الإدارى المخطى ، فهي لا يمكن صياغتها بصورة كافية وملائمة دون الرجوع تملما لآثارها الوطنى . إذن فوحدة الدولة - الأمة بهذا الشكل تطرح نفسها مع قدر كبير من الدليل الخبروى المتاح لأى انسان متمرس فى العمل على مشاكل علم الاجتماع .

(٣)

ان فكرة البناء الاجتماعى ، مع المنازعة فى أنها تمثل الوحدة النوعية لعلم الاجتماع ، هى فكرة مرتبطة من الناحية التاريخية بصورة وثيقة بعلم الاجتماع ، كما أن علماء الاجتماع كانوا هم المنادين التقليديين بها . لقد كان مركز الاهتمام التقليدى فى كل من علم الاجتماع والانثروبولوجيا هو دائما المجتمع الشامل ، أو كما يسميه الانثروبولوجيين ، «الثقافة» . فما يعتبر «علم اجتماع» بالتحديد فى دراسة أى سمة معينة للمجتمع الشامل ، هو بمثابة الجهد المستمر لرد

هذه السمة لسمات أخرى غيرها ، وذلك حتى يمكن الحصول على مفهوم للكل ، والخيال العلمي الاجتماعي ، كما ذكرت ، في جانب كبير منه هو نتيجة للتعرض في هذا النوع من الجهد . ومع هذا ، ففي أيامنا هذه ، مثل هذه النظرة وهذه الممارسة ليست قاصرة إطلاقاً على علماء الاجتماع والانثروبولوجيا فقط . فما كان ذات يوم يمثل وعداً في هذين العلمين قد أصبح يمثل على الأقل ممارسة متعثرة ، بل ونوايا أيضاً ، في مجال العلوم الاجتماعية عموماً .

أما الانثروبولوجيا الثقافية ، في تقليدها الكلاسيكي وفي تطوراتها الراهنة ، فلا تبدو لي متميزة عن الدراسة في علم الاجتماع بأى صورة جوهرية . فذات يوم ، عندما كان هناك القليل أو لا توجد عمليات مسحية للمجتمعات المعاصرة ، كان على الانثروبولوجيين أن يعملوا على جمع المواد حول الشعوب قبل — المتعلمة في أماكن في غير محلها . أما العلوم الاجتماعية الأخرى — وبصفة خاصة التاريخ ، والديموجرافيا ، وعلم السياسة — فقد اعتمدت منذ بدايتها على المواد الوثائقية المتجمعة في المجتمعات المتعلمة . وقد جنحت هذه الحقيقة إلى فصل النظامين عن بعضهما . لكن الآن ، أصبحت «عمليات المسح الخبروية» تستخدم في كافة العلوم الاجتماعية ، بل لقد تطور الأسلوب في الحقيقة إلى أقصى حد على يد علماء النفس وعلماء الاجتماع فيما يتعلق بالمجتمعات التاريخية . وفي السنوات الأخيرة كذلك ، قام الانثروبولوجيين بدراسة المجتمعات المتقدمة بل وحتى الدول — الأمة ، كما قام علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد ، بدورهم ، بدراسة «الشعوب المتخلفة» . وفي حقيقة الأمر ، فإنه لم يعد هناك اليوم أى فارق أو اختلاف لا في المنهج ولا في الحدود الفاصلة للموضوع . يمكن أن يميز الانثروبولوجيا عن علم الاقتصاد وعلم الاجتماع اليوم .

لقد كانت معظم العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية تهتم دائما بمجالات نظامية خاصة في البناء الاجتماعي . فمن «الاقتصاد» وحول «الدولة» قام علماء السياسة بدرجة أقل ، وعلماء الاقتصاد بدرجة أكبر ، بوضع «نظريات كلاسيكية» ثبتت واستمرت لأجيال من الدارسين . أى قاموا ، باختصار ، ببناء نماذج وأنماط ، على الرغم من أن علماء السياسة (بجانب علماء الاجتماع) كانوا من الناحية التقليدية أقل ادراكا ووعيا بينائهم للنموذج عما كان علماء الاقتصاد . وبالطبع ، تتضمن النظرية الكلاسيكية بناء المفاهيم والفروض ، التي تستخرج منها الاستنباطات والتعميمات ، حيث تقارن هذه بدورها بمجموعة متنوعة من الفروض الضبروية . وفي هذه المهام ، يتم تقنين المفاهيم والاجراءات وحتى التساؤلات بصورة ضمنية على الأقل .

وكل هذا قد يكون أمرا جيدا ، ومع هذا ، فبالنسبة للاقتصاديات بصورة مؤكدة ، وبالنسبة لعلم السياسة في الوقت المناسب ، هناك تطوران ينحيان نحو جعل الانماط الرسمية ذات الصلة الاقل بنموذج الدولة والاقتصاد ذات حدود دقيقة — أى رسمية وقاصرة عليهما بدرجة كبيرة : (١) التطور الاقتصادي والسياسى لما يسمى بالمناطق المتخلفة ، (٢) التيارات الخاصة بأشكال القرن العشرين من «الاقتصاد السياسى» — سواء الشمولية أو الديموقراطية من الناحية الرسمية . لقد كانت النتيجة التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية ذات أثر فوري مدمر ومثمر بالنسبة للمنظرين الاقتصاديين ، بل وفي الحقيقة ، بالنسبة لكافة علماء الاجتماع الذين يستحقون هذا اللقب .

فمثلا ، «نظرية الاسعار» التي هي مجرد نظرية اقتصادية قد تكون نظرية متقنة ودقيقة من الناحية الرسمية . ومع هذا فانها لا يمكن

أن تكون مناسبة من الناحية الخبروية + مع المنظمة في حاجة إلى أن يكون هناك تقدير للإدارة الخاصة بمؤسسات الأعمال وتدور القزار داخل هذه المؤسسات وفيما بينهما ، كما أنها تتطلب الاهتمام بـسيكولوجية التوقعات حول التكاليف ، خصوصا فيما يتعلق بالاجور ، كما تتطلب الاهتمام بتثبيت الاسعار من جانب احتكارات العمل الصغيرة التي لا بد من فهم القيادات المترعمة لها ... الخ . وبالمثل ، فانه لكي يمكن فهم «معدل الفائدة» ، فهذا يتطلب غالبا المعرفة بالحركة الرسمية والشخصية بين أصحاب البنوك والمسؤولين في الحكومة ، وكذلك المعرفة بالميكانيزمات الاقتصادية اللاشخصية .

وقد لا يعنى هذا شيئا ، كما أعتقد ، ولكن بالنسبة لكل عالم اجتماع ينتمى الى علم الاجتماع ، ولكي يقوم بالمقارنة على أكمل وجه - وكذلك ، كما أعتقد ، أصبح اتجاه المقارنة تيار جارف في علم الاجتماع . ويعتبر العمل المقارن ، نظريا وتجريبيا ، يمثل الحظ الواعد لتطور علم الاجتماع اليوم ، كما أن مثل هذا العمل ، يمكننا من تحقيق علم اجتماع موحد .

(٤)

مع التقدم الذى يحققه كل علم اجتماع ، فان تفاعله مع الآخرين يشتد ويتكثف . فمركز الاهتمام عند الاقتصاديين يصبح مرة أخرى ما كان عليه في البداية - «الاقتصاد السياسى» ، الذى تتزايد النظرة له في نطاق بناء اجتماعى شامل . ولو أخذنا عالم اقتصاد مثل «جون جالبريث John Galbraith » سنجد عالما سياسيا بقدر ما هو عليه «روبرت دال Robert Dahl» أو «دافيد ترومان David Truman» ، فيستجد أن عمله عن البناء الراهن للرأسمالية الامريكية هو نظرية

سوسيولوجية . . . حصاد السياسى لا تنقل فى رؤيتها عن رؤية
 بير Schumpeter « للرأسمالية والديموقراطية أو «ايرل لاثام
 Earllatham « عن سياسات الجماعة . كما لا تقل نظرتها عن نظرة
 «هارولد لازويل Harold Lasswell» كعالم اجتماع ، أو «داقيد رايزمان
 David Riesman» كسيكولوجى ، أو «جابريل أالموند Gabriel Almond»
 كعالم سياسى . وهكذا ، هم جميعا منعصون داخل وخارج العلوم
 الاجتماعية ، ويقدر ما يتأتى لأحدهم الثمن وامتلاك جانب أى من هذه
 «الميادين» يجد نفسه مضطر للدخول فى دائرة اختصاص الآخرين ، أى
 الى ذلك المجال الخاص بكل من ينتمون الى التقليد الكلاسيكى . وهم
 بطبيعة الحال قد يتخصصون فى أحد الأنظمة ، ولكن يقدر ما يتمكنون
 من كل العناصر الجوهرية فيه ، فسوف يتأتى لهم فهم مكانته داخل
 مجمل البناء الاجتماعى الشامل ، ومن ثم فهم علاقاته بالمجالات النظامية
 الأخرى ، ذلك لأنه يصبح من الواضح ، الى حد كبير ، أن كل حقيقة
 فيه تتكون من هذه العلاقات .

وبالطبع ، لا يجب الافتراض هنا أن علماء الاجتماع ، وقد ووجهوا
 بالتنوع الكبير فى الحياة الاجتماعية قد قاموا بتقسيم العمل الذى بين
 أيديهم بطريقة عقلانية . فسوف نجد ، فى المقام الاول ، أن كل نظام
 من هذه الأنظمة قد نما بذاته واستجابة لمطالب وظروف محددة تماما ،
 أى لا أحد منها قد تطور كجزء من خطة شاملة . ومن ناحية ثانية ،
 هناك بالطبع الكثير من جوانب الاختلاف فى العلاقات بين هذه الأنظمة
 المتعددة كما توجد أيضا جوانب اختلاف فيما يتعلق بدرجة التخصيص
 المناسبة . ومع هذا ، فالحقيقة الغالبة اليوم ، أن جوانب الاختلاف
 هذه يمكن النظر إليها على أنها حقائق ترتبط بالحياة الأكاديمية أكثر

من كونها متاعب فكرية • بل وحتى من الناحية الاكاديمية فانها ، كما
أعتقد ، تميل في أيامنا هذه الى حل نفسها •

أما من الناحية الفكرية ، فان الحقيقة المركزية اليوم هي تحلل
الحدود الفاصلة بين الانظمة بصورة متزايدة ، فالمفاهيم قد أصبحت
تتحرك من نظام لآخر بيسر وسهولة متنامية • وفي هذا الشأن ، سنجد
أن هناك حالات بارزة في مجالات العمل تتركز على الاقتصار على التمكن
والسيطرة من لغة ميدان واحد ثم استخدامها بحذق ومهارة في المجال
التقليدي لميدان آخر • اذن فالتخصص موجود وسيظل موجودا ،
ولكنه لا ينبغي أن يكون في كثير أو قليل في اطار الانظمة القائمة كما
نعرفها • فالتخصص يجب أن يحدث وفقا للمشاكل التي يتطلب حلها
اعداد فكري ينتمى تقليديا الى هذه الانظمة المتعددة • والنتيجة الآن ،
هي أن جميع علماء الاجتماع صاروا يستخدمون المفاهيم والنماذج
المتشابهة ، بصورة متزايدة •

ونحن نجد أن كل علم من العلوم الاجتماعية قد عملت على تشكيله
تطورات داخلية ذات صبغة فكرية ، كما أن كل منها قد تأثر أيضا
بصورة قاطعة بـ «أحداث» نظامية — وهي حقيقة تكشفت بوضوح
من الطرق المختلفة التي تشكل بها كل منهم في كل أمة من الامم العربية
الرئيسية • وكثيرا ما كانت مسألتي التسامح أو الاختلاف في مجال
الانظمة القائمة بالفعل ، وتشمل الفلسفة ، والتاريخ ، والعلوم
الانسانية ، هما اللذان يحكمان ميادين علم الاجتماع ، والاقتصاد ،
والانثروبولوجيا ، وعلم السياسة ، وعلم النفس • وفي الحقيقة ،
فإن مثل هذا التسامح أو عدمه ، في بعض الانظمة ذات المعرفة الراقية
كان هو الذي يحكم وجود أو عدم وجود العلوم الاجتماعية كأقسام

أكاديمية • ومثال هذا ، جامعتى أكسفورد وكامبريدج اللتان لا يوجد
فى أى منهما أى قسم من «أقسام علم الاجتماع» •

ويمكن الخطر فى أخذ مسألة الاقسام الاكاديمية للعلوم الاجتماعية
بجدية شديدة هو فيما يصاحب ذلك من افتراض بأن الانظمة الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية الاخرى يعتبر كل منها نسق قائم بذاته • فكما
أشرت من قبل ، أن هذا الافتراض كان ومازال يستخدم لبناء «نماذج
تحليلية» كثيرا ما تكون ذات فائدة بالغة فى الحقيقة • وربما كان تعميم
النماذج الكلاسيكية لـ «النظام السياسى» و لـ «الاقتصاد» يؤدى
بالفعل الى تقريب البناء الخادى بانجلترا وخصوصا بناء الولايات
المتحدة فى بداية القرن التاسع عشر • وفى واقع الامر ، فان الاقتصاديات
وعلم السياسة ، من الناحية التاريخية ، باعتبارهما من العلوم
التخصصية ، لا بد من تفسيرهما الى حد ما من منطلق الطور التاريخى
للغرب الحديث الذى قيل أن كل منهما كان يمثل خلاله مجالا قائم
بذاته • ومع هذا ، فمن الواضح أن نموذج للمجتمع كما هو مؤلف من
أنظمة مؤسسية قائمة بذاتها من المؤكد أنه ليس بالنموذج الوحيد
الذى يتم العمل انطلاقا منه فى علم الاجتماع • فنحن لا نستطيع ان
نأخذ بهذا النمط الوحيد باعتباره الاساس المناسب للتقسيم برمته
الذى نقوم به للعمل الفكرى • وادراك هذا ، يعتبر واحد من النوازع
التي تدفع الآن على العمل فى توحيد العلوم الاجتماعية • ففى نطاق
التخطيط للبرامج الاكاديمية وكذلك فى مجال التصميم المثالى للدراسات،
كانت تجرى عملية شديدة الفعالية لصهر مختلف الانظمة من علم سياسة،
واققتصاد ، وأنثروبولوجيا ثقافية ، وتاريخ ، وعلم اجتماع ، وعلى الاقل
احد الفروع الرئيسية لعلم النفس •

أما المشاكل الفكرية التي كانت تفرضها وحدة العلوم الاجتماعية فقد كانت أساسا مشاكل لها صلة بالعلاقات الخاصة بالانظمة المؤسسية السياسية والاقتصادية ، والعسكرية والدينية ، والأسرة والتعليم — في مجتمعات وعهود معينة ، وهى ، كما قلت من قبل مشاكل لها أهميتها . كذلك ، فإن الصعوبات العملية الكثيرة التي تفرضها العلاقات العاملة في مختلف العلوم الاجتماعية لها هى الأخرى صلة بعملية تصميم المناهج الدراسية والعمل الأكاديمي ، وبالبلبله اللغوية وبأسواق العمل القائمة أمام الدريجين من كل مجال . واحدى العقبات الكبرى التي تقف أمام توحيد العمل في العلوم الاجتماعية هو الكتب التمهيدية التي تتناول نظام واحد . فمن المعروف ، ان نصوص الكتب أكثر من أى انتاج فكرى آخر ، هى في معظم الاحوال التي تحدث فيها عملية التكامل ووضع الحدود لأنظمة «الميادين» المختلفة ، ومن الصعب تخيل موقع آخر أكثر ملاءمة لحدوث هذا . وبجانب تكامل نص الكتاب ، فإن محاولة تحقيق تكامل العلوم الاجتماعية تجري في نطاق المفاهيم والمناهج بأكثر مما تتم من منطلق المشاكل والموضوعات ذات الاهتمام . وبناء على ذلك ، فإن فكرة وجود «ميادين» مميزة هى فكرة قائمة على المفاهيم المغلفة بدقة أكثر مما هى قائمة على مجالات — المشكلة الأساسية . ومع هذا ، فإن هذه المفاهيم هى أمر من الصعب التغلب عليه ، لما لا أعرف ما اذا كان من الممكن التغلب عليه أم لا . ولكن ، هناك مجرد فرصة ، كما أشعر ، فى أنه فى مجتمع الانظمة الأكاديمية سيكون هناك من المؤكد اتجاهات بنائية تمكنها فى الوقت المناسب من التغلب على من لازانوا يحصرون أنفسهم داخل تخصصهم ، ويخترقون حصونهم وممانعتهم .

فى ذات الوقت ، من المؤكد أن الكثير من الافراد من علماء الاجتماع

يدركون أنهم في «حدود أنظمتهم الخاصة» يمكنهم إنجاز أهدافهم على أحسن وجه إذا ما اعترفوا بصراحة أكبر بالمهام ذات التوجه المشترك في علم الاجتماع . فلقد أصبح من الممكن تماما الآن بالنسبة للممارس الفرد أن يتجاهل التطورات «العارضة» التي تحدث في الأقسام الأكاديمية ، وأن يختار ويشكل تخصصه الخاص دون أن يواجه عائق كبير مثل هذه الأقسام الأكاديمية . فهذا الممارس بمجرد أن يتأقلم له ذلك الحس الاصيل بالمسائل الهامة ويصير مهتما بصورة عاطفية بخلها ، فهو عندئذ ، غالبا ما سيكون مضطرا الى التمكن والسيطرة من الأفكار والمناهج التي تكون قد نشأت داخل واحد أو آخر من هذه الأنظمة المختلفة . وحينئذ لن يبدو له أى تخصص في علم الاجتماع وبأى مفهوم فكري له قيمة بمثابة عالم مطلق أمامه . كذلك ، فإنه سوف يدرك أنه في حقيقة الأمر يمارس علم الاجتماع ، أكثر من أى علم آخر من العلوم الاجتماعية ، وأنه لا يهم بعد هذا أى مجال معين من مجالات الحياة الاجتماعية هو الذى يهتم أكثر بدراسته .

وكثيرا ما يكون هناك تأكيد بأنه لا أحد يمكنه أن يكون صاحب ذهن معرفى دون أن يكون في نفس الوقت مولع بتحصيل المعارف . وأنا لست على علم بصحة هذا ، ولكن لو حدث وكان صحيح ، فمازلنا نتساءل : ألا نستطيع أن نجنى شيئا من هذا الحس المعرفى ؟ أنه لمن المستحيل تماما حقيقة التمكن من كافة المواد ، والمفاهيم ، والمناهج التي يحويها كل نظام من هذه الأنظمة . الأكثر من هذا ، أن محاولات «تحقيق تكامل العلوم الاجتماعية» عن طريق «الترجمة التصورية» أو العرض المفصل للمواد ما هي الا لغو لا معنى له ، وهكذا أيضا الكثير مما يجرى في جانب كبير من المسار المتعاقب لـ «علم الاجتماع العام» . لكن هذا التمكن ، وهذه الترجمة ، وهذا العرض ، وهذا المسار - كل هذا ليس هو المقصود بـ «وحدة العلوم الاجتماعية» .

أما المعنى المقصود فهو : أن تقوم بتحديد وتعمل على حل إحدى المشاكل الهامة في عصرنا هو أمر يتطلب القيام باختيار المفاهيم والمواد والمناهج من أكثر من علم واحد من هذه العلوم المتعددة . وعالم الاجتماع ليس في حاجة الى أن يكون «متمكن من الميدان» لكي يكون على معرفة كافية بالمواد والمنظورات التي يحويها هذا الميدان حتى يمكنه استخدامها في اجلاء وتوضيح المشاكل التي تعنيه . اذن ، فمن منطلق مثل هذه «المشاكل» الكبيرة ، وليس وفقا للحدود الاكاديمية ، يجب أن يحدث التخصص . وهذا هو ، كما يبدو لي ، ما يحدث الآن .

الفصل الثامن

توظيف التاريخ

الفصل الثامن

توظيف التاريخ

ان علم الاجتماع يتعامل مع مشاكل البيوجرافيا ، والتاريخ ، ومع تقاطعاتهما داخل البناءات الاجتماعية . وكون هذه العناصر الثلاث : البيوجرافيا ، والتاريخ ، والمجتمع — هي نقاط تتساوى في أهميتها بالنسبة للدراسة المناسبة للانسان ، لذلك فانها كانت تمثل مساحة رئيسية ارتكزت عليها في نقدي لمختلف المدارس الحالية في حقل علم الاجتماع التي أهمل ممارستها هذا التقليد الكلاسيكي . والمشاكل التي نواجهها في عصرنا — ولتي أصبحت تشمل الآن المشكلة الخاصة بطبيعة الانسان ذاته — لا يمكن طرحها بصورة كافية ومناسبة دون ممارسة دائية لذلك الرأي بأن التاريخ هو العمود الفقري للدراسة الاجتماعية ، والاعتراف بالحاجة الي مزيد من التطوير لسيكولوجيا خاضة بالانسان لها أساسها السوسولوجي وتوافقها التاريخي . ان ، فبدون توظيف التاريخ وبدون حس تاريخي بالامور السيكولوجية ، فان علم الاجتماع لا يستطيع بصورة ملائمة وكافية أن يقرر أنواع المشاكل التي ينبغي الآن أن تكون نقاط التوجيه للدراسات التي يقوم بها .

(١)

ان ذلك الجدل المضمن حول ما اذا كانت الدراسة التاريخية هي ، أو ينبغي اعتبارها بمثابة علم اجتماع هو جدل لا هو بذات أهمية ولا هو جدل مثير ، وخلاصة هذا يعتمد بوضوح شديد على ما هي

نوعية المؤرخين وما هي نوعية علماء الاجتماع الذين نتحدث عنهم . فبعض المؤرخين من الواضح أنهم يعملون كجامعي حقائق مزعومة ، تلك التي يحاولون الامتناع عن «تفسيرها» . فهم ينغمسون ، وغالبا بطريقة مثمرة ، في احدى شرائح التاريخ ويبدون غير راغبين في تحديد موقعها داخل أى مجال من المجالات الأوسع للاحداث . كما أن هناك البعض الآخر يتجاوزون التاريخ — وبطريقة مثمرة أيضا — ولكنهم ضائعون عبر الرؤى التاريخية للهلاك القادم أو للمجد المقبل . ان التاريخ كعلم يدعو بالفعل الى التفتيح عن التفاصيل ، ولكنه يشجع أيضا على توسيع رؤية الانسان لى تضم في جنباتها الاحداث المحورية في الاحقاب التاريخية في مجال تطور البناءات الاجتماعية .

وربما كان معظم اهتمام المؤرخين منصب على «التأكد من الحقائق» المطلوبة لفهم التحول التاريخى الذى يدخل على الانظمة الاجتماعية ، وعلى تفسير هذه الحقائق ، عادة عن طريق المنرد . الأكثر من هذا ، أن الكثيرين من المؤرخين لا يترددون في أن يتناولوا في دراساتهم أى مجال وكل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية . وبهذا تكون آفاق رؤيتهم هي نفس رؤية علم الاجتماع ، على الرغم من أنهم مثل علماء الاجتماع الآخرين ، قد يتخصصون في التاريخ السياسى أو في التاريخ الاقتصادى ، أو في تاريخ الافكار . ومن هنا ، بقدر ما يقوم المؤرخون بدراسة أنماط الانظمة والمؤسسات ، فانهم يميلون نحو تأكيد التغيرات الواقعة على مدى مساحة زمنية معينة ، والعمل بطريقة تخلو من المقارنة ، بينما العمل الذى يقوم به الكثيرون من علماء الاجتماع في دراسة أنماط الانظمة والمؤسسات يتميز بعامل المقارنة أكثر من العامل التاريخى . ومع هذا ، فان هذا الاختلاف هو بالتأكيد مجرد اختلاف يتعلق بجانب التركيز والتخصص في نطاق المهمة المشتركة .

والآن ، أصبح هناك الكثيرين من المؤرخين الامريكيين ، وقد تأثروا بدرجة بالغة بالمفاهيم ، والمشاكل ، والنساجح في مختلف العلوم الاجتماعية . وفي هذا ، قال «بارزو» ، و «جراف» Burzun & Graff مؤخرا أن هناك احتمال أن «يستمر علماء الاجتماع في حثهم للمؤرخين على تحديث أساليبهم» وذلك بسبب «الانشغال الشديد لعلماء الاجتماع بما لا يمكنهم من قراءة التاريخ» ولأنهم «لا يميزون المادة الخاصة بهم عند تقديمها في قالب أو نمط مختلف» (١) .

وطبعا ، في أى عمل من أعمال التاريخ ، سنجد أن هناك المزيد من المشاكل المتعلقة بمسألة المنهج بأكثر مما يحلم به الكثير من المؤرخين عادة . ومع هذا ، هناك البعض منهم يحلم ، وإن لم يكن حول المنهج بقدر ما هو حول الاستيمولوجيا — وبطريقة لا يمكن أن تقضى الا فقط الى نوع من التقهقر الغريب عن الحقيقة التاريخية . وغالبا ما يكون التأثير سيئا من جانب بعض المؤرخين على أنماط محددة من «علم الاجتماع» ، ولكن هذا التأثير يحتاج الى مناقشة مطولة هنا .

بالنسبة للمؤرخ ، فإن المهمة الرئيسية عنده هي جعل السجل البشرى عملية مستقيمة ، وإن كان هذا التعبير عن الهدف هو في الواقع تعبير خادع في بساطته . فالمؤرخ يمثل الذاكرة المنظمة للبشرية ، وهذه الذاكرة ، كالتاريخ المكتوب قابلة للتطويع بدرجة كبيرة ، فهي تتغير ، وغالبا ما يكون التغير بدرجة شديدة تماما ، من جيل من المؤرخين الى جيل آخر — وليس فقط لأن البحث التفصيلي المستفيض يأتي قتيما بعد بحقائق ووثائق جديدة . كذلك ، فإنها تتغير بسبب ما يحدث من تغيرات في مجالات الاهتمام وفي اطار العمل الجارى الذى تتم في نطاقه عملية التسجيل . وتعتبر هذه هي المعايير التى يتم بها الاختيار من بين الحقائق

المباحة التي لا عدد ولا حصر لها ، كما تعتبر في ذات الوقت العناصر البارزة لتفسير معناها . ورجل التاريخ لا يمكنه تجنب القيام بعملية اختيار الحقائق ، على الرغم من أنه قد يحاول الاتصال منها بالتصيب في تفسيراته وانتهاج الحذر ازاءها . ونحن لم نكن في حاجة الى ذلك التصور الخيالي الذي أتى به «جورج أورويل» Gerge Orwell لكي نعرف كيف يمكن بسهولة تحريف وتشويه التاريخ خلال عملية اعادة كتابته المستمرة . ذلك على الرغم من أن عمله «١٩٨٤» قد أكد هذا بصورة درامية ، بل انه قد أثار الهلع لدى البعض من زملائنا المؤرخين . كل هذه المخاطر بمشروع المؤرخ تجعل منه واحد من أكثر المشروعات النظرية بين العلوم الانسانية ، والتي تجعل من عدم الوعي المشوب بالهدوء لدى الكثيرين من المؤرخين مسألة أكثر تأثيرا . وعلى الرغم من أنها أكثر تأثيرا ، لكنها أيضا أقرب لاثارة عدم الاستقرار . وأنا أفترض أن هناك فترات كانت فيها المنظورات تتسم بالجهود والتحجر ويمكن أن يظل المؤرخين متحصرين في أطارها دون وعى أو ادراك للمسائل التي صارت أمور مسلم بها . ولكن الفقرة التي نحن فيها ليست هكذا ، فاذا لم يكن لدى المؤرخين «نظرية» ، فربما كان في امكانهم توفير المادة التي يكتب بها التاريخ ، وان كانوا هم أنفسهم لا يمكنهم كتابتها . قد يكون في امكانهم التلهم والتمتع بتلك المادة ، ولكن لا يمكنهم جعل السجل التاريخي مستقيما . وهذه المهمة صارت الآن تتطلب اهتماما واضحا وصریحا بأشياء أكثر كثيرا من مجرد «الحقائق» .

وقد يسود الاعتقاد بأن المؤرخين هو بمثابة ملف وثائقي لازم ولا يستغنى عنه علم الاجتماع برمته — وأعتقد أن هذا الرأي صحيح ومثمر . فالتاريخ كعلم يعتبر في بعض الاحيان أنه علم يشمل علم الاجتماع كله — ولئن كان ذلك فقط من جانب قلة من «أصحاب الدراسات

الانسانية» الذين ضلوا سبيلهم . لكن الشيء الاساسى أكثر من هذا ، هو فكرة أن كل علم اجتماع ، أو بالاحزى ، كل دراسة اجتماعية جيدة — تتطلب مجالاً من التصور التاريخى واستفادة كاملة من المادة التاريخية . هذا المفهوم البسيط هو الفكرة الرئيسية التى أتت عليها بالنقاش .

وقبل كل شيء ، ربما قد يكون علينا أن نتصدى لأحد الاعتراضات الشائعة ازاء قيام علماء الاجتماع بالاستفادة أو باستخدام المادة التاريخية : فمن المعتقد أن مثل هذه المادة ليست بالدقة الكافية أو حتى معروفة بالكامل بما يكفى لامكانية استخدامها بالمقارنة بالمواد المعاصرة المتاحة الأكثر دقة والموثوق بها بشكل أفضل . ويشير هذا الاعتراض بالطبع الى أخذى مشاكل البحث الاجتماعى المثيرة للانزعاج الشديد ، الا أنه رغم ذلك لا يتمتع بالقوة الفاعلة الا فقط اذا قيد الانسان نوع المعلومات المسموح بها . وكما قلت من قبل ، أن المتطلبات الخاصة بالمشكلة التى تواجه المرء ، خلاف ما يفرضه أى منهج جامد من القيود ، ينبغى أن يكون كما كان دائما هو عنصر التقدير المتسع الآفاق عند الباحث الاجتماعى الكلاسيكى . غير هذا ، فان هذا الاعتراض ، لا ينطبق الا فقط على مشاكل معينة ، بل وفى الحقيقة ، كثيرا ما لا ينطبق نهائيا: لاتنا لانستطيع أن نحصل على المعلومات الكافية والمناسبة بالنسبة لكثير من المشاكل الا «فقط» حول الماضى . والحقيقة المعروفة حول مسألة سرية المعلومات ، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية ، وكذلك الاستخدام الواسع للعلاقات العامة ، ما هى الا حقائق معاصرة لابد بالتاكيد من أخذها فى الاعتبار ونحن نصدر حكما على امكانية الاعتماد على المعلومات المتعلقة بالماضى وكذلك الخاصة بالحاضر . إذن ، فهذا الاعتراض بإختصار ، ما هو الا مجرد صورة أخرى من صور القيد المنهجى ،

بالإضافة الى كونه غالبا سمة من أيديولوجية «عدم المعرفة بشيء»
اليابئة على الاطمئنان السياسى .

(٢)

الأكثر أهمية من المدى الذى يصل اليه المؤرخون فى أن يكونوا علماء اجتماع ، أو كيف ينبغى أن يكون سلوكهم ، هو تلك النقطة التى مازالت تثير جدلا فى أن العلوم الاجتماعية هى ذاتها بمثابة علوم تاريخية . فعلماء الاجتماع حتى يمكنهم انجاز المهام التى يعملون عليها ، أو حتى يقومون بطرحها بصورة جيدة ، يتوجب عليهم استخدام المادة التاريخية . وما لم يأخذ الانسان بنظرية ما تتجاوز التاريخ وتتحدث عن طبيعة التاريخ ، أو أن الانسان فى المجتمع هو كيان غير تاريخى ، فلن يكون من الممكن الافتراض بأن أى من علوم الاجتماع يستطيع أن يتجاوز التاريخ . وكل العلوم الاجتماعية التى تستحق هذا الاسم ، هى «سوسيولوجيا تاريخية» . وهذا على حد التعبير البليغ الذى الذى يقول به «بول سويزى» Paul Sweez ، يعتبر بمثابة محاولة لكتابة «الحاضر على أنه تاريخ» . وبالنسبة لهذه العلاقة الجسيمة بين التاريخ وعلم الاجتماع هناك عدة أسباب :

أولاً : ان فيما نقوله ذاته عن الشيء الذى هو فى حاجة الى تفسير ، يعبر عن حاجتنا الى ذلك المجال الكامل الذى لا يمكن توافره إلا فقط عن طريق المعرفة بالتنوعات التاريخية للمجتمع البشرى . فان يكون هناك مسألة معينة — كالعلاقات بين أشكال الصفة القومية وأنماط العسكرية — على سبيل المثال — التى غالبا ما يجب أن تختلف الاجابة عليها عنها فى حالة التساؤل فيما يتعلق بالمجتمعات والعهود المختلفة ، معناه أن المسألة ذاتها كثيرا ما تكون فى حاجة الى اعادة صياغتها من جديد . فبقن نحن اذن فى حاجة الى ذلك القنوع الذى يوفره التاريخ

حتى يمكن توجيه التساؤلات السوسولوجية بصورة ملائمة ، فضلا عن
الاجابة عليها . وهذه الاجابات أو التفسيرات التي نعطيها هي غالبا ،
ان لم يكن عادة ، تتم في نطاق المقارنات . فعمليات المقارنة هي أمر
مطلوب حتى يمكن فهم ما يمكن أن يمثل الظروف الجوهرية للشيء الذي
نحاول فهمه ، سواء كانت هي أشكال من الرق والعبودية أو معان محددة
للجريمة ، أهي أنماط للأسرة أو مجتمعات زراعية أم مزارع جماعية .
اذن ، مما يتوجب علينا أن نفعله هو ملاحظة ذلك الشيء الذي نهتم
به تحت مختلف الظروف ، والا فاننا سنكون قد حصرنا أنفسنا في
عملية الوصف السطحية .

ونحن لكي نذهب الى أبعد من هذا ، فلا بد لنا من القيام بدراسة
مجال البناءات الاجتماعية المتاحة ، وتشمل البناءات التاريخية وكذلك
المعاصرة . ونحن اذا لم نضع في اعتبارنا مسألة المجال ، وهو الشيء
الذي لا يعنى بالطبع جميع الحصالات القائمة ، فلن تكون بياناتنا
وتقاريرنا مناسبة من الوجهة الخبروية ، ذلك لأن الجوانب الانتظامية
المضطردة أو العلاقات كذلك التي يمكن أن تتحقق بين السمات العديدة
للمجتمع لا يمكن اظهارها بوضوح . اذن ، تعتبر الانماط التاريخية ،
باختصار ، جزء بالغ الأهمية مما نقوم بدراسته ، كما أنها تعتبر لازمة
ولا يمكن الاستغناء عنها في مجال تفسيرنا لها . واستبعاد مثل هذه
المادة التاريخية — التي تشكل سجلا لكل ما فعله الانسان وما أصبح
عليه — من دراستنا سيجعل الامر يبدو مثل دراسة عملية «الولادة»
ولكن في نفس الوقت يتم تجاهل الامومة ذاتها .

ونحن اذا ما قصرنا أنفسنا على وحدة قومية واحدة في مجتمع
معاصر واحد (وعادة يكون المجتمع الغربي) ، فقد لا يتأتى لنا أن نأهل

في إمكانية الامساك بالكثير من الفوارق الأساسية الحقيقية المتواجدة بين الأنماط البشرية والأنظمة الاجتماعية . وهذه الحقيقة العامة لها مغزى واحد محدد بالنسبة للعمل في ميدان علم الاجتماع ، وهو أنه : في لحظة أخذ قطاع مستعرض لأي مجتمع واحد ، فعالبا ما قد نجد أن هناك عدد وافر من الدلالات المشتركة من العقيدة ، والقيمة ، والمشكل النظامي ، والتي مهما تكن دراستنا مفصلة ودقيقة ، فأننا سوف لا نجد حقا فوارق هامة بين الناس والأنظمة الاجتماعية في هذه اللحظة الواحدة في هذا المجتمع الواحد . وفي الحقيقة ، فإن الدراسات الخاصة بالزمن الواحد غالبا ما تتناول أو توحى بوجود التجانس الذي إذا ما صبح وجوده ، فإنه يكون في حاجة بدرجة كبيرة الى «تناوله كمشكلة» . وهو أمر لا يمكن اختزاله بصورة مثمرة ، كما يحدث كثيرا في الممارسة الراهنة لعملية البحث ، التي مجرد مشكلة تتعلق بإجراءات اختيار العينة . ولا يمكن صياغة هذا التجانس أيضا كمشكلة في إطار اللحظة الواحدة والموقع الواحد .

> فالمجتمعات تختلف فيما يتعلق بمجال التنوع في الظواهر المحددة الواقعة داخلها ، وكذلك ، وبشكل أكثر عمومية ، فيما يختص بدرجة التجانس الاجتماعي فيها . وعلى حد قول «موريس جينزبرج» Morris Ginsberg ، أنه إذا ما قام شيء ما بعمل على دراسته «باستعراض ما يكفي من الاختلافات الفردية داخل المجتمع ذاته ، أو في نفس الفترة الزمنية ، عندئذ قد يكون من الممكن وضع صلات علاقة حقيقية دون الخروج عن هذا المجتمع أو تلك الفترة»^(٣) . وهذا غالبا ما يكون صحيحا ، وإن لم يكن عادة من المؤكد كثيرا أنه يمكن الأخذ به ببساطة ، فلنكن نعرف ما إذا كان صحيح أم لا ، يقيننا علينا أن نصمم دراستنا على أنها ستكون عمليات مقارنة بين البناءات الاجتماعية . ولكي يتم

هذا بصورة مناسبة ، فإنه عادة سيتطلب منا أن نستفيد من جوانب التنوع التي يوفرها لنا التاريخ . فمشكلة التجانس الاجتماعي بذكرها هو الأمر في المجتمع الجماهيري الحديث ، أو على النقيض ، في المجتمع التقليدي لا يمكن طرحها بصورة ملائمة ، فاهيك عن حلها بشكل كافٍ ، ما لم نضع في تقديرنا بشكل مقارن المجال الذي تتحرك فيه المجتمعت المعاصرة والتاريخية .

وعلى سبيل المثال ، فإن المعنى الذي تكتسبه موضوعات رئيسية في ميدان علم السياسة مثل «الجماهير» ، و «الرأي العام» لا يمكن جعله واضحا دون القيام بمثل هذا العمل . فنحن اذا لم نأخذ في دراستنا بمجال كامل للمجتمع ، نكون بذلك قد حكمنا على أنفسنا بالوصول الى نتائج ضحلة ومضللة . وأنا هنا لا أفترض ، مثلا ، أن أي شخص قد يحاول في القول بأن حقيقة وجود عدم الاكتراث السياسي ليشكل احدي الحقائق الرئيسية السائدة على المسرح السياسي المعاصر في المجتمعات الغربية . ومع هذا ، ففي تلك الدراسات الخاصة بـ «السيكولوجية السياسية للناخبين» التي لا هي دراسات مقارنة ولا تاريخية ، فاننا لا نجد حتى أي تصنيف لـ «الناخبين» — أو «للانسان السياسي» — الذي حقا يأخذ مثل عدم الاكتراث هذا في اعتباره . وفي الحقيقة ، فإن تلك الفكرة ذات الصفة المحددة تاريخيا عن عدم الاكتراث السياسي هذا ، ناهيك عن معناه ، لا يمكن صياغتها في الاطر المعتادة لتلك الدراسات الخاصة بالانتخاب والتصويت .

وأن نقول عن الفلاحين في دنيا ما قبل الصناعة بأنهم يتصرفون بـ «عدم الاكتراث السياسي» فهو قول لا يحمل نفس المعنى اذا ما أطلق نفس القول على الانسان في المجتمع الجماهيري الحديث . فمن ناحية

ان ما تمثله الانظمة السياسية من أهمية لسبل الحياة وظروفها في هذين النمطين من المجتمع ، تختلف اختلافا تاما . ومن ناحية أخرى ، أن الفرصة الرسمية المتاحة في أن تصبح مندمج في الشؤون السياسية ، تختلف هي الأخرى . ومن ناحية ثالثة ، ان ما أثاره المسار الكامل للديموقراطية البورجوازية في الغرب الحديث من توقعات الاندماج السياسي لم يكن يثار دائما في عالم ما قبل الصناعة ، وحتى يمكن فهم «عدم الاكتراث السياسي» وشرحه ، واستيعاب مغزاه بالنسبة للمجتمعات الحديثة ، لهو أمر يحتاج الى أن نقوم بتقييم أنماط وظروف عدم الاكتراث المختلفة تماما ، ثم أنه لكي نفعل هذا يجب علينا أن نتفحص المادة التاريخية والمقارنة .

ثانيا : ان الدراسات غير التاريخية عادة ما تنحو الى أن تكون دراسات احصائية أو تغطي فترة قصيرة الامر لأوساط اجتماعية محدودة . وهذا هو فقط الامر المتوقع ، ذلك لأننا نكون أكثر استعدادا لادراك البناءات الأوسع عندما نكون في حالة تغيير ، كما من المحتمل أن نكون على وعى بهذه التغيرات فقط عندما نعمل على توسيع رؤيتنا لكي تشمل مساحة زمنية تاريخية مناسبة . وبهذا ، فان فرصتنا في فهم كيفية تفاعل الأوساط الاجتماعية الأصغر والبناءات الأوسع ، وكذلك فرصتنا في فهم الأسباب الأوسع حجما الفاعلة في هذه الأوساط الاجتماعية المحدودة ، هو أمر يتطلب منا ان نتعامل مع المادة التاريخية . فالادراك والوعى بالبناء الاجتماعي والدراية به ، بكل ما يحمله هذا التعبير المركزي من معان ، وكذلك الطرح المناسب والكافي لتساع ومشاكل الأوساط الاجتماعية المحدودة ، يتطلبان منا أن نسلم وأن نمارس العلوم الاجتماعية كعلوم تاريخية .

ولا يؤدي فقط العمل التاريخي الى زيادة عرضة في فن تكون على وعى بالبناء الاجتماعي ، ذلك لأننا لا يمكن أن نأمل في فهم أي مجتمع بمفرده ، حتى ولو من الناحية الاحصائية ، دون الاستفادة بالمادة التاريخية . فصورة أي مجتمع هي صورة محددة من الناحية التاريخية . وما أسماء ماركس بـ «مبدأ الخصوصية التاريخية» يدل ، أولا ، على الخط الذي نهتدى به : فأى مجتمع معين لا بد من فهمه في إطار العصر المحدد الذي يوجد فيه . وأيا كان تعريف «العصر» ، فالانظمة ، والايديولوجيات ، وأنماط الرجال والنساء ، السائدة في عصر معين هي التي تشكل شيئا له نموذج الفريد . وليس هذا معناه أن مثل هذا النمط التاريخي يمكن مقارنته بأنماط أخرى ، كما أن ذلك النموذج بالتأكيد لا يمكن استيعابه بالبداية والحدس فقط . لكن ما يعنيه أن ميكانيزمات معينة للتغيير داخله هذا النمط التاريخي تصل إلى نوع محدد من التقاطع . هذه الميكانيزمات ، التي أسماها «كارل مانهايم» — متبعا في ذلك جون ستيوارت ميل — «المبادئ الأولية الوسيطة» ، هي نفسها ذات الميكانيزمات التي يرغب عالم الاجتماع ، المهتم بالبناء الاجتماعي ، في ادراكها واستيعابها .

ولقد حاول أوائل المنظرين الاجتماعيين أن يصوغوا قوانين ثابتة لا تتغير عن المجتمع — قوانين تنطبق على كافة المجتمعات ، تماما مثلما أدى علم الفيزيكا باجراءاته التجريدية الى قوانين ظلت من ذلك الشراء النوعي الذي تتسم به «الطبيعة» . وعلى حسب اعتقادي ، فإنه لا يوجد أي «قانون» يمكن القول أن أي عالم اجتماع قد وضعه يمكن أن يتجاوز التاريخ ، وهذا لا يجب أن يفهم على أن له علاقة بالبناء المحدد لعصر ما . كما أن هناك «قوانين» أخرى تتحول لكي تكون مجرد تجريدات خاوية أو مجرد لغو مشوش تماما . والمعنى الوحيد لـ «القوانين

الاجتماعية» أو حتى لـ «العناصر الاجتماعية المنظمة» هي أنها «مبادئ أولية وسيطة» ، أو لو شئنا القول أنها تشييد لبناء اجتماعي في نطاق حقبة تاريخية محددة . ونحن لا نعرف شيئا عن وجود أي مبادئ شاملة لعملية التغيير الاجتماعي ، فميكانيزمات التغيير التي نعرفها تختلف باختلاف البناء الاجتماعي الذي نبخته . ذلك ، لأن التغيير التاريخي «هو» تغير في البناءات الاجتماعية ، وفي العلاقات بين الأجزاء المكونة لهذه البناءات . وكما أن هناك تنوع في البناءات الاجتماعية ، هناك بالضبط تنوع في مبادئ التغيير التاريخي .

ثالثا ، أن تكون المعرفة بتاريخ مجتمع ما هي غالبا أمر لا غنى عنه في فهم هذا المجتمع ، مسألة تصبح واضحة تماما أمام أي عالم اقتصاد أو سياسة أو اجتماع بمجرد أن يعادر أمته الصناعية المتقدمة ليقوم ببحث الانظمة الموجودة في أي بناء اجتماعي آخر مختلف — في الشرق الاوسط ، في آسيا ، في أفريقيا . فهو في دراسته لـ «وطنه هو» ، غالبا ما يهرب في ثنايا التاريخ ، كما أن معرفته بهذا الوطن تتجسم في ذات المفاهيم التي يعمل بها . ثم أنه عندما يأخذ بمجال كامل ، وعندما يقوم بعقد المقارنة ، فإنه يصير أكثر وعيا بالانحصر التاريخي كعنصر هام في حد ذاته لما يريد فهمه وليس فقط كمجرد «خلفية عامة» .

وفي عصرنا هذا ، نجد أن مشاكل المجتمعات الغربية هي نفسها وبصورة حتمية المشاكل التي يواجهها العالم ، بل وربما من السمات المحددة لعصرنا هي أنه عصر أصبحت فيه ولأول مرة التغيرات المختلفة للعوالم الاجتماعية التي يضمها هذا العصر في حالة من التفاعل الواضح ، الخطير ، والسريع . ولهذا ، ينبغي أن تكون الدراسة لعصرنا هذا ذات

النفسي تقليد آخر له مصادر مختلفة تماما ظهرت في السلوكية الاجتماعية عند «جورج ميد Mead» . يكن عندئذ دخل في الامر نوع من القيود أو من التردد ، فقد ظهر في الصورة بوضوح ذلك الوضع الضيق النطاق لـ «العلاقات الشخصية المتبادلة» ، ولم يعد هناك ذلك السياق الاوسع الذي وقعت فيه هذه العلاقات ذاتها ، ومن ثم الفرد نفسه . بطبيعة الحال ، هناك استثناءات من هذا ، وأبرزها «أريك فروم Fromm» ، الذي نسب العلاقات بين الانظمة الاقتصادية والدينية واستشرف معانيها بالنسبة للانماط المختلفة من الافراد . ويرجع أخذ أسباب التردد العام الذي حدث في هذا الشأن الى ذلك الدور الاجتماعي المحدد الذي يلعبه المحلل النفسي : ذلك لأن عمله ومنظوره في الرؤية مقيدان مهتيا بالفرد المريض ، كما أن المشاكل التي يستطيع ادراكها بسرعة ، في ظل ظروف ممارسته التخصصية ، هي مشاكل محدودة . ولمسوء الحظ ، أن رجال التحليل النفسي لم يصبحوا جزءا قويا ومكملا للبحث الاكاديمي (٥) .

والخطوة التالية بعد ذلك في مجال الدراسات الخاصة بالتحليل النفسي هي العمل بقوة كاملة من أجل مجالات نظامية أخرى تمثل ما شرع فرويد نفسه في عمله بشكل رائع بالنسبة لأنظمة القرابة في نمط تم انتقاؤه . والشئ المطلوب هو تلك الفكرة الخاصة بانباء الاجتماعي باعتباره تركيب مؤلف من أنظمة مؤسسية ، كل منها يجب أن تخصصه للدراسة السيكولوجية كما درس فرويد أنظمة قرابية معينة . وفي مجال الطب النفسي - وهو يمثل العلاج الفعلي للعلاقات « الشخصية المتبادلة » - فإنتنا قد شرعنا بالفعل في إثارة التساؤلات حول إحدى النقاط المركزية المزعجة وهي : الاتجاه نحو ترسيخ القيم والمعايير في الاحتياجات المفترضة للافراد «ذاتهم» . ولكن اذا كانت طبيعة الفرد لذاتها لا يمكن فهمها دون الرجوع بشكل وثيق بالواقع الاجتماعي ،

فنعندئذ علينا أن نطرحها في إطار هذا الأطار المرجعي . ومثل هذا التحليل لا يشمل فقط تحديد موقع الفرد ، ككيان بيوجرافي ، في أطار أوساط العلاقات الشخصية المختلفة ، ولكنه يتضمن أيضا تحديد موقع هذه الأوساط داخل البناءات الاجتماعية التي تشكلها .

(٥)

وعلى أساس التطورات في مجال التحليل النفسي ، وكذلك في علم النفس الاجتماعي ككل ، أصبح من الممكن الآن طرح الاهتمامات السيكولوجية في العلوم الاجتماعية بصورة موجزة . وأنا أدرج هنا باختصار شديد فقط الافتراضات التي اعتبرها أكثر فائدة ، أو على الأقل ، تلك الفروض التي يعتبرها عالم الاجتماع فروخا شرعية (١) .

إن حياة فرد ما لا يمكن فهمها بصورة كافية دون الرجوع إلى الأنظمة التي قننت فيها سيرته الذاتية ، ذلك لأن هذه السيرة تصجل الأمور المكتسبة ، وتسقط ، وتعديل ، بطريقة وثيقة تماما ، عملية التحرك والانتقال من دور اجتماعي إلى دور آخر . فالإنسان يكون طفلا في نوع معين من الأسرة ، ويكون رفيق لعب في نوع معين من جماعات الأطفال ، ويكون طالبا ، وعاملا ، وملاحظا ، وأيا ، وشخصية عامة . فجزء كبير من الحياة البشرية يتضمن لعب مثل هذه الأدوار الاجتماعية في إطار أنظمة ذات خاصية محددة . ولكي يمكن فهم سيرة حياة فرد ما ، يتوجب علينا أن نفهم أهمية ومغزى الأدوار الاجتماعية التي يلعبها والتي يلعبها ، ولكي يمكن فهم هذه الأدوار الاجتماعية يتوجب علينا أن نفهم الأنظمة الاجتماعية التي تعتبر هذه الأدوار جزء منها .

ومع هذا ، فإن النظر إلى الإنسان باعتباره مظلوما اجتماعيا

يمكننا من التوغل بعمق أكبر من مجرد الصورة الخارجية للسيرة باعتبارها سلسلة متعاقبة من الأدوار الاجتماعية . * ومثل هذه النظرة تتطلب منا فهم السمات الداخلية وأكثرها «سيكولوجية» في الإنسان ، وبمضغفة خاصة صورته الذاتية ، ووعيه ، ونموه الذهني بالذات . * وقد يكون من أكثر الاكتشافات راديكالية في علم النفس وعلم الاجتماع حديثا ، هو اكتشاف كيفية توحيد نموذج عدد وفير من أكثر السمات قربا والتصالقا بالشخص وغرسها اجتماعيا . * وفي إطار الحدود العريضة لجهاز العدد والاعصاب في الشخص ، ينبغي فهم كل مشاعر الخوف والكراهية ، والحب والغضب ، بكافة مظاهرها المتنوعة ، بانرجوع المستمر والقريب الى سيرة الحياة الاجتماعية والسياق الاجتماعي اللذان مورست وظهرت فيهما هذه المشاعر . * كذلك في نطاق الحدود العريضة لفسولوجيا الاعضاء الحسية ، فان ادراكنا ذاته بالعالم المادي ، بالالوان التي نميز بينها ، بالروائح التي نصبح على دراية بها ، بالاصوات التي نسمعها ، يتحدد نموجه اجتماعيا وتتحد خطوطه اجتماعيا . * لذلك ، فان الدوافع في الانسان ، لا بد من فهمها من حيث مقدرات الدافع ولغته السائدة في المجتمع ومن حيث التغييرات الاجتماعية وما يحدث من اختلاط بين مثل هذه المقدرات . *

ان سيرة حياة وشخصية الفرد لا يمكن فهمها فقط في نطاق الوسط البيئي الاجتماعي ، وبالتأكيد ليس على الاطلاق من حيث البيئات الاجتماعية الاولى - تلك الخاصة بمرحلة الشخص وليدا وطفلا . * ولكي يتحقق الفهم الكافي والمناسب فهذا يتطلب منا أن نستوعب التفاعل الخاص بهذه الاوضاع الوثيقة باظهارها البنائي الاوسع ، وأن نضع في اعتبارنا للتجولات التي تحدث في هذا الاطار ، والآثار المترتبة من ذلك على الوسط الاجتماعي . * ونحن عندما نفهم البناءات الاجتماعية

والتغيرات البنائية التي لها علاقة بمزيد من مسارح وخبرات الحياة الوثيقة ، فاننا نكون عندئذ قادرين على فهم الاسباب الكامنة وراء السلوك والتصرف الذى يقوم به ، والمشاعر التى يحس بها الفرد ، والتي لا يكون الناس أنفسهم فى اوساط اجتماعية محددة على وعى بها . ولا يمكن أن يرتكز الاختيار لأحد المفاهيم المناسبة لأى نمط للإنسان على ما اذا كان الافراد من هذا النمط يجدونه بصورة مرضية تتفق مع صورتهم الذاتية الخاصة ، والناس ، حيث أنهم يعيشون فى وسط بيئى مقيد ، فليس ولا يمكن أن نتوقع أنهم سوف يعرفون كل الاسباب وراء ظروفهم والحدود الخاصة بوجودهم المنفرد . وفى الحقيقة ، فإن جماعات الناس الذين يملكون حقا رؤى كافية عن أنفسهم وعن أوضاعهم الاجتماعية الخاصة هم أناس نادرون . وحتى نفترض العكس ، وكما يحدث كثيرا بفضل ذات المناهج التى تستخدمها بعض علماء الاجتماع ، فمعناه أننا نفترض وجود قدر من الوعى الذاتى الرشيد والمعرفة الذاتية الرشيدة ، تلكم التى لم يكن يسمح بهما حتى علماء النفس فى القرن الثامن عشر . وفكرة ماكس فيبر عن «الانسان المترمت فى الدين» ، عن دوافعه وعن وظيفته داخل الانظمة الدينية والاقتصادية ، هى فكرة تمكننا من فهم هذا الانسان بصورة أفضل مما يفهم نفسه بها ، فاستخدام فيبر لفهوم البناء الاجتماعى قد مكته من تجاوز الإدراك الشخصى «للفرد» نفسه ولوسطى البيئى .

رسان تتاسب الخبرة الأولى ، أن «وزن» الطفولة فى سيكولوجية الشخصية البالغة ، هو ذاته تناسباً يرتبط بنمط الطفولة ونمط نضرة الحياة الاجتماعية السائدة فى المجتمعات المختلفة . فقد بات واضح الآن ، مثلاً ، أن الدور الذى يقوم به «الاب» فى بناء شخصية لبيدائن

يوضع في اطار الانماط المحددة للأسرة ، وفي اطار المكانة التي تحتلها هذه الأسرة في البناء الاجتماعي الذي تشكل الاسر جزءا منه .

ولا يمكن أن يتم تكوين فكرة للبناء الاجتماعي فقط من خلال الأفكار أو الحقائق التي تدور حول جماعات محددة من الأفراد وزدود فعلهم . ازاء الأوساط البيئية الخاصة بهم . وأى محاولات لتفسير الأحداث الاجتماعية والتاريخية على أساس النظريات السيكولوجية التي تدور حول «الفرد» غالبا ما تتركز على الافتراض بأن المجتمع ليس سوى بعثرة ضخمة من الأفراد ، وأنه طبقا لذلك ، إذا ما استطعنا أن نعرف كل شيء عن هذه «الذرات» فسوف يمكننا بشكل ما أن نصيف المعلومات التي بعضها ومن ثم نتمكن بذلك من معرفة المجتمع . ان هذا الافتراض ليس مجددا ، فنحن ، في الواقع ، لا نستطيع حتى أن نعرف ما هي أكثر العناصر جوهرية في «الفرد» من خلال أى دراسة سيكولوجية له كمخلوق منعزل اجتماعيا . فمثلا ، باستثناء البناء المجرد للانماط ، الذي قد يكون مفيدا بطبيعة الحال ، فإن زجل الاقتصاد لا يمكنه افتراض الانسان الاقتصادي ، ولا يستطيع ذلك الباحث النفسي في حياة الأسرة (ومن الناحية العملية جميع الباحثين النفسانيين هم في الحقيقة ، متخصصون في هذا المجال الاجتماعي الواحد) أن يفترض الانسان الاوديبى الكلاسيكى . لذلك ، فكما أن العلاقات البنائية للأدوار الاقتصادية والسياسية تماما هي الآن كثيرا ما تكون حاسمة لفهم السلوك الاقتصادي للأفراد ، هكذا أيضا التغيرات الكبيرة ، منذ الابوة في العصر الفيكتوري ، في الأدوار داخل الأسرة وفي موقع الأسرة كقوسية اجتماعية داخل المجتمعات الحديثة .

وينطبق مبدأ الخصوصية التاريخية كذلك على علم النفس كما نرى ينطبق على العلوم الاجتماعية ، إذ حتى السمات الوثيقة تماما للحياة

الداخلية للإنسان يتم صياغتها كمشاكل على أفضل ما يكون في نطاق سياقات تاريخية محددة . ولكي نعرف أن هذا يعتبر افتراضا معقولا تماما ، ما على المرء فقط الا أن يتفكر للحظة في ذلك التنوع العريض للرجال والنساء الذي يتضح مظهره على مسار التاريخ البشري . وفي الواقع ، غمان على علماء النفس وكذلك علماء الاجتماع أن يفكروا جيدا بالعقل قبل أن ينتهوا من صياغة أي عبارة يكون موضوعها «الإنسان» .

إن التنوع البشري ليس هو ذلك الذي يمكن لأي علوم سيكولوجية عن «العنصر الجوهرى» ، ولا لأي نظرية عن «العرائز» ، ولا لأي مبدأ عن «الطبيعة الأساسية للبشر» أن تجعلنا نفسر ونعلل ذلك التنوع البشري الهائل في الانماط والافراد . وأى شيء يمكن تأكيده فيما يتعلق بالإنسان خلاف ما هو متلائم في الوقائع الاجتماعية — التاريخية عن حياة الإنسان سوف لا يدل على شيء سوى فقط تلك الحدود والقدرات البيولوجية الواسعة للجنس البشري . ومع هذا ، ففي نطاق هذه الحدود ومن داخل هذه القدرات تواجهنا بانوراما واسعة للانماط البشرية . ومحاولة تفسير هذه البانوراما من مطلق نظرية عن «الطبيعة الأساسية للبشر» معناه حصر التاريخ البشري نفسه في إطار صغير مجدب من المفاهيم حول «الطبيعة البشرية» .

لقد أوضح «بارزوم وجراف Barzum & Graff» أن عنوان الكتاب الشهير لـ «كيتزى» الذى يحمل اسم «السلوك الجنسى عند الذكر البشري» هو مثال بارز لافتراض خفى — وفي هذه الحالة يكون افتراضا زائفا . فالكتاب لا يدور حول الذكور من البشر ، بل عن الرجال في الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين . والفكرة ذاتها عن الطبيعة البشرية ما هي الا فرض من فروض علم الاجتماع ، بلغتك

فالقول بأنها تشكل موضوعا لما دار حوالها معناه استجداء للمسألة
الاماسية ، وقد لا يكون هناك شيء سوى «الطبيعة البشرية» : تلك
التي على درجة بالغة من التقلب ولا تثبت على حال (٧) .

وجود فكرة شائعة عن شكل ما من «الطبيعة البشرية» للانسان
كإنسان ، يعتبر انتهاك للخصوصية الاجتماعية والتاريخية التي يتطلبها
العمل الدقيق في مجال الدراسات البشرية ، وهي على الأقل ، تشكل
تجريدا لم ينل الدارسون الاجتماعيون الحق في القيام به . وبالتأكيد،
فانه يتوجب علينا من حين لآخر أن نتذكر أننا في حقيقة الامر لا نعرف
الشيء الكثير عن الانسان ، وأن كل ما نعرفه لا نزيل بالكامل عنصر
الغموض الذي يحيط بتنوع الانسان كما يكشف عنه التاريخ وسيرة
حياة الانسان . وأحيانا ، نرغب بالعقل في الارتضاء في أحضان هذا
الغموض ، لكي نشعر بأننا ، قبل كل شيء ، لسنا سوى جزء منه ،
بل وربما ينبغي أن نكون كذلك ، ولكن كوننا أُناس من الغرب ، فاننا
حتما سوف نقوم أيضا بدراسة التنوع الانساني ، الذي يعنى بالنسبة
لنا ازالة الغموض من رؤيتنا له . ونحن في قيامنا بهذا ، دعونا لا ننسى
ما هو ذلك الشيء الذي نقوم بدراسته ، وكم هو قليل ذلك الذي نعرفه
عن الانسان ، وعن التاريخ ، وعن سيرة الانسان ، وعن المجتمعات
التي كنا ذات مرة مخلوقات فيها وخالقين لها .

المراجع

- (١) أنظر: «بارزو ، وجراف» : Barzum & Graff ، الباحثة العصرية ، نيويورك ، هاركورت ، ١٩٥٧ ، ص ٢٣١ .
- (٢) أنظر : «موريس جينزبرج» ، مقالات في علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية ، المجلد الثاني ، ٣٩ ، هانيمان ، ١٩٥٦ .
- (٣) أنظر : مصن مهدي ، فلسفة التاريخ عند ابن خلدون ، Allen Unwin ، ١٩٥٧ ، مقالات تاريخية ، ماكميلان ، ١٩٥٧ ، والتي تتضمن تعليقا مضيئا عليها من «تريفور روبر» .
- (٤) وفي هذا أذكر قولاً مؤيدا جاء في تقرير ممتاز عن أنماط تاريخ العمل كتبه « والتر جالنتسون Walter Galenson » :
« ... ان العائد الحدي من زراعة الارض القديمة هو عائد قليل ... في غياب .. المواد الجديدة الهامة ... وان كان هذا ليس هو التبرير الوحيد للتركيز على الاحداث الاكثر حداثة . فالحركة العمالية المعاصرة تختلف ليس كميا فحسب بل ونوعيا عن مثيلتها منذ ثلاثين عاما مضت . فقبل الثلاثينات ، كانت الحركة العمالية طائفية في شخصيتها ، ولم تكن قراراتها تمثل عامل اقتصادي له أهميته ، وكان اهتمامها بالمشاكل الدائمية الضيقة أكبر من اهتمامها بالسياسة القومية » . (والتر جالنتسون ، تأملات في سجل تاريخ العمل ، مجلة العلاقات الصناعية والعمل ، اكتوبر ١٩٥٧) .
أما فيما يتعلق بالانثروبولوجيا ، فقد كان الجدل بين التفسيرات «الوظيفية» و «التاريخية» يسير في طريقه منذ مدة طويلة . والاحتمال الاغلب في أن يكون الانثروبولوجيون وظيفيون في تفسيراتهم ، هو أنهم لا يمكنهم العثور على أى شئ يتعلق بتاريخ «الثقافات» التي يتفحصونها . فهم في الحقيقة ، عليهم أن يحاولوا تفسير الحاضر بالحاضر ، ويسعون للحصول على

التفسيرات في العلاقات المتبادلة ذات المعنى بين مختلف السمات
المعاصرة للمجتمع . انظر : «ارنست جيلنر Ernest Gellner» ،
«الزمن والنظرية في الانثروبولوجيا الاجتماعية» ، أبريل ،
١٩٥٨ .

(٥) أحد الاسباب الرئيسية الاخرى وراء تأليه «العلاقات الشخصية
المتبادلة» هو تلك النوعية والحدود الهلامية لكلمة «الثقافة» التي
في اطارها تم اقرار وتأكيد الكثير من الجانب الاجتماعي في
أعماق الانسان . فطى النقيض من مفهوم البناء الاجتماعي ،
يعتبر مفهوم «الثقافة» هو أحد أكثر الالفاظ هلامية في علم
الاجتماع ، على الرغم ، وربما لهذا السبب ، من فائدته
الهائلة بين يدي الشخص الخبير . أما من ناحية الممارسة ، فإن
مفهوم «الثقافة» هو في أغلب الاحيان مرجع مائع للوسط
الاجتماعي زائد «العقيد» أكثر منه فكرة كافية عن البناء
الاجتماعي .

(٦) ولزيد من المناقشة التفصيلية لهذا الرأي الذي عبرنا عنه هنا ،
انظر : «جيرث ، رايت مليز» ، الشخصية والبناء الاجتماعي ،
نيويورك ، Brace ، ١٩٥٣ .

(٧) انظر : «جاك بارزوم وهنري جراف Barzum & Graff» ،
الباحث الحديث ، نيويورك ، Brace ، ١٩٥٧ ، ص ٢٢٢ : ٢٢٣ .

(b) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) dx = 1$ (normalization)
 (c) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) f(x) dx = f(0)$ (sifting property)
 (d) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) dx = 1$ (normalization)

(e) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) f(x) dx = f(0)$ (sifting property)
 (f) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) dx = 1$ (normalization)
 (g) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) f(x) dx = f(0)$ (sifting property)
 (h) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) dx = 1$ (normalization)
 (i) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) f(x) dx = f(0)$ (sifting property)
 (j) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) dx = 1$ (normalization)
 (k) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) f(x) dx = f(0)$ (sifting property)
 (l) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) dx = 1$ (normalization)

(m) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) f(x) dx = f(0)$ (sifting property)
 (n) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) dx = 1$ (normalization)

(o) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) f(x) dx = f(0)$ (sifting property)
 (p) $\int_{-\infty}^{\infty} \delta(x) dx = 1$ (normalization)

الفصل التاسع

في العقل والحرية

بارد اجنح كى

الفصل التاسع

في العقل والحيرة

ان ذروة الاهتمام عند عالم الاجتماع بالتاريخ ، هو ما يتأتى له من فكر عن الحقبة التاريخية التي يعيش فيها . وذروة اهتمامه بسيرة الانسان هو ما يتأتى له من فكر عن الطبيعة الاساسية للانسان ، وعن الحدود التي قد تفرضها هذه الطبيعة على تحول الانسان على مسار التاريخ .

لقد كان مثار الاهتمام عند كافة علماء الاجتماع الكلاسيكيين هو السمات البارزة في عصرهم - وكيف صيغ التاريخ في هذا العصر ، أى «بطبيعة الطبيعة البشرية» - وبالتنوع في الافراد ذلك الذي ساد في عهدهم . فنجد ماركس وفيرر وسومبارت ، وكونت وسبنسر ، وجور كايم وفيلين ، مانهايم ، شومبيتر ، ميشيلز ، كل منهم واجه هذه المشاكل بطريقته الخاصة . أما في أزمتنا الحالية ، فالكثيرون من علماء الاجتماع لم يفعلوا ذلك . ومع هذا ، فان هذه الاهتمامات قد صارت الآن بالتحديد ، في النصف الثاني من القرن العشرين ، من القضايا العاجلة ، والمتاعب الثابتة ، والتي تمثل عنصرا حيويا في التوجه الثقافي لدراستنا البشرية .

(١)

في أيامنا هذه صار الناس في كل مكان يسعون الى معرفة الارضية التي يقفون عليها ، والتي أين قد يذهبون ، وما هو الشيء - اذا كان

هناك شيء - الذى يمكنهم القيام به فيما يتعلق بالحاضر كتاريخ
وفيما يختص بالمستقبل كمسئولية . مثل هذه التساؤلات لا يستطيع
أحدا أن يجيب عليها على الفور وبصورة قاطعة . فمن المعروف أن كل
عصر يعطى الردود الخاصة به ، وانما بالنسبة للآن ، فالامر بالنسبة
لنا فيه صعوبة ، فنحن الآن فى نهاية حقبة من الزمن وما علينا الا العمل
لكى نتوصل للاجابات الخاصة بنا .

نحن الآن قد وصلنا الى نهاية ما يمكن أن نسميه بالعصر الحديث .
وتفاما كما حدث وأعقب العصر الاثرى القديم عدة قرون تسيدت فيها
العصور الشرقية ، والتي يطلق عليها الغربيون بالترمت وضيق الاثاق
عصور الظلام ، هكذا الآن للعصر الحديث قد أعقبه عصر ما بعد الحديث ،
وربما قد يعن لنا أن نطلق عليه : الحقبة الرابعة .

وبالتأكيد ، فان نهاية حقبة تاريخية معينة وبداية أخرى ، هو
مسألة تعريف . ولكن التعريفات ، مثلها مثل أى شيء اجتماعى ، تعتبر
ذات خاصة محددة من الناحية التاريخية . والآن ، فقد أصبحت
تعريفاتنا الاساسية عن المجتمع وعن الذات قد تغلبت عليها حقائق
جديدة . وأنا بهذا لا أعنى فقط أنه لم يحدث أبدا أن الناس فى اطار
الحدود الخاصة بجيل واحد لم يتعرضوا بالكامل لمثل ذلك المعدل السريع
من التعبير الذى يشبه الزلازل فى وقوعها . كما أننى لا أعنى فقط
بأننا نشعر بأننا فى مرحلة انتقال من ذلك النوع الخاص بالمرحل
الحيثية ، وبأننا نجاهد لاستيعاب حدود الحقبة التاريخية الجديدة التى
نفترض بأننا سندخلها . وانما ما أعنيه هو أننا عندما نحاول توجيه
أنفسنا - اذا ما حاولنا فعلا - فاننا نجد أن قدرا كبيرا من توقعاتنا
وتخيلاتنا القديمة مقيدة فى النهاية بالتاريخ : أى أن قدرا كبيرا من
تصنيفاتنا المعيارية للفكر والشعور هو غالبا بقدر ما يبعدنا عن وجهتنا

فإنه يساعدنا على تفسير ما يحدث حولنا ، وأن قدراً كبيراً من توقعاتنا
نابع مما حدث من تحول تاريخي كبير من العصور الوسطى الى العصر
الحديث ، وأنها عندما بات استخدامها عاماً اليوم ، فقد صارت صعبة
المأخذ ، وغير مناسبة ، وغير مقنعة . كذلك أعنى أن توجهاتنا الرئيسية
— الليبرالية والاشتراكية — قد اتهارت بالفعل على أرض الواقع
كفسيرات ملائمة للعالم ولأنفسنا .

إن هاتين الأيديولوجيتين قد جاءا إلينا من عصر التنوير ، ويشتركان
معا في كثير من الفروض والقيم . ففي كليهما ، اعتبرت العقلانية
المتزايدة هي بمثابة الشرط الأساسي لتحرية المتزايدة . فالمفهوم المتحرر
عن تحقيق التقدم بواسطة العقل ، والإيمان في العلم كشيء خير لم
تشوبه شائبة ، والطلب من أجل التعليم العلم والإيمان بمعزاه السياسي
للديموقراطية — كل هذه المثل التي أتت بها عصر التنوير قد ارتكزت على
ذلك الافتراض المبهج بوجود علاقة متلازمة بين العقل والحرية . وكل
المفكرين الذين بذلوا أقصى جهدهم لتشكيل طرق تفكيرنا قد انطلقوا
في جهودهم في ظل هذا الافتراض . ففي ظلّه كانت تتم كل خطوة وكل
لحظة من العمل قام بها فرويد : فأَنْ يكون حراً ، على الفرد أن يكون
على ادراك ووعي بمزيد من الترشيده والعقلانية ، والعلاج ما هو
الإساعده لإعطاء العقل فرصته في العمل بحرية في مجرى حياة الفرد .
ونفس الغرض يرتكز عليه الخط الأساسي للعمل الماركسي : فالناس ،
وقد وقعوا في حبال فوضى الانتاج غير الرشيد ، لابد أن يكونوا على
ادراك رشيد بوضعهم في المجتمع ، لابد أن يكونوا أصحاب « وعي
طبقي » — وهو التعبير الذي يتمتع الغرض الماركسي منه بنفس القدر
من العقلانية بما لأي تعبير جاء به «Bentham » .
لقد كانت الليبرالية تهتم بالحرية والعقل باعتبارهما ذروة الحقائق

السامية عن الفرد ، وبالماركسية كذروة الحقيقة عن دور الانسان في صنع التاريخ من الناحية السياسية . وفي العهد الحديث ، كان الليبراليون والراديكاليون بصفة عامة أناس يؤمنون بصنع التاريخ عقلانيا وبقدرة الفرد الحر على كتابة سيرته الخاصة .

ولكن ما كان يحدث في العالم يوضح ، كما أعتقد ، لماذا تبدو الافكار الخاصة بالحرية والعقل الآن يشوبها الغموض في أغلب الاحيان في كل من المجتمعات الرأسمالية والشيوعية الحديثة في زماننا : فلماذا تصبح الماركسية في أغلب الاحيان بلاغة سقيمة في مجال الدفاع والذم التيروقراطي ؟ ولماذا تكون الليبرالية وسيلة تافهة وغير مناسبة تخفى وراءها الواقع الاجتماعي ؟ وكما أعتقد ، فان التطورات الكبيرة التي وقعت في زمنتنا يمكن فهمها بطريقة صحيحة ولكن ليس من منطلق التفسير الليبرالي أو الماركسي للامور السياسية والثقافية . فهاتان الوسيلتان من الفكر قد نشأ كخطوط تهتدى بها عملية التأمل في أنماط المجتمع التي لم تعد موجودة الآن . ونحن نجد مثلاً أن «جون ستيوارت ميل» لم يقم أبداً ببحث أنواع الاقتصاد السياسي القائمة الآن في العالم الرأسمالي . كذلك لم يقم كارل ماركس أبداً بتحليل أنواع المجتمعات القائمة الآن في الكتلة الشيوعية . ولم يحدث أيضاً ، أن فكر أيهما أبداً من خلال المشاكل الخاصة بما يسمى بالبلدان المتخلفة التي يحاول سبعة من كل عشر أشخاص فيها الحفاظ على بقائهم اليوم . والآن ، فقد صرنا نواجه أنواع جديدة من البناء الاجتماعي التي ، من حيث المثل «العصرية» ، تقاوم التحليل في الاطر الليبرالية والاشتراكية التي توارثناها .

والعلامة الايديولوجية المميزة للحقبة الرابعة — تلك التي انطلقت

من العصر الحديث — هي أن الافكار الخاصة بالحرية والعقل قد أصبحت موضع نظر ومسألة يدور حولها الجدل ، حيث تزايد العقلانية والرشيد قد لا يؤخذ به كأمر يؤدي الى تزايد الحرية .

(٢)

تعتبر قضية الدور الذى يؤديه العقل فى شئون البشر وكذلك فكرة الفرد الحر باعتباره ركيزة للعقل هما أكثر الموضوعات أهمية توأرتها علماء اجتماع القرن العشرين عن فلاسفة عصر التنوير . وإذا ما كان عليهما أن يظلا القيمتين الرئيسيتين اللذان تتحدد فى إطارهما المشاكل وتتمركز القضايا ، اذن لا بد الآن من إعادة صياغة المثال الخاصة بالعقل والحرية كمشاكل بطرق أكثر دقة وأكثر قابلية للحل عما كان متاح للمفكرين والباحثين الاوائل ، ذلك أن هاتين القيمتين ، العقل والحرية ، هما فى عصرنا هذا ، قد صارا عرضة للخطر الواضح .

والاتجاهات البارزة فى هذا المجال معروفة جيدا . فالتنظيمات الكبرى والرشيده — وهى باختصار البيروقراطيات — رغم تزايد عددها فى الواقع ، الا أن الكيان العقلى للفرد فى مجمله لم يتحقق له هذا . فالناس العاديين ، وقد انحصروا فى قيود الوسط الاجتماعى المحدود لحياتهم اليومية ، غالبا ما لا يستطيعون اعمال عقولهم حول البناءات الكبرى — رشيده وغير رشيده — التى تعتبر الاوساط الاجتماعيه التى يعيشون فيها أجزاء مساعدة لها . وبناء على هذا ، فهم غالبا ما يقومون بسلسلة من الافعال الرشيده دون أن يكون لديهم أى فكرة عن الغايات التى يخدمونها ، هذا بالاضافة الى ما هناك من شك متزايد من أن من هم على القمة كذلك — كجترالات تولستوى — يتظاهرون فقط بأنهم يعرفون . ومن هنا ، فان نمو مثل هذه التنظيمات ، فى اطار تقسيم

مترابيد للعمل ، ينشئ المزيد والمزيد من مجالات الحياة ، والعمل ،
واللهو ، يكون فيها اعمال العقل مسألة أكثر صعوبة أو مستحيلة .
فالجندي ، مثلا ، «يقوم بتنفيذ سلسلة كاملة من الاعمال الرشيدة من
الناحية الوظيفية دون أن تكون لديه بالضبط أى فكرة عن الغاية النهائية
لهذا الفعل» ، أو عن الوظيفة التى يؤديها كل فعل فى اطار الكل (١) .
حتى الناس الذين يتمتعون بأرقى درجات الذكاء التقنى رغم أنهم قد
يؤدون العمل الموكل اليهم بكفاءة الا أنهم رغم ذلك لا يعرفون أن هذا
العمل سيسفر عن القنبلة النووية الاولى .

والعلم ليس هو بالمحصلة التكنولوجية الثانوية : وكون أن أساليبه
التقنية وعقلانيته يقيان مكانة مركزية فى مجتمع ما ، فليس هذا معناه
أن الناس يعيشون بصورة تركز على العقل وتخلو من الاسطورة ،
والتدليس والخداع ، والخرافة . كما قد يؤدي التعليم الشامل الى
البلاهة التكنولوجية وضيق الافق الوطنى بأكثر مما يؤدي الى الذكاء
المستقل الغنى بالمعرفة . كذلك ، فان التوزيع الضخم للثقافة التاريخية
قد لا يكون من نتيجته ارتفاع مستوى الحس الثقافى ، بل قد يجعل
منها فقط مجرد شئء مألوف — ونقراجم بشدة مع فرصة الابتكار
الخالق . ومن ناحية أخرى ، فان وصول الرشادة البيروقراطية
والتكنولوجيا الى مستوى عال ليس معناه تحقق المستوى العالى
للفرد أو للذكاء الاجتماعى . أى أنك من المسألة الاولى لا تستطيع
استنباط الثانية ، ذلك لأن الرشادة الاجتماعية ، أو التكنولوجية ، أو
البيروقراطية ليست هى مجرد جمع ضخم للإرادة الفردية والقدرة على
التعقل . بل ان ذات الفرصة لاكتساب هذه القدرة وتلك الإرادة تبدو
فى الحقيقة وقد تضاعلت بهذه الرشادة . كما أن الانساق الاجتماعية
المنظمة بصورة رشيدة ليست هى بالضرورة الوسيلة لزيادة الحرية

— سواء للفرد أو للمجتمع ، بل هي في الحقيقة كثيرا ما تكون وسيلة
للطغيان واحتكار الإدارة ، ووسيلة لتجريد ذات الفرصة للمتعقل ، وذات
القدرة على الفعل كإنسان حر .

وإنه فقط من عدد قليل من المواقع الحاكمة ، أو النقاط المميزة ،
في البناء الرشيد يكون من الممكن فهم القوى البنائية الفاعلة في الكل
الذي بهذا يؤثر على كل جزء محدود يدركه الناس العاديون .

والقوى التي تقوم بتشكيل هذه الأوساط الاجتماعية لا تتولد
وتتأصل داخلها ، ولا هي قابلة للخضوع لسيطرة من يعوضون فيها .
أكثر من هذا ، أن هذه الأوساط الاجتماعية هي نفسها يتزايد ترشيدها .
فالأسر وكذلك المصانع ، واللهو وأيضا العمل ، وجماعات الجيرة بمثل
الدول — جميعها أيضا ، تنزع لكي تكون بمثابة أجزاء من شمولية
رشيدة وظيفيا — أو تخضع لقوى غير رشيدة لا سيطرة عليها .

وعملية الترشيد المتزايدة للمجتمع ، والتعارض بين مثل هذا
الترشيد والعقل ، وإنهيار التوافق المفترض بين العقل والحرية ، هذه
التطورات كلها تكمن وراء ظهور الإنسان الذي «يملك» الرشادة ولكن
دون عقل ، والذي يتزايد ترشيده الذاتي وأيضا تزايد قلقة . وإنه لفي
نطاق هذا النمط من الإنسان يتم صياغة مشكلة الحرية في الزمن المعاصر
بأفضل ما يكون . ومع هذا فإن مثل هذه الاتجاهات والشكوك كثيرا
ما لا تصاغ على أنها مشاكل ، كما أنها بالتأكيد لا تلقى اعتراف واسع
بها على أنها قضايا أو يسود الشعور بشأنها على أنها تشكل مجموعة
من المتاعب . لهذا ، فإن حقيقة عدم تمييز صفتها ، ونقص صياغتها ،
هو في الواقع الذي يشكل أهم سمات المشكلة المعاصرة الخاصة بالحرية
والعقل .

من وجهة نظر الفرد ، الكثير مما يحدث يبدو هو نتيجة لاحتكار الادارة ، وللاتجراف الاعمى : فالسلطة غالبا لا تكون صريحة وأضحة ، فمن هم في مركز السلطة كثيرا ما لا يشعرون بالحاجة الى جعلها واضحة أو بالحاجة الى تبريرها . وهذا هو أحد الاسباب في أن الناس العاديون ، عندما يقعون في المتاعب أو عندما يشعرون بأنهم سوف يواجهون المسائل ، لا يمكنهم الحصول على رؤية واضحة للاهداف من حيث التفكير والفعل ، كما لا يمكنهم الجزم أو تقرير ذلك الشيء الذي يعرض للخطر تلك القيم التي يرون بشكل غامض أنها تمثل القيم الخاصة بهم .

ومع التسليم بهذه الآثار الناجمة عن انتشار تيار العقلانية ، فان الفرد «يبدل أقصى ما يستطيع» . فهو يقوم بتعليق تطلعاته وعمله على الوضع القائم فيه ، والذي لا يجد له وسيلة للخروج بها منه . ولكن عندما يحين الوقت المناسب ، نجده لا يسعى الى المخرج ، فهو قد دخل في حالة تكيف . أما ذلك الجزء من حياته الذي ترك خاليا من العمل ، فهو يستخدمه في اللهو ، وفي الاستهلاك ، و «للحصول على المتعة» . ومع ذلك ، فان هذه الدائرة الاستهلاكية يكون قد تم ترسيدها أيضا . فهو وقد أصبح مغترب عن الانتاج ، وعن العمل ، يكون مغترب أيضا عن الاستهلاك ، وعن اللهو الحقيقي . وهذا التكيف الذي يحدث للفرد وآثاره الواقعة على وسطه الاجتماعي وذاته ، يفضى ليس فقط الى فقدانه لفرصته ، ثم عندما يأتي الحين ، لقدرة و ارادته على التفكير العقلاني ، بل أيضا على التأثير على فرصه وقدرته على الفعل كرجل حر . وفي الواقع ، فلا القيم الخاصة بالحرية ولا تلك الخاصة بالعقل ، تبدو شيئا معروفا لديه .

وهؤلاء الناس الذين تكيفوا ، ليسوا بالضرورة غير أذكياء ، حتى بعد أن يكونوا قد عاشوا وعملوا ولهوا في مثل هذه الظروف لفترة كافية من الزمن . ولقد أوضح «كارل مانهايم» هذه النقطة بحديثه عن «الترشيد الذاتي» ، الذى يدل على الطريقة التى يتأتى بها للفرد ، وقد انحصر فى نطاق الشرائح المحدودة للتنظيمات الرشيدة الكبرى ، تنظيم نوازعه وتطلعاته ، أسلوبه فى الحياة وطرائق تفكيره بطريقة نسقية ، ويتوافق أقرب الى التشدد مع «قواعد ولوائح التنظيم» . وهكذا يكون التنظيم الرشيد تنظيماً يحقق الاغتراب : فالمبادئ الموجهة للسلوك والانعكاس ، ثم للعواطف كذلك فى الوقت المناسب ، لا تكون قد ترسخت فى الوعى الفردى لانسان عصر الاصلاح ، أو فى العقل المستقل لانسان ديكارت . وتكون المبادئ الموجهة ، فى الواقع ، مفترية عن ومتناقضة مع كل ما عرف تاريخياً على أنه يمثل الصفة الفردية . وأنه ليس من المبالغة القول أن الفرصة أمام العقل بالنسبة لمعظم الناس تتحطم عند أقصى درجة من التطور ، فى الوقت الذى يتزايد فيه الترشيد ، وينتقل موضعه وضبطه من الفرد الى التنظيم الاوسع نطاقاً . اذن هناك رشادة دون عقل . ومثل هذه الرشادة لا تتساوى وتتطابق مع الحرية ، بل تكون هى المدمر لها .

وليس من المستغرب أن يكون المثل الخاص بالفردية قد أصبح موضع جدل : ففى عصرنا ما أصبح موضع الأهمية هو طبيعة الانسان ذاتها ، والصورة التى نعرفها عن حدوده ومسئوليته كإنسان . فالتاريخ لم ينتهى حتى الآن بعد من اكتشافه لحدود معنى «الطبيعة البشرية» . ونحن لا نعرف كم هو عمق التحول السيكولوجى عند الانسان من العصر الحديث الى الحقبة التاريخية المعاصرة وما قد يكون عليه . ورغم هذا ، فلابد لنا الآن أن نتساءل بشكل نهائى : من بين نوعية البشر المعاصرين

التي قد تسود ، أو حتى قد تزدهر ، من هو الذي سيمكن أن نطق
عليه الانسان الآلى السعيد ؟ *

فنحن نعرف بالطبع أن الانسان يمكن أن يتحول الى انسان آلى،
بالسبل الكيميائية والطب النفسى ، وبسبل القهر المضطربة ، وبضبط
البيئة ، ولكن من الممكن أيضا تحقيق ذلك بفرض الضغوط العشوائية
وبتعاقب الظروف التي لا يحكمها أى تخطيط . وان كان التساؤل هو
هل من الممكن زرع الرغبة لديه في أن يكون انسان آلى بارادته
وبرضاه ؟ وهل من الممكن أن يكون سعيدا في هذه الحالة ، وما هي
خصائص ومقاصد هذه السعادة ؟ بالطبع لم يعد الامر هو مجرد
افتراض ، باعتباره افتراض ميتافيزيقى عن الطبيعة البشرية ، أن
الانسان في أعماق أعماقه لديه الوازع نحو الحرية والارادة في العقل .
وعلينا الآن أن نتساءل : ما هو ذلك الشيء في طبيعة الانسان ، ما هو
ذلك الشيء في الظرف البشرى اليوم ، وما هو ذلك الشيء في تلك البنائات
الاجتماعية المتنوعة يقضى الى ذلك الانسان الآلى السعيد ؟ وما هو
الشيء الذى يقف أمام ذلك ؟ *

ان وجود الانسان المعترب ويكل ما يكمن وراء وجوده من مسائل
أصبح يؤثر الآن على مجمل حياتنا الفكرية ويتسبب في علتنا الفكرية
الحالية . وأصبح موضوع الاغتراب من الموضوعات الرئيسية المتعلقة
بالظرف البشرى في الحقبة التاريخية المعاصرة والتي تناولتها كل
الدراسات الجادة . وأنا لا أعرف أن هناك فكرة ، أو موضوع ، أو
مشكلة كان لها مثل هذا العمق في التقليد الكلاسيكى ، ويمثل هذا التقصير
في علم الاجتماع المعاصر ، يمثل ما لهذا الموضوع .

لقد كان هذا الموضوع هو ما عرضه ماركس بطريقة ماهرة حيث

تتاول في مقالاته الاولى «الاعتراب» ، وهو موضوع الاهتمام الرئيسي عند جورج سيميل في مقالته الشهيرة عن «المدينة العاصمة» ، وهو ما كان يعيه جراهام والاس عندما كتب عن «المجتمع الكبير» . ونفس هذا المعنى الذى يتضمنه مفهوم «التحكم الآلى» عند فروم . كذلك فان الخشية من أن تصبح السيادة لهذا النمط من الانسان هي المحرك الاساسى لكثير من الاستخدامات الحديثة لتلك المفاهيم السوسولوجية مثل : المكانة الاجتماعية والعقد الاجتماعى ، المجتمع والمجتمع المحلى . وتلك هي الفكرة الجوهرية التى تدور حولها مفهومات رايزمان في «الآخر الموجه» ووليم فوت هوايت في «الاخلاق الاجتماعية» . ويتضح ذلك المفهوم على نطاق أكثر جماهيرية أو اتساعا «الانتصار» - اذا جاز لنا أن نسميه كذلك - عنكرة سيادة مثل ذلك الانسان عند جورج أروويل في مؤلفه العام ١٩٨٤ .

ومن الناحية الايجابية ، وتلك ناحية تشغل مصدر الصدارة في أيامنا هذه ، نجد أن مفهوم فرويد عن الهوية ، ومفهوم ماركس عن الاعتراب ، ومفهوم « الأنا » لجورج ميد ، ومفهوم «التلقائية» عند كارين هورنى ، نجد أن هذه المفهومات تستخدم كمقابل مضاد لسيادة الانسان المعترب . فهؤلاء يحاولون البحث عن صفة جوهرية لدى الانسان بوصفه انسان يمكن أن تمكنهم من التسليم بأن ذلك الانسان في نهاية الامر ، لا يمكن أن يكون كائننا معتربا - معتربا عن الطبيعة ، وعن المجتمع ، وعن نفسه . اذن الدعوة الى سيادة روح «المجتمع» ليست سوى محاولة للدعوة لتوفير المناخ الملائم الذى يمكن أن يستبعد امكانية خلق مثل هذا الانسان ، نظرا لأن الكثير من نوى النزعة الانسانية أصبحوا يعتقدون بأن الكثير من الاطباء التفسيريين يمكنهم من خلال ممارستهم الطبية خلق مثل هذا الانسان المعترب العقلانى ، فانهم

باتوا يرفضون مثل هذه الاساليب التكميلية ، ووراء كل هذا - وأكثر منه وراء مشاعر القلق والتفكير التقليدي والحالي عند الدارسون الجديون وأصحاب النظرية العميقة للانسان - تكمن تلك الحقيقة البسيطة والحاسمة في أن الانسان المغترب يشكل نقيض التصور الغربى للانسان الحر . فالمجتمع الذى يزدهر فيه هذا الانسان ، الانسان الآلى السعيد ، هو المجتمع المناقض للمجتمع الحر - أو وفقا للمعنى الحرفى والصريح للكلمة المجتمع الديموقراطى . ووجود هذا الانسان ، معناه أن الحرية ازعاج ، وقضية ، ومشكلة لعلماء الاجتماع . فالازعاج بشأن الفرد - فى الحدود والقيم التى يدركها بسهولة - هو الازعاج المتعلق بعملية «الاعتراب» . والقضية بالنسبة للجماهير - من حيث الحدود والقيم التى لا يهتمون بها أساسا - هى قضية لا تقل أهمية عن قضية المجتمع الديموقراطى ، كحقيقة وتطلع أيضا .

ولأن هذه القضية وهذا الازعاج لم يحظيا الآن بفهم وادراك واسع ، بل حتى لا يمثلان وجودا صريحا ، فإن الشعور بعدم الارتياح وبعدم الاهتمام الذى يحيط بهما هو من العمق والانتساع بدرجة بالغة من حيث المعنى والتأثير . ويعتبر هذا الامر جزء هام من مشكلة الحرية اليوم ، فى سياقها السياسى ، وجزء هام من التحدى الفكرى الذى تمثله صياغة مشكلة الحرية لعلماء الاجتماع المعاصرين .

من هنا ليس تناقضا فى القول ، أن القيم الخاصة بالحرية وبالعقل هى التى تتقف خلف غياب عنصر الازعاج ، وخلف الشعور القلق بالعلّة والاعتراب . وبالمثل ، القضية الناشئة عن تهديد الحرية والعقل فى الوقت الحالى ، تقود أيضا الى عدم الاهتمام واللامبالاة أكثر منه الى تحديد القضايا الواضحة والصريحة .

والسبب في أن القضايا والشعور بالازعاج لم يحيطهما الوضوح والراحة هو أن القدرات والخواص الاساسية في الانسان والمطلوبة لايضاحهما هما نفسيهما الحرية والعقل اللذان يواجهان التهديد والانقاص من شأنهما . فلامصادر الازعاج ولا القضايا تم صياغتهما بجديّة كالمشاكل من ذلك النوع الذي يبحثه علم الاجتماع والذي كنت أنتقده في هذا الكتاب . والوعد الذي يبشر به علم الاجتماع الكلاسيكي ، جزئيا ، هو أن هذه الصياغة سوف تتم فيه .

(٤)

بطبيعة الحال ، مصادر الازعاج والقضايا التي أثير أمرها نتيجة لأزمتي العقل والحرية لا يمكن صياغتها كمشكلة واحدة كبيرة ، وان كان لا يمكن مواجهتها أيضا ، ناهيك عن حلها ، بتناول كل منهما بتسديق شديد كمجموعة محددة النطاق من القضايا ، أو من مصادر الازعاج القاصرة على أوساط اجتماعية متناثرة . فهما عبارة عن مشاكل بنائية ، وحتى يتم طرحها يتطلب الأمر أن نعمل في الحدود الكلاسيكية للسيرة البشرية والتاريخ كمرحلة حقبية . وفي مثل هذه الحدود فقط ، يمكن تتبع الصلات بين البناء الاجتماعي والاطراف الاجتماعية التي تؤثر على هذه القيم اليوم ونوع التحليل السببي الذي يربطها . ففي إعادة صياغة وتوضيح أزمة الفردية وأزمة صنع التاريخ ، ودور العقل في حياة الفرد الحر وفي صنع التاريخ يكمن الوعد الذي يبشر به علم الاجتماع .

والوعد الاخلاقي والفكري لعلم الاجتماع هو أن الحرية والعقل سوف يقيان قيمتان معزقتان ، وأن استخدامهما سوف يتم بصورة جدية وتماما ذخرة بالخيال في صياغة المشاكل ، وان كان هذا أيضا يشكل وعدا سياسيا لما يطلق عليه بشكل فضفاض ، الثقافة الغربية .

ففى نطاق العلوم الاجتماعية تتوافق الازمات السياسية والازمات الفكرية الواقعة فى عصرنا : فالعمل بصورة جدية فى أى من المجالين هو أيضا عمل فى المجال الآخر . ومن ناحية أخرى ، فان التقاليد السياسية الليبرالية الكلاسيكية وللأشترابية الكلاسيكية معا يستفذان تقاليدنا السياسية الرئيسية، وانهايار هذه التقاليد باعتبارها أيديولوجيات هو أمر نه علاقة بانهايار الصبغة الفردية الحرة وبانهايار العقل فى مجال الامور البشرية . لذلك فان أى جهد لاعادة الصياغة السياسية المعاصرة للاهداف الليبرالية والأشترابية لابد أن يتضمن ، كعنصر مركزى ، فكرة المجتمع الذى قد يصبح فيه جميع الناس أناس أصحاب عقل له كيانه ، حيث يترتب على العمليات الفكرية فيه نتائج بنائية تتأثر بها مجتمعاتهم، وتاريخهم ، ومن ثم مصائر حياتهم الخاصة .

ومرجع اهتمام عالم الاجتماع بالبناء الاجتماعى لا يتعلق بأى رأى يرى أن المستقبل هو شىء محكوم من الوجهة البنائية . فتحن تقوم بدراسة الحدود البنائية للقرار البشرى فى محاولة للعشور على نقاط يمكن تحقيق التدخل الفعال منها لكى نعرف ما هو الذى يمكن ، وما هو الذى يجب ، تغييره من الناحية البنائية اذا ما كان لابد من توسيع حجم دور القرار الصريح فى صنع التاريخ . كذلك ، فان اهتمامنا بالتاريخ ليس مرجعه هو أى رأى يرى أن المستقبل هو شىء حتمى لا مفر منه ، وأن المستقبل مقيد بالماضى . فكون الناس قد عاشوا فى الماضى فى أنواع معينة من المجتمع ، فليس معناه أن هذا يضع حدودا مضبوطة أو كاملة على أنواع المجتمع التى قد يخلقونها فى المستقبل . فتحن ندرس التاريخ لكى نكتشف بوضوح عن البدائل التى يستطيع كل من العقل البشرى والحرية البشرية صنع التاريخ الآن فى نطاقها .

وباختصار ، نحن نقوم بدراسة البناءات الاجتماعية التاريخية ، لكي نعتز في داخلها على السبيل التي يمكن بها ضبطها ، ذلك لأنه بهذه الطريقة فقط يتأتى لنا معرفة حدود ومعنى الحرية البشرية .

ان الحرية ليست هي مجرد فرصة لكي يفعل الانسان ما يحلو له فيها ، كما أنها ليست مجرد مناسبة تتيح الاختيار ما بين مجموعة بدائل مقرررة ، انما الحرية هي ، أولا وقبل كل شيء ، فرصة لصياغة الخيارات المتاحة ، ولادارة الجدل حولها — ثم بعدئذ تجيء الفرصة للاختيار . وهذا هو السبب في أن الحرية لا يمكن أن توجد دون أن يكون هناك دور كبير للعقل البشري في الامور البشرية . وفي نطاق سيرة حياة الفرد وفي نطاق تاريخ المجتمع ، تكون المهمة الاجتماعية التي يؤديها العقل هي صياغة الخيارات ، وتوسيع أفق القرارات البشرية في مجال صنع التاريخ . فمستقبل الامور المتعلقة بالبشر ليس هو مجرد مجموعة ما من المتغيرات التي يتم انتبؤ بها ، بينما المستقبل هو ذلك الشيء الذي يجب تقريره — في حدود الامكانات التاريخية . ولكن هذه الامكانات ليست ثابتة ، ففي عصرنا تبدو حدود الامكانات التاريخية واسعة للغاية في واقع الامر .

وفيما وراء هذا ، نجد أن مشكلة الحرية هي مشكلة كيفية صنع القرارات حول مستقبل الامور المتعلقة بالبشر ومن هو الذي يقوم بصنعها . فمن الناحية التنظيمية ، المشكلة هي فقط مشكلة الجهاز الخاص بصنع القرار ، ومن الناحية الاخلاقية ، تتعلق المشكلة بالمسئولية السياسية ، أما من الناحية الفكرية ، فالمشكلة تتعلق بماهية الشيء الموجود الآن وبشكل المستقبل المحتمل للامور المتعلقة بالبشر . ومع هذا ، فان الجوانب الاوسع في مشكلة الحرية اليوم تتعلق ، ليس فقط ،

بطبيعة التاريخ وبالفرضة البنائية أمام القرارات الواضحة لاحداث
اختلاف في مسارها ، ولكنها تتعلق أيضا بطبيعة الانسان وبحقيقة
أن قيمة الحرية لا يمكن أن ترتكز على «الطبيعة الاساسية للانسان» .
وغاية المشكلة بالنسبة للحرية هي مشكلة الانسان الآلى السعيد ، وهي
مسألة تنشأ بهذا الشكل في يومنا هذا ، لأنه قد صار من الواضح لنا
اليوم أن «كافة» الناس «لا يرغبون» بالطبع في أن يكونوا أحرارا ، وأن
جميع الناس لا يرغبون أو ليسوا قادرين ، على حسب الحالة ، على
بذل جهودهم لاكتساب العقل الذى تتطلبه الحرية .

والتساؤل الآن ، تحت أى ظروف ينأتى للناس «الرغبة» في أن
يكونوا أحرارا وقادرين على الفعل بحرية ؟ وتحت أى ظروف تكون
لذبيهم الرغبة والقدرة على تحمل الاعباء التى تفرضها الحرية وعلى
رؤية هذه الاعباء على أنها أقل وطأة من التحولات الذاتية التى يتم
تحملها برضاء وسعادة ؟ ثم على الجانب السلبى : هل يمكن بث الرغبة
في الناس لكي يصبحوا أناس آليون «سعداء» ؟ .

ثم ألا يجب علينا ، فى عصرنا ، أن نواجه المسئولية فى أن العقل
البشرى كحقيقة اجتماعية ربما يكون قد أصابه التدهور من حيث
النوعية والمستوى الثقافى ، ومع ذلك فقد لا يلاحظ الكثيرون هذا بسبب
التراكم البالغ للآلات التكنولوجية ؟ أليس هذا هو أحد معانى الرشادة
دون عقل ؟ وأحد معانى الاغتراب الانسانى ؟ وغياب أى دور حر للعقل
فى مجال الامور المتعلقة بالبشر ؟ ان تراكم الآلات التكنولوجية يخفى
كل هذه المعانى : فالذين يستخدمون هذه الآلات لا يفهمونها ، والذين
يخترعونها لا يزيد فهمهم عن الآخرين . وهذا هو السبب فى أننا ،
ودون قدر كبير من الغموض ، « لا » نستخدم الوفرة التكنولوجية
كمؤشر عن نوعية البشر وعن التقدم الثقافى .

وحتى يمكن صياغة أى مشكلة ، فالامر يتطلب منا أن نوضح القيم المتضمنة والتهديد الذى تواجهه هذه القيم ، ذلك لأن الشعور بالتهديد الذى تواجهه القيم الاصيلية — كتلك الخاصة بالحرية والعقل — هو الذى يشكل المادة الاخلاقية اللازمة لكافة المشاكل الهامة فى البحث الاجتماعى ، واللازمة كذلك لكل القضايا العامة ومصادر الازعاج الخاصة .

ونحن نجد أن القيم المتضمنة فى المشكلة الثقافية للصيغة الفردية قد تجسمت بشكل مقنع ومناسب فى كل ما طرح من خلال المثل الخاص بانسان عصر النهضة ، والتهديد الذى يواجهه هذا المثل من تسيد وسيطرة الانسان الآلى السعيد بيننا .

كما أن القيم المتضمنة فى المشكلة السياسية المتعلقة بصنع التاريخ، نجدها قد تجسدت فى مثل «بروميثيوس» فيما يتعلق بصناعته للبشر . والتهديد الذى يواجهه هذا المثل ذو وجهين : فمن ناحية ، أن عملية صنع التاريخ قد تستمر يشويها القصور والتوقف ، فالناس قد يتخلون عن قصد عن صنع التاريخ ، وهكذا ينجرфон فقط مع التيار . ومن ناحية أخرى ، أن عملية صنع التاريخ قد تتم بالفعل — ولكن عن طريق دوائر الصفوة ودون مسئولية مؤثرة بالنسبة لمن يتوجب عليهم محاولة الابقاء على النتائج التى ترتبت على قراراتهم وعلى أخطائهم .

وبالنسبة لى فليس عندى رد على مسألة اللامسئولية السياسية فى عصرنا أو على المسألة الثقافية والسياسية الخاصة بالانسان الآلى السعيد . ومع هذا ، أليس من الواضح أنه لن يكون من الممكن العثور على اجابات ما لم يتم على الاقل مواجهة هذه المشاكل ؟ أليس من الواضح أن من يتوجب عليهم مواجهتها ، قبل أى أناس آخرون ، هم علماء الاجتماع فى المجتمعات الفنية ؟ ومعنى أن الكثيرين منهم لا يفعلون ذلك الآن لهو بالتأكيد أعظم الاخطاء البشرية يرتكبها فى زماننا أناس مؤهلون لهذه المواجهة .

الفصل العاشر

في السياسات

الفصل العاشر

في السياسات

ليست هناك ضرورة تحتتم على العامنين من علماء الاجتماع ترك المعنى السياسى لعملهم يخضع «للاحداث» الطارئة في أوضاعه لكي تقوم هي بتشكيله ، أو ترك توظيف هذا المعنى لكي يتقرر وفقا لأغراض أناس آخرين . فعلماء الاجتماع في قدرتهم تماما مناقشة المعانى السياسية لعملهم كما في قدرتهم تقرير توظيف هذه المعانى باعتبار هذا من الامور المتعلقة بسياساتهم الخاصة . فهم الى حد كبير لم يختبر مدها بدرجة واسعة ، يستطيعون التأثير أو حتى تقرير هذه السياسات . ومثل هذا التقرير ، يتطلب منهم أن يصدرها أحكاما واضحة صريحة ، وأيضا قرارات تتعلق بالنظرية والمنهج والحقيقة . وهذه الأحكام ، باعتبارها أمور تتعلق بالسياسة ، فهي تشكل الاهتمام المناسب عند الباحث الفرد بمثل ما تمثل عند معشر الدارسين . ومع هذا ، أليس من الواضح أن الأحكام الاخلاقية والسياسية الواردة ضمنها لها تأثير أكبر بكثير من المناقشات الصريحة ذات السياسة الشخصية والمهنية ؟ انه فقط يجعل مثل هذه المؤثرات أمور تدخل في نطاق مناقشة السياسة ، سيكون في استطاعة الناس أن يصبحوا على وعى كامل بها ، وهكذا يتأتى لهم محاولة ضبط آثارها على عمل علم الاجتماع وعلى معناه السياسى .

وليست هناك وسيلة يمكن بها لأى عالم اجتماع تجنب الاخذ
 باختيارات القيمة وتضمينها فى عمله ككل . فالمشاكل ، مثل القضايا
 ومصادر الازعاج ، تهتم بالتهديدات التى تواجهها التقييم المتوقعة ،
 ولا يمكن صياغتها بوضوح دون الاقرار والتسليم بهذه القيم . وهكذا
 يتزايد توظيف البحث ، ويتزايد توظيف علماء الاجتماع ، فى أغراض
 بيروقراطية وأيديولوجية . وكون الأمر بهذا الشكل ، فان الدارسون
 للانسان والمجتمع ، كأفراد وكأساتذة ، يواجهون تساؤلات مثل : هل
 هم على وعى بالقيم والتوظيفات الخاصة بعملهم ؟ هل هذه القيم
 والتوظيفات تخضع لضبطهم الخاص ؟ وهل هم يرغبون فى العمل على
 ضبطها ؟ ثم بعد ذلك ، كيف يجابون على هذه التساؤلات ، أو كيف
 يفشلون فى الاجابة عليها ، ثم كيف يكون توظيفهم أو فشلهم فى توظيف
 الاجابات فى عملهم وفى حياتهم المهنية هو الذى يحكمم اجابتهم على
 التساؤل النهائى : هل هم فى عملهم كعلماء اجتماع يكونون :

(١) مستقلين ذاتيا من الناحية الاخلاقية ،

(٢) خاضعون للاخلاقيات الخاص بأناس آخرين ، أم

(٣) منساقون أخلاقيا .

ان العبارات التى حملت فى طياتها هذه المشاكل — واننى على ثقة
 من أنها صيغت بانوايا الحسنة — لم تعد تصلح بدرجة كافية . لذلك ،
 فقد أصبح على علماء الاجتماع الآن مواجهة هذه التساؤلات المصيرية
 تماما بصورة فعلية . ومن ناحيتى ، فاننى فى هذا الفصل سوف أطرح
 لبعض الاشياء التى يبدو من الضرورى وضعها موضع الاعتبار فى أى
 اجابة على هذه التساؤلات ، كما أتنى سوف أطرح تلك الاجابة التى
 أصبحت أعتقد ، فى غضون السنوات القليلة الماضية ، أنها اجابة معقولة .

ان اعالم الاجتماع وهو منكب على عمله لا يواجه فجأة بالحاجة
الى اختيار القيم ، اذ هو يمارس عمله بالفعل بناء على قيم معينة •
والقيم التي تجسدها الآن هذه العلوم كان اختيارها قد تم من القيم
التي نشأت في المجتمع العربي ، والا بخلاف ذلك يكون علم الاجتماع
مستوردا • وبطبيعة الحال ، هناك من يتحدثون بالفعل كما لو ان القيم
التي قاموا باختيارها «تسمو» على المجتمع العربي أو أى مجتمع آخر ،
وهنالك البعض الآخر يتحدثون عن مستوياتهم النموذجية كما لو أنها
كاثت : «ملازمة» وفطرية في أحد المجتمعات القائمة ، وكنوع من القدرة
الكامنة التي لم يلاحظها أحد • ومع هذا ، فمن المؤكد أن الاتفاق
سيكون كبيرا الآن على أن القيم المتلازمة وتقاليد علم الاجتماع لا هي
سامية ولا هي فطرية • بل هي ببساطة مجرد قيم نادى بها الكثيرون
ومورست في حدود دوائر صغيرة • فما يسميه الانسان بالحكم الاخلاقي
ما هو الا مجرد تعبير عن رغبته في التعميم ، وهكذا يتيح للآخرين تلك
القيم التي وقع اختياره عليها •

وبالنسبة لى ، تبدو هناك ثلاث مثل سياسية غالبية ومتلازمة مع
تقاليد علم الاجتماع ، ومن المؤكد أنها تتطوى في الوعد الفكرى لهذه
التقاليد • أول هذه المثل هي ببساطة تلك القيمة الخاصة بالثقفة ،
وبالحقيقة • ومشروع علم الاجتماع ذاته ، حيث أنه يحكم ويقرر
الحقيقة ، يكتب معنى ومقصد سياسى • ففي عالم يتواصل فيه اللغو
بشكل واسع ، يكون أى تعبير بالحقيقة له مغزى سياسى وأخلاقي •
وكافة علماء الاجتماع ، بحقيقة وجودهم ، نجدهم منغمسون في الصراع

بين التنوير والاضلام . ففي عالم مثل عالمنا ، لكى تمارس علم الاجتماع معناه ، أولا وقبل شئ ، ممارسة السياسات الخاصة بالصدق والحقيقة . ومع هذا فان تعبير السياسات الخاصة بالصدق والحقيقة ليس هو بالتعبير الكافى والملائم عن القيم التى يهتدى بها مشروعنا . فالصدق والحقيقة فى اكتشافاتنا ، والدقة فى أبحاثنا — عندما ينظر لهما فى وضعهما الاجتماعى — قد تكون أو لا تكون متفقة مع الأمور المتعلقة بالبشر . أما بالنسبة لما اذا كانت متفقة ، وكيف هى متفقة ، فهو فى حد ذاته يشكل قيمة ثانية ، هى باختصار ، قيمة الدور الذى يؤديه العقل فى الأمور البشرية . ثم بجانب هذا تأتى قيمة ثالثة — هى قيمة الحرية بكل ما يحيط معناها من غموض . وكما دلت من قبل ، أن كلا من الحرية والعقل يشكلان عنصرا مركزيا فى حضارة العانم الغربى ، وكلاهما سرعان ما انتشرا كمثليين ، ولكن فى حالة أى تطبيق معين ، فإنهما ، كمعايير وأهداف ، يؤديان الى حدوث الكثير من الخلاف . وهذا هو السبب فى أن احدى مهامنا الفكرية ، كعلماء اجتماع ، هى توضيح التصور الامثل للحرية والتصور الامثل للعقل .

فاذا كان للعقل البشرى أن يلعب دور أكبر وأكثر وضوحا فى صنع التاريخ ، فمن المؤكد أن علماء الاجتماع ينبغى أن يكونوا على رأس أصحاب العقول المؤدية لهذا الدور ، ذلك لأنهم فى عملهم يمثلون كيفية توظيف العقل فى فهم الأمور المتعلقة بالبشر ، وهذا هو ما يعملون من أجله . فاذا ما كانت لديهم الرغبة فى العمل ومن ثم للفعل بصورة واعية ، فلا بد لهم أولا من تصديد موقعهم داخل الحياة الفكرية والبناء الاجتماعى — التاريخى لعصرهم . فهم أولا عليهم تحديد موقعهم فى دوائر الذكاء الاجتماعية ، ثم عليهم بعد ذلك أرجاع هذه الدوائر ،

بدورها ، الى البناء الخاص بالمجتمع التاريخي . وليس هذا هو المجال الذي يتم فيه تناول هذا الموضوع ، وانما هنا أريد بايجاز أن أميز بين ثلاثة أدوار سياسية قد يستوعب عالم الاجتماع نقشه فيها كإنسان صاحب عقل .

هناك قدر كبير من العلوم الاجتماعية ، وربما علم الاجتماع بصفة خاصة ، يحتوي على ذلك الخط الرئيسي الذي يعطينا صورة الملك - الفيلسوف - فبدءا من أوجست كونت حتى كارل مانهايم ، يجد المرء تلك الدعوى ومحاولة التبرير للقدرة الاعظم لـ «الإنسان صاحب المعرفة» . وبعبارة أكثر تحديدا ، نجد نتويجا لوسائل العقل ، وبالطبع ، التتويج لـ «الإنسان صاحب العقل» . وهذه الفكرة عن دور العقل في الامور البشرية ، كانت وحدها ذات تأثير في جعل علماء الاجتماع ، في نطاق عام ، يقبلون العقل كقيمة اجتماعية . فقد أراد هؤلاء العلماء تجنب ما يحيط بمثل هذه الفكرة من حماقة عند تقييمها وفقسا لحقائق القوة . كذلك ، فان هذه الفكرة تسير مناقضة لما يحويه الكثير من صور الديمقراطية من عناصر الضالة ، حيث أنها تتطوى على نوع من الارستوقراطية ، حتى ولو كانت أرستوقراطية الموهبة والنبوغ وليست أرستوقراطية الميلاد أو الثروة . ولكن تلك الفكرة الحمقاء في أنه ينبغي أن يكون الفيلسوف - الملك هي مجرد فكرة واحدة عن الدور العظام الذي يحاول عالم الاجتماع القيام به .

ومن ناحية أخرى ، فان النوعية التي تتسم بها الامور السياسية تعتمد كثيرا على الخواص الفكرية لأولئك الذين يتعمسون فيها . وأنا لو كنت ملكا «فيلسوقا» ، لأغواني الامر بهجر تلك المأثمة ، ولكن عندما يكون الملوك بدون أي «فلسفة» ألن يكونوا عاجزين عن تولى مسئولية الحكم ؟

أما الدور الثاني ، والآن هو أكثر الادوار شيوعا ، هو أن تكون
مستشار الملك • وتعتبر التوظيفات البيروقراطية التي وصفتها من قبل
هي التجسيد الحالي لهذا الامر • وينزع عالم الاجتماع الفرد للانغماس
في تلك التيارات الكثيرة السائدة في المجتمع الحديث والتي تجعل من
الفرد جزء من بيروقراطية رشيدة من الناحية الوظيفية ، والى العوض
في تخصصه الضيق بطريقة تجعله وكأنه غير مهتم صراحة بالبناء
الخاص بمجتمع ما بعد العصر الحديث • ولقد رأينا من قبل ، أن علم
الاجتماع في هذا الدور غالبا ما ينحوي لكي يكون جهاز رشيد من الناحية
الوظيفية ، حيث ينزع عالم الاجتماع الفرد الى عقد استقلالته
الاخلاقية الذاتية والكيان الخاص برشادته ، كما أن دور العقل في الامور
المتعلقة بالبشر يتحو لكي يكون مجرد تنقية للاساليب التقنية الخاصة
بالتوظيفات الادارية واليدوية •

ومع ذلك ، فان هذا هو دور مستشار الملوك في واحد من أسوأ
أشكاله ، وهذا الدور ، كما أعتقد ، ليس في حاجة لأن يأخذ شكل ومعنى
النمط البيروقراطي • فهو دور يصعب القيام به بشكل يتيح الاحتفاظ
بالكامل والنزاهة الاخلاقية والفكرية ، ومن ثم الحرية في العمل على
على تجاوز مهام علم الاجتماع • لقد صار من السهل على المستشارين
تخيل أنفسهم وقد أصبحوا فلاسفة وأن زبائنهم هم من الحكام
المتورين • ومع هذا ، فحتى لو كانوا فلاسفة ، فمن يخدمونهم قد
لا يكونوا متورين • وهذا هو أحد الاسباب في أفنى قد تأثرت كثيرا كما
أبداها بعض المستشارين من ولاء لحكامهم المستبدين ذوي العقول
المظلمة ، فهذا النوع من الولاء لا يبدو مقيدا يعجز عن الاستعداد
ولا يتعصب أحق •

وأنا هنا لا أؤكد أن دور المستشار لا يمكن القيام به بصورة
جيدة ، بل في الحقيقة أنا أعلم أنه ممكن ، وأن هناك أناس يقومون

به . إنما أقول أنه مادام هناك الكثير من مثل هؤلاء الناس ، فإن المهام
العلمانية والفكرية التي يقوم بها علماء الاجتماع الذين يختارون الدور
الثالث سيكون عبئا أقل بكثير ، لأنها تنطوي على هذا الدور .
أما الوسيلة الثالثة التي قد يحاول بها علماء الاجتماع أدراك قيمة
العقل ودوره في مجال الأمور البشرية ، فهي وسيلة معروفة جيدا ، بل
وأحيانا تتم ممارستها . هذه الوسيلة هي أن تبقى مستقلا ، وتقوم
بمحللك الخاص ، وتختار مشاكلك الخاصة ، ولكن في الوقت نفسه تقوم
بتوجيه هذا العمل «لـ» المتوك وكذلك إلى «عامة الناس» . ومفهوم كهذا
يستحقنا على تصور علم الاجتماع على أنه نوع من أجهزة المخابرات
العامة الذي تعنيه القضايا العامة والمتابع الخاصة كما تعنيه الاتجاهات
البنائية التي تبرزها في عصرنا . كما أن هذا المفهوم يستحقنا أيضا
على تصور علماء الاجتماع الأفراد كأعضاء رشيدين في رابطة تتمتع
بالضبط الذاتي ، وهي التي نسميها بالعلوم الاجتماعية .

ونحن بتقلدنا لهذا الدور ، الذي سأشرحه مفصلا بعد لحظة ،
فإننا نحاول «الفعل» وفقا لقيمة العقل ، وبافتراض أننا قد نكون في
نفس الوقت أصحاب تأثير فعال ، فإننا بذلك نفترض نظرية لصنع
التاريخ : أي أننا نفترض أن «الإنسان» هو شخص حر ، وأنه يمسعاه
الرشيدي يكون في استطاعته التأثير على مسار التاريخ . وأنا هنا لست
مهتم «بقيمتي» الحرية والعقل ، وإنما يعني فقط مناقشة تحت أي
نظرية للتاريخ يمكن تحقيق هاتين القيمتين في ظلها .

(٢)

تسمح أن الناس جميعا أحرار في صنع التاريخ ، إلا أن هناك البعض
منهم أكثر حرية من الآخرين . ومثل هذه الحرية تتطلب إمكانية
الوصول إلى وسائل اتخاذ القرار ووسائل القوة التي قد يصنع بها

التاريخ الآن . ولكن التاريخ لا يصنع هكذا دائما ، وفيما يلى ، فائنى
أتحدث فقط عن الفترة المعاصرة التى باتت فيها وسائل القدرة على
صنع التاريخ غاية فى الإتساع وغاية فى التمرکز . واستشهادا بهذه
الفترة بالذات يأتى اعتقادى أنه إذا لم يكن البشر يقومون بصنع
التاريخ ، فانهم يميلون بصفة متزايدة لكى يكونوا الاوعية والادوات
التى يستخدمها صناع التاريخ ولكى يكونوا أيضا عناصر صنع التاريخ .
وأيا كان كبر حجم الدور الذى تلعبه القرارات القاطعة فى صنع
التاريخ ، فهى فى حد ذاتها تمثل مشكلة تاريخية . فهذه القرارات تعتمد
على حد كبير على وسائل القدرة المتوافرة فى أى وقت معين فى أى
مجتمع معين . فهى بعض المجتمعات ، تقوم الافعال التى لا خصر لها
التى يأتى بها أناس لا حصر لهم بتعديل الاوساط المجتمعية الخاصة
بها ومن ثم تقوم تدريجيا بتعديل البناء ذاته . وهذه التعديلات هى
التى تشكل مسار التاريخ ، والتاريخ تيار جارف ، رغم أنه فى المحصلة
النهائية ، «الناس هم الذين يصنعونه» . وهكذا ، قد يتمكن العدد
الذى لا يعد ولا يحصى من أصحاب المشروعات والعدد الذى لا نهائية
له من المستهلكين ، وبواسطة عشرات الآلاف من القرارات كل دقيقة ،
من تشكيل وإعادة تشكيل اقتصاد السوق الحر . وربما كان هذا هو
القيود الاساسى الذى كان يعنيه ماركس فى ذهنه عندما كتب يقول فى
«ضباب القرن الثامن عشر» : «البشر يصنعون تاريخهم الخاص ، ولكنهم
لا يصنعونه كما يحلو لهم تماما ، فهم لا يصنعونه فى ظل ظروف تكون
من اختيارهم هم ...» .

اذن ، فالقدر ، أو «الحتمية» التى لها علاقة بالاحداث التاريخية
التى تكون بعيدة عن متناول ضبط أى دائرة أو جماعة من الناس تتمتع
بثلاث سمات :

- (١) أن تكون محكمة بما يكفى للتعرف عليها .
- (٢) أن تكون لها القدرة الكافية على التقرير مع ما يترتب على ذلك من نتائج .
- (٣) أن تكون في وضع يتيح التنبؤ بهذه النتائج وهكذا يمكن الأخذ بها في الاعتبار .

ووفقا لهذا التصور ، تكون الاحداث هي الخلاصة والنتائج غير المقصودة للقرارات التي لا حصر لها التي يصدرها أناس لا نهاية لهم . وبهذا يكون كل قرار من قراراتهم فوري في نتيجته ويخضع للانغاء أو التعزيز بقرارات أخرى . كذلك ، فإنه لا توجد أى صلة بين قصد أى انسان واحد وخلاصة نتيجة القرارات التي لا حصر لها . وبهذا تقع الاحداث من وراء القرارات التي يصدرها البشر ، اذن فصنع التاريخ يتم من وراء ظهر البشر .

وبمثل هذا التصور ، لا يكون القدر المحتوم حقيقة عامة شاملة ، فهو لا يتلازم مع طبيعة التاريخ ولا مع طبيعة الانسان . انما القدر المحتوم هو سمة لنوع من البناء الاجتماعى له خاصته المحددة تاريخيا . ففى مجتمع يكون السلاح النهائى المستخدم فيه هو البندقية ، والوحدة الاقتصادية النمطية فيه هي الاسرة — المزرعة والمحل الصغير ، والدولة — الامة فيه لم تتواجد بعد أو مازالت مجرد اطار بعيد ، وعملية الاتصال فيه تتم عن طريق الكلمة الشفهية ، والاعلانات الموزعة باليد ، ومنصة الخطابة — فى مجتمع مثل « هذا » ، يكون التاريخ فى الواقع قدير محتوم .

ومع هذا ، فلنقدر الآن المفتاح الرئيسى للظرف الخاص بنا : أنيس هذا الظرف ، هو التوسع الهائل والتمركز القطعى الحاسم لجميع وسائل

القدرة والقرار - أى وسائل صنع التاريخ ؟ فى المجتمع الصناعى الحديث ، نجد أن وسائل وخدمات الإنتاج الاقتصادى قد تطورت وتمركزت - حيث الفلاحين والحرفيين قد حلت محلهم الشركات الخاصة والصناعات الحكومية . وفى الأمة - أندولة الحديثة ، نجد وسائل العنف والقهر والالزام والادارة الحديثة قد مرت بتطورات مماثلة - حيث الملوك يضبطون النبلاء ، والجيوش النظامية ثم الآن المعدات العسكرية المخيفة قد حلت محل الفرسان ذوى العدة والعتاد . أما ذروة التطورات الثلاث - فى مجال الاقتصاد ، والسياسة ، والقهر والالزام - فى فترة «ما بعد العصر الحديث» فهى تقع الآن فى أكثر صورها درامية فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . ففى عصرنا هذا ، قد تمركزت الوسائل العالمية والوطنية لصنع التاريخ . إذن ، أليس من الواضح بهذا أن مجال وفرصة العامل البشرى صاحب الوعى فى صنع التاريخ قد صارا متوافران الآن بصورة مزيدة ؟ ان صفوة القوة التى تعمل فى ختمة هذه الوسائل تقوم الآن بالفعل بصنع التاريخ - وللتأكيد «تحت ظروف ليمت من اختيارهم» - ولكن بالمقارنة مع أناس آخرين وحقب تاريخية أخرى ، من المؤكد أن هذه الظروف نفسها لا تبدو بصورة غالبة .

ان هذا بالتأكيد ليمثل التناقض الذى يتسم به وضعنا الحالى : فالحقائق المتوافرة عن الوسائل الاحديث لصنع التاريخ ما هى الا دلالة على أن البشر ليسوا بالضرورة فى قبضة القدر ، وأن البشر «بامكانهم» الآن صنع التاريخ . ومع ذلك فان هذه الحقيقة باقتت نثير السخرية بحقيقة أخرى وهى أن تلك الايديولوجيات التى توفر للبشر الامل فى صنع التاريخ قد ضعفت وفسدت الآن فقط وأصبحت تتهاوى فى المجتمعات الغربية . وما هذا الانهيار الا انهيار أيضا للتوقعات والامال

التي آثارها عصر التنوير ، وأن العقل والحرية سوف يسودان كقوتان هائلتان في التاريخ البشرى . ثم وراء هذا يأتي هناك أيضا التخلف والقصور الفكرى والسياسى للمجتمع المظلم .

فأين هي تلك الصفوة الفكرية المثقفة التي تحمل مسئولية ادارة الجدل الكبير في العالم العربى « و » التي يكون لعملها كجماعة من المفكرين المثقفين التأثير النافذ بين الاحزاب وعامة الشعب ، وتتصل بالقرارات الكبرى في عصرنا ؟ وأين هي وسائل الاتصال الجماهيرى المفتوحة أمام هؤلاء الناس ؟ ومن هو من بين أولئك الذين يتحملون مسئولية ويعملون في خدمة الدولة ذات الحزبين وأجهزتها العسكرية الكاسرة يكون على وعى ويقظة بما يجرى في عالم المعرفة والعقل والشعور ؟ ولماذا يكون الفكر الحر على هذه الدرجة من البعد والانفصال عن قرارات السلطة ؟ ولماذا أصبح يسود الآن بالفعل بين أصحاب القوة والسلطة مثل ذلك الجهل الرفيع اللامستول ؟

في الولايات المتحدة اليوم ، صار المفكرين ، والفنانين ، والوزراء ، والدارسين ، والعلماء ، يخوضون المعركة في حرب باردة يفرزون ويرددون فيها صدى التنشويش والاضطراب الذى يسود في المحافظ الرسمية . فلا هم يرفعون المطالب لصاحب القدرة التنفيذية من أجل تحقيق سياسات بديلة ، ولا هم يطرحون مثل هذه انبدائل أمام الشعب . انهم لا يحاولون تضمين السياسات الخاصة بالولايات المتحدة أى محتوى أو مضمون مسئول ، بل هم يساعدون في تفرغ السياسات من مضمونها وابقائها خاوية . ثم ما يجب أن نطلق عليه القصور والتخلف المسيحى عند رجال الدين ما هو الا جزء من هذه الحالة الاخلاقية المؤسفة وينفس القدر الذى أصبح فيه العلماء أسرى أجهزة العلم الوطنية .

والكذبة الصحفية ، التي أصبحت روتينا ساريا ، هي أيضا جزء من هذه الحالة ، وهكذا أيضا الكثير من تلك التفاهة المظهرية المحسوبة على علم الاجتماع .

(٣)

اننى بالطبع لا أتوقع (ولا مناقشتى الراهنة فى مجموعها تتطلب) قبول جميع علماء الاجتماع بهذا الرأى . انما أقصى ما أريد قوله هنا هو ، وقد تم القبول بقيمة العقل والحرية ، أنه لمن المهام الرئيسية لأى عالم اجتماع هو تقرير حدود الحرية وحدود دور العقل فى التاريخ .

فعالم الاجتماع بتوليه مهمة الدور الثالث ، لا يرى نفسه على أنه بمثابة كائن مستقل ذاتيا يقف «خارج المجتمع» . فهو بالاشتراك مع معظم الناس الآخرين ، يشعر «فعلا» بأنه يقف بعيدا عن القرارات الرئيسية فى مجال صنع التاريخ فى هذه الفترة ، وفى ذات الوقت ، فانه يعلم بأنه واحد من بين الذين يتحملون الكثير من النتائج المترتبة على هذه القرارات . وهذا هو أحد الاسباب الرئيسية فى أنه بقدر ما هو مدرك لما يفعله ، فانه يصبح رجل سياسى بشكل قاطع وضريح . إذن ، فلا يوجد أحد يقف «خارج المجتمع» ، انما المسألة هى أين يقف كل انسان داخل هذا المجتمع .

ان عالم الاجتماع يعيش عادة فى ظروف وسط بين الطبقة ، والمكانة ، والسلطة . وبالنشاطات التى يمارسها فى هذه الاوساط الاجتماعية ، لا يكون عادة فى وضع أفضل من الفرد العادى فى حل المشاكل البنائية ، لأن حل هذه المشاكل من الممكن أن لا يكون أبدا مجرد حل فكرى أو مجرد حل يتسم بالخصوصية . كذلك الصياغة الملائمة

لهذه المشاكل لا يمكن قصرها على الاوساط المفتوحة أمام علماء الاجتماع ،
ونفس الشيء بالنسبة لحلولها ، وهو ما يعنى ، طبعا ، أنها بمثابة مشاكل
لها قدرة اجتماعية وسياسية واقتصادية . ومع هذا ، فعالم الاجتماع
ليس فحسب مجرد «إنسان عادى» لأن مهمته هو بالذات أن يعمل
فكريا على تجاوز الاوساط الاجتماعية التى يعيش فيها ، وهو يفعل
هذا عندما يضع فى تقديره مثلا النظام الاقتصادى لانجلترا فى القرن
التاسع عشر أو التنظيم الهرمى للمكانة فى أمريكا القرن العشرين ،
والمؤسسات العسكرية فى امبراطورية روما ، أو البناء السياسى للاتحاد
السوفييتى .

وهو بقدر ما تعنيه قيمتى العقل والحرية ، فان أحد الخطوط
الاساسية للموضوعات التى يقوم بدراستها يكون له علاقة بالتغيرات
الموضوعية المتاحة بالنسبة لأنماط معينة من الناس فى نطاق أنماط معينة
من البناء الاجتماعى لكى يكونوا أحرارا ورشيدين كأفراد . وأحد
الموضوعات الاخرى فى دراسة عالم الاجتماع هو ما يتصل بماهية
الفرص ، اذا كانت هناك فرص ، التى تتاح للناس فى الاوضاع المختلفة
فى أنماط المجتمع المختلفة ، أولا ، نتيجة لتفكيرهم العقلى وخبرتهم ،
بما يمكنهم من تجاوز الوسط الاجتماعى الذى يعيشون فيه كل يوم ،
وثانيا ، بفضل قدرتهم ، بما يمكنهم من الفعل مع ما يأتى من ذلك من
تأثير بالنسبة للبناء الخاص بمجتمعهم والفترات التى يعيشون فيها .
وكل هذا ، يمثل المشاكل الخاصة بدور العقل فى التاريخ .

وفى تقدير هذه المشاكل ، سوف يكون من السهل أن نرى أن بعض
الناس فى المجتمعات الحديثة يملكون قدرة الفعل بدرجة كبيرة من
التوافق البنائى ويكونون على وعى تام بالتبعات المترتبة على أفعالهم ،

بينما آخرون يملكون مثل هذه القدرة ولكنهم يفتقدون الوعي والادراك بمجالها المؤثر ، في نفس الوقت يكون هناك كثيرون لا يمكنهم تجاوز الوسيط اليومي الذي يعيشون فيه بادراكهم للبناء الاجتماعي ، أو بالتأثير في التغيير البنائي بأي وسيلة للفعل تكون متاحة لهم .

اذن ، كعلماء اجتماع ، نحن نحدد الموقع الذي نقف فيه . وبطبيعة عملنا ، فاننا نكون على وعي بالبناء الاجتماعي ، وبقدر ما على وعي بالميكانيزمات التاريخية لحركة هذا البناء . ومع هذا ، فمن الواضح أننا لا نملك سبل الوصول الى وسائل القوة الرئيسية الموجودة الآن والتي يمكن التأثير بها الآن على هذه الميكانيزمات ، وانما نحن نملك بالفعل احدى «وسائل القوة» الهشة غالبا ، وهي تلك التي نتيج لنا مخرجا للدور السياسي الذي نقوم به وللمعزى السياسي لعملنا .

وكما أعتقد ، فان المهمة السياسية لعالم الاجتماع الذي يقبل بقيمتي الحرية والعقل ، هي التي تمكنه من توجيه عمله لكل نمط من أنماط الناس الثلاث الاخرى والتي قمت بتوصيفها من حيث القدرة والمعرفة .

فبالنسبة للذين يتمتعون بالقدرة ويكونون على وعي بها ، يعزو عالم الاجتماع درجات مختلفة من المسؤولية للنتائج البنائية التي يجد من خلالها عمله أنها قد تأثرت بشكل قاطع بقرارات هؤلاء الناس أو بافتقارهم للقرارات .

وبالنسبة للذين تترتب على أفعالهم مثل هذه النتائج ، وان كان لا يبدو أنهم على وعي بها ، فانه يقوم بتوجيه ما اكتشفه عن هذه النتائج ، فهو يحاول القيام بعملية التهذيب والتعليم ، ثم بعدئذ يقوم مرة أخرى بتوجيه المسؤولية .

أما بالنسبة للذين يفتقرون بصقة منتظمة لمثل هذه القدرة ويقتصر ادراكهم على الاوساط اليومية التي يعيشون فيها، فان عالم الاجتماع يقوم بالكشف عن معنى الاتجاهات والقرارات البنائية بالنسبة لهذه الاوساط الاجتماعية، والطريقة التي ترتبط بها المتاعب الشخصية بالقضايا العامة. وعلى مسار هذه الجهود، فانه يعلن عما اكتشفه قيما يتعلق بالافعال الخاصة بمن هو أكثر قدرة. وهذه هي مهامه التعليلية الرئيسية، كما أنها هي التي تشكل مهامه العامة الرئيسية عندما يقوم بمخاطبة جمهور أكبر. وهنا، لنقم الآن بالقاء نظرة فاحضة على بعض المشاكل والمهام التي يطرحها علينا هذا الدور الثالث.

(٤)

بعض النظر عن مجال وبعد ادراكه، فان عالم الاجتماع هو عادة بمرتبة الأستاذ، وهذه الحقيقة المتعلقة بوظيفته هي التي تقرر بقدر كبير ما الذي في قدرته أن يفعله. فهو كأستاذ يخاطب الطلبة، وفي بعض الاحيان، يخاطب بالكلام والكتابة، الناس على نطاق أوسع وفي وضع أكثر استراتيجية. وفي مناقشة ماهية الدور العام الذي يقوم به، تلتقرب من تلك الحقائق البسيطة الخاصة بالقدرة، أو اذا شئت، الحقائق الخاصة بعدم قدرته.

انه بقدر اهتمامه بالتعليم الليبرالي، أي التحرري، يكون لدوره المهام هدفان: أن ما ينبغي أن يفعله للفرد هو تحويل المتاعب والاهتمامات للشخصية الى قضايا ومشاكل اجتماعية تكون متاحة للتفكير العقلاني. هدفه هو مساعدة الفرد على أن يكون انسان يعلم نفسه، والذي عندئذ يكون متعقل وحر. أما ما ينبغي عليه أن يفعله للمجتمع فهو أن يقوم بمحاربة جميع القوى التي تعمل على تدمير الاصلالة في عامة

الناس وتخلق مجتمعا جماهيريا أو اذا ما وضعنا الهدف في صورته
الايجابية ، فانه يكون المساعدة على بناء وتعزيز التربية والنشأة الذاتية
للناس ، وعندئذ فقط يكون المجتمع متعقل وحر .

وفي الحقيقة ، فان هذه الاهداف ليست بالاهداف البسيطة وانما
هى اهداف ضخمة ، ولا بد لى من شرحها بطريقة غير مباشرة الى حد ما .
فنحن مثلا نعى ونهتم بالمهارات وبالقيم . ومع هذه ، فانه من بين
هذه «المهارات» ، هناك البعض يكون أكثر مهارة والبعض الآخر يكون
أقل مهارة ، من حيث صلته وعلاقته بمهام التحرر ، وان كنت لا أعتقد
بان المهارات والقيم يمكن فصلها بمثل تلك السهولة الواردة في بحثنا
عن «المهارات المحايدة» التي نفترضها غالبا . انما المسألة مسألة
درجة ، تكون فيها المهارات في طرف والقيم على الطرف الآخر . وانما
في الوسط ، يكون هناك التدرج في هذا القياس ، ويكون هناك
ما نأسميه بالاحاسيس ، وهذا هو الشيء الذى يجب أن يعيننا أكثر
من أى شيء آخر . فمثلا ، انك لى تقوم بتدريب شخص ما لى يقوم
بتشغيل مخرطة أو لى يقوم بالقراءة والكتابة ، فهو في جانب كبير
منه تدريب على اكتساب مهارة ، وأنت لى تساعد شخص ما على تقرير
ما يرغبه حقا من حياته ، أو تتحاور معه في طرائق الحياة الرواقية ،
والمسيحية ، والانسانية ، لهو تهذيب أو تعليم للقيم .

واكن بجانب المهارة والقيمة علينا أن نضع المشاعر الحسية التى
تشملها معا ، ثم تشمل أكثر : نوع من العلاج بالمفهوم القديم الذى
يعنى تثقية معرفة الانسان بذاته . فهى تشمل التربية والتهذيب لكافة
أنواع الحوار والجدل مع النفس ذلك الذى نسميه بالتفكير ، والذى
عندما يتشابك مع الآخرين نسميه حوارا . ويجب أن يبدأ المعلم بمسا

يثير أقصى اهتمامات الفرد ، حتى ولو بدأ تافها ورخيصا . وعليه أن يبدأ بطريقة وبمواد تمكن الطالب من الحصول بصورة متزايدة على بصرية رشيدة ورؤية نافذة لهذه الاهتمامات ، كما أنه بالنسبة للآخرين سوف يكسبهم العملية التي يقوم بالتعليم بها . كذلك ، يجب على المعلم محاولة تطوير الرجال والنساء الذين في امكانهم والذين سوف يكون في امكانهم بأنفسهم مواصلة ما بدأه : وعندئذ تكون المحصلة النهائية لأي تعليم هدفه التحرر هو ببساطة التعليم الذاتي ، أي الرجل والمرأة اللذان يربيان ويهذيان أنفسهما ، أي باختصار ، الفرد الحر الرشيد .

ومجتمع يكون لمثل هؤلاء الافراد الغلبة والتسيد فيه ، لهو مجتمع ديموقراطي . وربما أيضا يمكن تعريف مثل هذا المجتمع بأنه مجتمع يسود فيه أصحاب الاصاله من الناس وليس مجرد الحشود الجماهيرية . وبهذا أقصد ما يلي : « الناس في المجتمع الجماهيري ، تتملكهم المتاعب الشخصية ، سواء كانوا على وعى بها أم لا ، التي يعجزون عن تحويلها الى قضايا عامة . وهم لا يفهمون ما يجرى من تفاعل بين هذه المتاعب الشخصية للاوساط البيئية التي يعيشون فيها والمشاكل الخاصة بالبناء الاجتماعي . ومن ناحية أخرى ، فان الانسان صاحب المعرفة الذي يعيش وسط أناس أصحاب اصالة ، يكون قادرا على هذا الفهم . فهو يفهم أن ما يعتقد ويشعر بأنه يشكل متاعب شخصية ، هو في أغلب الاحيان بمثابة مشاكل يشترك فيها مع الآخرين أيضا ، ثم الأكثر أهمية، أنها ليست قابلة للحل على يدي فرد واحد بل يمكن حلها فقط بادخال تعديلات على بناء الجماعات التي يعيش وسطها بل وأحيانا تعديلات على البناء الاجتماعي الخاص بالمجتمع برتمته . إذن فالناس الذين يعيشون وسط حشود كبيرة يعانون من المتاعب ، ولكنهم عادة لا يدركون معناها ومصدرها ، والناس وسط عامة الشعب يجابهون القضايا ، ومن ثم مفادة ما يتأتى لهم أن يدركوا جدودها العامة .

وبالنسبة لعلم الاجتماع فان مهمته السياسية — كأى معلم
ليبرالى — هى بصفة مستمرة ترجمة المتاعب الشخصية الى قضايا
عامة ، والقضايا العامة الى الاطر الخاصة بمعناها الانسانى لمختلف
الافراد . كذلك فانها مهمته أن يظهر فى عمله — وفى حياته أيضا ،
باعتباره معلم — هذا النوع من الخيال العلمى الاجتماعى ، كما أن هدفه
أيضا هو تربية وتنشئة مثل هذه العادات الذهبية عند الرجال والنساء
المكشوفون أمامه علانية . وضمان تحقيق هذه الغايات ، هو ضمان للعقل
والحرية ، وجعل هاتين هما القيمتان السائدتان فى المجتمع الديموقراطى .

ربما الآن قد تقول لنفسك ، « حسن ، لقد حقق ما يزيد ، فسوف
يطرح علينا مثل يبلغ من السمو بحيث يبدو كل شىء فى اطاره بالغ
الدينو » . لكن لو كان الظن بأننى سوف أفعل ذلك ، فهو أمر يشهد
بالافتقار لصفة الجدية التى ينظر بها الآن لكلمة الديموقراطية وبعدم
المبالاة التى يتصف بها الكثير من المراقبين ازاء الانحراف بعيدا عن أى
معنى واضح للكلمة . وتعتبر الديموقراطية بالطبع ، احدى الافكار
المعقدة والتى يدور حولها الكثير من الخلاف الشرعى ، وان كان المؤكد
انها ليست بمثل ذلك التعقيد أو الغموض الذى ربما لم يعد يستقدمه
الذين يرغبون فى استخدام العقل فى تفكيرهم .

ان ما أعنيه بالديموقراطية كفكرة مثالية هو ما حاولت من قبل
بالفعل أن أوضحه . فالديموقراطية من حيث الجوهر تدل على أن أولئك
الذين يتأثرون بصورة حيوية بأى قرار يتخذ يكونون أصحاب صوت
فعال فى هذا القرار . وهذا الامر ، بدوره يعنى وجوب اضافة الشرعية
علانية على قدرة صنع هذه القرارات ، كما يجب أن يوضع فى الحسبان
علانية صناع مثل هذه القرارات ، وان كان يبدو لى أن واحدة من هذه

البنود الثلاثة لا يمكن أن يسرى مفعولها ما لم يكن يسود في المجتمع تلك النوعية من الناس وتلك النوعية من الافراد التي وصفتها من قبل، فسوف تكون هناك ظروف أخرى معينة تفصح عن نفسها في الحال .

ان البناء الاجتماعي للولايات المتحدة ليس في جملة بناء ديموقراطي ، ولتكن هذه النقطة هي أقل ما يمكن أن نتفق عليه . وبالنسبة لي فانه لم يتطرق الي علمي وجود مجتمع هو في نفس الوقت ديموقراطي ويظل مجتمعا مثاليا . وقد أقول أن الولايات المتحدة اليوم هي أساسا دولة ديموقراطية من حيث الشكل ومن حيث لغة التوقعات . أما من حيث الجوهر والممارسة فهي في أغلب الاحيان ليست بالدولة الديموقراطية ، كما أنه من الواضح تماما أنها في الكثير من المجالات النظامية المؤسسية ليست كذلك أيضا . فنجد أن ادارة الاقتصاد المشترك فيها لا هي عبارة عن اجتماعات تتم في المدينة ولا هي قوى مسئولة أمام من تمسهم أنشطة هذه القوى بدرجة شديدة . أيضا الاجهزة العسكرية ، وبصفة متزايدة ، الدولة السياسية في نفس الحال أيضا . وأنا هنا لا أريد أن أعطي الانطباع بأذني متفائل ازاء الفرص المتاحة أمام علماء الاجتماع في امكانية قيامهم بالدور الديموقراطي العام، أو — حتى لو قام الكثير منهم بذلك — ازاء امكانية أن يفضى ذلك بالضرورة الى رد الاعتبار والحقوق للناس . انما ما أقصده فقط هو مجرد تحديد أطار دور واحد يبدو لي أنه متاح ، بل أنه في الحقيقة يمارس من جانب بعض علماء الاجتماع . كما يتصادف أيضا أن هذا الدور ينفق ووجهتي النظر الليبرالية والاشتراكية عن دور العقل في مجال الشؤون المتعلقة بالبشر (١) .

والنقطة التي أود توضيحها هي أن الدور السياسي لعلم الاجتماع — مهما يكن هذا الدور ، وكيف يتحقق ، وبأى درجة من الفعالية — فان هذا يتصل بمدى سيادة الديموقراطية .

ونحن لو أخذنا بالدور الثالث الذى يقوم به العقل ، وهو الدور المستقل ذاتيا ، فاننا بذلك نحاول أن يكون فعلنا فى اطار أسلوب ديموقراطى فى مجتمع ليس هو فى جملته بالمجتمع الديموقراطى . ومع هذا فاننا نتصرف كما لو كنا فى مجتمع ديموقراطى تماما ، ويتصرفنا هذا ، فاننا نحاول التخلص من «كما لو» ، اذن فنحن نحاول أن نجعل المجتمع أكثر ديموقراطية . ومثل هذا الدور ليعتبر هو الدور الوحيد الذى قد يمكننا كعلماء اجتماع من محاولة القيام بهذا ، ذلك لأننى عنى الاقل لا أعرف بوجود أى وسيلة أخرى قد تمكننا من محاولة تقديم المساعدة فى بناء نظام سياسى ديموقراطى . ثم بسبب هذا ، فان مشكلة العلوم الاجتماعية باعتبارها ناقل رئيسى للعقل فى أمور البشر ، لتعتبر فى الحقيقة مشكلة رئيسية من مشاكل الديموقراطية اليوم .

(٥)

والنساؤل الآن هو ، ما هى فرص تحقيق النجاح ؟ انه مع التسليم بالبناء السياسى الذى يجب أن نعمل فى نطاقه ، فاننى لا أعتقد بأنه من المحتمل كثيرا أن يصبح علماء الاجتماع من العناصر الفعالة فى نقل التفكير العقلى . فلكى يتمكن أصحاب المعرفة من تنفيذ هذا الدور الاستراتيجى ، فلا بد أن تتوافر ظروف معينة لذلك . فالناس هم الذين يصنعون تاريخهم ، هكذا قال ماركس ، ولكنهم مع هذا لا يصفونه تحت ظروف من اختيارهم هم . اذن ، ما هى الظروف التى نحتاجها «نحن» لكى نتمكن من أداء هذا الدور بصورة فعالة ؟ الاجابة على هذا هى أن ما نحتاجه هو أن يكون هناك أحزاب وحركات وأناس يتصفون بسمتين: (١) أن تخضع الافكار وبدائل الحياة الاجتماعية للمناقشة الحقة فيما بينهم ، (٢) أن تكون لديهم الفرصة الحقيقية للتأثير على القرارات

الخاصة بالتبعات البنائية . واذا ما تواجدت هذه التنظيمات ، فعندئذ فقط يمكننا أن نكون واقعيين وذخريين بالأمل بشأن دور العقل في الامور المتعلقة بالبشر التي عملت على تحديد الاطر الخاصة بها . وبالنسبة لهذا الوضع ، فاننى لأعتبره أحد المتطلبات الرئيسية لأى مجتمع ديموقراطى كامل .

وفي مثل هذا النوع من السياسة ، فان علماء الاجتماع في أدوارهم السياسية ربما يكونون «مع» و «صد» مجموعة مختلفة من الحركات والشرائح الطبقيّة والمصالح ، بدلا من مجرد مخاطبتهم لجمهور غامض غالبا ، وأخشى أن يكون قليل الشأن . أى أن أفكارهم تتصارع ، وهذا التصارع (كعملية وكذلك في نتائجه في أى وقت معين) قد يكون شيئا مناسباً من الناحية السياسية . فنحن اذا ما أخذنا فكرة الديموقراطية بصورة جدية ، واذا ما أخذنا الدور الديموقراطى للعقل في مجال الامور المتعلقة بالبشر بصورة جدية ، فان انشغالنا في هذا التصارع يزعجنا بأى شكل على الاطلاق . ونحن بالتاكيد لا يمكن أن نفترض أن جميع التعريفات للواقع الاجتماعى ، ناهيك عن كافة الصياغات عن السبل والوسائل السياسية ، وناهيك عن كافة الاقتراحات الخاصة بالاهداف ، سوف يكون من نتيجتها وجود مذهب فكرى موحد غير قابل للجدل (٢) .

ومع غياب مثل هذه الاحزاب السياسية والحركات الاجتماعيه والناس ، فاننا بذلك نعيش في مجتمع يكون ديموقراطيا أساسا في أشكاله القانونية وفي توقعاته الرسمية . وان كان يجب علينا أن لا نقتل من شأن القيمة الهائلة والفرصة الضخمة التي توفرها هذه الظروف ، بل يجب علينا أن تعلم قيمتها من حقيقة عدم وجودها في العالم السوقيينى ، ومن نوع الصراع الذى يواجهه المفكرون في هذا العالم .

كذلك يجب علينا أن نعلم أنه بينما يوجد هناك الكثير من المفكرين
يتحطمون جسدياً ، فإنه يوجد هنا أيضاً الكثيرون الذين يحطمون أنفسهم
أخلاقياً ومعنوياً . وأن تكون الديمقراطية في الولايات المتحدة بمثل
هذا القدر الواسع من الرسمية فليس هذا معناه أننا نستطيع أن نتصل
من النتيجة بأنه إذا ما كان للعقل أن يلعب أى دور حر في صنع التاريخ
بصورة ديموقراطية ، فإن أحد العناصر الأساسية التي يجب أن تحمل
هذا العقل ، لأبد بالتأكيد من أن تكون هي العلوم الاجتماعية . كذلك ،
فإن غياب الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والجمهير
الديموقراطية ليس معناه أنه لا يجب على علماء الاجتماع محاولة جعل
أنظمتهم التعليمية لتكون أطار قد يضم ، على الأقل في بداية تكوينه ،
مثل هذا الجمهور من الأفراد المحررين ، وليكن أطاراً يمكن فيه تشجيع
ودعم المناقشات التي تدور بينهم . كذلك ، فإن هذا ليس معناه أنه
لا ينبغي على هؤلاء العلماء محاولة تنشئة هذا الجمهور في أدوارهم
الأقل أكاديمية .

ولكى يتم هذا ، معناه بالطبع ، المضاطرة بـ « المتاعب » ، أو
الأخطر من هذا ، بمواجهة خلاف قاتل تماماً . لذلك فإن الأمر يتطلب
منا القيام بطرح نظريات وحقائق تثير الجدل ، ثم تشجيع هذا الجدل
بصورة فعالة . ففي غياب الجدل السياسي الواسع والمفتوح والعزير
بالمعلومات ، لن يتمكن الناس من الاحتكاك لا بالأحداث المؤثرة في واقع
عالمهم ولا بالواقع الخاص بهم . ويبدو لى ، وفي أيامنا هذه بصفة
خاصة ، أن الدور الذي قمت بوصف أبعاده يتطلب على الأقل عرض
التعريفات المتصارعة عن الواقع نفسه . فما يطلق عليه عادة « الدعاية »
وذا الصبغة الوطنية بصفة خاصة ، تتكون ، ليس فقط ، من آراء

حول مجموعة متنوعة من الموضوعات والقضايا ، بل هي أيضا عملية النشر ، كما ذكر «بول كيسكيميتي» ذات مرة ، للتعريفات الرسمية للواقع .

ان حياتنا العامة الآن غالبا ما تركز على مثل هذه التعريفات الرسمية ، وكذلك على الاساطير والاكاذيب والمفاهيم المخبولة . وعندما تكون هناك سياسات كثيرة - سواء نوقشت أم لم تناقش - مرتكزة على تعريفات غير سليمة ومضللة للواقع ، عندئذ فان من يقومون بتعريف الواقع بصورة أكثر ملاءمة لخليقين بأن يكونوا بمثابة مؤثرات مزعجة . وهذا هو السبب في أن الناس من ذلك النوع الذي وصفته ، وكذلك ممن يتسمون بالحرية هم بحكم وجودهم ذاته في مثل هذا المجتمع يتصفون بالراديكالية . وهكذا هو أيضا الدور الذي يقوم به العقل ، والدراسة ، والفكر ، والبرهان ، والافكار : وذلك في تعريف الواقع بصورة كافية وملائمة وبشكل يتفق والعلانية . لذلك فان الدور التعليمي والسياسي لعلم الاجتماع في الديمقراطية هو العمل على تربية ومساعدة الناس والافراد القادرين على التطور ، والمعاشية ، والفعل وفقا لتعريفات سليمة ومناسبة للوقائع الاجتماعية الشخصية .

ودور العقل الذي تمت بتحديد الاطار الخاص به لا هو يعنى ولا هو يتطلب أن يطرق الانسان الارض بقدمه ، ويستقل الطائرة التالية الى مسرح الازمات الراهنة ، ويهرول الى الكونجرس ، ويشترى دار صحفية ، ويذهب بين الفقراء . صحيح أن مثل هذه الافعال تثير الاعجاب كثيرا ، وفي امكاني في الحال تصور المناسبات التي أجد من المستحيل بالنسبة لى شخصا عدم الرغبة في مزاوله هذه الاعمال بنفسى ، ومع هذا ، فلكي يعتبر عالم الاجتماع أن هذه الافعال تدخل في

نطاق نشاطاته الطبيعية العادية ، معناه أنه يتخلى عن دوره ، وأنه يظهر بفعله نوع من عدم الايمان في الوعد الذى يبشر به علم الاجتماع وفى دور العقل فى الامور المتعلقة بالبشر . فهذا الدور لا يتطلب سوى أن ينهض عالم الاجتماع بالعمل الخاص بعلم الاجتماع وأن يتجنب اضافة المزيد من البيروقراطية على العقل والحوار .

وليس كل عالم اجتماع فى امكانه القبول بجميع الآراء التى أعتقها بشأن هذه المسائل ، كما أننى لا أرغب منه أن يقبل ذلك . لكن النقطة التى أسعى للوصول اليها هى أن احدى المهام التى يقوم بها هى أن يعمل على تقرير وتحرير آرائه الخاصة به عن طبيعة التغير التاريخى وعن موقع الانسان الحر العاقل من هذا التغير . وعندئذ فقط سوف يتأتى له معرفة دوره الفكرى والسياسى انخاص داخل المجتمعات التى يقوم بدراستها ، ثم بهذا يمكنه أن يكتشف بالضبط ما الذى يعتقده بالفعل عن قيمتى الحرية والعقل اللذان يشكلان بدرجة كبيرة من العمق جزءا من تقليد ووعد علم الاجتماع .

فاذا كان الافراد والجماعات الصغيرة من الناس لا يملكون حرية الفعل وفقا للتبعات التاريخية ، وفى نفس الوقت ليسوا من التعقل بما يكفى لرؤية هذه التبعات ، واذا ما كان البناء الخاص بالمجتمعات الحديثة ، أو بأى مجتمع منهم ، هو الآن أن التاريخ هو بالفعل مجرد ركام يسير فى تيار أعمى ولا يمكن جعله غير ذلك بالوسائل المتاحة وبالمعرفة التى يمكن اكتسابها ، اذن فان الدور الوحيد لعلم الاجتماع الذى يتمتع بالاستقلال الذاتى هو تأريخ وتفهم ، أن فكرة المسئولية الى يتحملها صاحب القدرة ما هى الافكرة حمقاء ، وأن قيمتى الحرية والعقل لا يمكن أن يتحققا الا فقط فى الاوساط الاستثنائية لأناس معينين يعيشون حياة خاصة متميزة .

ومع هذه الكثرة من «إذا» ، وعلى الرغم من أن هناك مجال للخلاف حول درجات الحرية ومقاييس التبعات التاريخية ، إلا أنني لا أعتقد بأن هناك ما يكفى من الدلائل ما يحتم ضرورة اغفال قيمتى الحرية والعقل فى الوقت الذى قد يكونان فيه الآن عنصران موجهان للعمل فى علم الاجتماع .

ومن ناحية أخرى ، فإن المحاولات المبدولة لتجنب مثل هذه المسائل المزعجة كما أوضحت من قبل تلقى دفاعا واسعا هذه الايام تحت شعار أن علم الاجتماع ليس «هو بالذى سينقذ العالم» . فى بعض الاحيان يكون هذا الإنكار من جانب أحد الدارسين المتواضعين، وفى أحيان أخرى يكون تهكم ساخر وازدراء من جانب المتخصصين ازاء جميع القضايا ذات الاهتمام الاوسع ، وأحيان ثالثة يكون هذا بمثابة زوال اللوهم الكاذب عن التوقعات المثابة الفتية ، إنما غالبا ما يكون هذا هو موقف من يسعون الى استعارة المنزلة الخاصة بالعلماء ، والمتصور أنها فكر خالص مجرد من التجسيد . ورغم هذا ، فأحيانا يكون هذا الإنكار قائم على حكم متأن لحقائق القدرة .

وبسبب هذه الحقائق ، فليست أعتقد أن علم الاجتماع سوف «ينقذ العالم» برغم أنني لا أرى على الاطلاق وجود شئ خطأ فى «محاولة انقاذ العالم» — وهو التعبير الذى آخذه هنا على أنه يعنى تجنب الحرب واعداء ترتيب شئيق البشر وفقا للمثاليات الخاصة بالحرية البشرية والعقل البشرى . وهذه المعرفة التى أملكها تقودنى الى الاخذ بتلك التقديرات الاقرب الى التشاؤم بشأن الفرص المتاحة . ولكن حتى ولو كان هذا هو الموقف الذى نقفه الآن ، فمازال علينا أن نتساءل : لو كانت «هناك» أى سبيل للخروج من الازمات السائدة فى عصرنا

بتوظيف العقل والفكر ، أليس علماء الاجتماع هم الكفيلون بتحديد وتقديم هذه السبل ؟ فما نمثله نحن — برغم عدم وضوح هذا دائما — هو الانسان الذى يصبح مدركا للبشرية • فعلى مستوى الوعي والادراك البشرى يجب أن تقع عليه الآن فى واقع الامر مسئولية ايجاد جميع الحلول المشاكل الكبرى •

و «اللجوء» الى صاحب السلطة ، على أساس أى نوع من المعرفة توافق ادينا الآن ، لهو شئ ذو طبيعة يوتوبية بالمعنى المجرى لهذا اللفظ • فعلا فاننا بأصحاب هذه «السلطة» أقرب لأن تكون فقط تلك العلاقات التى يحدونها مفيدة ، بمعنى أننا نكون فنيين يقبلون مشاكلهم وأهدافهم ، أو أيديولوجيين يرتقون بمنزلتهم وسلطتهم • ولكى نكون أكثر من هذا ، بقدر اهتمامنا بدورنا السياسى ، فلا بد لنا أولا وقبل كل شئ من اعادة تقدير طبيعة مساعانا الجماعى كعلماء اجتماع • وليس من اليوتوبية فى شئ أن يلجأ أحد علماء الاجتماع الى زميله لى يتولى مهمة اعادة التقدير هذه • وأى عالم اجتماع مدرك لما هو مقدم عليه لابد وأن يجابه المعضلة الرئيسية التى تحدث عنها ضمنا فى هذا الفصل — وهى معضلة الاختلاف بين ما يثير اهتمام الناس وما هو فى صالح الناس •

ونحن لو أخذنا بالنظرة الديمقراطية البسيطة التى ترى أن « ما يثير اهتمام الناس » هو كل ما يعيننا ، عندئذ نكون قد قبلنا بالقيم التى تكون قد وردت فى الذهن وثبتت ، غالبا بصورة عارضة ومرارا بصورة متعمدة عن طريق المصالح المكتسبة • وكثيرا ما تكون هذه القيم هى الوحيدة التى توافرت الفرصة للناس لآظهارها • وبهذا فهى تكون عادات قد اكتسبت بصورة لا شعورية أكثر من كونها اختيارات •

أما لو أخذنا بالنظرة الدوجماتيكية التي ترى في «ما هو في صالح الناس» ، سواء كان يهمهم أم لا ، هو كل ما يعيننا من الناحية الاخلاقية ، فاننا عندئذ نركب مخاطرة انتهاك الديمقراطية . فنحن عندئذ قد نصبح مستغلين أو عناصر قهر ، أو كلاهما معا ، أكثر من كوننا عناصر اقناع في مجتمع يحاول فيه الناس التفكير معا ومجتمع توضع فيه قيمة العقل في مرتبة سامية .

ان ما أود قوله هنا هو أن بتوجيه أنفسنا للقضايا والمتاعب ، ثم صياغة هذه القضايا والمتاعب باعتبارها مشاكل تهم علم الاجتماع ، فاننا نحصل على أفضل فرصة ، وأعتقد أنها الفرصة الوحيدة ، لجعل العقل يتفق بصورة ديموقراطية. والامور الخاصة بالبشر في مجتمع حر ، وهكذا نحقق القيم الكلاسيكية التي تميز الوعد الذي تبشر به الدراسات التي نقوم بها .

المراجع

(١) انيتي لا أود أن أذكر القاريء ، بصورة عابرة ، أن أسلوب
الخبيرية المجترأة (وكذلك الموانع المنهجية المصاحبة لها) ،
وبعيدا تماما عن سياقها واستخدامها البيروقراطي الراهن
لا يتناسب جيدا والدور السياسي الديموقراطي الذي أقوم
بتوضيحه . وأولئك الذين يمارسون هذا الأسلوب باعتباره مجال
النشاط الوحيد بالنسبة لهم ، والذين يتصورون أنه يمثل « العمل
الحقيقي لعلم الاجتماع » ، والذين يعيشون في روحه ، ليس
في إمكانهم أداء ذلك الدور التعليمي المحقق لحالة التحرر . فهذا
الدور يتطلب منح الثقة للأفراد وللناس في قدرتهم على
استخدام العقل ، ثم بالنقد الفردي ، والدراسة ، والممارسة ،
يتم توسيع مجاله وتحسين نوعيته . ان هذا الدور يتطلب
تشجيع هؤلاء الناس ، حسب تعبير « جورج أورويل » على
« الخروج من بطن الحوت » ، أو على حسب التعبير الأمريكي
الرائع ، على « أن يصبحوا أنفسهم » . ولكي يقال لهم أنه في
إمكانهم « حقا » معرفة الواقع الاجتماعي فقط بالاعتماد على نوع
من البحث يكون بالضرورة نوعا بيروقراطيا معناه فرض نوع
من التحريم ، باسم العلم ، على جهودهم في سبيل أن يصبحوا
أناس مستقلين ومفكرين حقيقيين . فمما يتدنى بثقة صاحب
الصنعة في قدرته الخاصة هو معرفة الواقع . ومما يشجع
الناس في الحقيقة على تثبيت عقائدهم الاجتماعية هو الرجوع
الى السلطة الخاصة بجهاز غريب ، وهو الشيء الذي يتسق
طبعاً ، ويتعزز نتيجة للصبغة البيروقراطية الكاملة التي يتسم

بها العقل في زماننا . واضفاء الصبغة الصناعية على الحياة
الاكاديمية وانقسام المشاكل الخاصة بعلم الاجتماع لا يمكن أن
يفضى الى تحرير الدور التعليمي بالنسبة لعلماء الاجتماع ،
ذلك لأن ما تأخذه هذه المدارس الفكرية مجزءا فانها تتحو لأن
تبقى منقسمة في جزئيات صغيرة حول ما تقول أنه شيء مؤكد .
ومع هذا ، فكل ما تستطيع هذه المدارس أن تكون على ثقة
منه فهو الجزئيات المقسمة ، لذلك ، فانها وظيفة التعليم
الليبرالى بالذات ، « و » الدور السياسى لعلم الاجتماع ،
« و » وعده الفكرى ، هو تمكين البشر من تجاوز هذه الاوساط
المجزأة والمنقسمة : أى أن يكونوا على وعى بالبناءات
التاريخية وموقعهم داخل هذه البناءات .

(٢) تعتبر الفكرة الكامنة وراء مثل هذا الاحتكار في مجال الافكار
الاجتماعية هي احدى المفاهيم السلطوية التى تدخل في نطاق
الرأى بأن «المنهج» الخاص بصناع العلوم هو منهج خاص
بأناس يديرون العقل ، وهى فكرة تتوارى بدقة بالغة في «القيم
المقدسة» لأصحاب النظرية المتضخمة . بل الاكثر وضوحا أنها
تتجسد في الشعارات التكنوقراطية التى قمت بتحليلها في الفصل
الخامس .

ملحق
محترف الفكر

de
de
de
de
de

في بداية الامر ، فاننى اعتقد انه من الافضل أن أذكر ،
 اندارس المبتدىء ، أن أكثر المفكرين حظوة للاعجاب في نطاق المجتمع
 العلمى الذى اخترت الانضمام اليه ، لا يفصلون عملهم عن حياتهم .
 ومن الواضح أنهم يأخذون كلا منهما بجدية شديدة لكى يسمحوا بوجود
 هذا الانفصال ، كما تبدو الرغبة لديهم في استخدام كل جانب منهما
 لأثره للجانب الآخر . ومثل هذا الانفصال ، بطبيعة الحال ، هو العقيدة
 السائدة لدى للناس عموما ، وهذه العقيدة تابعة كما أعتقد من الأجواء
 الاجوف الذى يتصف به العمل الذى يمارسه الناس عموما الآن . ومع
 هذا ، فانك سوف تدرك ، كدارس للعلم ، أنك تملك فرصة استثنائية
 لتصميم طريقة للحياة سوف تشجع على انتهاج عادات الحرفة الفكرية
 الجيدة . فالدراسة والعلم ما هو الا اختيار لكيف يمكن أن تعيش كما
 هى اختيار لسبيل الحياة ، فالانسان الذى يعمل في مجال الفكر ،
 سواء كان يعلم أو لا يعلم ، يقوم بتشكيل نفسه أثناء عمله نحو
 تحقيق الكمال لصنعتة . وهو لكى يحقق قدراته الخاصة ، ويأخذ بأى
 فرض تظهر في طريقه ، فهو يقوم ببناء شخصية يكون لها صفات المفكر
 الجيد .

وما يعنيه هذا ، هو أنك يجب أن تتعلم كيف تستفيد وتستخدم
 تجربتك في الحياة في عملك الفكرى . بأن تعمل بصفة مستمرة على فهم
 ونفسر هذا العمل . وبهذا المفهوم تكون الحرفة الفكرية بمثابة المركز
 لنفسك وتكون أنت شخصا منغمس في كل ناتج فكرى تعمل عليه .
 ولكى تتول أنك تستطيع «تملك الخبرة» معناه أن ماضيك يلعب دوره
 ويؤثر في حاضرك ، وأنه يحدد قدرتك على اكتساب خبرة المستقبل .

وأنت كعالم اجتماع ، يكون عليك أن تضبط هذا التفاعل الدقيق ، وتغتتم ما خبرته وتقوم بفرزه ، وبهذه الوسيلة فقط يمكنك أن تأمل في استقدامه في ارشاد واختيار ما يعتدل لديك ، ثم أثناء هذه العملية تقوم بتشكيل نفسك كصاحب حرفة فكرية . ولكن السؤال هو كيف يتمكن من عمل هذا ؟ إحدى الاجابات هي : أنه سوف يكون عليك أن ننشئ ملقا ، أو على حسب طريقة الباحث السوسيولوجي في التعبير : تحتفظ بسجل ، وليس هذا بالشيء الغريب فالكثير من أصحاب الكتابات الخلاقة المبدعة يحتفظون بسجل ، وحاجة الباحث السوسيولوجي الى ممارسة التأمل النسقي يتطلب هذا .

وفي هذا الملف ، وفقا لموصفي أنا ، تتصافر فيه الخبرة الشخصية والتشائعات المهنية ، الدراسات تحت التقيد والحراسات التي يجري التخطيط لها . وفي هذا الملف ، ستحاول أنت كصاحب حرفة فكرية ، جمع ما تحمل عليه فكريا وما تخبره كشخص . وهنا ، لن يعتريك الخوف من استخدام خبرتك وردها مباشرة الى مختلف الاعمال السنارية في طريقتها . وهذا الملف الذي لديك بجانب أنه يخدم في منع أى تكرار في العمل ، فانه أيضا يمكنك من توفير وحفظ طاقتك . كذلك فانه يشجعك على الامساك بـ «الافكار الهامشية» : أى الافكار العديدة التي قد تكون من المتحصلات الجانبية في الحياة اليومية ، أو الاحاديث الخاطفة التي تتردد في سماء الطريق ، أو الاحلام . وهذه الاشياء بمجرد ملاحظتها وتدوينها قد تؤدي الى المزيد من التفكير النسقي ، كما تضيف توافقا فكريا على الخبرة والتجربة الموجهة بصورة أكبر .

لابد وأنت ستكون قد لاحظت كيف المفكرون الذين هذبوا ثقافتهم يعاملون عقولهم ، وكيف يلاحظون بدقة مدى تطورهم وينظمون خبرتهم .

ويرجع السبب في اختراجهم لخبراتهم الصغيرة هو أن الانسان الحديث،
على مدار الحياة ، لا يكون لديه سوى قدر ضئيل من التجزئة
الشخصية ، وتعتبر التجربة ذات أهمية بالغة كمصدر للعمل الفكري
الاضيل . ولقد أصبحت اعتقد أنه لكي تكون قادر على الثقة وفي نفس
الوقت الشك في تجربتك الخاصة لهو دليل على نضج محترف الفكر .
فهذه الثقة الغامضة غير المؤكدة تعتبر أمر لا غنى عنه بالنسبة لعنصر
الاصالة في أى مسعى فكري ، والملف هو أحد السبل التي يمكنك
بواسطتها تطوير وتبرير هذه الثقة .

وباحتفاظك لملف مناسب ومن ثم تطويرك للعادات الانعكاسية
الذاتية ، فانك تتعلم كيف تجعل عالمك الداخلى متيقظ ومنتبه . ومنى
شعرت بالإحداث أو بالأفكار بصورة قوية فعندئذ يتوجب عليك أن
لا تتركها تغلت من ذهنك ، وانما عليك أن تصيغها وتشكلها وتضيفها إلى
ملفك ومن ثم تستخرج منها الدلالات التي توحى بها ، فتبين لنفسك
اما كم هي حمقاء هذه المشاعر أو الافكار ، واما كيف يمكن وضعها في
الشكل المثمر . بالاضافة لهذا ، فان الملف يفيدك أيضا في تكوين عادة
الكتابة لديك . فانت لا يمكنك «غمس يدك في الكتابة» ما لم تقم بكتابة
شئ ما على الأقل كل أسبوع . وفي تطويرك للملف ، يمكنك أن تكتسب
التجربة ككاتب ، وهكذا يمكنك ، كما يقولون ، تطوير قدراتك على
التعبير . اذن فامسك وعنايتك للملف معناه انغماسك في التجربة
والخبرة المحكومة .

ومن أكثر الاشياء سوءا التي تحدث لعلماء الاجتماع هي أنهم
لا يشعرون بالحاجة الى كتابة «خطتهم» الا في مناسبة واحدة فقط .
هي عندما تكون لديهم النية لطب نقود مقابل القيام ببحث أو «مشروع»
معين . والامر يبدو وكأنه تمويل لهذا البحث أو المشروع حيث تكون

معظم عملية «التخطيط» قد تمت ، أو على الأقل تحددت معالمها بدقة . ولكن أيا كان مقياس هذا العمل ، فاننى أعتقد أنه أمر سيء للغاية ، ذلك لأنه يرتبط بقدر بحرفة البيع ، وخلق تماما بأن يؤدي ، مع التسليم بالتوقعات السائدة ، الى ادعاءات اجتهادية ، فالمشروع سيكون أقرب للشيء «المظهري» غير الحقيقي الذى تجسد بطريقة تعسفية قبل أن يظهر حقيقة بمدة طويلة ، أى أنه غالبا ما يكون شيئا وليد الاختراع هدفه فقط الحصول على النقود لأغراض خفية ، مهما تكن قيمتها ، وكذلك للبحث المقدم . وينبغى على الممارس من علماء الاجتماع القيام بصورة دورية بمراجعة « الحالة التى عليها مشاكلى وخططى » . لذلك ، فعنى الشخص الشاب ، وعند بدء قيامه بعمله المستقل ، ينبغى عليه أن يتفكر فى هذا الامر ، وان كان لا يجب التوقع منه — كما لا يجب هو أن يتوقع من نفسه — أن يتطلق بعيدا فى هذا المجال ، كما لا يجب عليه بالتأكيد أن يلزم نفسه بأى خطة واحدة فقط بصورة قاطعة . وكل ما يستطيع أن يفعله هو أن يحدد موضوعه وقضيته ، والذى غالبا ما يكون لسوء الحظ هو أول عمل مستقل ينجزه . وأنت عندما تكون قد قطعت منتصف الطريق فى الوقت المتاح لك للعمل ، أو حوالى ثلثه ، تكون مثل هذه المراجعة فى أوج فائدتها — بل وربما ذات أهمية بالنسبة لآخرين .

سوى أى عالم لاجتماع من العاملين يسير فى عمله بصورة طبيعية أن يتوافر لديه فى جميع الاوقات العدد الوفير من الخطط ، أى الافكار ، بحيث يكون السؤال دائما ، أى منها يتوجب على أن أعمل عليه بعد ذلك ، ومن ثم فينبغى عليه أن يحتفظ بملف خاص صغير يستمد منه جدول أعماله الرئيسى ، والذى يكتبه ويعيد فى كتابته فقط لنفسه وربما لتبادل المناقشة مع الاصدقاء . ثم من وقت لآخر ينبغى عليه مراجعة جدول الاعمال هذا بعناية وعزم شديدين ، وقد تتم هذه المراجعة أحيانا ، عندما يكون مسترخيا مستريحا .

ومثل هذا الاجراء ، يعتبر أحد الوسائل التي لا غنى عنها لتوجيه وضبط مشروعك الفكرى . وفى رأىى ، أن التبادل الواسع وغير الرسمى لعمليات المراجعة «لحالة مشاكلى» هذه فيما بين علماء الاجتماع العاملين ، لهى الأساس الوحيد لوضع صياغة مناسبة «لكبرى مشاكل علم الاجتماع» . وفى أى وسط فكرى حر ، من غير المحتمل بل ومن المؤكد أنه لا يجب أن يكون هناك أى نوع من المشاكل يعتمد على «حجر أساس واحد» . ففى مثل هذا الوسط اذا كان الفكر مزدهر بصورة قوية ، سوف يكون هناك حلقات من المناقشة بين الافراد حول العمل فى المستقبل . وفى هذا الاطار ، هناك ثلاثة أنواع من حلقات المناقشة — عن المشاكل ، والمناهج ، والنظرية — يجب أن يسفر عنها العمل الذى يقوم به علماء الاجتماع ، ويؤدى اليها مرة أخرى ، وهذه الحلقات النقاشية يجب أن تتشكل من خلال العمل الذى يتم ، ثم يهتدى هذا العمل نفسه بها بقدر ما . لذلك ، فمثل هذه الحلقات النقاشية تجد الرابطة المهنية المبرر الفكرى لوجودها ، ومن أجلها أيضا يكون ملفك الخاص شيئا مطاوبا .

وتحت مختلف الموضوعات الموجودة فى ملفك ، توجد هناك أفكاره ومذكرات شخصية ، ومقتطفات من الكتب ، ووقفات بيولوجرافية ، وخطوط أولى للمشروعات . ورغم أن المسألة ، كما أفترض ، هى مسألة عادة متحركة ، الا أننى أعتقد أنك سوف تجد من المفيد أن تقوم بفرز كل هذه البنود فى ملف أساسى لـ «المشروعات» الرئيسية التى تتدرج تحتها تقسيمات قرعية . وبطبيعة الحال ، فإن الموضوعات الرئيسية تتغير ، وأحيانا يكون التغيير من حين لآخر . فمثلا ، أنت كدارس تعمل نحو اجراء بحث أولى ، وتكتب موضوع البحث ، وفى نفس الوقت تقوم بوضع أبحاثك الخاصة بالدراسة ، سوف تجد ملفاتك مرتبة على

حسب هذه المجالات الثلاثة من المشروع . ولكنك بعد عام من عمك الذي ستخرج به ، سوف تبدأ في إعادة تنظيم الملف بأكمله وفقا للمشروع الاساسى لموضوع البحث . وعندئذ وأنت تسعى في عمك سوف تلاحظ أنه لا يوجد أبدا مشروع واحد هو الذى يغلب بطابعه على الملف ، أو هو الذى يفرض التصنيفات الرئيسية التى يجيء ترتيبه عليها . وفى الحقيقة ، فإن استخدام الملف يشجع على التوسع فى التصنيفات التى تستخدمها فى ذهنك . كما أن الطريقة التى تتغير بها هذه التصنيفات — بعضها يتم اسقاطه والبعض الآخر يضاف — تعتبر مؤشرا على تقدمك ورحابتك الفكرية . وأخيرا ، سوف تجد اللغات فى نهاية الامر وقد أصبحت مرتبة وفقا لعدة مشروعات كبيرة ، يتبعها الكثير من المشروعات الفرعية التى تتغير من عام لآخر .

وكل هذا العمل يشتمل على وضع الهوامش والملاحظات ، فسوف يكون عليك أن تكتسب عادة استخراج كم ضخم من الملاحظات من أى كتاب تقرأه ذو قيمة — ذلك على الرغم ، وينبغي على أن أقول هذا ، من أنك قد تصل أنت نفسك الى عمل أفضل عندما تقرأ كتب سيئة حقا . فالخطوة الاولى فى ترجمة التجربة ، سواء من كتابات الآخرين أو من حياتك أنت ذاتك ، الى دائرة الفكر ، هى أن تعطى هذه التجربة شكلا مجسما . فمجرد تسمية أحد بنود التجربة غالبا ما يدعوك الى تفسيره ، كما أن مجرد استخراجك للمحظة من أحد الكتب ليعتبر غالبا محركا لعملية التأمل . وطبيعا فى نفس الوقت سيكون استخراجك لاحدى الملاحظات بمثابة عون كبير فى فهم الشيء الذى تقرأه .

لكن المذكرات التى تقوم بتدوينها قد تتحول الى نوعين : أفت عندما تقرأ كتب معينة ذات أهمية شديدة ، فأنت تحاول استيعاب بنية الحجة التى أتى بها الكاتب ، وبناء على ذلك فانك تقوم بتدوين

ملاحظتك ، ولكن في أغلب الاحيان ، وبعد عدة سنوات من العمل المستقل ، فانك بدلا من قراءة كتب بأكملها ، سوف تكتفى بقراءة أجزاء من كتب كثيرة من وجهة نظر موضوع معين أو قضية معينة تثير اهتمامك وتتعلق بخططك الموجودة في الملف الذي جمعته . ومن ثم فانك سوف تقوم بتدوين الملاحظات التي لا تمثل تماما الكتب التي تقرأها . إنما أنت «تستخدم» فكرة معينة أو حقيقة معينة ، التي تمكنت من تحقيق مشروعائك الخاصة .

(٢)

اكن السؤال الآن هو كيف يمكن استخدام هذا الملف - الذي حتى الآن ينبغي أن يبدو لك أكثر شبها بنوع غريب من الجريدة «الادبية» - في مجال الانتاج الفكرى ؟ والرد على هذا هو ، أن الاحتفاظ والاهتمام بمثل هذا الملف «هو» انتاج فكرى . فهو بمثابة مخزون من الحقائق والافكار ينمو بصورة متزايدة ، بدءا من أكثر الأشياء غموضا الي أكثرها اكتمالا . ومثال ذلك ، أن أول شيء استقر عليه رأيي عندما قيمت بدراسة للصفوة هو أنني قمت بوضع اطار عام أولى كان يركز على حصر أنماط الناس الذين كنت أرغب في فهم شخصياتهم . أما بالنسبة لكيف ولماذا قررت أن أقوم بمثل هذه الدراسة فقد يدل على إحدى السبل التي تقوم فيها خبرات حياة الانسان بتغذية العمل الفكرى للمرء . فلقد نسيت تماما متى أصبحت مهتم من الناحية الفنية بمسألة التدرج الاجتماعى ، ولكنى أعتقد أنها كانت عندما قرأت «فيلين» Veblen لأول مرة . لقد كان فيلين يبدو لى دائما غير حاسم تماما ، بلوغامض فيما يتعلق بـ «العمل» والوظائف «الصناعية» التي قال بها ، والتي لم تكن سوى نوع من الترجمة لما قال به ماركس

عن جمهرة الاكاديميين الامريكيين • وعلى كل حال ، فقد قمت بوضع كتاب عن التنظيمات العمالية والزعماء العماليين - وهو عمل كان دافعه سيئاً ، ثم كتاب عن الطبقات المتوسطة - وهو عمل كان دافعه السياسي الرغبة في ايصال خبرتي الخاصة التي اكتسبتها في مدينة نيويورك منذ عام ١٩٤٥ • ولقد كان هذا هو ما جعل أصدقائي يقترحون علي أن يكون عملي الثالث هو كتاب عن الطبقات العليا • وأظن أن هذه الفكرة كانت تراود ذهني ، فلقد ظللت أقرأ «لبلزناك» مرة بعد أخرى خصوصاً في الإربعينات ، وأخذت كثيراً بما كرس له نفسه من «تعطية» جميع الطبقات والانماط الرئيسية في المجتمع في الحقبة التي أرادها • كذلك قمت بكتابة بحث عن «صفوة العمل» ، وعكفت على جمع وترتيب البيانات الاحصائية عن الحياة الخاصة بالاشخاص الذين تربعوا على قمة الشؤون السياسية الامريكية منذ وضع الدستور • ولقد كان عنصر الالهام الرئيسي وراء هذين العملين هو العمل المعرفي في التاريخ الامريكي •

وفي وضع هذه المقالات والكتب المتعددة وفي الاعداد للخطوط الخاصة بموضوع التدرج الطبقي ، كان هناك بالطبع زواجب مخزونة من الافكار والحقائق عن الطبقات العليا • والجدير بالذكر ، أنه في دراسة موضوع التدرج الطبقي بصفة خاصة يكون من الصعب تجنب عملية الاستطراد الى ما وراء الموضوع الذي يعالجه الانسان ساعتهما ، وذلك لأن «الواقع» الخاصة بأي شريحة طبقية واحدة يتمثل في جانب كبير منه في علاقاته ببقية الشرائح الطبقيية الاخرى • وبناء على ذلك ، فقد بدأت التفكير في وضع كتاب عن الصفوة •

ومع ذلك ، فان هذا لا يبين «حقاً» كيف برز «المشروع» ، فما حدث بالفعل هو الآتي : (١) أن فكرة الدراسة وخطة البحث خرجتا من

ملفاتي ، ذلك لأن جميع المشروعات معى تبدأ بهذه الملفات وتنتهى بها ،
وليست الكتب فى الواقع الا تعبيراً منسقا عن الجهود المتصلة التى تدون
فى هذه الملفات . (٣) أنه بعد فقرة ، بدأت مجموعة المشاكل المتضمنة
تسيطر برمتها على .

وبعد الانتهاء من وضع الاطار المبدئى للمشروع ، قمت بفحص
ملفى بالكامل ، ولم يقتصر الامر فقط على تلك الاجزاء التى كان من
الواضح أنها تتصل بموضوعى ولكنه شمل أيضا تلك التى ليس لها
علاقة به على الاطلاق . وفى هذا الشأن كثيرا ما يتم استخدام الخيال
العلمى فى جمع البنود التى تكون منفصلة عن بعضها قبلئذ ويتم ربطها
معاً ، عن طريق ايجاد صلات للربط لا يحيط بها الشك . وبذلك ، فقد
قمت بتكوين وحدات جديدة فى الملف لذلك المجال المعين من المشاكل ،
وهى التى ، بالطبع ، قد أدت الى وضع ترتيبات جديدة للاجزاء الأخرى
الوجودية فى الملف .

وأنت عندما تقوم باعادة ترتيب نسق الافكار ، فانك غالبا تجد
نفسك وقد بدأت تحرر خيالك . ومن الواضح أن هذا الامر يحدث
نتيجة لمحاولتك جمع الافكار والملاحظات المخالفة عن شتى الموضوعات
ومزجها معاً . وهذا العمل يشكل نوعاً من منطق عملية المزج ، وتلعب
أحيانا «الصدفة» فى هذه العملية جانباً كبيراً وبصورة غريبة . بعد
ذلك ، وبطريقة مسترخية ، فانك تحاول شغل مصادرك الفكرية ، كما
تجسدت فى الملف ، وادخالها فى الموضوعات الجديدة .

وبالتسبب لموضوع الصفوة ، فاننى قد بدأت أيضا فى الاستفادة من
استخدام ملاحظاتي وخبراتي اليومية . فكان تفكيرى أولاً فى الخبرات
المتوافرة لى ولها صلة بالمشاكل الخاصة بالصفوة ، ثم بعدئذ ذهبت
وتحدثت مع من كنت أعتقد أنهم مارسوا الخبرة أو التفكير فى الجوانب
المتعلقة بالموضوع . وفى الحقيقة ، فاننى قد بدأت الآن فى تغيير الطبع

الخاص بطريقتي المعقّدة بحيث أجعلها تشمل : (١) أشخاص ينتمون الى المجموعة التي أردت دراستها • (٢) أشخاص لهم صلة وثيقة بأفراد هذه المجموعة • (٣) أشخاص لهم اهتمامات مهنية بأفراد هذه المجموعة • ورغم أنني لا أعرف الظروف الاجتماعية الكاملة التي تكفل بأفضل ممارسة للصرفة الفكرية ، الا أنه من المؤكد أن احاطة الانسان لنفسه بدائرة من الناس الذين يجيدون الاصغاء والحديث — وفي بعض الاحيان لا بد أن يكون من بينهم أشخاص وهميون — وعلى أية حال ، فاننى أحاول احاطة نفسى بكل عناصر البيئّة الاجتماعية والفكرية التي ترتبط بموضوعي ، والتي أعتقد أنها قد تهديني الى التفكير في الاتجاهات التي تتفق وعملي ، وهذا هو أحد المعاني التي قصدتها من ملاحظاتي السابقة عن عملية التحام الحياة الشخصية بالحياة الفكرية •

والعمل الجيد في علم الاجتماع اليوم ليس ، وعادة لا يمكن أن يكون ، قائم على «بحث» خبروي واحد قاطع ، انما هو ، أقرب لأن يكون مؤلف من عدد وافر من الدراسات التي تحمل عند نقاط رئيسية صياغات عامة عن شكل ومسار الموضوع • وهكذا أيضا القرار لا يمكن أن يتم حتى يعاد تشغيل المواد الموجودة وبناء صياغات قرصية عامة • والآن ، من بين هذه «المواد العلمية المتوفرة» ، عثرت في الملفات على ثلاثة أنماط منها تتصل بموضوع دراستي عن انصقوة : كانت هناك عدة نظريات تتعلق بالموضوع ، ومواد كان آخرون قد عالجوها بالفعل كدليل على تأييد «تلك» النظريات ، ثم مواد تم جمعها بالفعل وفي أطوار مختلفة من عملية التركيز المطلوب ، وان لم تكن قد اكتسبت بعد الاهمية النظرية • وبعد استكمال الصياغة الاولى للنظرية بمساعدة مثل هذه المواد الموجودة يكون في امكاني بكفاءة تحديد عناصر التأكيد والحس الخاصة بي ثم وضع تصميم الابحاث التي اختبر هذه العناصر بها — وربما لن يكون من المحتم على أن أفعل هذا ، على الرغم من

أنتنى أعرف بالطبع بأنه سيكون على فيما بعد أن أظل أروح وأغدو فيما بين المواد الموجودة وبحثى الخاص . لذلك ، فان أى صياغة نهائية لا ينبغى فقط أن «تغطى البيانات» بحسب ما هى متوافر فى أو معروفة لى ، وإنما يجب أيضا أن تأخذ فى الاعتبار بصورة ما، ايجابية أو سلبية، النظريات المتاحة . وأحيانا هذا «الآخذ فى الاعتبار» لفكرة ما يتم بسهولة باحداث مواجهة بسيطة بين الفكرة وبين حقيقة تؤيدها أو تهدمها، وأحيانا أخرى تكون عملية التحليل أو التوصيف المستفيضة أمرا مطلوباً . أحيانا يكون فى امكانى ترتيب النظريات المتاحة بطريقة نسقية على شكل سلسلة من الاختيارات ، وهكذا أتتيح لجال هذه النظريات العمل على تنظيم المشكلة نفسها^(١) . ولكننى أحيانا أتتيح لهذه النظريات التواجد فقط فى مجال الترتيب الخاص الذى وضعته وفى سياقات مختلفة تماما . وعلى أية حال ، فاننى فى كتاب الصفوة كان على أن آخذ فى الاعتبار تلك الاعمال التى قام بها أناس مثل موسكا ، وشومبيتر ، وفيلين ، وماركس ، ولازويل ، وفير ، وباريتو .

وباستعراض بعض الملاحظات المكتوبة عن هؤلاء الكتاب ، فاننى أجد أنهم يعطوننا ثلاث أنماط من الصياغة : (١) فيعضهم ، نتعلم منه بصورة مباشرة عن طريق اعادة صياغة ما يقول صياغة منهجية ، بالنسبة لنقطة معينة من كتاباته ، أو بالنسبة لكل ما يكتبه . (٢) البعض الآخر، أنت تقبله أو ترفضه ، مع اعطاء الاسباب والمبررات . (٣) البعض الثالث ، تنتفع بكتاباتهم كمصدر للإيحاءات لاستكمال دقة عملك الخاص ومشروعاتك . ويشتمل هذا الأمر على الآخذ بنقطة معينة ثم تتساءل : كيف أتمكن من وضع هذه النقطة فى شكل يمكن اختباره ، وكيف أتمكن من اختبارها ؟ كيف يمكن لى استخدام هذه النقطة كمركز أنطلق منه لاتقان العمل — أى كمنظور تبرز منه التفاصيل الوصفية الملائمة ؟ بطبيعة الحال ، وبمثل هذه المعالجة للأفكار الموجودة ، يمكنك أن تشعر أنك فى حالة مستمرة مع العمل السابق . وهنا فاننى أعرض فقرتين

من الملاحظات الاولية عن موسكا ، والتي قد تعطى صورة واضحة
لما أحاول قوله :

« بالإضافة الى شواهده التاريخية ، فان موسكا يدعم موضوعه
بهذا التأكيد : ان قوة التنظيم هي التي تمكن الاقلية دائما من الحكم ،
اذ هناك أقلية منظمة تقوم بإدارة الامور والناس ، وهناك أقلية غير
منظمة تخضع للتوجيه (٢) . ولكن : لم لا نأخذ في اعتبارنا أيضا :
(١) الاقلية المنظمة ، (٢) الاغلبية المنظمة ، (٣) الاقلية غير المنظمة ،
(٤) الاغلبية غير المنظمة ، فهذه كلها تستحق الدراسة . ان أول شيء
يستحق توضيحه هو : ما هو بالضبط معنى كلمة «منظمة» ؟ في هذا
أعتقد أن موسكا يقصد : القدرة على استمرار وتنسيق السياسات
والافعال ، سواء كان هذا الاستمرار والتنسيق كثير أم قليل . فاذا كان
الامر هكذا ، أذن فان نظريته تكون صحيحة من حيث التعريف . كذلك
قد يقول ، كما أعتقد ، أن «أغلبية منظمة» تعد أمرا مستحيلا لأن كل
ما متصل اليه هو أن زعماء جدد وصفوة جديدة سوف يتربعون على
قمة تنظيمات الاغلبية هذه ، كما أنه على استعداد تام لالتقاط هؤلاء
الزعماء الجدد ووضعهم في كتابه «الطبقة الحاكمة» . وهو يطلق عليهم
«أقلية موجهة» ، وجميعها تعتبر قميئة تماما بجانب عبارته الضخمة .

وهناك شيء واحد يخطر على بالي (وأعتقد أنه يمثل لب مشاكل
التعريف الذي يطرحه موسكا علينا) وهو : منذ القرن التاسع عشر وحتى
القرن العشرين ، قد شاهدنا تحولا من المجتمع المنظم كما هو في ١ ، ٤ ،
الى مجتمع «أكثر» قريبا لـ ٣ ، ٢ . وأنا انتقلنا من دولة الصفوة
الى دولة التنظيم ، التي لم تعد فيها الصفوة بالغة التنظيم ولا تتمتع
بالقوة بمفردها ، وفيها الجماهير أكثر تنظيما وأكثر قوة . وكون أن
بعض القوة قد تحققت في الشوارع وحولها جعل البناءات الاجتماعية
بأكملها تبرز بـ «صفوتها» . ثم نتساءل ، أي القطاعات من الطبقة

الحاكمة هي أكثر تنظيما من كتلة المزرعة ؟ وهذا ليس مجرد سؤال بلاغى ، ففى استطاعتى الاجابة عليه بأى طريقة ، والمسألة هي مسألة درجات ، انما كل ما أبغيه الآن هو أن تكون المسألة واضحة .

ويثير موسكا نقطة واحدة ، تبدو لى على درجة بالغة من الاهمية وتستحق مزيد من الدقة ، هذه النقطة هي : . أنه غالباً ما يوجد فى «الصفوة الحاكمة» ، على حسب ما يقول ، زمرة على القمة ، ثم مرتبة ثانية أكبر حجماً ومعها (١) تكون القمة على اتصال فورى ومستمر ، ومعها (٢) تشارك فى الافكار والمشاعر ، ومن ثم ، كما يعتقد ، فى العمل السياسى أيضا (ص ٤٣٠) . بعد ذلك احرص وانظر ما اذا كان هناك فى أى موضع آخر من الكتاب يثير موسكا نقاط أخرى ذات صلة بهذا . هل تتكون الصفوة من المستوى الثانى ؟ وهل القمة ، بشكل ما ، هي المسئولة عن ، أو على الاقل تشعر بالحساسية تجاه ، هذه الطبقة الثانية ؟ .

والآن ، لننسى موسكا ، فقد أصبح لدينا بلغة أخرى (١) الصفوة ، والتي نقصد بها هنا زمرة القمة ، (٢) من يمكن وضعهم فى الاعتبار ، (٣) كل الاشخاص الآخرين . وفى هذا المخطط ، نجد أن العضوية فى المجموعتين الثانية والثالثة تتحدد بالمجموعة الاولى ، والمجموعة الثانية قد تختلف تماما فى حجمها وتكوينها وعلاقتها عن الاولى والثالثة . (وبالنسبة ، ما هو مجال الاختلاف فى علاقات (٢) بـ (١) وبـ (٣) ؟ فلنتفحص موسكا بحثا عن أى تنويهات ثم نوسع فيها بدراستها بطريقة منهجية) .

ان هذا المخطط قد يمكنى بصورة أكثر دقة من أن أضع فى اعتبارى مختلف أنواع الصفوة ، والتي هي بمثابة صفوة مختارة وفقا للإبعاد المتعددة للتدرج الطبقي . كما يمكننى ، طبعا ، من أخذ التمييز الذى وضعه باريتو بين الصفوة الحاكمة وغير الحاكمة بصورة دقيقة وذات

معنى ، وبطريقة أقل جمودا من باريتو . ومن المؤكد أننا سنجد أن
عناك الكثير من ذوى المراكز العليا موجودون فى المجموعة الثانية على
الاقل . وتدل الزمرة أو الصفوة على القوة ، أو على السلطة ، على
حسب الحالة . وقد تعنى الصفوة فى لغتنا هذه ، دائما ، صفوة القوة .
أما الآخرون ذوى المراكز العليا فقد يكونون هم الطبقات العليا أو
الدوائر العليا .

وهكذا وبشكل ما ، ربما قد نستطيع استخدام هذا التوصيف
فيما يتعلق بمسألتين رئيسيتين : البناء الخاص بالصفوة ، والاطر
التصورى — وربما فيما بعد الكيان — الخاص الذى يربط بين التدرج
الطبقي ونظريات الصفوة (مرس هذا) .

أما من وجهة نظر القوة ، فمن السهل الاخذ بمن يمكن وضعهم
فى الاعتبار عن الاخذ بالذين يحكمون . ونحن عندما نحاول تنفيذ الجزء
الاول فاننا نقوم باختيار مستويات القمة كتوع من عملية التجميع
السهل ودليانا فى هذا هو المركز الاجتماعى . لكن عندما نحاول الجزء
الثانى ، عندئذ يجب علينا أن نبين بصورة مفصلة وواضحة كيف يحسن
الذين يحكمون استخدام القوة وكيف تكون لهم صلة بالوسائل
الاجتماعية التى يمارسون من خلالها قوتهم . كذلك فاننا نتعامل مع
الاشخاص بأكثر مما نتعامل مع المراكز الاجتماعية ، أو على الاقل علينا
أن نضع الاشخاص فى الاعتبار .

والآن ، فاننا نجد أن مركز القوة فى الولايات المتحدة يشتمل على
أكثر من صفوة واحدة . والتساؤل هو كيف نستطيع الحكم على المراكز
النسبية المتصلة بمختلف أنواع هذه الصفوة ؟ الاجابة على هذا هو أن
هذا الحكم يعتمد على القضية المثارة وعلى القرارات التى تتخذ . فأحدى
مجموعات الصفوة قد ترى الاخرى على أنها من بين أولئك الذين
يؤخذون فى الاعتبار ، حيث الاعتراف المتبادل موجود بين الصفوة ،

ذلك الذى تعدد به مجموعات الصفوة الاخرى ، اذ أنهم بصورة أو بأخرى أناس يشعر كل منهم بأهمية الآخر . وأخيرا المشروع الذى عليك تنفيذه : قم باختيار ثلاث أو أربع قرارات خاصة بالعقد الاخير — إسقاط القنبلة الذرية ، خفض أو رفع انتاج الصلب ، اضراب شركة جنرال موتورز عام ١٩٤٥ — ثم تتبع بصورة مفصلة الافراد الذين لهم صلة بكل منها . وفى امكانك استخدام «القرارات» وصنع القرارات كأسباب تعتمد عليها المقابلة عندما تشرع فى البحث عن أسباب قوية لها .

(٣)

وعلى مدار العمل الذى تقوم به يجىء وقت عندما تجد نفسك وقد انتهيت من الكتب الاخرى ، حيث تكون قد أفرغت ما تريده منها فى ملاحظتك وفى الملخصات التى دونتها . ثم على هوامش هذه الملاحظات وكذلك فى أحد الملفات المنفصلة تكون قد جمعت الافكار التى ستستخدمها فى الدراسات الخبروية .

وبالنسبة لى فانتى لا أحب القيام بالعمل الخبروى اذا كان من الممكن تجنبه ، ذلك لأن المرء اذا لم تكن لديه مجموعة تعمل معه ففى هذا قدر كبير من المتاعب ، أما اذا استخدم مجموعة تساعد على المتاعب غالبا ستكون أكبر .

وفى الظرف الفكرى للعلوم الاجتماعية اليوم ، هناك الشيء الكثير الذى يمكن فعله عن طريق «وضع البناء» الاولى (ولیکن هذا التعبير فى مقام ذلك النوع من العمل الذى أقوم بوصفه) بما يجعل الكثير من «البحث الخبروى» خليق بأن يكون ضعيف وغير مثير للاهتمام . وفى الحقيقة ، فان قدر كبير من هذا العمل يعد تدريبا رسميا للدارسين المبتدئين ، بل وأحيانا يكون مسعى مفيدا لمن ليس لديهم القدرة على

معالجة مشاكل علم الاجتماع الاكثر صعوبة • وهكذا لا يكون للبحث
الخبروي أى فضل يزيد عما فى مجرد القراءة فى حد ذاتها • فالغرض
من البحث الخبروي هو تسوية عوامل الاختلاف والشكوك حول الحقائق،
ومن ثم يتم جعل البراهين أكثر فائدة ومثمرة بشكل أكبر وتأسيس كافة
الجوانب بوضعها الحقيقى بصورة أكبر • فالحقائق تقوم بتتظيم وتدريب
العقل ، وان كان العقل هو حارس المقدمة اليقظ فى أى حقل تعليمى •

ورغم أنك لن تستطيع أبدا الحصول على الأموال اللازمة التى
يمكنك بها انجاز الكثير من الدراسات الخبروية التى تستهدفها ، الا أنه
من الضرورى بالنسبة لك أن تستمر فى التصميم والتخطيط لها ، ذلك
أنك بمجرد وضع الاطار الخاص باحدى الدراسات الخبروية حتى ولو
لم تستكمله للنهائية ، فسوف يؤدى بك الى بحث جديد عن البيانات ،
التى غالبا ما تتحول لتكون ذات صلة لا يتطرق اليها الشك بمشاكلك •
وبالضبط كما أنه سيكون من الحماسة أن تقوم بتصميم الدراسة
الميدانية اذا كانت الاجابة التى تريدها موجودة فى المكتبة ، وسيكون
أيضا من الحماسة أن تعتقد أنك قد استنفذت الكتب التى تقرؤها قبل
أن تكون قد ترجمتها تقريبا الى دراسات خبروية ، وهو الشئ الذى
يعنى فقط ترجمتها الى مسائل تتعلق بالحقائق •

ويجب أن تكون المشروعات الخبروية اللازمة لعملى مبشرة ، أولا،
بعلاقتها بالصياغة الاولى التى كتبت عنها آنفا ، اذ عليها أن تؤكد على
هذه الصيغة فى شكلها الاصلى أو الى تعديلها • وبمعنى آخر ، يجب
أن تكون لها دلالات للبنيات النظرية • ثانيا ، يجب أن تتمتع هذه
المشروعات بالكفاية والدقة ، وبالبراعة ان أمكن • وبهذا أقصد أن هذه
المشروعات يجب أن تبشر بأنها ستثمر عن قدر أكبر من المادة العلمية
وفقا لما بذل فيها من وقت وجهد •

ولكن كيف يتم هذا ؟ من المعروف أن أكثر السبل اقتصادا في طرح مشكلة ما هو حل أكبر جزء منها بواسطة العقل فقط . فنحن عن طريق العقل نحاول (١) عزل كل تساؤل يتعلق بالحقيقة ، (٢) استقصاء هذه التساؤلات المتعلقة بالحقيقة بحيث أن الردود عليها تبشر بمساعدتنا في حل المزيد من المشاكل بمزيد من العقل (٣) .

ولكى يمكنك السيطرة على المشاكل بهذه الطريقة ، عليك أن تهتم بأربعة مراحل ، وأن كان من الأفضل عادة أن تتوغل في هذه المراحل الأربعة أكثر من مرة بدلا من التوقف عند أى مرحلة واحدة منها لفترة طويلة . هذه المراحل الأربعة : (١) تحديد العناصر والتعليقات التى تعتقد ، من ادراكك العام بالموضوع ، أو القضية ، أو مجال الاهتمام ، أنك سوف تأخذها فى اعتبارك ، (٢) العلاقات المنطقية بين التعريفات والعناصر ، لأن بناء هذه الانماط الأولية الصغيرة يتيح أفضل فرصة أمام الخيال العلمى الاجتماعى لكى يلعب دوره ، (٣) استبعاد الآراء الزائفة نتيجة لاسقاط العناصر المطلوبة ، والتعريفات غير المناسبة أو غير الواضحة للمصطلحات ، أو التركيز الذى فى غير محله على جانب ما من المجال وامتداداته المنطقية ، (٤) صياغة واعادة صياغة التساؤلات المتبقية المتعلقة بالحقيقة .

وبالمناسبة ، فإن الخطوة الثالثة فى هذه المراحل الأربعة ، رغم ضرورتها تماما ، إلا أنها غالبا ما تكون جانبا مهما فى أى صياغة ملائمة للمشكلة . كذلك ينبغى الإخذ فى الاعتبار بعناية ودقة الادراك العام بالمشكلة — المشكلة كقضية وكمصدر ازعاج — حيث أن هذا يمثل جزء من المشكلة . وبطبيعة الحال ، فإن الصياغات العلمية يجب أن تفحص بعناية وأما أن تستخدم فى اعادة الصياغة التى تمت وأما تستبعد تماما .

وقبل أن يستقر رأى على الدراسات الخبروية اللازمة للعمل الذى أتناوله بين يدي ، فأننى قد بدأت فى وضع الخطوط العامة للتصميم

الأوسع للدراسات والذي بدأت تظهر فيه عديد من الدراسات الأقل حجما . ومرة أخرى ، فأننى أستعرض هنا مقتطفات من ملفاتى :

اننى لست بعد فى موقف يتيح لى دراسة الدوائر العليا فى مجموعها ككل بصورة تجريبية منظمة . لذلك فان ما أفعله هو طرح بعض التعريفات والاجراءات التى تتشكل نوعا من التصميم النموذجى لهذه الدراسة . اذن ففى استطاعتى أن أحاول ، أولا ، جمع المواد الموجودة التى تقترب من هذا التصميم ، ثانيا ، التفكير فى السبل الملائمة لجمع المواد ، مع التسليم بالمؤشرات القائمة ، التى تشبع متطلبات التصميم فى نقاط معينة حاسمة ، وثالثا ، مع استمرارى فى العمل ، زيادة التحديد النوعى للأبحاث التجريبية الشاملة التى سوف يلزم إجراؤها فى النهاية .

وتعريف الدوائر العليا ، بطبيعة الحال ، يتم بصورة منهجية من منطلق متغيرات محددة . ومن الناحية الشكلية — وهذه هى طريقة باريتو — فان هذه الدوائر تتألف من الذين «يملكون» أكبر قدر من أى قيمة معينة أو مجموعة من القيم . لذا كان على أن أتخذ قرارين : ما هى المتغيرات التى أتخذ منها أساسا للقياس ، ثم ماذا أقصد بكلمة «أكبر قدر» ؟ وبعد أن استقر رأيى على المتغيرات ، على بعد ذلك وضع أفضل المؤشرات الممكنة ، وتكون مؤشرات كمية لو أمكن ، وذلك حتى يمكن توزيع مجتمع البحث وفقا لها ، وعندئذ فقط يمكننى البدء فى تقرير ما أعنيه بكلمة «أكبر قدر» ، لأن تحديد هذا المعنى ينبغى ، الى حد ما تركه لما تقسره الفحوص الخبروية للتوزيعات المختلفة ، والتداخلات بينها .

ومن هنا ، ينبغى لمتغيراتي الأساسية ، أولا ، أن تكون ذات هيمنة عامة بما يكفى لاتاحة قدر من الحرية والمرونة لاختيار المؤشرات : وفى

نفس الوقت تكون محددة بما يكفى لاستثارة البحث عن المؤشرات الضروية . ومع استمراري في العمل ، سيكون على التنقل ذهابا وايابا بين المفاهيم والمؤشرات ، مسترشدا بالرغبة في عدم فقد المعاني المقصودة ، وفي ذات الوقت يكون موقفي محدد تماما منها . وفيما يلي المتغيرات الاربعة المأخوذة عن فيبير ، والتي سأبدأ بها :

(١) الطبقة : وتشير الى مصادر الدخل وكميته ، لذلك سوف أكون في حاجة لتوزيعات الملكية وأيضا التوزيعات الخاصة بالدخل . والمادة المثالية هنا (وهي في غاية الندرة ، وللأسف مؤرخة) هي تبويب متقاطع لمصدر الدخل السنوي وكميته . ومن هنا فاننا نعرف أن «X»٪ من السكان قد تلقى خلال عام ١٩٣٦ «كذا» مليون أو أكثر ، وأن «ز»٪ من كل هذا المبلغ كان من الملكية ، وأن «و»٪ كان من انسحاب المشروعات استثمارية ، وأن «ل»٪ هو من الاجور والمرتببات . وبناء على هذا البعد الطبقي ، يمكننى تعريف الدوائر العليا – أولئك الذين يملكون معظم – أو الذين يحصلون كميات معينة من الدخل خلال فترة زمنية معينة – أو أولئك الذين يشكلون الاثنان في المائة التي تتبع على قمة التوزيع الهرمي للدخل . انظر الى سجلات وقوائم وزارة الخزانة حول كبار دافعي الضرائب وانظر ما اذا كان من الممكن تحديث الجداول لخاصة بمصدر وحجم الدخل .

(٢) المكانة : وتشير الى حجم ما يتم اسباغه من احترام ورعاية . وبالنسبة لهذا ، لا توجد مؤشرات بسيطة أو مؤشرات يمكن حصرها . والمؤشرات القائمة التي تتطلب اجراء مقابلات شخصية حتى يمكن تطبيقها ، هي مؤشرات محدودة حتى الآن بالنسبة للدراسات الخاصة بالمجتمع المحلى ، ولم تعد صالحة في معظمها بأى شكل من الاشكال . بجانب هذا ، هناك تلك المشكلة الاخرى في أن المكانة ،

بعكس الطبقة ، تنطوى على علاقات اجتماعية : اذ يوجد على الاقل شخص يتلقى الاحترام و آخر يمنحه .

وفي هذا من السهل الخلط بين الشهرة والاحترام — أو بالاحرى ، نحن حتى الآن لا نعرف ما اذا كان ينبغي استخدام حجم الشهرة كمؤشر على المركز الذى تتمتع به المكانة أم لا ، بالرغم من أنه من أكثر المؤشرات سهولة فى توافره . (ومثال ذلك : أنه فى غضون يوم أو يومين متعاقبين فى منتصف مارس ١٩٥٢ ذكرت الفئات التالية من الناس بالاسم فى صحيفة النيويورك تايمز — أو فى بعض الصفحات المختارة — فسر هذا) .

(٣) القوة : وتشير الى تحقيق ارادة شخص حتى اذا قاومها الآخرون . والقوة ، مثلها مثل المكانة ، ليس هناك مؤشرات جيدة عليها . ولا أعتقد أنه فى استطاعتى أن آخذ بها كمجرد بعد واحد ، بل سوف يتحتم على أن أتحدث عن (١) السلطة الرسمية — وتعرف بحقوق وقدرات المراكز فى المؤسسات المختلفة ، خصوصا فى المؤسسات العسكرية ، والسياسية ، والاقتصادية . (٢) أصحاب القوة المعروفة بصورة غير رسمية ، أى أنها تمارس ولكنها غير مشرعة رسميا — قادة الجماعات الضاغطة ، ومن يقومون بالدعاية ويملكون تحت تصرفهم وسائل اعلام واسعة وهكذا .

(٤) المهنة : وتشير الى الانشطة التى يدفع أجر مقابلها . وهنا ، مرة أخرى ، على أن أختار بالضبط أى مظهر من مظاهر الوظيفة ينبغي أن أركز عليه : (١) فاذا ما استخدمت متوسط الدخول للوظائف المختلفة ، ورتبت مستوياتها ، فاننى بذلك أكون قد استخدمت المهنة كمؤشر ، وباعتبارها أساس للطبقة . وبنفس الطريقة ، (٢) اذا ما استخدمت المكانة أو القوة المرتبطان بصورة نمطية بالمهن المختلفة ،

فاننى بذلك أكون قد استخدمت المهنة كمؤشرات ، وكأسس ، للقوة والمهارة ، أو الموهبة ، وان كان هذا ليس على الاطلاق بالوسيلة السهلة لتصنيف الناس . فالجارة - وهى فى هذا لا تزيد فى شىء عن المكانة - ليست بالشىء المتجانس فى كثير أو قليل . والمحاولات التى بذلت لتناولها بهذا الشكل عادة ما كانت تتم فى اطار طول الفترة الزمنية المطلوبة لاكتساب المهارات المتعددة ، وربما كان هذا يؤدى الغرض ، بالرغم من أننى أتمنى فى إمكانية التفكير فى شىء أفضل .

لقد كانت هذه هى أنماط المشاكل التى سوف يتوجب على حلها حتى أتمكن من تعريف الدوائر العليا من الناحية التحليلية والضربوية ، فى اطار هذه المتغيرات الرئيسية الأربعة . وبالنسبة لأغراض تصميم الدراسات فاننى أفترض بأننى قد تمكنت من حل هذه المشاكل بصورة مرضية ، وأننى قد قمت بعملية التوزيع السكانى وفقا لكل متغير من هذه المتغيرات . وبهذا توافر لدى أربع مجموعات من الناس : أولئك الذين يحتلون القمة من حيث الطبقة ، والمكانة ، والقوة ، والمهنة . وأفترض أيضا أننى قد أفردت الاثنان فى المائة التى تتربع على قمة كل توزيع باعتبارها احدى الدوائر العليا . بعد ذلك فاننى أواجه السؤال التالى الذى يمكن ايجاد اجابته خبرويا : ما هو مدى التداخل ، اذا كان هناك ، بين كل من هذه التوزيعات الأربعة ؟ ان أحد مجالات الاحتمالات الممكنة يمكن وضعه فى الصورة البسيطة التالية : (+ = قمة الاثنان فى المائة ، - = الـ ٩٨ / الأدنى) .

		الطبقة			
		+ المكانة		- المكانة	
-	+	-	+		
٤	٣	٢	١	+	القوة + المهنة
٨	٧	٦	٥	-	
١٢	١١	١٠	٩	+	- المهنة
١٦	١٥	١٤	١٣	-	

ان هذا الجدول التوضيحي ، لو توافرت لدى المواد اللازمة لثقته ، فسوف يتضمن بيانات رئيسية ومشاكل هامة كثيرة تتناسب ودراسة الدوائر العليا ، كما أنه سوف يزودنا بمفاتيح رئيسية للكثير من المسائل التعريفية والتوصيفية . وأنا لا أملك المواد ، كما لن يكون في قدرتي الحصول عليها - مما يجعل للامر كله مزيد من الاهمية في أن أقوم بعملية التأمل والتفكر حول هذه المواد ، ذلك لأنه في مجرى هذا التأمل ، اذا ما كان يهتدى بالرغبة في تقريب المتطلبات الخبورية لتصميم نموذجي ، سوف أقع على مجالات هامة قد أستطيع الحصول على مواد بشأنها وتعمل كنقاط ارتكاز أهتدى بها لمزيد من التأمل .

وبالنسبة لهذا النمط العام مازال هناك نقطتان أخريان لا بد من اضافتهما حتى يكتمل من الناحية الشكلية . النقطة الاولى ، هي أن التصورات والمفاهيم الكاملة للشرائح الطبقيّة العليا تحتاج الى الاهتمام بعنصرى الديمومة والحراك الاجتماعى . والنقطة الثانية ، هي أن المهمة المطلوبة هنا هي تقرير الاوضاع الاجتماعية (١ - ١٦) التى تحدث فيما بينها حركة نمطية للأفراد والجماعات - فى نطاق الجيل الحالى ، ووسط الجيلين أو الثلاث الماضية .

وهذا يعطينا البعد الزمني لتاريخ حياة الفرد وللتاريخ نفسه .
وهذه ليست فقط مجرد مسائل خبروية أخرى ، بل هي أيضا ذات صلة
بالناحية التعريفية ، ذلك (١) أننا نريد ترك الباب مفتوحا أمام التساؤل
حول ما اذا كان تصنيف الناس في اطار أى متغير من متغيراتنا الاربعة
الرئيسية ، يوجب علينا أو لا يوجب تعريف الفئات التى توصلنا اليها
من حيث المدة الزمنية التى شغلوا فيها ، أو أسرهم ، الوضع الذى
نبحث فيه . ومثال ذلك ، هو أننى قد أرغب فى تقرير أن الاثنى
المتربعون فى المكانة العليا — أو على الاقل نمط واحد هام من صنف
المكانة — يشتمل على من ظلوا هناك على الاقل لمدة جيلين . (٢) اننى
أريد ترك التساؤل مفتوحا حول ما اذا كان يتوجب على أن أضع بنية
«طبقة» ليس فقط من حيث تداخل المتغيرات المختلفة ، بل أيضا بما
يتفق وتعريف فيير المهمل عن «الطبقة الاجتماعية» ، من حيث أنها
تتألف من تلك الاوضاع الاجتماعية التى يقع بينها نوع « الحسراك
الاجتماعى السهل والنمطى » . ومن هنا يمكن القول ، أن الوظائف
الدنيا للياقة البيضاء ووظائف العامل المأجور من الدرجة الوسطى
والعليا فى مجال صناعات معينة يمكن أن تشكل بهذا المفهوم شريحة
طبقيية .

ومن خلال القراءة والتحليل لما وصفه الآخرين من نظريات ، ثم
وضع تصميم نموذجى للبحث ، والتنقيب فى الملفات ، فانك سوف
تبدأ فى وضع قائمة تضم دراسات محددة ، بعضها أكبر مما يمكن
استيعابه ومعالجته ، ومع مرور الوقت يتم للاسف تنحيته جانبا ، أما
البعض الآخر فسوف ينتهى فى مجموعة من المواد التى يمكن تركيزها فى
فقرة ، فى جزء ، فى جملة ، فى فصل ، ثم هناك البعض الثالث الذى

يمثل موضوعات أعم وأشمل ويمكن نسجها جميعا في كتاب كامل .
وهنا أيضا أقدم بعض الملاحظات الاولية عن مثل هذه المشروعات
المتعددة :

١ - تحليل ميزانية زمنية في يوم عمل نمطى عادى لعشرة من
كبار المسؤولين التنفيذيين في شركات كبيرة ، ونفس الشيء بالنسبة
لعشرة من الاداريين في الحكومة الاتحادية ، ثم يتم مزج هذه الملاحظات
بما ينجم عن المقابلات من تفاصيل مستفيضة تتعلق بـ « تاريخ
حياة » هؤلاء الناس . والغرض من هذا ، هو وصف الجوانب الروتينية
والقرارات الرئيسية ، جزئيا على الاقل من حيث الزمن المخصص لها ،
ولاكتساب رؤية متبصرة في العوامل المرتبطة بالقرارات المتخذة .
وهذا الاجراء سوف يتغير بطبيعة الحال بدرجة التعاون الموجود ، وان
كان من الناحية النموذجية سوف يشمل : أولا ، اجراء مقابلة يتم فيها
شرح تاريخ الحياة والوضع الراهن للانسان بصورة واضحة ، ثانيا ،
الملاحظات اليومية ، بالجلوس في ركن مكتب الشخص ، وتتبعه في
تحركاته ، ثالثا ، اجراء مقابلة مطولة في المساء أو في اليوم التالي
وقبها يتم مراجعة اليوم برمته واستتبار العمليات الذاتية التى ينطوى
عليها السلوك الخارجى الذى شاهدها .

٢ - اجراء تحليل لعطلة نهاية الاسبوع عند الطبقة العليا ، ويتم
ليه ملاحظة وتتبع الجوانب الروتينية بصورة دقيقة بعقد مقابلات
استبائية مع الشخص ومع غيره من أفراد الاسرة في يوم الاثنين التالى
ليوم الراحة .

ولانجاز هاتين المهمتين على أن أجرى اتصالات جيدة تماما ،
وبالطبع فان الاتصالات الجيدة ، اذا ما تمت بصورة مناسبة ، سوف

تؤدي الى اتصالات أخرى أفضل . (تم جمع هذا عام ١٩٥٧ ، وقد تحول ليكون مجرد وهم) .

٣ - اجراء دراسة لكتاب المصروفات وغيرها من الامتيازات ، التي تؤلف، بجانب المرتبات والدخول الاخرى ، صورة لمستوى وأسلوب معيشة المستويات العليا . والفكرة هنا ، هي الحصول على شيء مادي حقيقي من « الصفة البيروقراطية للاستهلاك » ونقل النفقات الخاصة وتحميلها على حسابات العمل .

٤ - تحديث نمط المعلومات التي تحويها كتب مثل كتاب «لندبيرج» « العائلات الامريكية الستون » ، الذي يرجع تاريخه مع تاريخ عوائل الضرائب في عام ١٩٢٣ .

٥ - الحصر والتنسيق لتوزيع الملكية الخاصة ذات الانماط المختلفة بحسب الهيازات ، من سجلات وزارة المالبية وغيرها من المصادر الحكومية .

٦ - اجراء دراسة لخطط الحياة العملية لرؤساء الجمهورية : وجميع أعضاء الحكومة ، وكافة أعضاء المحكمة العليا . وكل هذا حصلت عليه بالفعل من بطاقات الكومبيوتر IBM عن الفترة الدستورية لمدة الولاية الثانية للرئيس ترومان ، ولكنني أريد التوسع في البشود المستخدمة وتحليلها من جديد .

بخلاف هذا هناك - حوالى ٣٥ - «مشروعا» من هذا النوع (مثل ، مقارنة كميات النقود التي تم انفاقها في الانتخابات الرئاسية عامى ١٨٩٦ ، ١٩٥٢ ، المقارنة التفصيلية بين الرئيسين مورجان عام ١٩١٠ ، وكايزر عام ١٩٥٠ ، ثم اجراء بحث للحصول على شيء حقيقي

سليم عن حياة «أمراء البحر وقلادة الجيش» . ومع هذا ، فمع استمرار الانسان في العمل ، لا بد بالطبع من موازنة هدفه مع ما يمكن الحصول عليه .

بعد وضع التصميمات الخاصة بهذه المشروعات ، بدأت في قراءة الاعمال التاريخية عن جماعات القمة ، وأخذت أدون ملاحظات عشوائية (غير مصنفة في ملف) وتفسير ما أقرأه . وفي الحقيقة ، فإنه ليس من المحتم عليك أن تقوم بـ «دراسة» الموضوع الذي تعمل فيه ، ذلك لأنه كما سبق وقلت من قبل ، بمجرد أن تعكف عليه ، أصبح الموضوع في كل مكان . فأنت تكتسب حساسية لمحاثة بحيث تراها وتسمعها في كل جانب من جوانب خبرتك ، خصوصا ، كما يبدو لي ، في ميادين قد تبدو بعيدة الصلة بالموضوع ، وحتى وسائل الاتصال الجماهيري ، خصوصا الافلام السيئة والروايات الرخيصة والمجلات المصورة الرخيصة ، واذاعات المساء في الراديو ، كلها تتكشف أمامك وتجذب اهتمامك بصورة جديدة .

(٤)

ومع هذا ، فإنك قد تسأل ، كيف تتوارد الافكار ؟ كيف تم استثارة الخيال لترتيب الصور والحقائق وجمعها معا ، ولجعل الصور تتوافق وتضفي معنى للحقائق ؟ بالنسبة لهذا لا أعتقد أنه في امكاني حقا الاجابة عليه ، كل ما أستطيع أن أفعله هو التحدث عن الظروف العامة وعن قلة من الاساليب البسيطة التي بدا أنها قد زادت أمامي من فرص الخروج بشيء بالنسبة لهذه التساؤلات .

وأنا هنا أذكرك ، بأن الخيال العلمي الاجتماعي هو في جانب كبير منه يكون مشتتلا على القدرة على التحول من منظور لمنظور آخر ،

وكذلك القدرة على بناء وتكوين نظرة مناسبة وكافية لمشمول المجتمع
ولكوّناته . وهذا الخيال ذاته ، بطبيعة الحال ، هو الذى يخرج عالم
الاجتماع من نطاق كونه مجرد شخص صاحب حرفة تقنية . فالذين
يتوافر لديهم العناصر التقنية الكافية يمكن تدريبهم فى غضون سنوات
قليلة . كذلك الخيال العلمى الاجتماعى يمكن أيضا تربيته واستنهاضه ،
حيث بالتأكد نادرا ما يتحقق دون قدر كبير من العمل الروتيني (٤) .
ومع هذا ، فهناك خاصية غير متوقعة بشأنه ، ربما لأن جوهره هو مزج
الافكار التى لا يتوقع أحد أنها قابلة للمزج - ولنقل مثلا أنها كخليط
الافكار المستمدة من الفلسفة الالمانية والاقتصاديات البريطانية . وفى
هذا يكون للعقل دوزمه الذى يلعبه وراء عملية المزج هذه بقدر ما يكون
هناك من وازع حقيقى عنيف يدفع نحو تفهم العالم ، وهو الشرير
الذى يفتقده عادة الشخص التقنى . وربما قد يكون على درجة جيدة
من التدريب ، وعلى درجة دقيقة أيضا من التدريب . لكن حيث أن
الانسان فى الامكان «تدريبه» فقط فى مجال الشئ المعروف بالفعل ،
فان التدريب أحيانا ينزع من المرء قدراته على تعلم وسائل جديدة ،
فهو يجعل المرء متمردا ازاء ما هو خليق بأن يكون سريع الزواك بل
والضياع . ومع ذلك ، فيتوجب عليك أن تتعلق بتلك التصورات
والمفاهيم الغامضة ، هذا اذا كانت تصوراتك ومفاهيمك ، ويجب عليك
أن تعمل على ايضاحها وتفسيرها ، ذلك لأنه فى نطاق مثل هذه الاشكال
تبدأ الافكار الاصلية ، اذا كانت هناك ، فى الظهور دائما .

أما بالنسبة لتنشيط واستنهاض الخيال العلمى الاجتماعى ، فان
هناك كما اعتقد ، عدة سبل محددة لذلك هي :

١ - يعتبر اعادة ترتيب الملف ، على أكثر المستويات واقعية ،
كما سبق وقلت من قبل ، هو أحد السبل الداعية لاعمال الخيال . فأنت
أولا تقوم بالتقليب فى الملفات التى لا رابط بينها قبلا وتقرئ

محتوياتها وخطتها معا ، ثم تقوم باعادة فرزها ، وأنت تحاول القيام بهذا بشكل مستريح ، كثيرا كان أم قليلا . أما كم مرة وبأى قدر من التوسع في اعادة ترتيب الملفات ، فهو أمر سوف يختلف بطبيعة الحال باختلاف المشاكل وبكيفية ظهورها وتكثفها بصورة جيدة ، أما الميكانيزمات الخاصة بها فهي غاية في البساطة . وطبعاً وأنت تقوم بهذا سوف يكون في ذهنك المشاكل المتعددة التي تعمل عليها بنشاط ، ولكنك سوف تحاول أيضا أن تكون متلق بصورة سائلة لجوانب الربط غير المرئية وغير المخططة .

٢ - ان اتخاذ موقف التلاعب بالعبارات والكلمات التي تحددت بها مختلف القضايا كثيرا ما يؤدي الى تضييع الخيال . ولكي تحييط بالمجال الكامل للمدلولات التي يحملها كل مصطلح وتعبير تستخدمه عليك أن تبحث في القواميس والكتب الفنية عن المترادفات الخاصة بكل مصطلح وكل تعبير . وهذه العادة البسيطة سوف تحفزك على تحقيق دقة التعبير عن المشكلة ومن ثم تعريفها وتحديدتها بأقل قدر من الكلمات وبأكبر قدر من الدقة ، ذلك لأن مجرد معرفتك بالمعاني العديدة التي تكتسبها المصطلحات والعبارات يجعلك تتمكن من اختيار المعاني الدقيقة التي ترغب في استخدامها . ومع ذلك ، فإن مثل هذا الاهتمام بالكلمات يذهب الى أبعد من هذا . ففى كل عمل تقوم به ، وخصوصا في فحص الصياغات النظرية ، سوف يكون عليك محاولة الاحتفاظ بنظرة دقيقة على مستوى التعميم في كل مصطلح رئيسي ، كما سوف تجد غالبا أنه من المفيد تقسيم عبارة على مستوى عال من الصياغة الى معان أكثر واقعية . وعندما يتحقق هذا ، ستجد أن العبارة قد أصبحت تقع في عنصرين أو ثلاث ، كل منها يسير وفقا

لأبعاد مختلفة . هذا بالإضافة الى أنك سوف تحاول أيضا الارتضاع بمستوى التعميم : فقم باستبعاد الخاصيات المحددة ثم تفحص الصياغة بعد اعادة تشكيلها أو الاستدلال بمزيد من التجريد لكي ترى ما اذا كان في استطاعتك أنتوسع فيه أو جعله أكثر دقة . وهكذا ، فانك ستحاول أن تستير ، بحثا عن المعنى الواضح ، كل جانب وكل محلول للفكرة .

٣ - ان الكثير من المفاهيم العامة التي تتوصل اليها ، وأنت تعمل فكريا فيها ، ستكون قد صيغت في أنماط معينة . ومن هنا يكون وضع تصنيف جد هو عادة البداية لتحقيق تطورات مثمرة . وباختصار ، فان المهارة في تكوين أنماط ثم البحث عن ظروف ونتائج كل نمط سوف تصبح معك مجرد اجراء يتم بطريقة آلية . وبدلا من مطابقة المضمون على التصنيفات القائمة ، خصوصا التصنيفات المعتمدة على الفطنة ، فانك ستحاول البحث عن الدالات المشتركة وعن العوامل المميزة فيها وفيما بينها . وتتطلب الانماط الجيدة أن تكون معايير التصنيف واضحة ومنهجية ، ولكي تجعلها كذلك عليك أن تربي عادة التصنيف المتقاطع والمتداخل معا .

والتكنيك الخاص بعملية التصنيف المتقاطع ليس بالطبع قاصر على المواد الكمية ، بل هو في الحقيقة يعتبر أفضل وسيلة للتخيل وللممكن من أنماط «جديدة» ، وكذلك لانتقاد وتنقية الانماط القديمة . وفي هذا الشأن ، فإن المخططات التوضيحية ، والجداول ، والرسوم البيانية التي تأخذ طابع التوضيح الكمي ليست هي بالوسيلة الوحيدة لتبيان العمل الذي تم بالفعل ، بل هي في أغلب الاحيان تكون أدوات حقيقية للانتاج . فهي تبين بجلاء «الابعاد» الخاصة بالانماط ، والتي تساعدك

أيضا في عملية التخيل والبناء . وفي حقيقة الامر ، فإنه في غضون الخمسة عشر عاما الماضية ، لا أعتقد بأنني كتبت أكثر من اثنتي عشر صفحة بالنسبة للصياغة الاولية دون أن يكون فيها قليل من التصنيف المتقاطع . ذلك على الرغم من أنني ، بالطبع ، لا أعرض دائما أو حتى عادة مثل هذه الرسوم البيانية ، فمعظم هذه الرسوم تتساقط . وحيث في هذه الحالة تكون قد تعلمت شيئا . ولكن عندما تكون هذه الرسوم صالحة ، فإنها تساعدك على التفكير والكتابة بوضوح أكبر . بالإضافة لهذا ، فهي تمكنك من اكتشاف مجال العلاقات الكاملة بين العبارات ذاتها التي تفكر فيها والحقائق التي تعالجها .

وبالنسبة للباحث انوسويولوجي العامل ، يعتبر التصنيف المتقاطع هو بمثابة التوضيح البياني لجملة بالنسبة للباحث اللغوي المتأبر . فمن بواح كثيرة ، تعتبر عملية التصنيف المتقاطع هي ذات لغة النحو والبصر في الخيال العلمي الاجتماعي . ومثله مثل جميع قواعد اللغة ، يجب أن يكون التصنيف المتقاطع خاضع للضبط ولا يسمح له بالانصراف عن أغراضه المحددة .

٤ - أنك غالبا ما تحصل على أفضل نتائج الرؤية المتبصرة المتعمقة بدراسة الجوانب المتطرفة - أي بالتفكير في المقابل المضاد للشيء الذي تهتم به بصقة مباشرة . فأنت اذا ما كنت تفكر في جانب اليأس ، عندئذ عليك أيضا أن تفكر في جانب الأمل والبهجة ، اذا كنت تفكر في دراسة البؤس ، عليك أيضا أن تفكر في التبذير والاسراف . فأصعب شيء في الدنيا هو دراسة موضوع واحد فقط ، اذ عندما تحاول اجراء مقابلة بين الموضوعات ، فإنك بذلك تفرض قبضتك بشكل أفضل على المواد التي بين يديك كما أنك عندئذ تستطيع فرز وتصنيف الأبعاد التي تتم

في اطار عمليات المقارنة • وسوف تجد أنك بالانتقال جيئة وذهابا بين الاهتمام بهذه الأبعاد والاهتمام بالانماط المادية الثابتة هو عملية بالغة التنوير • وهذا التكنيك يعتبر أسلوبا معقولا منطقيا ، لأنه بدون وجود عينة ، فكل ما تستطيعه هو فقط التخمين بشأن معدلات التردد الاحصائي بأي طريقة : فكل ما تستطيعه هو تبيان المجال والانماط الرئيسية لاحدى الظواهر ، وفي سبيل هذا ، يكون الاكثر اقتصادا للجهد هو البدء بوضع «الانماط المحورية» ، أى المتضادات وفقا للأبعاد المختلفة • وهذا الامر ليس معناه بالطبع أنك لن تجاهد في سبيل تحقيق وتأكيد الاحساس بالتناسب — أى البحث عن دليل يقود الى معرفة معدلات تكرار أنماط معينة • ففي الحقيقة ، يحاول المرء بصفة مستمرة الربط بين هذا المطلب والبحث عن المؤشرات التى من أجلها قد يقوم الانسان بجمع الاحصائيات •

والفكرة وراء هذا ، هو استخدام مجموعة متنوعة من الآراء ووجهات النظر : فأنت ستحاول ، مثلا ، أن تيسأل نفسك كيف يمكن لعالم سياسى قد قرأت له مؤخرا الوصول الى هذا ، وكذلك كيف يمكن هذا لذلك الباحث السيكولوجى التجريبي أو ذلك المؤرخ ؟ إنك تحاول التفكير من منطلق وجهات نظر وآراء متنوعة ومتعددة ، وبهذا الشكل تترك ذهنك ليكون بمثابة منشور متحرك يستقطب الضوء من أكبر قدر ممكن من الزوايا • وفي هذا الشأن ، غالبا ما تكون كتابة الحوار عملية مثمرة ومفيدة تماما •

إنك فى أغلب الاحيان ستجد نفسك وقد سار فكرك فى مواجهة شيء ما ، كما أنه فى محاولة فهم حقل جديد للفكر ، فان واحد من أوائل الأشياء التى تقوم بها هو وضع المخطط العام للحجج الرئيسية • فأحد

الاشياء المقصودة من «الاستغراق في أدب المادة» هو أن تكون لديك القدرة على تحديد موقع الخصوم والاصدقاء من كل وجهة نظر متاحة وبالمناسبة ، فليس من الامور الطيبة أن «تستغرق في أدب المادة» بأكثر من اللازم ، حيث أنك قد تغوص وتغرق فيها ، كما فعل « مورتيمر أدلر » ، فالشيء المهم قد يكون في معرفة متى يجب أن تقرأ ، ومتى لا ينبغي القراءة .

هـ - ان الحقيقة بأنه ، من أجل التبسيط ، في عملية التصنيف المتقاطع ، يكون عليك العمل أولا في نطاق تعلم أو لا تعلم سوف يشجرك على التفكير في أقصى الجوانب المتضادة . وهذا الامر بصفة عامة شيء جيد ، ذلك لأن التحليل الكمي لا يمكنه بالطبع تزويدك بمعدلات التكرار أو بالأحجام . فالتكنيك الخاص بهذا التحليل وغايته هو اعطائك مجال الأنماط . وأنت بالنسبة للكثير من الاغراض لا تكون في حاجة لأكثر من هذا ، على الرغم من أنك بالنسبة لبعضها تكون في حاجة بالفعل الى الحصول على فكرة أكثر دقة بشأن حالات التناسب التي تتطوى عليها هذه الاغراض .

وأحيانا يكون اطلاق العنان للخيال أمر يمكن تحقيقه عن طريق قلب احساسك بالتناسب بصورة متممة (هـ) . فاذا ما كان هناك شيء يبدو طفيف جدا ، فلتخيل ببساطة أنه شيء ضخم ، واسأل نفسك : ما هو الفارق ؟ والعكس صحيح ، بالنسبة للظواهر العملاقة . فمثلا ، ماذا كانت ستبدو عليه القرى قبل المتظمة لو كان بها كثافة سكانية تبلغ ثلاثين مليون نسمة ؟ في أيامنا هذه على الأقل ، لن يكون علي أبدا أن أقوم فعلا بإجراء حصر أو قياس حقيقي لأي شيء ، قيل أن أنتلويل كل بند من عناصره ، وظروفه ، ونتائجه في عالم أتخيله وأتحكم وأضبط

القياس لكل شيء فيه . وهذا هو أحد الأشياء التي ينبغي أن يقصدها
رجال الإحصاء ، وإن كان لا يبدو أنهم يفعلون هذا أبدا ، من تلك
المعبرة القصيرة المخيفة عن «معرفة الكون قبل تحديد عينته» .

٦ - أيا كانت المشكلة التي تشغل اهتمامك ، فانك سوف تجد من
المفيد محاولة فرض سيطرة عنصر «المقارنة» على المواد . فالبحث عن
حالات قابلة للمقارنة ، سواء في إحدى الحضارات والفترات التاريخية
المعينة أو في عدة حضارات ، سوف يعطيك مدخل متعددة . فلا ينبغي
عليك أبدا التفكير في وصف نظام من أنظمة أمريكا القرن العشرين
دون أن يكون في ذهنك أنظمة شبيهة لها في أنماط أخرى من البناءات
الاجتماعية والفترات التاريخية . فالامر سيكون بالنخ السطحية إذا لم
تعقد مثل هذه المقارنات الواضحة . وفي الوقت المناسب سوف يتأتى
لك بصورة آلية تقريبا توجيه فكرك الى الناحية التاريخية ، وأحد
أسباب هذا ، هو أن ما تقوم ببحثه غالبا ما يكون محدود العدد :
ولكى تفرض عنصر المقارنة عليه ، عليك أن تضعه في اطار تاريخي .
أما بوضعه في صورة أخرى ، فان مدخل نمط المقارنة غالبا ما يتطلب
فحص المواد التاريخية . وهذا الامر غالبا ما يفضي الى بروز نقاط
مفيدة لتحليل تيار ما ، أو أنه يؤدي الى ايجاد نمطية لأطوار المراحل .
اذن ، فأنت سوف تستخدم المواد التاريخية بسبب الرغبة في الحصول
على مجال أكمل ، أو مجال أكثر ملاءمة لظاهرة ما - وهو المجال الذي
أقصد منه أن يشمل الجوانب المتنوعة وفقا لمجموعة معروفة من الأبعاد .
لذلك ، فان بعض المعرفة بتاريخ العالم يعتبر أمر لازم لا غنى عنه
بالنسبة للباحث السوسولوجي ، حيث يدون مثل هذه المعرفة ، بغض
التنظر عن أي شيء آخر يعرفه ، سيكون ببساطة مجرد شخص عاجز
كسبح .

٧ — بعد ذلك ، هناك ، أخيرا ، نقطة أخرى تتصل بحرفة وضع كتاب بأكثر مما لها بعملية اطلاق العنان للخيال . ومع ذلك ، فان عملية وضع كتاب واطلاق العنان للخيال هما في الغالب شيء واحد : فقيامك بترتيب المواد لعرضها غالبا ما يؤثر في مضمون العمل الذي تقوم به . والفكرة التي تعتمل في ذهنى وتعلمتها من أحد كبار الكتاب هو : «لامبرت دافيز» الذى لا أعتقد أنه بعد أن رأى ما فعلته بها سوف يقر بانها من نبت أفكاره ، هى التمييز بين المقال والموضوع .

فالمقال يتناول شيء مثل «الحياة العملية للمسؤولين التنفيذيين فى الشركات» أو «السلطة المتزايدة للمسؤولين العسكريين» أو «أقول دور أرباب المجتمع» . وعادة ما يكون معظم ما تقوله حول المقال يمكن صياغته فى حدود فصل واحد أو جزء من فصل . ولكن النظام الذى ترتب به كافة المقالات التى تتناولها غالبا ما يأتى بك الى دائرة الموضوعات .

فالموضوع هو فكرة ، عادة ما تمثل تيارا ذا دلالة معينة ، أو مفهوم رئيسى ، أو تمييز أساسى ، كالعقلانية والسببية على سبيل المثال . وأنت عندما تعمل على وضع الأساس البنائى لكتابك ، وعندما يتأتى لك أن تضمن هذا الأساس الفكرتين أو الثلاث ، أو على حسب الحالة التى قد تكون ست أو سبع أفكار ، عندئذ سوف تعرف أنك قد وصلت الى قمة العمل . وأنت ستلاحظ وجود هذه الافكار لأنها سوف تصر على فرض نفسها على كافة أنواع الموضوعات التى تتناولها بل وربما قد تشعر أنها مجرد أفكار مكررة . وأحيانا تكون بالفعل هكذا ! ومن المؤكد أنها فى أغلب الاحيان ستتواجد فى أكثر الاجزاء تشويشا وأسوأها كتابة من النص الذى تعمل عليه .

وما يجب عليك أن تفعله هو استخراج هذه الافكار ووضعها في صياغة عامة بأوضح ما يكون وبأقل الصور ايجازا . ثم يعددُ ، وبصورة نسقية تماما ، عليك أن تختبر وضوحها في نطاق المجال الكامل لموضوعاتك . وهذا معناه أنك سوف تتساءل بالنسبة لكل موضوع : كيف بالضبط يتأثر بكل من هذه الافكار ؟ ثم : ما هو بالضبط المعنى ، اذا كان هناك أى معنى ، بالنسبة لأى من هذه الافكار في كل من هذه الموضوعات .

أحيانا قد تتطلب احدى الافكار كتابة فصل أو جزء كامل عنها ، وربما قد يكون هذا في بداية طرحها لأول مرة أو ربما في الخلاصة الاخيرة نحو النهاية . وبصفة عامة ، فانتى أعتقد أن معظم الكتاب — وكذلك معظم من يفكرون بطريقة نسقية — سوف يوافقون على أن جميع الافكار في نقطة معينة يجب أن تظهر وقد بدت الصلة بين كل منهما والاخرى . وغالبا ، وان لم يكن دائما ، من الممكن تحقيق هذا في بداية الكتاب . وعادة ما يجب أن يتم هذا ، في أى كتاب جيد البناء ، قرب نهايته . وبطبيعة الحال ، عليك طول الوقت على الأقل محاولة ارجاع الافكار الى كل موضوع . طبعا الكتابة في هذا الامر أسهل من القيام به ، حيث أنه عادة ليس بالامر الذى يتم بالصورة الميكانيكية كما يبدو ، وان كان يتم هكذا أحيانا — على الأقل اذا كانت الافكار قد صنفت وأصبحت واضحة بصورة ملائمة . ولكن هنا ، طبعا يكمن العيب لأن ما لدى هنا في سياق الصنعة الادبية وأسميه آراء ، في سياق العمل الفكرى فانتى أسميه أفكار .

وعلى كل ، ففى بعض الاحيان ، قد تجد أن كتابا ما لا يحوى حقا أى نوع من الافكار ، بل هو مجرد خط من الموضوعات المحاطة

بتمهيدات منهجية عن المنهج ، ومقدمات نظرية عن النظرية • وهذا بالفعل يعتبر أمر لازم لا غنى عنه في الكتب التي يضعها أناس خاويين الذهن من الأفكار ، وهكذا أيضا يكون هناك الافتقار لعنصر الوضوح •

(٥)

اننى أعلم أنك سوف تتفق معى على أنه ينبغي عليك تقديم عملك باوضح وأبسط لغة يسمح بها موضوعك وأفكارك • ومع ذلك ، وربما كما لاحظت ، نجد أن التضخيم وتعدد المقاطع يسودان في لغة العلوم الاجتماعية • وأعتقد أن الذين يستخدمون هذه اللغة يعتقدون بأنهم يقلدون «علم الفيزيقا» ولا يدركون أن قدرا كبيرا من «هذه» اللغة ليست بالشيء الضرورى • وفي الحقيقة ، لقد قيل بشكل من الثقة أن هناك «أزمة خطيرة في مجال القراءة والكتابة» - وهي الازمة التي ينغمس فيها علماء الاجتماع بدرجة كبيرة^(٦) • والسؤال هنا هو هل هذه اللغة الغربية مرجعها هو حقيقة أن الموضوعات التي تناقش تشمل قضايا ومفاهيم ومناهج عميقة الابعاد ودقيقة ؟ فإذا لم يكن الامر كذلك ، اذن ما هي الاسباب وراء ما يسميه «مالكولم كولى» بحذق ومهارة «حصيلة الكلام»^(٧) • وهل هو ضرورى لكى يكون عملك متناسبا ؟ فلو كان كذلك ، عندئذ لن يكون فى وسعك عمل شيء هيباله ، أما اذا لم يكن ، اذن فكيف يمكنك تجنبه ؟ •

وكما أعتقد ، فان الافتقار الى عملية الوضوح الفورى عادة ما تكون علاقتها بسيطة أو لا علاقة لها بتعقد الموضوع ، كما أن لا علاقة لها على الاطلاق بعمق الفكر ، بل ان علاقتها كاملة تقريبا ببعض الجوانب المعينة التي تحيط بها البلبلة حول المكانة الخاصة للكتاب الاكاديمى •

ففى الكثير من الدوائر الاكاديمية اليوم ، فان أى شخص يحاول الكتابة بصورة كبيرة من الوضوح يكون معرضا للادانة بأنه « مجرد أديب » أو الاسوأ من هذا ، «مجرد صحفى» • وأنت ربما تكون قد تعلمت أن هذه العبارات ، باستخدامها الشائع ، لا تدل الا فقط على نتيجة زائفة : وهى أن هذه الكتابات مصطنعة لأنها مقروءة • والشخص الاكاديمى فى أمريكا يحاول انتهاج حياة فكرية جديدة فى سياق اجتماعى غالبا ما يبدو على النقيض تماما من هذه الحياة • فالمنزلة التى يتمتع بها لا بد أن تكون عوضا عن الكثير من القيم السائدة التى ضحى بها باختياره للحياة الاكاديمية • فمطلب الشخص الاكاديمى من أجل المنزلة سرعان ما يصبح مقيدا بصورته الذاتية لنفسه كـشخص من «العلماء» • أما أن يوصف بأنه «مجرد صحفى» فهو شئ يجعله يشعر بالامتهان والضحالة • وهذا هو الموقف ، كما أعتقد ، الذى كثيرا ما يكون فى أدنى مستوى من مفردات اللغة الدقيقة وما ينطوى عليه أسلوب التحدث والكتابة • وتعلم هذا الاسلوب أقل صعوبة من عدم تعلمه • ولقد صار الاعتقاد أن من لا يستخدمونه يتعرضون للاستهجان الاخلاقى • وقد يكون الامر راجع الى أنه نتيجة لنوع من الانغلاق الاكاديمى على صفوف هذا الوسط الذى يود استبعاد فئة المثقفين الاذكياء الذين يحظون بالاهتمام ، أكاديميين أو غيرهم •

ومعنى أن تكتب هو أنك تعمل على اثاره لاهتمام القارىء • وهذا

يعد جزءا من «أى» أسلوب يتم استخدامه • وأن تكتب معناه أيضا مطلب للنفس باكتساب المكانة على الأقل الكافية لأن تجعلك تقرأ • والشخص الاكاديمى الصغير السن ينشغل كثيرا بكلام المطلبين ، ولأنه يشعر بافتقاره الى المركز الشعبى فانه كثيرا ما يضع مطلبه من أجل

مكانة خاصة لنفسه قبل مطلبه في سبيل كسب اهتمام القارىء
لما يقوله • وفي أمريكا في حقيقة الامر ، حتى أكثر أصحاب المعرفة
ثقافة وعلم لا يتمتعون بالقدر الكبير من المكانة وسط دوائر واسعة
وجماهير كبيرة • وفي هذا الخصوص كانت حالة علم الاجتماع حالة
متطرفة : فالعادات المرتبطة بالاسلوب السوسيولوجي ترجع الى حد
كبير الى ذلك الزمن الذي كان فيه علماء الاجتماع يتمتعون بمكانة
بسيطة بسين غيرهم من الاكاديميين • لذلك فان الرغبة في الحصول
على المكانة تعد أحد الاسباب في أن الاكاديميين ينزلون بسرعة بالغة
في الغموض وعدم الوضوح • كذلك ، فان هذا بدوره يعتبر أحد الاسباب
في أنهم لا يحصلون على المكانة التي ييغونها • وهي بالفعل تعتبر
بمثابة دائرة خبيثة ، ومع هذا ، فهي دائرة يمكن لأي عالم تحطيمها
والخروج منها بسهولة •

وأنت لكي يمكنك التغلب على لغة «النثر» الاكاديمي ، ينبغي
عليك أولاً ، التغلب على «الوضع» الاكاديمي • ولكي تجيب على
الاسئلة الثلاثة التالية ، تكون دراسة قواعد اللغة وجذورها
الاتجלו ساكسونية أقل أهمية بكثير من توضيح اجابتك الخاصة عليها •
وهذه الاسئلة هي : (١) ما هو مدى صعوبة وتعقد الموضوع الذي
أتناوله ؟ (٢) عندما أكتب ما هي المكانة التي أطلبها لنفسي ؟ (٣) من
هو الذي أحاول الكتابة من أجله ؟

(١) الاجابة المعتادة على السؤال الاول هي : أنه ليس بالصعوبة
والتعقيد بمثل الطريقة التي تكتب بها عنه • والدليل على هذا موجود
في كل مكان : ويتضح من تلك السهولة التي تترجم بها ٩٥٪ من كتب
علم الاجتماع الى اللغة الانجليزية^(٨) •

ومع ذلك ، فانك قد تتساءل ، ألسنا أحيانا نحتاج الى مصطلحات فنية (٩) ؟ طبعاً نحتاج ، ولكن كلمة «فنية» لا تعنى بالضرورة وجود صعوبة ، وبالتأكيد فانها لا تعنى اللغة غير المفهومة . فاذا ما كانت هذه المصطلحات الفنية ضرورية بالفعل وفي نفس الوقت واضحة ودقيقة ، عندئذ لن يكون من الصعب استخدامها في سياق لغة انجليزية واضحة ومستقيمة ومن ثم تقديمها للقارئ وهي غنية بالمعاني .

ربما هنا قد تعترض على أن الكلمات العادية ذات الاستخدام الشائع كثيراً ما تكون «محملة» بالمشاعر والقيم ، وأنه بناء على ذلك قد يكون من الأفضل تجنبها لصالح كلمات أو مصطلحات فنية جديدة . وها هي اجابتي على ذلك : من الصحيح أن الكلمات العادية كثيراً ما تكون غنية وذاخرة بالمشاعر والقيم ، ومع هذا فان الكثير من المصطلحات الفنية ذات الاستخدام الشائع في علم الاجتماع هي الأخرى تكون أيضاً ذاخرة وغنية . وأنت لكي تكتب بوضوح معناه ضبط هذا الثراء والغنى ، وأن تقول بالضبط ما تريد قوله بصورة تجعل هذا القول وهذا القول فقط مفهوم للآخرين ، ولنفترض أن المعنى الذي تقصده محاط بدائرة قطرها ستة أقدام ، وأنت تقف وسطها ، ولنفترض أن المعنى الذي فهمه القارئ هو دائرة أخرى مثلها ، يقف فيها القارئ . وهنا نقول أن الدائرتين تتداخلان معاً بالفعل ، أما مدى هذا التداخل فهو يمثل مدى اتصالك . والجزء غير المتداخل من دائرة القارئ ، يعتبر مجال واحد لا يخضع معناه للضبط ، والقارئ يستكمله . أما في دائرتك ، فالجزء غير المتداخل — معناه مأخذ آخر على نفسك ، فأنت لم تستطع أن تدخله ضمن الدائرة . ان البراعة في الكتابة هي أن تجعل دائرة المعنى الخاصة بالقارئ متوافقة تماماً مع

دائرتك ، وأنت تكتب بشكل يجعلكما أنتما الاثنان تتفان في نفس دائرة
الفهم المضبوط .

اذن ، النقطة الاولى التى أقصدها أن معظم «حصيلة الكلام» ليس
لها صلة بأى نوع من تعقد الموضوع أو الفكر . بل هى تستخدم لترسيخ
المطالب الاكاديمية لذات الباحث ، وأن تكتب بهذا الشكل هو أنك
تقول للقارئ : (وأنا متأكد من هذا دون أن أعرفه) : « اننى أعرف
شيئاً بالغ الصعوبة وأنت لن تستطيع فهمه الا فقط اذا تعلمت أولاً
لغتي الصعبة . وفى نفس الوقت ، فأنت لست سوى ، أو غير ذى
تخصص ، أو أى نوع آخر من تلك الانماط المتخلفة » .

(٢) وللإجابة عن السؤال الثانى ، علينا أن نميز ما بين وسيلتين
لتقديم عمل علم الاجتماع طبقاً للفكرة التى يملكها الكاتب عن نفسه ،
وعن الصوت الذى يتحدث به . احدى الوسيلتين تنبع من فكرة أن
الكاتب هو انسان قد يصيح ، أو يهمس أو يقهقه — ولكنه فى كل
الاحوال يكون دائماً موجود هناك . كذلك من الواضح أى نوع من
الناس هو : هل هو واثق من نفسه ، هل هو عصبى ، هل هو مباشر
أم ملتو ، أى أنه «يكون» مركز للتجربة والتعمق العقلى ، ولكنه
الآن قد اكتشف شيئاً ما ، وبدأ يخبرنا عن هذا الشئ ، وعن كيف
اكتشفه . وهذا هو الصوت الكامن خلف أفضل العروض المتاحة فى
اللغة الانجليزية .

أما الوسيلة الثانية التى يعرض بها العمل فهى لا تستخدم أى
صوت لأى انسان . فمثل هذا النوع من الكتابة ليس «بصوت انسان
على الاطلاق» ، بل هو صوت آخر مستقل ذاتياً . وهو نثر تصنع
آلة ، وملىء برطانة لاستحق الطريقة القوية التى كتب بها : وهو
ليس فحسب ذو صبغة غير شخصية ، بل هو ذو صبغة غير شخصية

ذاخرة بالتظاهر • وتكتب النشرات الحكومية أحيانا بهذا الشكل ،
وخطابات العمل أيضا ، بل وقدر كبير من علم الاجتماع • وأى نوع
من الكتابة — ربما بخلاف ذلك النوع المعين الذى يكتبه أصحاب
الاسلوب الرفيع — ولا يمكن تخيل أنه يعبر عن حديث بشرى ، هو
بالفعل بمثلبة كتابة رديئة •

(٣) وأخيرا ، هناك السؤال المتعلق بأولئك الذين عليهم أن
يسمعو هذا الصوت — مع التفكيك فى ذلك الصوت الذى يؤدى أيضا
الى تلك السمات المميزة للاسلوب • أنه لمن الاشياء المهمة جدا بالنسبة
لأى كاتب أن يضع فى ذهنه تماما أى نوع من الناس أولئك الذين
يحاول التحدث اليهم — وأيضا ما هى فكرته عنهم • وهذه ليست
بالاسئلة السهلة ، ولكى يمكن الاجابة عنها بشكل جيد هو أمر يتطلب
قرارات خاصة بالمرء ذاته وكذلك معرفة بالجمهور القارئ • واقصد
قلنا أنه لكى تكتب معناه أنك تثير مطلب أن تكون مقروءا ، ولكن من
هو ذلك القارئ ؟ •

احدى الاجابات على هذا طرحها زميلى «ليونيل تريلينج» الذى
سمح لى بعرض هذه الاجابة ، وهى ، عليك أن تفترض بأنه قد طلب
منك اللقاء محاضرة حول موضوع ما تعرفه جيدا أمام جمهور من
المدرسين والطلبة من جميع الاقسام باحدى الجامعات الرائدة ، وأيضا
أمام مجموعة متنوعة من الناس أصحاب الاهتمام من احدى المدن
القريبة • وافترض أن هذا الجمهور يجلس أمامك وأن لهم الحق فى
المعرفة ، وافترض أيضا أنك تبغى فى احاطتهم بهذه المعرفة • والآن
عليك أن تكتب •

ان عالم الاجتماع ككاتب تتوافر أمامه أربعة امكانيات واسعة •
أولها ، هو أنه اذا ما أقر عن نفسه أنه يمثل صوتا وافترض أنه يتحدث

لمثل هذا الجمهور الذي أشرت إليه ، عندئذ فانه سوف يحاول كتابة نثر مقزوء . ثانيهما ، انه اذا ما افترض أنه يمثل صوتا ولكنه في ذات الوقت لا يضع في ادراكه وجود أي جمهور ، فانه عندئذ سوف يقع بسهولة في خطرات غير واضحة . ومن الافضل لمثل هذا الانسان أن يكون جريص وحذر . وثالث الامكانيات هو أن يعتبر نفسه كصوت أقل من كونه غميلة لصوت ما تغير شخصي ، حينئذ كـ اذا ما وجد له جمهور — سيكون في أغلب الاحيان عبارة عن عبادة . أما رابع هذه الامكانيات هو أنه ، ودون أن يعرف ماهية صوته الخاص ، اذا لم يجد له أي نوع من الجمهور ، بل يتحدث منفردا حديثا لن يحفظه أحد ، عندئذ اعتقد أنه علينا أن نعرف أنه بمثابة صانع حقيقي للغة النثر القياسية : وهو صوت مستقل بذاته يتردد في قاعة فسيحة خاوية ، وانه لشيء ملهف ، وكأنه احدى روايات كافكا ، وهو ما ينبغي أن يكون: فقد كنا نتحدث عن حافة العقل .

ان الخط الفاصل بين العمق والنعو والترثرة هو خط رقيق جدا ، بل وخطر . ولا ينبغي على أحد أن يتكرر ذلك السحر الغريب الذي يتمتع به أولئك الذين — كما في منظومة «وايتمان» الصغيرة — في بداية دراساتهم ، يشعرون بالسعادة انبالغة وتتابهم الرهبة من الخطوة الأولى التي نادرا ما يرغبون في السير أبعد منها . ان اللغة ، بمكوناتها ذاتها ، رغم أنها تشكل عالما رائعا ، الا أننا وقد وقعنا في أحابيل هذا العالم ، لا يجب أن نخطيء بالخليط بين البدايات وعمق النتائج النهائية . وأنت بصفتك عضو في الوسط الاكاديمي ينبغي أن تفكر في نفسك على أساس أنك تمثل لغة عظيمة بالفعل ، وأنه ينبغي أن تتوقع وتطلب من نفسك عندما تتحدث أو تكتب محاولة ادارة الحديث والنقاش كرجل متحضر .

بعد ذلك ، هناك نقطة واحدة أخيرة تتصل بتفاعل الكتابة مع التفكير . فأنت اذا ما كتبت فقط مستعينا بما أسماه «هانز ريشتباخ» «سياق الاكتشاف» فلن يفهمك سوى قلة ضئيلة من الناس ، والاكثر من هذا هو أنك سوف تنحو لكي تكون ذو طابع ذاتي تماما في تعبيرك . وأنت لكي تضي على ما تفكر فيه صفة أكثر موضوعية ، ينبغي عليك أن تعمل من خلال سياق العرض . فأنت في بداية الامر تقوم بـ «عرض» ما تفكر فيه على نفسك ، وهو ما يسمى غالبا بعملية «التفكير بوضوح» . بعدئذ وعندما تشعر بأن ما تفكر فيه قد صار مستقيما واضحا ، فانك تقوم بعرضه على الآخرين — وغالبا ما تجد أنك لم تجعله فكريا واضحا . والآن أنت قد صرت في «سياق العرض» ، أحيانا سوف تلاحظ أنه أثناء محاولتك عرض أفكارك ، فانك سوف تقوم بتعديلها — ليس فقط من حيث شكل صياغتها بل غالبا من حيث فحواها كذلك ، فبينما أنت تعمل في سياق العرض ، فانك سوف تحصل على أفكار جديدة . والامر باختصار هو أنه سوف يصبح لديك سياق جديد للاكتشاف ، يختلف عن السياق الاصلى ، وعلى مستوى أعلى كما أعتقد لأنه أكثر موضوعية من الناحية الاجتماعية . وهنا ، مرة أخرى ، لن يكون في امكانك الفصل ما بين الكيفية التي تفكر بها والكيفية التي تكتب بها . فسوف يكون عليك عندئذ أن تتحرك جيئة وذهابا بين السياقين ، وأينما تحركت عليك أيضا أن تعترف الى أين أنت ذاهب ؟ .

(٦)

مما قلت ، سوف تفهم أنك عند الممارسة والتطبيق لن تكون أبدا ، «في بداية العمل في مشروع» ، بل أنت بالفعل في خضم «العمل» ، سواء في مجرى شخصي ، أو في الملفات ، أو في وضع الملاحظات بعد

التنقيب هنا وهناك ، أو في أى مساع أخرى لها خطوطها المحددة .
وباتباع هذه الطريقة في الحياة والعمل ، فانك سوف تكون دائما قد
حصلت على الكثير من رؤوس الموضوعات التي تود العمل عليها بصورة
أكبر . وبعد ما تستقر على «مخرج» معين فانك ستحاول استخدام
ملفك كاملا ، ومحصلة تنقيبك وبحثك في المكتبات ، وحواراتك ،
وما اخترته من الناس — كل هذا تضعه في خدمة هذا الموضوع أو ذلك
الرأى . انك بهذا تحاول بناء عالم صغير يتضمن جميع العناصر
الاساسية التي تدخل في نطاق العمل الذي تقوم به ، وتحاول وضع كل
من هذه العناصر في مكانه بطريقة منهجية ، كما تحاول بصفة مستمرة
اعادة ترتيب ومواءمة هذا الاطار حول ما يحدث من تطورات في كل جزء
منه . ومجرد أن تعيش في هذا العالم البنائى ، معناه أن تعرف بما
هو مطلوب : أفكار ، حقائق ، أفكار ، شخصيات ، أفكار .

وهكذا ، فانك سوف تكتشف وسوف تصف ، وتقوم بوضع أنماط
لترتيب وتنظيم ما اكتشفته ، كما تقوم بتركيز وتنظيم التجربة
بتميز البنود باسمها . وهذا البحث عن النظام سوف يجعلك تسعى
للحصول على نماذج وتيارات ، ولايجاد العلاقات التي قد تكون نمطية
وسببية . أى باختصار ، سوف تبحث عن المعانى لما وصلت اليه ،
ولما يمكن تفسيره بأنه يشكل دلالة ظاهرة لشيء آخر ليس بظاهر .
كما أنك ستقوم بوضع قائمة تحوى كل شيء يبدو واردا في كل ما تحاول
فهمه ، وسوف تعريه وتجرده الى عناصره الجوهرية ، ثم بعدئذ بعناية
وبطريقة منهجية سوف تتسبب هذه البنود كل منها للاخر لكى تشكل
نوعا من النمط العامل . وآنئذ فانك سوف تعمل على ارجاع هذا النمط
وتنسبه الى ذلك الشيء الذى تحاول تفسيره . وفي بعض الاحيان يكون
هذا العمل سهلا ، ولكنه كثيرا ما لا يتحقق هكذا .

ومع ذلك ، فدائماً ووسط كل التفاصيل ، فانك سوف تكون في عملية بحث من مؤشرات قد تتوجه صوب التيار الرئيسي ، وصوب الاستكشاف والاتجاهات البارزة في مجال المجتمع في منتصف القرن العشرين ، ذلك لأن هذا في نهاية الامر هو التنوع البشرى الذى تكذب دائماً عنه .

ان عملية التفكير هي نضال من أجل النظام وفي ذات الوقت من أجل الفهم الشمولى . وأنت لا ينبغي عليك التوقف عن التفكير بأسرع من اللازم — والا فانك سوف تفشل في معرفة كل ما ينبغي عليك معرفته ، كما أنه ليس في امكانك ترك هذا التفكير يستمر الى ما لا نهاية ، والا فانك سوف تتفجر . وهذه هي المعضلة التى أعتقد أنها تجعل عملية التأمل ، في تلك المناسبات النادرة عندما يتحقق النجاح كثيراً أو قليلاً ، هي أكثر المساعى حماسة وحرارة في نطاق قدرة الكائن البشرى .

وهنا ، قد يكون في امكانى تلخيص ما حاولت أن أقوله بشكل أفضل في شكل عدة توصيات ومحاذير قليلة :

١ - كن صاحب حرفة ماهر : تجنب اللجوء الى أى قاعدة للاجراءاتات تتسم بالجمود ، وعليك قبل كل شئ السعى نحو تطوير واستخدام الخيال العلمى الاجتماعى . تجنب صنمية المنهج والتكنيك ، جت على اعادة تأهيل صاحب الحرفة الفكرية غير المصطنعة ، وحاول أن تصبح أنت نفسك صاحب الحرفة هذا . دع كل انسان ليكون صاحب منهجية الخاصة ، دع كل انسان ليكون هو صاحب النظرية ، دع النظرية والمنهج مرة أخرى ليكونا جزء من ممارسة الحرفة . عليك أن تتنازل في سبيل اعطاء الاولوية للدارس الفرد ، عليك أن تتنازل

في مواجهة فرق البحث من التقنيين • كن عقلا واحدا يركز على
مواجهته الخاصة لمشاكل الانسان والمجتمع •

٢ - تجنب صفة الشذوذ البيزنطية التي تتسم بها المفاهيم
المترايطة وغير المترابطة ، والثرثرة المصطنعة • حث نفسك والآخرين
على انتاج الصياغة الواضحة ببساطتها • استخدم عبارات ومصطلحات
أكثر دقة فقط عندما تؤمن بشدة أن استخدامها يوسع من مجال
أحاسيبك ، ومن دقة مراجعك ، ومن عمق تفكيرك العقلي • تجنب
استخدام الغموض كوسيلة للتخلص من استخراج الاحكام عن المجتمع
- وكوسيلة للتهرب من حكم قرائك عن عملك الخاص •

٣ - ضيع أى بناءات مستخرجة عبر التاريخ وتعتقد أن عملك
يتطلبها ، عليك أيضا أن تغوص في التفاصيل الجزئية للتفرعات
التاريخية • عليك أيضا تكوين نظرية رسمية تماما وبناء أنماط بقدر
ما تستطيع • عليك بالفحص التفصيلي للحقائق الصغيرة والعلاقات
بينها ، وكذلك للاحداث الكبيرة الفريدة • ومع ذلك ، لا تكن متعصبا ؛
اتسب كل هذا العمل ، بصفة مستمرة ولصيقة ، الى مستوى الواقع
التاريخي • لا تفترض أن شخصا آخر سوف يفعل ذلك نيابة عنك ،
في وقت ما ، وفي مكان ما • اعتبر مهمتك هي تعريف هذا الواقع
وتحديده ، وقم بصياغة مشاكلك في عباراتها المناسبة ، وعلى مستواها
حاول أن تحل هذه المشاكل ومن ثم حل القضايا والمتاعب التي تتضمنها ،
ولا تكتب أبدا ما يتجاوز ثلاث صفحات دون أن يكون في ذهنك على
الأقل مثال قوى •

٤ - لا تكتفى فقط بدراسة مجرد وسط صغير واحد بعد الآخر ،
بل قم بدراسة البناءات الاجتماعية التي تنتظم فيها هذه الازسباط

الاجتماعية . وفي نطاق هذه الدراسات للبناءات الاكبر ، قم باختيار
الايوساط الاجتماعية التي تحتاجها لكي تدرسها بالتفصيل ، ثم قم
بدراستها بصورة تتمكنك من فهم تفاعل الاوساط الاجتماعية مع البناء
الاجتماعي . بعد ذلك سر قدما بطريقة مشابهة بقدر ما تتطلبه مساحة
الزمن . لا تكن فقط مجرد صحفى ، مهما يكن يتسم بالدقة ، و عليك
أن تعرف أن الصحافة من الممكن أن تكون مسعى فكرى عظيم ، ولكن
عليك أن تعرف أيضا أن مسعاك أكثر عظمة !! لذا ، فلا تكتفى فقط
بسرده الأبحاث الصغيرة في لحظاتها الجامدة القاطعة ، أو في مجراها
الزمنى القصير الامد . اعتبر مسار التساريخ البشرى هو مساحتك
الزمنية التي تعمل عبرها ، و قم في نطاقها بتحديد الاسبوع ، والسنوات ،
والحقبة التاريخية التي تتولى فحصها .

٥ - لاحظ أن هدفك هو الفهم المقارن تماما للبناءات الاجتماعية
التي ظهرت والموجودة الآن بالفعل في تاريخ العالم . لاحظ أنه لكي
تحقق هذا يجب عليك تجنب التخصص التعسفى للاقسام السائدة .
عليك أن تتوع طابع التخصص في عملك ، طبقا للموضوع ، وفوق كل
شئ طبقا للمشكلة المهمة . وعند صياغة ومحاولة حل هذه المشاكل ،
لا تتردد ، بل عليك في الواقع أن تسعى ، بصورة مستمرة وذاخرة
بالخيال ، الى العمل بناء على المنظورات والمواد ، الافكار والمناهج ،
الخاصة بأى وبجميع الدراسات المعقولة عن الانسان والمجتمع . فهى
تعتبر جميعا دراسات خاصة «بك» ، انها بمثابة جزء مما أنت جزء منه ،
ولا تدع أحد يأخذها منك من أولئك الذين قد يغلقونها أمام وجهك
برطانتهم الغريبة وبدعوى «الخبرة» .

٦ - دع عينيك دائما مفتوحتان على صورة الانسان - على المفهوم
الوراثى لطبيعة البشرية - التي يجسمها ويوحى بها عملك ، وكذلك

على صورة التاريخ - أي مفهومك عن كيف صنع التاريخ • وباختصار، عليك باستمرار تفسير ومراجعة آرائك عن مشاكل التاريخ ، وعن متبادل البيوجرافيا ، وعن مشاكل البناء الاجتماعي الذي تتقاض فيه البيوجرافيا مع التاريخ • دع عينيك مفتوحتان على جوانب التنوع في النسمة الفردية ، وعلى أنماط التغير للحقبات التاريخية • استخدم ما تراه وما تتخيله كمفاتيح لدراستك عن التنوع البشري •

٧ - اعلم أنك تربت وتعمل على استمرارية تقليد التحليل الاجتماعي الكلاسيكي ، لذا حاول أن تفهم الانسان ليس باعتباره شريحة منعزلة ، وليس كحقل أو تسوق جلى مفهوم في ذاته ولذاته • حاول أن تفهم الرجال والنساء باعتبارهم فاعلين تاريخيين واجتماعيين، وأن تفهم السبل التي تستخدمها المجتمعات البشرية المختلفة في انتقاء وتشكيل الرجال والنساء بصورة معقدة ومحيرة • وقبل انتهائك من أى عمل ، مهما تكن صلته غير مباشرة في حينه ، عليك بتوجيهه الى المهمة المركزية لفهم البناء الاجتماعي والتيارات السائدة ، وفهم التشكيل والمعاني ، المقصودة من عصرك الخاص ، ذلك العالم الرهيب الرائع من المجتمع البشري في النصف الثاني من القرن العشرين •

٨ - لا تسمح للقضايا العامة على حسب ما تصاغ رسميا ، ولا للمتاعب بحسبها الشخصي ، أن تقرر لك المشاكل التي تتناولها بالدراسة • وقبل كل شيء ، عليك أن لا تتخلى عن استقلالك الاخلاقي والسياسي بتقبل صياغات شخص آخر للعملية الليبرالية الخاصة بالروح البيروقراطية أو للعملية الليبرالية بالنسبة للشئات الاخلاقي • عليك أن تعرف أن الكثير من المتاعب الشخصية لا يمكن حلها فقط باعتبارها مجرد متاعب ، بل عليك أن تفهمها في اطار القضايا العامة

المراجع

- (١) انظر على سبيل المثال «س. رايت ميلز» ، «الياقة البيضاء» ، نيويورك ، جامعة اكسفورد ، ١٩٥١ ، الفصل ١٣ . ولقد فعلت أنا نفس الشيء ، في ملاحظاتي عن «ليدرر وجاسيت» مقابل «منظري الصفوة» وباعتبارهما رد فعل ازاء المذهب الديموقراطي في القرنين الثامن والتاسع عشر .
- (٢) هناك عبارات أيضا عند موسكا عن القوانين السيكلوجية التي من المفترض أنها تدعم رأيه . فانتظر الى استخدامه لكلمة «طبيعي» ، مثلا ، وان كان هذا لا يمثل شيئا مركزيا ، ولا يستحق وضعه في الاعتبار .
- (٣) ربما ينبغي على أن أقول نفس الاشياء بلغة أكثر ضخامة ، حتى أقدم الدليل للذين لا يعرفون ، مدى أهمية كل هذا للعقل: ان المواقف التي تتسم بالمعضلة ينبغي أن تتشاع مع الاهتمام الواجب بمدلولاتها النظرية والتصورية ، وأيضا بنماذج البحث الضبروي وكذلك بالانماط المناسبة لعملية التحقق . وهذه النماذج والانماط بدورها يجب أن تكون بنتيتها محكمة بحيث تسمح باستخراج المزيد من المدلولات النظرية والتصورية نتيجة لاستخدامها . لذلك ينبغي أولا استكشاف أبعاد المدلولات النظرية والتصورية الخاصة بالمواقف التي تتسم بالمعضلة بصورة كاملة . ولكن يتم هذا ، قالاها يتطلب من عالم الاجتماع أن يحدد خصائص كل مدلول من هذه المدلولات ويجرس أبعاده بعناية بالنسبة لكل المدلولات الأخرى ، وان كان هذا يتم أيضا بصورة تناسب ونماذج البحث الضبروي وأنماط التحقق .

- (٤) انظر المقالات الممتازة عن «الرؤية البصيرة» وعن «المسعى الخلاق» بقلم «هتشينسون» في «دراسة عن العلاقات الشخصية المتبادلة» اعداد «باتريك مولاهي» ، نيويورك ، نيلسون ، ١٩٤٩ .
- (٥) وبعض هذا هو ما أسماه «كينيث بيرك» في مناقشته لـ «نيتشه» بـ «المنظور عن طريق عدم التناسب» ، أنظر «بيرك» ، «الديمومة والتغير» ، نيويورك ، ١٩٣٦ .
- (٦) بقلم «ادموند ويلسون» ، الذي يعتبر بدرجة كبيرة «أفضل ناقد في دنيا المتحدثين باللغة الانجليزية» ، وقد كتب يقول : «أما بالنسبة لخبرتي بالمقالات التي كتبها خبراء الانثروبولوجيا والسوسيوولوجيا ، فقد أدت بي الى التوصل الى أن المطلب الخاص ، في جامعتي المثالية ، بوجوب مرور الابحاث في كل قسم على أستاذ اللغة الانجليزية قد أمضى الى اضاء الصبغة الثورية على هذين الموضوعين ، هذا اذا ما قدر لثانيتها البقاء على قيد الحياة» . انظر : «قطعة من عقلي» ، نيويورك ، ١٩٥٦ ، ص ١٦٤ .
- (٧) انظر : «مالكولم كولي» ، «نماذج العادة السوسيوولوجية في التجسيد اللغوي» ، The Reporter ، ٢٠ سبتمبر ١٩٥٦ ، ص ٤١ وما يليها .
- (٨) من أمثلة هذه الترجمة ، انظر الفصل الثاني . وعن موضوع الكتابة ، فان أفضل كتاب في هذا الشأن هو كتاب «روبرت جريفز وآلان هودج» ، «القارئ فوق كتفيك» ، نيويورك ، ماكملان ، ١٩٤٤ . وانظر أيضا : المناقشات الممتازة بقلم

«بارزون وجراف» ، «الباحث المعاصر» ، نيويورك ، ١٩٥٧ ،
وانظر أيضا : «مونتاجيو» ، «مذكرات كاتب حول تجارته» ،
بيليكان ، ١٩٤٩ • وكذلك «بونامي دويريه» ، «أسلوب النشر
الحديث» ، اكسفورد ، ١٩٣٤ — ١٩٥٠ •

(٩) ان الذين يفهمون لغة الرياضة بصورة أفضل منى يقولون لى
أنها دقيقة ، واقتصادية ، وواضحة. وهذا هو السبب الذى
يجعلنى أشك كثيرا فى الكثير من علماء الاجتماع الذين يطالبون
بمكانة مركزية للعلوم الرياضية بين مناهج الدراسة الاجتماعية
ومع هذا فهم يكتبون النشر بشكل غير دقيق ، وغير اقتصادى ،
وغير واضح • وعلى هؤلاء أن يأخذوا درسا من «بول لازار
سفيد» ، الذى يؤمن بالرياضيات ، والذى يكشف نشره دائما ،
حتى فى مسودته الاولى ، الخواص الرياضية المشار اليها •
وأنا عندما لا أتمكن من فهم لغته الرياضية ، فاننى أعرف أن
عدم الفهم هذا مرجعه هو أننى فى غاية الجهل ، كما أننى عندما
أختلف معه فيما يكتبه بلغة غير رياضية ، فاننى أعرف أن سبب
هذا هو أنه قد أخطأ ، ذلك لأن الانسان دائما يعرف ما يقوله
ومن ثم يعرف تماما أين مكن الخطأ فيما ذهب اليه •

خلال شهر يناير وأذيعت عبر (بي . بي . سي) في البرنامج الثالث في

فبراير ١٩٥٩ •

أما مسودات النص الاطلى التى كتبت فيما بعد فقد تعرضت ،
كلينا أو جزئيا ، لنقد الزملاء التالية أسماءهم ، والذين أدين لهم بالفضل
بالنسبة للكثير من أى قيمة يستحقها الكتاب • وكل ما كنت أتمناه هو
أن تكون هناك وسيلة أكثر ملاءمة للتعبير عن تقدير لمساعدتهم الكريمة:
« هازولد بارجر ، روبرت بيرشتات ، نورمان بيرنباوم ، هيربرت بلومر ،
توم بوتومور ، ليتمان بريسون ، لويس كوزر ، آرثر دافيز ، روبرت
دوبن ، مارجورى فيسك ، بيتر جاى ، ساي جود ، ليولين جروس ،
ريتشارد هوفستادر ، ايرفنج هاو ، ستيوارت هيوز ، فلويد هانتر ،
سيلفيا جريكو ، دافيد كيتلر ، والتر كلينك ، تشارلز لند بلوم ، ارنت
مانهايم ، ريس ماكجى ، رالف ميلياند ، بارينجتون مور الصغير ، دافيد
رايزمان ، ماير شابير ، جورج راويك ، أرنولد روجو ، بول سويزى » •

كذلك ، فانتى ممتن كثيرا لصديقى ، ويليام ميللر ، وهارفى
سوادوس ، على جهودهما المتواصلة فى مساعدتى على الكتابة بوضوح •

دار نشر الثقافة

١٣ شارع حسبو - منشا - محرم بك

تليفون ٤٩٣٢١٩٨ - ٤٩٢٠٦٢٥



de l'Union Nationale

100, rue de la Montagne, Québec, Québec

Québec, Québec G1R 1A1